المفاهيم الأساسية في السياسة

تأليف

أندرو هايوود

ترجمة

أ.د. منير محمود بدوي

أستاذ بقسم العلوم السياسية

جامعة الملك سعود، الرياض،

وجامعة أسيوط، مصر

١٤٣١هـ-٢٠١٠م



النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

KEY CONCEPTS IN POLITICS
By: Andrew Heywood

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هايوود، اندرو

المفاهيم الأساسية في السياسة./ اندرو هايوود؛ منير محمود بدوي.- الرياض، ١٤٣٢هـ

٣٨٦ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٠-٠٨٣٦-٥٥-٦٠٣-٩٧٨

١- علم السياسة أ. بدوي، منير محمود (مترجم) ب. العنوان

ديوي ٣٢٠ ١٤٣٢/٦٢٣١

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٦٢٣١

ردمك: ٠-٠٨٣٦-٥٥-٦٠٣-٩٧٨

حكمت هذا الكتاب لجنة شكلها المجلس العلمي بالجامعة، وقد وافق على نشره بعد اطلاعه على تقارير المحكمين في اجتماعه الثاني للعام الدراسي ١٤٣١هـ/ ١٤٣٢هـ المعقود بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٤٣١هـ الموافق ٣/ ١٠/ ٢٠١٠م .



النشر العلمي والمطابع ١٤٣٢هـ

مقدمة المترجم

يقدم هذا الكتاب منظومة متكاملة من المفاهيم السياسية المحورية تقارب في مجموعها المائة وخمسين مفهوما ومصطلحا أساسياً تغطي في مجملها تخصصات وفروع علم السياسة. وقد قام بإعدادها د. أندرو هايوود، وهو أحد المتخصصين البارزين في العلوم السياسية.

ومما يضفي على هذا العمل المتميز أهمية وقيمة إضافيتين إخراج هذه المنظومة المفاهيمية بصورة منهجية وموضوعية تتكامل في أقسامها الثمانية الرئيسة لتتضمن موضوعاتها: ١) استخدامات وإساءة استخدام المفاهيم السياسية ٢) مفاهيم أساسية ٣) الأيديولوجيات ؛ ٤) المناهج ؛ ٥) القيم ؛ ٦) النظم ؛ ٧) البنى ؛ ٨) المستويات.

يضاف إلى ذلك، أربعة أقسام أخرى من التاسع إلى الثاني عشر تضمنت على التوالي: ثبتاً بـ "المفكرين السياسيين"، و"ثبتاً بالمصطلحات" (عربية وإنجليزية)، و"قائمة بالمصادر"، وأخيراً "كشاف الموضوعات".

وحرصاً من المؤلف على اكتمال قيمة عمله، وتوجيه القارئ المتخصص وغير المتخصص إلى مزيد من مصادر الإطلاع والمعرفة المتخصصة، اتبع المؤلف كلاً من أجزاء الكتاب الثمانية الرئيسة بقائمة من القراءات المتخصصة ذات العلاقة والأهمية بموضوع كل جزء.

يكتسب هذا الكتاب وترجمته الحالية أهميتهما للدارسين والمتخصصين من اعتبارات متعددة تتضمن كلاً مما يلي:

أولا: موضوع الكتاب، ودقة صياغة موضوعاته المتخصصة، وبساطة أسلوبه، ترقى به إلى مستوى "المعجم"، أو "القاموس" في المفاهيم الأساسية التي تناولها، ومن ثم، فقد جاءت هذه الترجمة لتسد فراغاً ملموساً في مجالها في الأدبيات العربية السياسية المتخصصة من جانب، ولتستجيب لحاجة ماسة لطلاب العلوم السياسية خاصة، وللمهتمين والدارسين بوجه عام.

ثانياً: القيمة العلمية لهذا الكتاب باعتباره مرجعاً أساسياً للتدريس والاطلاع في كثير من مجالات وفروع التخصص في علم السياسة، وبصفة خاصة مجالات: أ) النظرية السياسية؛ ب) الفكر السياسي والأيديولوجيات السياسية؛ ج) النظم السياسية؛ د) السياسة المقارنة؛ هـ) الاجتماع السياسي، و) مناهج البحث؛ و) العلاقات الدولية.

ثالثاً: أسلوب الكتاب، وتميزه بدرجة عالية من الالتزام بالأصالة العلمية والموضوعية، ومستوى الدقة والحرفية المتميزين في التعريف بكل مفهوم، وشموله للجوانب والأبعاد المتعددة المتعلقة بكل منها، فضلاً عن تقديمه لعدد من الأشكال التوضيحية المتعلقة بديناميكيات العلاقة بين بعض المتغيرات السياسية، وتطور العملية السياسية ككل.

رابعا: يضاف إلى ما سبق، المحصلة الإجمالية لترجمة هذا العمل وإتاحته باللغة العربية للدارسين والمهتمين في قرابة أربعمائة وسبعين صفحة، بما تقدمه من مصطلحات هامة ومحورية تزود القارئ بمنظومة متكاملة من المفاهيم والمصطلحات العلمية ذات العلاقة الوثيقة بمجالات التخصص السياسية المتنوعة.

ولا يفوتني أن أثمن الدور الرائع والجهد الدؤوب لجامعة الملك سعود، ومركز الترجمة بها، لتبنيهما هذه السياسة الهادفة إلى مواصلة الانفتاح على المدارس العلمية

المتخصصة، وإثراء المكتبة العربية بترجمات لأمهات الكتب والمراجع العلمية، والدراسات الأكاديمية المتخصصة، الأمر الذي يسهم بدور بارز في عملية نقل المعرفة، والارتقاء بالجامعة ومراكزها ومؤسساتها البحثية إلى مصاف كبريات الجامعات العالمية. كما لا يفوتني أن أنوه بالجهد المشكور لأسرتي مركز الترجمة والطباعة والنشر على تعاونهم الدائم وتشجيعهم المستمر لكل من تتاح له فرصة التعاون معهما سواءً في مرحلة الترجمة، أو في المراحل اللاحقة عليها من إعداد وطباعة ونشر حتى تخرج الأعمال المترجمة بشكل يليق بجامعة الملك سعود.

وأختتم بتوجيه شكري وتقديري البالغين للسادة الأساتذة المحكمين والمراجعين الذين أسهموا بجهدهم ووقتهم في تحكيم الترجمة ومراجعتها، فلهم جميعا كل الثناء الحسن، والله من وراء القصد، ويهدي إلى سواء السبيل.

المترجم

المحتويات

الفصل الرابع: المناهج

الفصل الخامس: القيم

الفصل السادس: النظم

الفصل السابع: البُنى / الهياكل

الفصل الثامن: المستويات

قائمة الأشكال

الفصل الأول

استخدامات وإساءة استخدام المفاهيم السياسية
USES AND ABUSES OF POLITICAL CONCEPTS

مقدمة
INTRODUCTION

تمثل المفاهيم أهمية خاصة لدارسي السياسة. فليس من المبالغة القول بأن جذور المناقشة السياسية غالباً ما تفضي إلى صراع حول المعنى المشروع للمصطلحات. فقد يتناقش الأعداء ويتقاتلون، بل وربما يتحاربون وكل منهم يدعي أنه "يدافع عن الحرية"، ويتمسك بالديموقراطية"، أو يؤيد العدالة. وهنا تكمن المشكلة في أن كلمات مثل "الحرية"، و"الديموقراطية"، و"العدالة" تتخذ معانٍ تختلف باختلاف مستخدميها. وعلى ذلك، تصبح المفاهيم إشكالية نوعاً ما.

هناك، وعلى الأقل، ثلاثة أسباب يمكن اقتراحها كي تفسر الأهمية غير العادية للمفاهيم في التحليل السياسي. يتمثل أول تلك الأسباب في أن التحليل السياسي يتعامل، وإلى حد نموذجي، في التعميمات. يمكن إلقاء الضوء على أهمية هذا آخذاً في الاعتبار الاختلافات بين السياسية والتاريخ في هذا الخصوص. فبينما قد يرغب المؤرخون في إضفاء معنى على حدث بذاته (مثل الثورة الفرنسية، أو الثورة الروسية، أو ثورات أوروبا الشرقية فيما بين ١٩٨٩-١٩٩١م)، فمن المحتمل أن يتجه المحلل السياسي إلى دراسة هذه الأحداث من وجهة نظر تضفي معنى على ظاهرة أكبر، أو

أكثر عمومية، وهي في هذا الحالة ظاهرة الثورة. وبالنسبة للمؤرخين، قد تكون دراسة الثورة ذات قيمة هامشية بالنسبة لهم، ذلك أن ما يهتمون به يتمثل، وبالدرجة الأولى، فيما يكون مختلفاً أو ربما متفرداً، حول مجموعة من الأحداث. وعلى الجانب الآخر، قد لا تُعدُ دراسة مفهوم الثورة بالنسبة للمحللين السياسيين أمراً ضرورياً فحسب، بل أن الأمر يشمل أيضاً نفس العملية التي تتقدم من خلالها عملية استقصاء المعرفة السياسية.

يتمثل السبب الثاني لتفسير أهمية المفاهيم في التحليل السياسي في أن اللغة التي يستخدمها دارسو السياسة هي، وبدرجة كبيرة، نفس اللغة التي يستخدمها ممارسو السياسة، والسياسيون المحترفون من بينهم على وجه الخصوص. ذلك أن هؤلاء السياسيين المحترفين يهتمون، وبشكل جوهري، بالتأييد العام أكثر من اهتمامهم بالتفهم السياسي، ومن ثم، يكون لديهم دافع قوى لاستخدام لغة تمكنهم من التلاعب بالألفاظ والمفاهيم، إن لم تُثر، وفي بعض الأحيان، شيئاً من الاضطراب. وفي المقابل، فإن هذا يُجبر دارس (دارسي) السياسة على أن يتوخى (يتوخوا)، وبصفة خاصة، الحذر في استخدام اللغة. ومن ثم، يجب عليهم أن يحددوا ألفاظهم بوضوح، وأن ينقحوا مفاهيمهم بدقة، حماية لهم من احتمالات خطأ التعبير، وهو أمر غالباً ما يحدث يومياً في المناقشات السياسية الجارية.

أما السبب الثالث، فإنه يتعلق بكون المفاهيم السياسية غالباً ما تتزاوج مع المعتقدات الأيديولوجية. فقد ظهرت إلى الوجود لغة سياسية جديدة منذ ظهور الأيديولوجيات السياسية الحديثة في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر. ولم يقتصر الأمر فقط على ذلك، فقد صيغت مصطلحات ومفاهيم الخطاب السياسي بمعانٍ معقدة، وغالباً متصارعة. لذلك، فإن المفاهيم السياسية تعدُ مخلوقات لها طبيعتها وتحديها الخاص: فهي غالبا ما تكون غامضة، وفي الغالب، كثيراً ما تكون

موضوعا للتنافس والجدال، كما قد تأتي محملة بالأحكام القيمية والتداعيات الأيديولوجية، والتي قد يكون مستخدموها على غير دراية بها.

ما هو المفهوم؟
WHAT IS A CONCEPT?

يقدم المفهوم فكرة عامة حول شيء ما، وعادة ما يتم التعبير عنه بكلمة واحدة، أو بجملة قصيرة. ويعدُّ المفهوم أكثر من اسم صحيح، أو اسم شيء ما. فعلى سبيل المثال، يوجد هناك اختلاف بين الحديث عن قطة (قطة خاصة أو متميزة) وبين أن يكون لدينا مفهوم "للقطة" (الفكرة عن القطة). ومن ثم، لا يعد مفهوم القطة "شيئاً"، بل هو "فكرة" تتكون من الخصائص المتنوعة التي تعطي للقطة صفتها المميزة: "فهي حيوان ثديي ذو فراء"، و"صغيرة"، و"أليفة"، و"تصطاد الفئران". وبنفس الأسلوب، لا يشير مفهوم "الرئاسة" إلى أي رئيس بذاته، لكنه يشير إلى مجموعة من الأفكار حول تنظيم السلطة التنفيذية. وعلى ذلك، تُعدُّ المفاهيم "عامة"، بمعنى أنها تستطيع الإشارة إلى عدد من الأشياء، وفي الحقيقة، إلى أي شيء يتوافق مع الفكرة العامة ذاتها.

ما هي إذا قيمة المفهوم؟ يمثل تشكيل المفهوم خطوة أساسية في عملية التفكير والاستنتاج. ذلك أن المفاهيم هي الأدوات التي نستخدمها في التفكير، والنقد، والمناقشة، والشرح، والتحليل. وعلى ذلك، فإن مجرد إدراكنا للعالم الخارجي لا يعطينا بذاته المعرفة عنه. بل يجب لكي نفهم العالم، أن نفرض، وبمعنى ما، معنى معيناً، وأن نفعل ذلك من خلال بناء المفاهيم. ببساطة تامة، فلكي نعتبر قطة قطة، يجب أولاً أن يكون لدينا مفهوماً عن ماهيتها. ينطبق نفس الشيء، وبالتحديد، على عملية التفكير السياسي: فنحن، وببساطة، لا نصوغ معرفتنا عن العالم السياسي

بمجرد النظر إليه، بل من خلال تطوير وتنقيح مفاهيم لتساعدنا في فهمه. بهذا المعنى، تمثل المفاهيم عملية بناء قوالب المعرفة الإنسانية. ومع ذلك، يمكن للمفاهيم، وبصفة خاصة المفاهيم السياسية منها، أن تتملص منا. فمن بين المشكلات التي تفرضها المفاهيم السياسة أنها غالباً ما تكون مفاهيم محملة بقيم، وأن معانيها قد تكون موضوعاً للتحاور والجدال، كما أنها أحياناً ما يتم توظيفها بمضمون وأهمية أكبر مما تمتلك في الحقيقة.

المفاهيم المعيارية والمفاهيم الوصفية

Normative and Descriptive Concepts

غالباً ما يتم وصف المفاهيم المعيارية بأنها "قيم"، فهي تشير إلى مبادئ معنوية أو مثاليات، يجب، أو ينبغي، أو لابد، أن يتم تحقيقها. بهذا المعنى، فإن هناك جزءاً كبيراً من المفاهيم السياسية محمل بالقيم مثل "الحرية، و"الحقوق"، و"العدالة"، و"المساواة"، و"التسامح"، وما شابه ذلك. ولذلك، تقدم القيم أو المفاهيم المعيارية، أو تصف، أشكالاً محددة من السلوك أكثر من كونها تصف أحداثاً أو حقائق. نتيجة لذلك، فأحياناً ما يصعب فصل القيم السياسية عن المعتقدات الأيديولوجية والفلسفية والأخلاقية لأولئك الذين يتبنونها أو يعتنقونها. وعلى النقيض من ذلك، تشير المفاهيم الوصفية أو الوضعية إلى "حقائق" من المفترض أن لها وجوداً موضوعياً يمكن إظهاره: فهي تشير إلى ما هو قائم (ماذا يكون؟). بهذا المعنى، تعدُ مفاهيم مثل "القوة"، و"السلطة"، و"النظام"، و"القانون" مفاهيم وصفية أكثر من كونها مفاهيم معيارية. فمن الممكن أن نسأل عما إذا كانت موجودة أم غير موجودة.

غالباً ما يعتبر التمييز بين الحقائق والقيم شرطاً مسبقاً وضرورياً للتفكير الواضح. فبينما يمكن اعتبار القيم أمراً من قبيل الرأي، فإن الحقائق يمكن إثبات كونها صادقة أم زائفة. نتيجة لذلك، يتم التفكير في المفاهيم الوصفية باعتبارها "محايدة" أو "غير قيمية".

فهي تستند إلى الفحص العلمي الدقيق. وفي الحقيقة، وتحت تأثير الوضعية، فقد كانت الضغوط لتطوير علم للسياسة تعني أنه في عقود منتصف القرن العشرين، فإن المفاهيم المعيارية غالباً ما كان يتم نبذها باعتبارها مفاهيم غيبية ومضيعة للوقت. وبالرغم من ذلك، تكمن مشكلة المفاهيم السياسية في أن الحقائق والقيم مرتبطة بشكل ثابت، فحتى المفاهيم التي قد تبدو وصفية تعدُّ مفاهيم محملة بمضامين أيديولوجية وأخلاقية. فعلى سبيل المثال، يمكن رؤية ذلك في حالة "السلطة". فإذا تم تعريف السلطة (*Authority*) بأنها "الحق في التأثير على سلوك الآخرين"، يصبح من المؤكد أنه يمكن استخدام المفهوم "وصفياً" لنقرر من يمتلك السلطة ومن لا يمتلكها، ولكي نفحص الأسس التي يتم على أساسها ممارسة السلطة. على أية حال، فمن المستحيل تماماً أن يتم فصل المفهوم عن الأحكام القيمية حول متى، وكيف، ولماذا؟ يجب ممارسة السلطة. باختصار، ليس هناك أحد محايد بصدد السلطة. على سبيل المثال، بينما يميل المحافظون، وهم الذين يؤكدون على الحاجة إلى فرض النظام من أعلى، على اعتبار أن السلطة شرعية وصحية، فإن الفوضويين، الذين يعتقدون بأن الحكومة والقانون يعدان شراً، لا يختلفون في رؤية السلطة باعتبارها قهراً مكشوفاً. لذلك، يجب فهم كل المفاهيم السياسية، وصفية كانت أم معيارية، على ضوء الرؤى الأيديولوجية لأولئك الذين يستخدمونها.

وقد تمثلت إحدى الاستجابات لطبيعة المفاهيم السياسية المحملة بالقيم، والتي كان لها تأثيرها الخاص منذ أواخر القرن العشرين، في الحركة التي تصر على "الانضباط السياسي" في استخدام اللغة. وبصفة عامة، فقد تبنى ممثلو "الحركة النسائية"، ونشطاء حركة الحقوق المدنية، وممثلو جماعات الأقليات، هذا المفهوم في سعيهم لتنقية اللغة من التطبيقات العنصرية، والجنسية، وغيرها من الاستخدامات المشينة والذميمة، تأسيساً على الاعتقاد بأن اللغة تعكس، وبثبات، بناء القوة في المجتمع ككل، وأنها تقوم أيضاً

بالتمييز، وعلى حساب الجماعات التابعة، لصالح الجماعات المسيطرة. تتضمن الأمثلة الواضحة استخدام كلمة "رجل" أو "الإنسان" للإشارة إلى الجنس البشرى، والإشارات إلى الأقليات العرقية "كزنوج"، أو "ملونين"، ووصف دول العالم النامي "بالعالم الثالث"، أو "المتخلف" (على الرغم من أن استخدام تعبير "العالم النامي" تتم أيضاً مهاجمته؛ لأنه ضمنياً يعني أن النموذج الغربي للتنمية قابل للتطبيق عبر العالم). يتمثل هدف هذا الانضباط السياسي في تطوير مصطلحات خالية من التحيز، تجعل من الممكن إتمام تلك المناقشة السياسية بلغة غير تميزية.

على أية حال، تكمن الصعوبة مع هذا الموقف في أن الأمل في لغة غير متحيزة وموضوعية للخطاب السياسي يعدُ وهماً. ففي أفضل الأحوال، يمكن استبدال المصطلحات "السلبية" بغيرها من المصطلحات الإيجابية. على سبيل المثال، فإن "المُعوق" يمكن أن يُشار إليه بـ "الذي يمكن تمكينه بطريقة مختلفة"، وأن "الزنوج" يمكن أن يوصفوا بأنهم "سود". أكثر من ذلك، يرى منتقدو الانضباط السياسي أنه يفرض قوالب أيديولوجية جامدة على اللغة تؤدي إلى إفقادها لقوتها الوصفية من جانب، كما أنه ضعيف لا يتيح للآراء غير الصحيحة أو غير المنضبطة فرصة للتعبير عن مكنوناتها.

مفاهيم نضالية (مثيرة للجدل) Contested Concepts

هناك مشكلة إضافية تتمثل في أن المفاهيم السياسية غالباً ما تصبح موضوعاً لجدل فكري وأيديولوجي. فليس من غير الشائع، وكما أشير من قبل، أن يحدث النقاش السياسي بين أناس يدعون التمسك بنفس المبادئ أو نفس المثاليات لذلك يعدُ الاختلاف المفاهيمي أحد ميادين حرب السياسة ذاتها. وينعكس هذا في محاولات لتأسيس فهم خاص للمفهوم باعتباره صحيحاً من الناحية الموضوعية، كما في حالة "الديموقراطية الحقيقية"، و "الحرية الحقيقية"، و"العدالة الحقيقية"، وهكذا. وقد اقترح

دبليو بي جاليه (١٩٥٥-١٩٥٦م) مخرجا من هذه المعضلة بأنه في حالة مفاهيم مثل "القوة"، و"العدالة"، و"الحرية"، يستمر التناقض ويعمق لدرجة أنه لا يمكن تطوير تعريف محايد أو مستقر. هذه المفاهيم، وعلى نحو ما رأى جاليه، أنه يجب أن يتم الاعتراف بها، وباعتبارها أساساً "نضالية أو مثيرة للجدل". ففي الحقيقة، يتضمن كل مفهوم عدداً من المفاهيم المتنافسة لا يمكن قبول أي منها باعتباره معناه الحقيقي. ولكي نعترف أن المفهوم هو بالضرورة "مثير للجدل"، فإنه، وعلى أية حال، لا يعني أن نتخلى عن فهمه، بل أن نعترف أكثر بأن الرؤى المتنافسة للمفهوم يمكن أن تكون وبالتساوي صحيحة.

إن الإشارة إلى أن معظم، إن لم يكن كل، المفاهيم متعددة الأوجه، أو أنها بالضرورة مثيرة للجدل قد تعرضت إلى النقد، وبصفة خاصة، من قبل تيرنس بال (١٩٨٨م). وقد اتخذت المناقشة خطين أساسيين. يلاحظ أولهما أن عدداً من المنظرين الذين يحاولون تطبيق رؤى جاليه *(Gallie)* بالعلاقة إلى القوة (على سبيل المثال، لوكس ١٩٧٤م)، يستمرون في الدفاع عن تفسيرهم المفضل لمفهوم ما ضد المفاهيم المنافسة له. إن هذا الرفض لقبول أن كل رؤى المفهوم تعد متساوية في صحتها إنما يُنتجُ، أو يؤدي إلى، مناقشة مستمرة، ومجادلة قد تؤدي، في مرحلة ما في المستقبل، إلى ظهور مفهوم وحيدٍ مقبول. بمعنى آخر، فليس هناك بالضرورة مفهوم مثير للجدل بمعنى أن التنافس والاختلاف أساسيان لطبيعته.

ويشير الأساس الثاني في المناقشة إلى أن تحليل جاليه تحليل لا تاريخي. فهناك الآن بعض المفاهيم المثيرة للجدل التي يتم اختبارها، والتي كانت يوماً موضوعاً لاتفاق واسع النطاق. فمن الملاحظ، وعلى سبيل المثال، أن الاختلاف العميق وواسع الانتشار، والذي يحيط حالياً بالديموقراطية قد انبثق وفقط منذ أواخر القرن الثامن عشر فصاعداً إلى جانب أشكال جديدة للتفكير الأيديولوجي. ونتيجة لذلك، فربما يكون من الأفضل أن

نعالج المفاهيم المثيرة للجدل باعتبارها مفاهيم مثيرة للجدل حالياً (Birch, 1993)، أو مثيرة للجدل لتوقفها على شيء آخر (Ball, 1997).

كلمات وأشياء Words and Things

هناك مشكلة أخيرة تتعلق بالمفاهيم، وتتمثل فيما يمكن تسميته "بمفهوم التعويذة" (أي تلك المفاهيم التي تتمتع بنوع من القدسية العمياء)، نظراً لما تحظى به من الاعتقاد في قدرتها السحرية على توفير الحماية والمساعدة (*Fetishism*). تحدث هذه المشكلة عندما تُعاملُ المفاهيم كما لو كانت ذات وجود ملموس منفصل عن، وفي بعض المعاني، تسيطر على الكائنات الإنسانية التي تستخدمه. باختصار، تتم مُعاملةُ الكلمات كأشياء أكثر من معاملتها كأدوات لفهم الأشياء. وقد حاول ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠م) أن يتعامل مع هذه المشكلة من خلال تصنيف مفاهيم بذاتها باعتبارها "نماذج مثالية". النموذج المثالي هو بناء تصوري ذهني تتم فيه محاولة لاستخلاص معنى مما يكون حقيقة معقدة من خلال منطق صارم. وعلى ذلك، تعدُ الأنماط المثالية أدوات تفسيرية، وليست تقريبية عن الحقيقة، وهي ليست "حقيقة مستنزفة"، كما أنها لا تعرض نموذجاً أخلاقياً. وهكذا، تعدُ مفاهيم مثل "الديموقراطية"، و"حقوق الإنسان"، و"الرأسمالية" مفاهيم أكثر اكتمالاً وتماسكاً من الحقائق غير المُشكلة التي تسعى لوصفها. وقد عامل فيبر نفسه "السلطة"، و"البيروقراطية" كأنماط مثالية. وتتمثل أهمية الاعتراف بمفاهيم معينة باعتبارها أنماطاً مثالية في كونها تؤكد أهمية حقيقة أن المفاهيم تعدُ، وفقط، أدوات تحليلية. لهذا السبب، فإنه من الأفضل أن نفكر في المفاهيم أو الأنماط المثالية ليس من منطلق كونها "حقيقية" أو "زائفة"، ولكن باعتبار كونها أكثر أو أقل "نفعا" أو "إفادة".

لقد بذل منظرو ما بعد الحداثة محاولات أبعد من ذلك للتأكيد على الطبيعة الارتباطية للمفاهيم السياسية. فقد انتقدوا البحث التقليدي عن القيم العالمية المقبولة

من قبل، كل على أساس، انطلاقاً من افتراض أن هناك نقطة عالية أخلاقياً وعقلانياً يمكن منها الحكم على كل القيم والإدعاءات بالمعرفة. إن حقيقة أن اختلافاً أساسياً يستمر في الوجود حول موضع هذه النقطة العالية تقترح أن هناك تعددية في المواقف السياسية والأخلاقية المشروعة، وأن لغتنا ومفاهيمنا السياسية صحيحة فقط على ضوء السياق الذي تتولد وتوظف فيه. على أية حال، فربما يكون النقد الأكثر ثورية للمفاهيم قد تطور في الفلسفة البوذية (*Mahayana Buddhism*). إن هذا يميز بين الحقيقة التقليدية، والتي لا تؤسس شيئاً أكثر من اعتقاد أدبي بأنها تقوم على الاستعداد بين الناس لاستخدام المفاهيم بطريقة معينة، وبين الحقيقة المطلقة التي تتضمن اختراق الحقيقة خلال التجربة المباشرة، فتتخطى بذلك عملية التنظير "بناء المفاهيم". في هذه الرؤية، فإن التفكير بأنواعه إنما يصب في إسقاط مفروض على الحقيقة، ولذلك يؤسس شكلاً من أشكال الوهم إذا ما ظننا خطأً أن الكلمات هي الأشياء ذاتها، أو كما يقول المثال القائل "الخطأ يكمن في اعتبار الأصبع الذي يشير إلى القمر أنه هو القمر نفسه".

كيف نستخدم هذا الكتاب؟ How to use This Book?

يهدف هذا الكتاب إلى تزويد الطلاب بمقدمة للمفاهيم الأساسية التي يتضمنها التحليل السياسي. فتتم مناقشة كل مفهوم في جزأين. يهتم الجزء الأول منهما بالتعريف: فهو يفحص المعاني والاستخدامات الأكثر أهمية للمفهوم موضوع البحث، وكذلك أين وكيف تم تطبيقه. وفي حالة المفاهيم المثيرة للجدل، أو المفاهيم التي يتغير معناها في سياقات مختلفة، فهذا يشار إليه باستخدام الحروف المائلة. ويأتي الجزء الثاني من المناقشة تحت عنوان "الأهمية"، ليستكشف الأهمية الأوسع للمفهوم في بناء "الفهم السياسي". وهو يهتم بفحص أمور مثل: جذور وتطور المفهوم، والعوامل التاريخية والأيديولوجية وغيرها، والتي أثرت على دوره ووضعه. وعلى أية حال، فلم يكن المقصود أن تستوعب كل جوانب الموضوع. يجب أن يكون الطلاب

قادرين على أن يحصلوا من هذا الكتاب على معرفة تطبيقية للمفاهيم حالة عملها: معناها، استخداماتها، وتطبيقاتها. ومع ذلك، وللحصول على مزيد من التغطية التفصيلية، ومن أجل شرح أكثر دقة، يتم تشجيع الطلاب على استشارة القراءات الإضافية المقترحة في آخر كل قسم. وقد تم ترتيب المفاهيم هجائياً في أقسام سبعة تتضمن: المفاهيم الأساسية، والأيديولوجيات، والمناهج، والقيم، والنظم، والبُنَى والمستويات. وقد كان هذا التقسيم مقصوداً بهدف جذب الانتباه إلى الطابع العام للمفهوم ووظيفته، وتيسير المقارنات والمقابلات بين المفاهيم ذات الخصائص والوظائف المتشابهة.

وفيما يلي التركيز العام لكل جزء:

- المفاهيم الأساسية: ويهتم بالمفاهيم الأساسية التي تتناول طبيعة السياسة، وحدود التحليل السياسي.
- الأيديولوجيات: وتختص بالمفاهيم التي تقدم تقاليد متسعة للفكر السياسي، وهي غالباً ما تعرض منظورات خاصة حول الفهم السياسي.
- المناهج: وتتناول المفاهيم التي تتعامل مع كيفية دراسة السياسة، وكيف يمكن الحصول على الفهم السياسي.
- القيم: وتهتم بالمفاهيم التي تشكل مبادئ معيارية أو مثاليات سياسية، وفي حالات عديدة، فإنها تمثل بناء الركائز الأساسية للتقاليد الأيديولوجية.
- النُظم: وتهتم بالمفاهيم التي تشير إلى تنظيم القوة السياسية، والترتيبات المؤسسية الأوسع للحكومة.
- البُنى: وتهتم بالمفاهيم التي تعبر عن مؤسسات بذاتها، أو الهيئات الحكومية، وهي غالباً ما تكون الأجزاء التكوينية للنظم.

• المستويات: وتهتم بالمفاهيم التي تنتمي إلى الوحدات الجغرافية المختلفة للحكم السياسي، وكذلك المستويات التي يتم فيها، أو يجب أن يتم فيها، ممارسة السلطة السياسية.

ومع ذلك، فإن هناك تحفظين مهمين. ومع ذلك، فإن هناك حاجة لإثارة تحفظين مهمين حول التفكير في طريقة تنظيم المفاهيم الأساسية. يتمثل أول هذين التحفظين في أنه، وعلى الرغم من أن التقسيمات قد تكون مفيدة في إلقاء الضوء على ملامح محددة للمفهوم، إلا أن هذه التقسيمات قد تكون أيضاً مُضللة. فعلى وجه الخصوص، فإن تلك التقسيمات الفرعية بين المفاهيم المختلفة، هي في أفضل الأحوال، قابلة للنفاذ أو الاختراق. على سبيل المثال، فإن الأيديولوجيات، وفي حالات عديدة، هي أيضاً، مناهج. كما تتداخل المناهج، وإلى حد ما، مع النظم، بينما تعد كل من النظم والبنى وبشكل ثابت متشابكة مع القيم. أما المشكلة المتعلقة بالتحفظ الثاني، فإنها تنبع، وبالطبع، من المشكلة الأولى. وتتمثل في أن موقع (أو مكان) مفاهيم معينة داخل الأقسام إنما يعدُ أحياناً أمراً قابلا للنقاش، بل وربما يكون في التحليل الأخير، وببساطة، تحكمياً. فمن الممكن النظر إلى "الشيوعية" وبشكل مشروع كقيمة، وكأيديولوجية، وكنظام. وبشكل واضح، فإن الديموقراطية هي أيضاً قيمة ونظام؛ كما تتمُ مُعالجةُ "النخبوية أو الصفوة" هنا كنظام، لكنها يمكن، وبقدر متساو، اعتبارها كقيمة أو حتى أيديولوجية. وهكذا، يمكن أن تستمر القائمة. لذلك، فمن المهم أن يستخدم الطلاب الأقسام المختلفة باعتبارها، وفي العادة، دليلاً مفيداً، وألا يأخذونها كمكونات صارمة تخصص لكل مفهوم خاصية أو وظيفة أحادية البعد. ففي الحقيقة، حيثما يوجد مثل هذه الاضطرابات والتعقيدات، فإنها عادة ما تتم إثارتها في مناقشة المفهوم ذاته.

ومن أجل تيسير عملية الإشارات المتداخلة، وتجنب التكرار غير الضروري، فإن المصطلحات التي يتم تحديدها في أماكن أخرى في الكتاب يتم الإشارة إليها باستخدام علامة النجمة (*) في المناسبة الأولى التي يظهر فيها المصطلح في مناقشة كل مفهوم. ويمكن أيضاً تحديد موضعها سواءً من خلال المحتويات، أو من خلال الإشارة إلى الصفحة بخط داكن في الفهرس. ومن أجل ضمان تركيز متسق على المعاني وأهمية المفاهيم. كذلك، لا يتم إظهار معلومات في النص عن المفكرين السياسيين الرئيسيين الذين تتم الإشارة إليهم، فيما عدا تواريخهم. وعلى أية حال، فقد تم إعداد مسرد لشرح المفكرين السياسيين في نهاية الكتاب، يعرض مقدمة مختصرة عن حياتهم وأفكارهم. وأخيراً، فقد تم تضمين قائمة بالمصادر التي يتم الرجوع إليها في "قائمة المراجع"، وإن كانت لا تتضمن ، وعلى أية حال، الأعمال التي يتم الإشارة إليها فقط في مسرد المفكرين السياسيين.

قراءات إضافية Further Readings

- Ball, T., Farr, J. and Hanson, R. L. (eds.), Political Innovation and Conceptual Change (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).
- Bellamy, R. (ed.), Theories and Concepts of Politics: An Introduction (Manchester and New York: Manchester University Press, 1993).
- Birch, A. H., The Concepts and Theories of Modern Democracy (London and New York: Routledge, 1993).
- Gallie, W. B., 'Essentially Contested Concepts', Proceedings of the Aristotelian Society,56, 1955/6, pp. 157–97.
- Heywood, A., Political Theory: An Introduction (London: Macmillan, 1999).
- Rorty, R. (ed.), The Linguistic Turn (Chicago: University of Chicago Press, 1967).
- White, J. B., When Words Lose Their Meaning (Chicago: University of Chicago Press,1984).
- Williams, P., Mahayana Buddhism (London and New York: Routledge, 1989).

الفصل الثاني

مفاهيم أساسية
BASIC CONCEPTS

يهتم هذا الجزء بالمفاهيم الجوهرية التي تتعامل مع طبيعة السياسة وحدود التحليل السياسي.

السلطة
AUTHORITY

تمثل السلطة*، في أوسع معانيها، شكلاً من أشكال القوة، أحياناً ما يتم التفكير فيه باعتباره "قوة شرعية". بينما تعدُ القوة "القدرة على التأثير على سلوك الآخرين"، فإن السلطة هي "الحق في أن تفعل ذلك". ومن ثم، تقوم السلطة على الواجب المعترف به بالطاعة أكثر من كونها أي شكل آخر من أشكال القهر والابتزاز. بهذا المعنى، فإن السلطة هي قوة متدثرة بعباءة الشرعية أو الاستقامة. على أية حال، فإنه يمكن استخدام الشرعية كمصطلح معياري أو وصفي. باعتبارها مصطلحاً معيارياً، استخدمه الفلاسفة السياسيون، فإن الشرعية تشير إلى "الحق" في الحكم، وقد اتخذ شكل المطلب المعنوي. ويتضمن هذا أن طاعة السلطة تبدو أقل أهمية عن كونها واجبة الطاعة. فعلى سبيل المثال، يستطيع القادة، وبهذا المعنى، أن يستمروا في الإدعاء بالمطالبة بحق الحكم، على أساس من نتائج الانتخابات، أو القواعد الدستورية، أو الحق المقدس، أو أياً كان، وحتى على الرغم من أن معظم السكان قد لا يعترفون بهذا الحق.

على الجانب الآخر، يعالج علماء السياسة وعلماء الاجتماع السلطة باعتبارها مفهوماً وصفياً. وعلى ذلك، فقد عرَّف ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠م) السلطة باعتبارها وببساطة أمراً يتعلق باعتقاد الناس حول الأحقية، بصرف النظر عن مصدر أو من أين جاء هذا الاعتقاد، أو إذا كان مبرراً أخلاقياً أو لم يكن كذلك. بهذا المعنى، تعدُ السلطة "قوة شرعية". وقد ميَّز فيبر بين ثلاثة أنواع من السلطة، بناءً على "الأسس" المختلفة التي يمكن أن تستند إليها إقامة أو تأسيس الطاعة. وبهذا المعنى، تجد السلطة التقليدية جذورها في التاريخ والتقاليد، بينما تنبع السلطة الكاريزمية من قوة الشخصية، وتتأسس السلطة القانونية الرشيدة في مجموعة من القواعد غير الشخصية التي ترتبط بالوظيفة أكثر منها بشاغل الوظيفة. وعلى ذلك، يمكن عمل تمييز بديل بين سلطة القانون وسلطة الأمر الواقع. وتعمل سلطة القانون أو السلطة في القانون طبقا لمجموعة من الإجراءات أو القواعد التي تحدد من يمتلك سلطة، وعلى أي موضوعات. ومن ثم يمكن القول بأن الناس الذين يوصفون بأنهم في السلطة يحوزون سلطة القانون: ذلك أن قوتهم يمكن إرجاعها إلى وظيفة بذاتها. ولذلك، يمكن النظر إلى كل من السلطتين التقليدية والعقلانية الرشيدة باعتبارهما شكلين من سلطة القانون. أما سلطة الأمر الواقع، أو السلطة في الممارسة، فإنها تعمل في ظروف تُمارس فيها السلطة لكن لا يمكن إرجاعها إلى مجموعة من القواعد الإجرائية. يتضمن هذا كل أشكال السلطة الكاريزمية، وأيضاً ما يُطلق عليه سلطة الخبير، عندما يتم الاعتراف بشخص باعتباره "سلطة" استناداً إلى حقيقة مهاراته، (أو مهاراتها)، المتخصصة أو المعرفية.

الأهمية Significance

تمثل السلطة واحدة من أكثر الموضوعات الأساسية والباقية في التحليل السياسي. بهذا المعنى، فإن كل دراسات الحكومة* أو الدولة*، هي في الحقيقة اختبارات لطبيعة

وآليات عمل السلطة السياسية. وفي الحقيقة، فليس من المحتمل أن يستطيع نظام للحكم أن يستمر طويلاً بدون ممارسة بعض من إجراءات السلطة، ذلك أن الحكم من خلال القوة فقط إنما يتضمن إنفاقاً عظيماً لموارد القمع التي لا يمكن دعمها وإدامتها. ومع ذلك، فإن هناك مناقشات متجددة حول كل من طبيعة السلطة وقيمتها. وهنا يميل الليبراليون والاشتراكيون إلى رؤية السلطة كأداة أو ذريعة"، معتقدين أنها تأتي "من أسفل" خلال رضا المحكومين. ومن هذا المنظور، تكون السلطة عقلانية وذات غرض (أو فائدة) ومحدودة، وهي رؤية تنعكس في تفضيل السلطة العقلانية الرشيدة، والمساءلة العامة. على النقيض من ذلك، يرى المحافظون أن السلطة ضرورة طبيعية، وتتم ممارستها "من أعلى" بسبب التوزيع غير المتساوي للخبرة، والمكانة الاجتماعية، والحكمة. ويضيفون أن أولئك الذين يمارسون السلطة إنما يفعلون ذلك لفائدة الآخرين، وإن كان ذلك لا يضع حدوداً أو رقابة واضحة على السلطة، الأمر الذي يغشى التمييز بين السلطة والسلطوية*.

تتضمن تبريرات السلطة، وبشكل أساسي، أنها ضرورية للحفاظ على النظام*، وأنها الوسيلة الوحيدة للخروج من البربرية والظلم اللذين يميزان "حالة الطبيعة"، كمجتمع بلا حكم سياسي. أيضاً، تؤسسُ السلطة قواعد وقيماً مشتركة تربط المجتمع ككل، وبذلك تضفي على الأفراد هوية اجتماعية، وإحساساً بأن لهم جذوراً. ويشير منتقدو السلطة، والذين يضمون، وبوجه خاص، كلا من الليبراليين والفوضويين، يشيرون إلى أن السلطة هي بالتعريف عدو للحرية*، ذلك أنها، ومن خلال مطالبتها بالطاعة المطلقة، تمثل تهديداً للمنطق والفهم النقدي، كما أنها نفسياً وربما أخلاقياً، مفسدة حينما تدفع الناس للتعود على التحكم في الآخرين، أو السيطرة عليهم.

المجتمع المدني
CIVIL SOCIETY

يتم تعريف المجتمع المدني بطرق متعددة. ففي أصله، يعني المصطلح "مجتمعاً سياسياً"، مجتمعاً يحكمه القانون في ظل سلطة الدولة. وبشكل أكثر شيوعاً، يتميز مفهوم المجتمع المدني عن الدولة، ويستخدم لوصف مجالات جماعات واتحادات مستقلة مثل دوائر العمل، وجماعات الضغط، والنوادي، والأسر، وما شابه ذلك. وهكذا يتكون المجتمع المدني مما أطلق عليه إدموند بيرك (١٧٢٩-١٧٩٧م) "الفصائل الصغيرة". بهذا المعنى، فإن التقسيم فيما بين المجتمع المدني والدولة يعكس التمييز بين "الخاص والعام"، ومن ثم يتضمن المجتمع المدني مؤسسات تعتبر "خاصة" بمعنى أنها مستقلة عن الحكومة، ويقوم على تنظيمها الأفراد في سعيهم لتحقيق غاياتهم أو أهدافهم الذاتية. ومن جانب آخر، فإن جي دبليو هيجل (١٧٧٠-١٨٣١م) لم يقم فقط بتمييز المجتمع المدني عن الدولة، بل إنه ميزه أيضاً عن الأسرة. فقد رأى هيجل "المجتمع المدني" كمجال للغرور (أو الأنانية) العام، حيث يضع فيه الأفراد مصالحهم في وضع الأولوية الأولى على ما عداها من مصالح الآخرين، بينما تتميز الدولة والأسرة، وعلى التوالي، بـ "الإيثار العام"، وبـ "الإيثار الخاص".

الأهمية Significance

يستخدم مصطلح المجتمع المدني بشكل متسع باعتباره مفهوماً وصفياً لتقييم التوازن بين سلطة الدولة والهيئات والاتحادات الخاصة. على سبيل المثال، يتم تعريف الشمولية* بأنها إلغاء المجتمع المدني، بينما يُوصفُ نمو الاتحادات الخاصة، والأندية، وجماعات الضغط، واتحادات العمال المستقلة في مجتمعات ما بعد الشيوعية، بأنه إعادة بزوغ المجتمع المدني.

على أية حال، فإنه يتم، وفي معظم الحالات، الاستثمار في تحميل المجتمع المدني بأهمية معيارية وأيديولوجية. ففي الرؤية الليبرالية التقليدية، يتم تحديد المجتمع المدني باعتباره مجالاً للاختيار والحرية الشخصية، والمسئولية الفردية. وبينما تعمل الدولة من خلال سلطة القهر والإجبار، فإن المجتمع المدني يسمح للأفراد بأن يتولوا تشكيل مصائرهم الذاتية. يفسر هذا لماذا يُعتبرُ المجتمع المدني النشط والصحي عادة كخاصية أساسية للديموقراطية الليبرالية*، كما يبين أيضاً لماذا يكون هناك، وبصفة خاصة لدى الليبراليين التقليديين، تفضيل أخلاقي للمجتمع المدني على الدولة، وهو ما ينعكس في الرغبة في تحجيم مجال السلطة العامة، وتعظيم المجال الخاص.

وعلى النقيض من ذلك، يأتي الاستخدام الهيجلي للمصطلح سلبياً، بمعنى أنه يقابل بين أنانية المجتمع المدني، مع الإيثار الذي يتدعم في الأسرة، وفي داخل الدولة. وبصفة عامة، لا يحظى المجتمع المدني بالتفضيل في رؤية الماركسيين والاشتراكيين. فهم يربطونه، وبصفة خاصة، بالقوة الطبقية غير المتساوية، وبالظلم الاجتماعي، ومن ثم، فقد تبرر هذه الرؤى إما الانقلاب على المجتمع المدني كما هو قائم الآن، وإما تقليص المجتمع المدني من خلال التوسع في نطاق سيطرة الدولة وقواعدها التنظيمية.

الإجماع
CONSNSUS

الإجماع هو اتفاق، لكنه اتفاق من نوع خاص. فالإجماع يتضمن أولاً، اتفاقاً عريضاً تكون شروطه مقبولة من قطاع عريض من الأفراد والجماعات. وهو يتضمن ثانياً اتفاقاً حول المبادئ الجوهرية أو الأساسية، وليس اتفاقاً محدداً أو دقيقاً قائماً بذاته. وبمعنى آخر، يسمح الإجماع بالاختلاف حول موضوعات التأكيد أو التفصيل. وقد يستخدم مصطلح "الإجماع السياسي" بطريقتين. الإجماع الإجرائي وهو الاستعداد لاتخاذ قرارات من خلال التشاور والمساومة سواءً بين أحزاب سياسية*، أو بين حكومة

ومصالح رئيسية*. أما الإجماع الجوهري فهو نوع من التداخل في المواقف الأيديولوجية لاثنين أو أكثر من الأحزاب السياسية، ينعكس في اتفاق حول الأهداف الجوهرية للسياسة، (كما في إجماع الديموقراطيين الاشتراكيين بالمملكة المتحدة خلال الفترة التالية لعام ١٩٤٥م، وإجماع ألمانيا على السوق الاجتماعي).

الأهمية Significance

غالباً ما يتم تصوير الإجماع على أنه صلب مادة السياسة*. يتمثل تفسير ذلك في كون السياسة في أحد معانيها، على الأقل، وسيلة محددة غير عنيفة لحل الصراع. آخذاً في الاعتبار أن المصالح المختلفة للأفراد والجماعات تمثل خاصية دائمة للحياة البشرية، فإن التعايش السلمي يمكن أن يتحقق، وفقط، خلال عملية التفاوض، والتنازلات، والتوفيق، وباختصار من خلال بناء الإجماع. لذلك، يعكس الإجماع الإجرائي الاعتراف بأن البديل للمساومة والتوفيق هو الصراع المفتوح، بل ومن المحتمل أن يكون عنيفاً. ومن المحتمل أن تكون سياسة الإجماع ملمحاً لتعددية ديموقراطية ناضجة، بينما غالباً ما يحدث الإجماع الجوهري في النظم السياسية التي تكون فيها التحالفات والائتلافات الانتخابية أمراً معتاداً. ومع ذلك، يمكن أن تكون سياسة الإجماع موضع نقد على خلفيات أنها تدعم عملية التوفيق غير المبدئية، حيث أنها لا تشجع اعتبار المبادرات السياسية الجريئة والمثيرة للجدل، وأنها تميل إلى التحصن في الأولويات الأيديولوجية الوسطية.

الحكومة والحكم

GOVERNMENT/ GOVERNANCE

إن تحكم (*Govern*) تعني، وفي معناها الأوسع، أن تُخضع (*Rule*)، أو أن تُسيطر على الآخرين. لذلك، يمكن أن تُؤخذ الحكومة على أنها تشمل أي آلية يتم من خلالها الحفاظ على الحكم المنظم، وأن خصائصها المركزية تتمثل في القدرة على اتخاذ قرارات

جماعية، وفي استطاعتها فرض هذه القرارات. وهكذا يمكن، تحديد شكل للحكم تقريباً في كل المؤسسات الاجتماعية مثل الأسر، والمدارس، ودوائر الأعمال، والاتحادات التجارية، وغيرها. على أية حال، يتم فهم الحكومة، وبشكل مشترك في أكثر الأحوال، على أنها تشير إلى العمليات المؤسسية والرسمية التي تعمل على المستوى الوطني من أجل الحفاظ على النظام، وتسيير العمل الجماعي. وهكذا، تتضمن الوظائف الجوهرية للحكومة كلا من: صناعة القانون (التشريع)، وتطبيق القانون (التنفيذ)، وتفسير القانون (القضاء). وتتم في بعض الأحيان الإشارة إلى الجهاز السياسي التنفيذي فقط باعتباره الحكومة، وجعله بذلك مساوياً "للإدارة" في النظم الرئاسية. وتوجد العمليات الحكومية أيضاً على كل من المستويات فوق القومي، والإقليمي، والمحلي.

الحكم مصطلح أوسع عن (الحكومة). وهو يشير في أوسع معانيه، إلى الطرق المتعددة التي يتم من خلالها تنسيق الحياة الاجتماعية. لذلك، يمكن رؤية الحكومة باعتبارها واحدة من المنظمات التي تتضمنها عملية الحكم؛ وبمعنى آخر، فإنه من الممكن أن يكون هناك حكم "*Governance*" بدون حكومة. تتضمن الأنماط الرئيسية للحكم كلاً من الأسواق*، والبنى التصاعدية، والشبكات التنظيمية. كما تنظم الأسواقُ الحياةَ الاجتماعية من خلال آليات الثمن التي تتشكل طبقاً لقوى العرض والطلب. أما الأبنية التصاعدية، والتي تتضمن البيروقراطية*، ومن ثم الأشكال التقليدية لتنظيم الحكومة، فإنها تعمل من خلال نظم سلطة تعمل من "أعلى إلى أسفل". أما الشبكات التنظيمية، فعادة ما تكون أشكالاً تنظيمية مسطحة تتميز بالعلاقات غير الرسمية بين عملاء هم بالضرورة متساوون، أو بين مؤسسات اجتماعية متساوية.

الأهمية Significance

تقليدياً، تمثل الحكومة الموضوع الرئيسي للتحليل السياسي. وفي الحقيقة، يقوم البعض بتعريف السياسة* بأنها الحكومة باعتبار أنها مع النشاط السياسي باعتباره فنُ

للحكومة، وممارسة السيطرة داخل المجتمع من خلال صنع وتنفيذ القرارات الجماعية. لقد كان هذا الاهتمام المتزايد بالحكومة واضحاً في كل من الفلسفة السياسية*، والعلوم السياسية*. وقد قام الفلاسفة السياسيون منذ أرسطو (٣٨٤-٢٢ ق.م) فصاعداً بتقييم أشكال الحكومات على أسس معيارية أملاً في تحديد الدستور المثالي*. وبالمثل، فإن منظري العقد الاجتماعي قد ذكروا التحليل السياسي على طبيعة السلطة الحكومية، وعلى أسس التزام المواطنين تجاه الحكومة. أما علماء السياسة الذين تبنوا المنهج الدستوري - المؤسسي الذي كان يوماً ما مسيطراً، ومازال ذا تأثير على التخصص، فقد أسبغوا أهمية مركزية على الحكومة أيضاً. ويتضمن هذا إما تحليل العمليات الحكومية التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وفحص العلاقات بين المستويات المختلفة للحكومة، وفي داخل كل منها، وإما مقارنة نظم الحكومات بهدف تطوير تقسيم أوسع، وإما إلقاء الضوء على الملامح المميزة لكل نظام.

ومع ذلك، فقد تساءل بعض المفكرين السياسيين حول ما إذا كانت الحكومة ذات أهمية مركزية للسياسة. ففي حالة الفوضوية*، يتم رفض الحكومة باعتبارها، وبشكل أساسي، شراً، وغير ضرورية، ومن ثم، يركز النشاط السياسي على إستراتيجيات إلغائها أو التخلص منها. أما بالنسبة لليبراليين الذين يقبلون الحكومة باعتبارها حيوية، فإنهم يضعون تأكيداً ثقيلاً على الحاجة إلى الرقابة على الحكومة، أو تحديدها، تأسيساً على الطغيان الكامن الذي تجسده. أما الماركسيين وأنصار حركة المرأة، فإنهم ومن جانبهم يميلون إلى معاملة الحكومة باعتبارها تكويناً سياسياً ثانوياً ينبع من، أو يعمل داخل، نظام أوسع، وعلى التوالي، سياسة طبقية، أو سياسة جنسية.

وبدورهم، فقد نظر علماء السياسة الأكاديميون، وبشكل ما، إلى ما وراء الحكومة. فعلى سبيل المثال، فإن نظرية النظم* لا تبحث في آليات "ميكانيزمات" الحكومة، لكنها تبحث في البُنى "الهياكل" والعمليات، والتي يتم من خلالها التفاعل

مع المجتمع الأكبر، بينما يفسر الاجتماع السياسي عمليات الحكومة فيما يتعلق بالبنى الاجتماعية الأوسع ونظم القوة.

لقد أصبح مصطلح الحكم، وبشكل متزايد منذ الثمانينيات، أكثر شهرة، حتى ولو لم يكن مصطلحاً محدداً. ويعكس هذا سلسلة من التغييرات التي حدثت داخل الحكومة، وكذلك داخل المجتمع الأكبر. تتضمن تلك السلسة تطوير أشكالٍ جديدة من الإدارة العامة تكون، وبشكل متزايد، محددة بتسيير الأمور (بمعنى تحديد الأهداف والغايات الإستراتيجية) وليس لصفها (بمعنى الإدارة أو تقديم الخدمات)، وطمس التمييز بين الحكومة والأسواق من خلال النمو في الشراكات بين العام والخاص، وتقديم "الأسواق الداخلية"، والاعتراف بأهمية صياغة السياسات العامة، والمسماة بأطر العمل، وظهور النظم الحكومية متعددة المستويات من خلال تأثير أيديولوجيات "ما فوق القومية"*، وتفويض السلطة*، والفيدرالية. على أية حال، فلا يزال مصطلح الحكم لم يصل إلى تعريف مستقر أو متفق عليه، بل إنه، وبالنسبة للبعض، يحمل تفضيلاً أيديولوجياً لدولة الحد الأدنى من الدولية، ودرجة أقل من الحكومة.

الطبيعة البشرية
HUMAN NATURE

يشير مفهوم الطبيعة البشرية إلى صفة جوهرية لا تقبل التحول في كل البشر (المخلوقات البشرية). فهي تلقي الضوء على ما هو فطري وطبيعي عن الحياة البشرية باعتباره مخالفاً لما يكتسبه الإنسان من التعليم أو من خلال الخبرة الاجتماعية. وعلى أية حال، فلا يعني هذا، أن هؤلاء الذين يعتقدون أن السلوك الإنساني يتشكل أكثر بتأثير المجتمع، عنه بتأثير الخصائص الثابتة والوراثية، قد تخلوا عن فكرة الطبيعة البشرية. فعلى العكس من ذلك، تقدم هذه الرؤية افتراضات واضحة عن الصفات الوراثية

للإنسان، وهي في هذه الحالة، القدرة على التشكل أو التأثر بواسطة العوامل الخارجية. ذلك أن مثل هذا المفهوم للطبيعة البشرية لا يختزل الحياة البشرية إلى صورة كاريكاتورية أحادية البعد. فمعظم المفكرين السياسيين على وعي بأن الإنسان مخلوق مركب، وذو أوجه متعددة؛ فهو مخلوق من عناصر بيولوجية، وطبيعية، ونفسية، وعقلية، واجتماعية، وربما يضاف إليها عناصر روحية. ولا يخفى مفهوم الطبيعة البشرية أو يُهمل هذه الطبيعة المعقدة، ولذا كانت هناك محاولات كثيرة فرض النظام عليها من خلال تحديد ملامح خاصة بذاتها باعتبارها طبيعية أو ضرورية. على الرغم من أنه عادة ما يكون هذا الجوهر الإنساني ظاهراً في السلوك الإنساني، فإن هذه قد لا تكون وبالضرورة هي الحالة. فعلى سبيل المثال، قد يتشجع الإنسان على إنكار طبيعته الحقيقية نتيجة لتأثير مجتمع فاسد.

الأهمية Significance

تتأسس كل المذاهب والمعتقدات السياسية تقريباً على نوع من التصورات النظرية عن الطبيعة البشرية، وقد تتم صياغتها بصورة محددة أحياناً، بينما تكون ضمنية في حالات كثيرة. وبدورها، فإن هذه الافتراضات حول محتوى الطبيعة البشرية تقوم، بطرق عديدة، بتشكيل المعرفة السياسية. وتتمثل أكثر هذه الطرق وضوحاً فيما يطلق عليه جدال "التشكيل/الطبيعة"، والسؤال حول ما إذا كان جوهر الطبيعة البشرية ثابتاً أو معطى، يتشكل بواسطة الطبيعة، أو ما إذا كان مشكلاً بواسطة الخبرة الاجتماعية، أو الطبيعة. يقترح التأكيد على الطبيعة، وعلى سبيل المثال، وعلى نحو ما يتبناه معظم الليبراليين والمحافظين، أن الفرد هو المفتاح لفهم المجتمع. فالحياة الاجتماعية والسياسية تعكس، وبشكل محدد، خصائص ونماذج سلوكية فطرية داخل كل مخلوق بشري، وهو ما يتضح في الفردية* المنهجية. على الجانب الآخر، يرى منظرو التشكيل

وهم يتضمنون معظم الاشتراكيين، والشيوعيين، والفوضويين، أن الطبيعة البشرية "طبيعة لدنة"، ولذلك يمكن أن تتطور فيها الخصائص البشرية والحساسيات من خلال إعادة تشكيل المجتمع. وفي هذه الحالة، يزودنا المجتمع بالمفتاح لفهم الفرد.

تركز مناقشة مهمة أخرى حول الطبيعة البشرية على الأهمية النسبية للتنافس والتعاون. فمعظم الأيديولوجية الليبرالية*، وعديد من الأفكار التقليدية للعلوم الاجتماعية والسياسية، تعكس افتراضات أن السلوك البشري يهدف إلى تحقيق الذات ويتصف بالأنانية. فإذا كانت المخلوقات البشرية وبالضرورة طماعة وتنافسية، فإن نظاماً اقتصادياً رأسمالياً يصبح طبيعياً وحتمياً. ومن جانبهم، فإن الاشتراكيين، وتقليدياً، قد أكدوا أن المخلوقات البشرية هي بالطبيعة مخلوقات اجتماعية وتعاونية، يدفعها الإيثار والإحساس بالمسئولية الاجتماعية. ومن ثم، لا تعدو الرأسمالية*، ومن هذا المنظور، أن تكون أداة تؤدي إلى إفساد الطبيعة البشرية من خلال قمعها، لاستعدادنا نحو الجهد الإنساني الجماعي والمساواة*.

وعلى أية حال، فلم تأت معارضة صريحة لفكرة الطبيعة البشرية، إلا من عدد محدود فقط من بين المفكرين السياسيين. فقد قال جان بول سارتر (١٩٠٥-١٩٨٠م) "أن الوجود يأتي قبل الجوهر" *"Existence comes before essence"* دلالة على أن البشر يستمتعون بحرية في تعريف أنفسهم من خلال أفعالهم. وإذا كان الأمر كذلك، فإن تأكيد اي مفهوم للطبيعة البشرية يمثل إهانة لتلك الحرية.

الأيديولوجية
IDEOLOGY

تعدُ الأيديولوجية واحدة من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للنقاش. كما أنها الآن تعدُ أكثر استخداماً بالمعنى الاجتماعي العلمي لتشير إلى مجموعة من الأفكار التي

تتصف، وعلى نحو أو آخر، بالتماسك، وتوفر الأساس لبعض أنواع العمل السياسي المنظم. لذلك، وبهذا المعنى، تقوم كل الأيديولوجيات بالوظائف التالية:

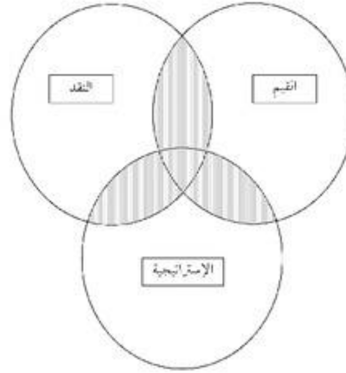
أولاً: هي تقدم أو تعرض حساباً أو نقداً للنظام القائم، وعادة ما يكون في شكل رؤية للعالم؛ وهي، ؛

ثانياً: تزودنا بنموذج للمستقبل المرغوب، برؤية "للمجتمع الجيد"؛

وثالثاً: فهي تحدد كيف يمكن للتغيير السياسي أن يحدث، أو يجب إحداثه (انظر شكل ٢.١).

وهكذا، تخترق الأيديولوجيات الحدود التقليدية ما بين الفكرين الوصفي والمعياري، وبين النظرية والممارسة. وعلى أية حال، فقد ارتبط المصطلح باسم دي تراسي (Destutt de Tracy 1754-1836) ليصف "علماً جديداً للأفكار". وقد استخدم كارل ماركس (١٨١٨-٨٣) الأيديولوجية ليشير إلى أفكار تخدم مصالح الطبقة الحاكمة، بإخفاء تناقضات المجتمع الطبقي، ومن ثم، تشجع الوعي الزائف والسلبية السياسية بين الطبقات التابعة. ومن ثم، يمكن طبقاً لهذه الرؤية رسم تمييز واضح بين الأيديولوجية والعلم، باعتبار أنهما يقدمان الزيف والحقيقة على التوالي. وقد تبنى الماركسيون المتأخرون مفهوماً محايداً للأيديولوجية، باعتبار أنها الأفكار المميزة لأي طبقة اجتماعية، بما فيها الطبقة العاملة.

وخلال فترة الحرب الباردة، وعلى وجه الخصوص رأى بعض الليبراليين، الأيديولوجية بأنها "نظام عقيدي يتم فرضه رسمياً، ويدعي احتكار الحقيقة، وغالباً ما يكون ذلك من خلال إدعاء زائف بأنه علمي. أما المفكرون المحافظون، فإنهم، وفي بعض الأحيان، قد اتبعوا مايكل أوكيشوت *(Oakeshott 1901-90)* في التعامل مع الأيديولوجيات باعتبار أنها "نظم منقحة للفكر، توجه السياسة نحو المبادئ المجردة والأهداف، وبعيداً عن الظروف العملية والتاريخية.



الشكل (٢,١). الأيديولوجية السياسية.

الأهمية Significance

استطاع مفهوم الأيديولوجية أن يحقق تاريخاً وظيفياً مثيراً للجدل. فطوال معظم تاريخه، ومن خلال استخدامه كسلاح سياسي لنقد أو لإدانة المواقف السياسية المنافسة، فإن الأيديولوجية قد حملت أيضاً مضامين إزدرائية (تنتقص من قدر المفهوم) بشكل تام. يمكن ربط الأهمية المتغيرة للأيديولوجية واستخدامها بتقلبات الخصومة السياسية. فقد قام الماركسيون، وعلى سبيل المثال، وبشكل متنوع بتفسير الأيديولوجيات الليبرالية*، والمحافظة*، والفاشية* باعتبارها أشكالا للأيديولوجية البرجوازية، تلتزم بإرباك وإخضاع البروليتاريا المقهورة. وفي الغالب، فقد ارتبط الاهتمام الماركسي بالأيديولوجية باسم أنطونيو جرامشي (١٨٩١-١٩٣٧م)، ونظريته عن "الهيمنة الأيديولوجية"،

والتي تطورت بشكل ملحوظ خلال القرن العشرين. نظراً لسعي المفكرين الماركسيين لتفسير فشل النبوءة الماركسية بثورة البروليتاريا. فقد شجّع حلول الحرب الباردة في الخمسينيات المنظرين الليبراليين على تحديد أوجه التشابه بين الفاشية* والشيوعية*، باعتبارهما أيديولوجيتين رسميتين قمعيتين قامتا بقمع المعارضة، وطالبتا بطاعة صارمة. وعلى أية حال، فقد شهدت حقبتا الخمسينيات والستينيات أيضاً إدعاءات متنامية بأن الأيديولوجية قد أصبحت غير ضرورية، ومتكررة، وقد مثلت ذلك أطروحة "نهاية الأيديولوجية" التي قدمها دانيل بيل *(Daniel Bell 1960)*. لم تعكس هذه الرؤية، وفقط، الأهمية المتناقصة للأيديولوجيات في الغرب مثل الشيوعية والفاشية*، بل إنها قد عكست أيضاً حقيقة أن أوجه الشبه بين الأيديولوجيات الليبرالية والمحافظة، والاشتراكية قد أصبحت، وفيما يبدو، أكثر شهرة ووضوحا من اختلافاتها.

ومع ذلك، فإن الإدعاء بموت الأيديولوجية لم يتحقق بعد. ذلك أنها، ومنذ الستينيات، قد مُنحت مكاناً أكثر أهمية وأمناً في التحليل السياسي؛ نتيجة لعدة أسباب. يتمثل السبب الأول في أن الاستخدام الأوسع للتعريف العلمي والاجتماعي للأيديولوجية يعني أن المصطلح لم يعد يحمل حقيبة سياسية، ويمكن تطبيقه على كل الـ "إيزمز" *Isms* أو الفلسفات السياسية ذات التوجه الحركي. ويتعلق السبب الثاني بظهور سلسلة من التقاليد الأيديولوجية الجديدة متضمنة التقاليد النسائية والأيكولوجية في الستينيات، واليمين الجديد في السبعينيات، والأصولية الدينية في الثمانينيات. أما السبب الثالث، فيتمثل في أن تراجع المناهج السلوكية المفرطة في البساطة لدراسة السياسة قد أدى إلى اهتمام متزايد بالأيديولوجية من زاويتين؛ الأولى كوسيلة للاعتراف إلى أي مدى تتشكل الحركة السياسية بالمعتقدات والقيم السياسية للفاعلين السياسيين؛ والثانية تتعلق باعتبارها أسلوباً للاعتراف بأن التحليل السياسي دائماً ما يحمل بصمات القيم والافتراضات التي يأتي بها المحلل السياسي نفسه.

القانون
LAW

القانون هو مجموعة من القواعد العامة القابلة للتنفيذ، والتي تنطبق عبر مجتمع سياسي. ويمكن تمييز القانون عن غيره من القواعد الاجتماعية على ضوء خلفيات أربع. تتمثل الأولى منها في أن القانون تصنعه الحكومة*، فيعكس بذلك "إرادة الدولة"، وله الأسبقية على كل القواعد والأعراف الاجتماعية الأخرى. أما الثانية، فتتمثل في كون القانون إجبارياً، فلا يُسمح للمواطنين باختيار القانون الذي يطيعونه، وذلك الذي يتجاهلونه؛ وذلك لأن القانون يدعمه نظام للقهر والعقوبة. وبينما تنصرف الخلفية الثالثة إلى أن القانون يتكون من قواعد منشورة ومعترف بها، والتي يتم تفعيلها من خلال عمليات تشريعية رسمية، عادة ما تكون عامة، فإن الخلفية الرابعة والأخيرة تتمثل في أن القانون يتم الاعتراف العام به باعتباره ملزما لأولئك الذين ينطبق عليهم، وبذلك يجسد القانون الدعوة الأخلاقية المتضمنة أن القواعد القانونية يجب طاعتها.

وعادة ما يتم تمييز القانون الطبيعي عن القانون الوضعي. القانون الطبيعي هو قانون يتطابق مع مبادئ معنوية أو دينية أعلى، بمعنى أن القانون هو آلية يتم من خلالها التعبير عن العدالة أو ضمانها. ويمكن إرجاع نظريات القانون الطبيعي إلى كل من أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م.)، وأرسطو (٣٨٤-٢٢ ق.م.)، وكذلك إلى فكرة "الحقوق الطبيعية" الممنوحة من الله، والتي سادت في بدايات الفترة الحديثة. وقد أصبحت نموذجاً شائعاً مرة ثانية في القرن العشرين بارتباطها مع أفكار الحرية المدنية*، وحقوق الإنسان*. أما القانون الوضعي فيتم تعريفه بحقيقة أنه تم تأسيسه وفرضه. فالقانون هو القانون لأنه تتم طاعته. لذلك، يقوم علم القانون الوضعي بتحرير عملية فهم القانون من منطلق افتراضات أخلاقية ودينية وأسطورية، وهو الموقف الذي طوَّره

جون أوستن (١٧٩٠-١٨٥٩م) في نظرية "الوضعية القانونية". وقد أعاد هارت (١٩٦١م) تنقيح الوضعية القانونية من خلال التمييز بين المستويين الأساسي والثانوي للقانون. توضع القواعد القانونية الأساسية لتنظيم السلوك الاجتماعي، ويتم التفكير فيها باعتبارها "المحتوى" للنظام القانوني (على سبيل المثال، القانون الجنائي). ومن جانب آخر، تتمثل القواعد القانونية الثانوية في تلك القواعد التي تمنح سلطات للمؤسسات الحكومية، فهي تحدد كيف يتم صنع القوانين الأساسية، وكيف يتم تطبيقها، والتقاضي بشأنها، ومن ثم تحدد مدى صحتها. هناك تمييز آخر بين القانون العام والقانون الخاص. فالقانون العام يحدد السلطات والواجبات المنوطة بالأجهزة الحكومية، ويؤسس العلاقة القانونية بين الدولة ومواطنيها. ولذلك فهو يتضمن كلاً من القانونين الدستوري والإداري، والضرائب، وقانون الرعاية الاجتماعية، كما أنه عادة ما يُنظرُ إليه على أنه يتضمن القانون الجنائي. أما القانون الخاص، فهو يقسم الحقوق والمسئوليات بين أشخاص وهيئات خاصة، وبذلك، فإنه يرسي أسس العلاقات القانونية داخل المجتمع المدني*. وهو يتضمن قانون التعاقد وقانون الملكية.

الأهمية Significance

يوجد القانون في كل المجتمعات الحديثة، وهو عادة ما يُعتبرُ كحجر الأساس للوجود المتحضر. ومع ذلك، فإن الأسئلة حول العلاقات الفعلية (القائمة)، والمرغوبة (المأمولة) بين القانون والسياسة - وانعكاسها على طبيعة القانون، ووظيفته، ومداه الملائم - قد أثارت جدلاً عميقاً. فالمنظرون الليبراليون يقدمون القانون على أنه ضمانة أساسية للاستقرار والنظام*. ويتمثل دور القانون في حماية كل فرد في المجتمع من الأفراد الآخرين. وبذلك يمنع التعدي على حقوقهم، وعلى نحو ما ذكره جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤م). "بدون القانون لن تكون هناك حرية". لذلك، يجب أن يكون القانون فوق السياسة، بمعنى أنه ينطبق وبالتساوي على كل المواطنين، وتتم إدارته

وبلا تحيز من قبل السلطة القضائية*. ينعكس هذا في مبدأ "حكم القانون". وتعني فكرة أن القانون يحكم أنه يؤسس إطاراً تلتزم به كل أنماط التصرف والسلوك، وبلا تمييز بين مسئولي الحكومة وبين المواطنين، أو بين الأغنياء والفقراء، أو بين الرجال والنساء، وهكذا. وعلى أية حال، فدائماً ما أصرَّ الليبراليون - ومن منطلق الاعتقاد بأن الهدف الرئيس للقانون يتمثل في حماية الحرية - على وجوب تضييق مجال انطباق القانون. وتقليدياً، يعود تفسير هذا الموقف إلى جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣م) الذي طوَّر "مبدأ الضرر": فكرة أن الاستخدام الوحيد المشروع للقانون إنما يتمثل في "منع الإضرار بالآخرين".

وعلى العكس من ذلك، يربط المنظرون المحافظون القانون بالنظام بصورة وثيقة، حتى إلى المدى الذي يصبح فيه مفهوم "القانون والنظام" مفهوماً واحداً منصهراً. ينبع هذا الموقف من رؤية أكثر تشاؤمية، بل هوبزية، للطبيعة البشرية*، وانطلاقاً من أن الاستقرار الاجتماعي يعتمد على وجود القيم والثقافة المشتركة. وعلى ذلك، فقد رأى باتريك ديفلين (١٩٦٨م) أن المجتمع له الحق في فرض "الأخلاق العامة" من خلال أداة القانون. يذهب هذا الموقف، وبوضوح، إلى ما وراء تحررية ميل، بما يتضمنه، وعلى سبيل المثال، من أن المجتمع له الحق في حماية نفسه ضد الممارسات التي تخرج عن الإجماع العام مثل الشذوذ الجنسي، وتعاطي المخدرات. وقد تبنى اليمين الجديد في الثمانينيات والتسعينيات موقفاً مشابهاً تماماً بإطراء فضائل الأخلاقيات التقليدية، و"قيم الأسرة"، معتقداً أيضاً أن تلك القيم ينبغي أن يتم فرضها من خلال سلطة* القانون.

وقد تبنى الماركسيون، وأنصار الحركة النسائية، والفوضويون، وقدموا رؤى بديلة وأكثر انتقادية للقانون. تقليدياً، فإن الماركسيين قد اعتقدوا أن التحيزات الطبقية تعمل داخل النظام القانوني الذي يحمي مصالح الملكية* والرأسمالية*. أما أنصار

الحركة النسائية فقد ربطوا القانون بالنظام البطريركي الذكوري، ورأوا أنه إحدى الآليات الرئيسية التي يتم من خلالها الإبقاء على صمت النساء وإخضاعهن. ومن جانبهم، يقدم الفوضويون القانون باعتباره غير ضروري، وأنه في جوهره قاهر، كما أنهم يتطلعون إلى إنشاء مجتمع اللاقانون – مجتمع بدون قانون – ينظمه وفقط العقل والتعاطف الإنساني.

اليسار واليمين
LEFT/RIGHT

اليسار واليمين مصطلحان يتم استخدامهما كوسيلة تختصر وصف الأفكار والمعتقدات السياسية، وتلخيص المواقف الأيديولوجية للسياسيين، والأحزاب والحركات السياسية. ويتم عادة فهم المصطلحين باعتبارهما قطبي المشهد السياسي، ويجعلان من الممكن للناس أن يتحدثوا عن يسار الوسط، وعن أقصى اليمين، وما شابه. يأتي أكثر أشهر تطبيقات التمييز بين اليسار واليمين متمثلاً في المقياس السياسي الخطي الذي يتم على أساسه التمييز بين الاثنين، حيث يبدأ المقياس من أقصى الجناح اليساري إلى أقصى الجناح اليميني، كما هو مبين في شكل (٢.٢).

على أية حال، ليس هناك معنى محدد بدقة لكل من مصطلحي اليسار واليمين. ففي معناه الضيق، يلخص المقياس السياسي الاتجاهات المختلفة تجاه الاقتصاد، ودور الدولة: رؤى الجناح اليساري تؤيد التدخل والجماعية*، بينما يفضل الجناح اليميني السوق*، والفردية*. ومن المفترض على أية حال أن يعكس هذا التمييز اختلافات أيديولوجية أو قيمية أعمق، حتى وإن تم تعريفها بشكل غير دقيق. وفي هذا السياق، فإن أفكاراً مثل الحرية*، والمساواة*، والإخاء*، والحقوق*، والتقدم*، والإصلاح*، والدولية* يتم تمييزها بوجه عام على أنها مقياس اليسار- اليمين. أما الأفكار مثل

السلطة*، والهيراركية أو التراتبية التصاعدية*، والنظام*، والواجب، والتقاليد*، والرجعية، والقومية فتتم رؤيتها عامة على أنها ذات طابع يميني. وفي بعض الأحيان، يتم استخدام اليسار واليمين للإشارة إلى مجموعات من الناس والجماعات، والأحزاب ترتبط ببعضها بعضاً بمواقف أيديولوجية متشابهة وواسعة وعريضة.

الأهمية Significance

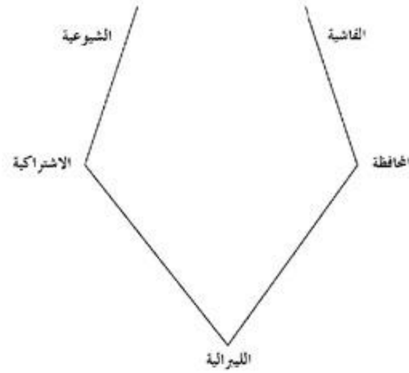
يرجع أصل المصطلحين اليسار واليمين إلى الثورة الفرنسية وترتيبات الجلوس التي تبناها الارستقراط الراديكاليون في أول اجتماع للجمعية الوطنية في عام ١٧٨٩م. لذلك، كان تقسيم اليسار/ اليمين في الأساس اختياراً صارماً بين الثورة والرجعية. يُظهرُ الاستخدام الأوسع للمصطلحين قيمتهما العامة في تبصر المواقف السياسية والأيديولوجية. على أية حال، فإن المصطلحين مبسطان ومعممان، ويجب دائماً استخدامهما بحذر.



الشكل (٢،٢). المقياس الخطي.

تتضمن مشكلات التقسيم التقليدي يسار/ يمين حقيقة أن هذا التقسيم يبدو أنه لا يعرض مكاناً للفوضوية*، والتي قد تتخذ أحد الشكلين: فقد تكون جناحاً يسارياً متطرفاً، أو جناحاً يمينياً متطرفاً، كما أنه يتجاهل حقيقة أن الشيوعية والفاشية، وإلى حد ما، تشبه كل منهما الأخرى؛ نتيجة لاتجاههما المشترك نحو الشمولية*؛ وأنه - أي هذا التقسيم - يحاول أن يخفض السياسة إلى بعد وحيد -

تقسيم السوق/الدولة - وبذلك يتجاهل التمايزات السياسية الأخرى مثل التقسيم إلى تحرري - وسلطوي، والتقسيم إلى أوتوقراطية وديموقراطية. لهذه الأسباب، تم تطوير أشكال عدة للأطياف (*Spectrum*)، منها شكل حدوة الحصان، والمقياس ثنائي الأبعاد، وذلك لكي تقدم صورة أكثر اكتمالاً للمواقف الأيديولوجية (انظر شكلي ٢.٣ ، ٢.٤). وأخيراً، فإن البعض يرى أن ظهور موضوعات سياسية جديدة مثل الحركة النسوية، والأيكولوجية، وحقوق الحيوان، والتي لا تتلائم ببساطة مع الطيف التقليدي، وتطوير سياسات طريق ثالث للسياسة، مما يجعل أفكار اليسار واليمين مكررة إلى حد كبير.



الشكل (٢,٣). طيف حدوة الحصان.



الشكل (٢،٤). الطيف ثنائي البعد.

الشرعية
LEGITIMACY

تأتي الشرعية من الكلمة اللاتينية (*Legitmmare*)، بمعنى "أن تعلن أن شيئاً ما قانوني" ، كما تعني في معناها الأوسع "العدالة". وتضفي الشرعية صفة سلطوية أو ملزمة على نظام أو أمر ما، ومن ثم فهي تحول القوة (*Power*) إلى سلطة (*Authority*). وتختلف الشرعية عن القانونية في كون الأخيرة لا تضمن بالضرورة أن تكون الحكومة موضع احترام من المواطنين، أو أن يقر المواطنون بواجب الطاعة لها. على أية حال، يختلف استخدام مصطلح الشرعية في العلوم السياسية وفي الفلسفة السياسية. فعادة ما يتعامل الفلاسفة مع الشرعية باعتبارها مبدأً أخلاقياً أو عقلانياً، على أساسه قد تطلب الحكومات الطاعة من مواطنيها. وهكذا، يعد إعلان الشرعية أو إدعاؤها أكثر أهمية من حقيقة الطاعة. وعلى الجانب الآخر، فإن علماء السياسة عادة مايرون "الشرعية"

في سياق ظروفها وشروطها الاجتماعية بمعنى النظر إليها باعتبارها الإرادة للالتزام مع نظام بصرف النظر عن كيفية تحقق ذلك. إتباعاً لماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠م)، يفهم هذا الموقف الشرعية لتعني الاعتقاد في الشرعية، أو بمعنى آخر، الاعتقاد في "الحق في الحكم".

الأهمية Significance

يرتبط موضوع الشرعية بأقدم وأكثر المجادلات السياسية جوهرية؛ ألا وهي مشكلة الالتزام السياسي. وبصدد البحث فيما إذا كان على المواطنين واجب احترام الدولة وطاعة قوانينها، فإن مفكري العقد الاجتماعي مثل هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م)، ولوك (١٦٣٢-١٧٠٤م) كانوا يأخذون في الاعتبار السؤال: متى، وعلى أية أساس، يمكن أن تمارس الحكومة سلطة مشروعة على المجتمع؟. وفي المطارحات السياسة الحديثة، فإن الشرعية، وعلى أية حال، لا تثير فقط التساؤل لماذا يجب، وفي معنى مجرد، أن يطيع الناس الدولة، بل أيضاً تثير السؤال لماذا يطيع الناس بالفعل دولة بذاتها، أو نظاماً للحكم بذاته. وقد قدم ماكس فيبر إسهامه التقليدي في فهم الشرعية كظاهرة اجتماعية، ومحدداً ثلاثة أنماط للشرعية السياسية، تأسيساً ، وعلى التوالي، على التاريخ والعادات (السلطة التقليدية)، وقوة الشخصية (السلطة الكاريزمية)، وإطار عمل للقواعد الرسمية (السلطة القانونية العقلانية). وفي رؤية فيبر، يتزايد تمايز المجتمعات الحديثة بممارسة السلطة العقلانية الرشيدة، وصيغة للشرعية تنبع من الاحترام للقواعد الرسمية، والتي عادة ما تكون قواعد قانونية.

وقد طوّر منظرو الماركسية الجديدة منهجا بديلاً لمنهج فيبر عن الشرعية. يركز هذا المنهج على الآليات التي من خلالها تقيد المجتمعات الرأسمالية الخصومات أو العداءات الطبقية، وذلك من خلال التوافق عن طريق توسيع الديموقراطية والإصلاح الاجتماعي. وهكذا يتم ربط الشرعية بالحفاظ على الهيمنة الأيديولوجية. على ضوء

هذا، فإن الماركسيين الجدد من أمثال جيرجين هابرماس (١٩٧٣م) قد حددوا "أزمات الشرعية" في المجتمعات الرأسمالية باعتبار أنها تجعل من الصعب بالنسبة لهم الاحتفاظ بالاستقرار السياسي من خلال الإجماع فقط. ويأتي في موضع القلب " توجهات الأزمة" حيث يكمن التناقض المزعوم بين منطق التراكم الرأسمالي من جانب، والضغوط الشعبية التي تولدها السياسات الديموقراطية من جانب آخر.

النظام
ORDER

في الاستخدام اليومي، يشير مفهوم النظام إلى أنماط منتظمة ومرتبة، وعلى ما يكون عليه الأمر عندما يقال إن الجنود يقفون في نظام، أو كما يوصف الكون بأنه "منظم". وفي الحياة الاجتماعية، يصف النظام أشكالاً للسلوك منظمة، ومستقرة، ويمكن التنبؤ بها، والتي بسببها، يتضمن النظام الاجتماعي الاستمرارية، وحتى "الديمومة". وعلى العكس من ذلك، تتضمن حالة الفوضى الاجتماعية، والسلوك الفوضوي والعشوائي والعنيف، والذي هو بطبيعته غير مستقر، ودائم التغيير. لذلك، وكمبدأ سياسي، فإن النظام مرتبط بالأمن الشخصي، والذي يعني الأمن الجسدي، والتحرر من الخوف والعنف، كما يعني الأمن النفسي الراحة والاستقرار، والتي تولدهما، وفقط، الظروف المنتظمة والمعروفة. على أية حال، يمكن إدراك النظام باعتباره ظاهرة سياسية أو طبيعية. فالنظام السياسي يعني الضبط الاجتماعي، والذي يتم فرضه من أعلى خلال نظام للقانون والحكومة. بهذا المعنى، فإن النظام مرتبط بأفكار الانتظام، والقواعد، والسلطة. ومن جانب آخر، ينشأ النظام الطبيعي من أسفل خلال الأعمال التطوعية والتلقائية للأفراد والجماعات. بهذا المعنى، يكون النظام مرتبطاً بأفكار مثل الانسجام، والتوازن الاجتماعيين.

الأهمية Significance

يمثل الخوف من الفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي واحداً من أكثر الاهتمامات الجوهرية الثابتة للفلسفة السياسية الغربية. بل وأكثر من ذلك، فغالباً ما اجتذب النظام موافقة غير مشروطة من علماء النظرية السياسية، وعلى الأقل، باعتبار أنه لا أحد منهم مستعد لتبرير الفوضى. على أية حال، فإن هناك اختلافات عميقة حول أفضل الحلول لمشكلة النظام. إن الانقسام الطبيعي إلى عام/ طبيعي (*Public/ Natural*) له تداعيات خطيرة للحكومة، كما أنه يعكس رؤى مختلفة للطبيعة البشرية. ففي أحد المواقف المتطرفة، رأى توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م) "أن الحكومة المطلقة هي الوسيلة الوحيدة لحفظ النظام؛ لأن الاستعداد البشري الأساسي هو "رغبة طبيعية لا تستقر نحو القوة، ولا تتوقف فقط إلا عند الوفاة". على الجانب المتطرف الآخر، يقف بيتر كروبوتكين (١٨٤٢-١٩٢١م) مؤيداً الفوضوية على أساس من أن النظام يمكن أن يتأسس من خلال الحرية والرعاية الأخوية، وأن الجريمة هي مجرد نتيجة "للكسل، والقانون، والسلطة".

في السياسة الحديثة، فإن الرؤية المحافظة للنظام تربطه، وبدرجة قريبة مع القانون، فهي غالباً ما ترى "القانون والنظام" مفهوماً واحداً مندمجاً. لذلك، فإن النظام الداخلي يتحقق في أفضل صوره خلال الخوف من العقوبة، والتي تقوم على التطبيق الصارم للقانون والعقوبات القاسية، وكذلك على الاحترام للقيم التقليدية، من منطلق رؤيتها كحجر الأساس الأخلاقي للمجتمع. أما الأحرار المحدثين والاشتراكيين، فقد كانت رؤيتهم التقليدية، وبشكل مختلف، أن الاعتماد على الخوف والاحترام ليس كافياً؛ لأن الفوضى وإلى حد كبير، نتيجةٌ للفقر والحرمان الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن أفضل طرق الحفاظ على النظام تكون من خلال الإصلاح الاجتماعي الذي يتم تصميمه، وعلى سبيل المثال، لتحسين أوضاع السكان، وتخفيض البطالة، واحتواء التخلف الحضري.

السياسة (العامة)
POLICY

في معناها العام، تعدُّ السياسة (بمعنى *Policy*) خطة عمل يتم تبنيها، وعلى سبيل المثال، من قبل أفراد، أو جماعة، أو دوائر أعمال، أو حكومة. يتضمن تحديد شيء ما باعتباره سياسة أن قراراً رسمياً قد تم اتخاذه، ليمنح الموافقة الرسمية لنشاط معين. لذلك، يمكن النظر إلى السياسة العامة، وبهذا المعنى، باعتبارها قرارات رسمية أو صادرة عن الأجهزة الحكومية. على أية حال، يتحقق الفهم الأفضل لمفهوم السياسة العامة بهذا المعنى باعتبارها الرابط بين النوايا، والأفعال، والنتائج. على مستوى النوايا، فإن السياسة يعكسها موقف الحكومة – ما تقول الحكومة إنها ستفعله –. أما على مستوى الأفعال، تنعكس السياسة في سلوك الحكومة– ما تفعله الحكومة بالفعل. بينما على مستوى النتائج، فإن السياسة تنعكس في نتائج عمل الحكومة – أي تأثير الحكومة على المجتمع الأوسع أو الأكبر.

الأهمية Significance

تعني السياسة، وفي أحد معانيها، ذلك الجانب من الحكومة الذي يهم معظم الناس. فهي تعكس، وكمخرجات للعملية السياسة، التأثير الذي تملكه الحكومة على المجتمع، والمتمثل في قدرتها على جعل الأشياء أفضل، أو أن تجعلها أسوأ. ففي الستينيات والسبعينيات، ظهر تحليل السياسات كمجال متميز للدراسة. فهو يختص بفحص كل من كيفية صنع السياسة (جانب "كيف؟" في صنع السياسة)، وتأثير السياسة على المجتمع الكبير(جانب "ماذا؟" في صنع السياسة).

وعادة ما يتم النظر إلى عملية صنع السياسة من خلال أربع مراحل متميزة: المبادرة، والصياغة، والتطبيق، والتقييم. تهتم مرحلة المبادرة بإعداد جدول الأعمال السياسي من خلال تحديد مشكلات بذاتها كقضايا، أو كموضوعات تستأثر عادة

باهتمام الحكومة؛ لأنها عادة ما تكون موضوعاً للجدل أو الاختلاف العام. أما مرحلة الصياغة أو تكوين السياسة، فإنها غالباً ما يُنظُر إليها باعتبارها المرحلة المهمة في صنع السياسة؛ لأنها تطور موضوعاً سياسياً إلى مقترحات سياسية ثابتة من خلال عملية المناقشة والتحليل والمراجعة. وتأتي مرحلة تطبيق السياسة لتتضمن الأفعال التي يتم خلالها وضع السياسة موضع التطبيق، وأحياناً من خلال أساليب أو طرق تختلف عن النوايا الأصلية لصانعي السياسة. وفي مرحلة التقييم، تتم عملية مراجعة تأثير السياسة العامة، والتي تنتج عملية تغذية مرتجعة من خلال استثارة مبادرات سياسية إضافية، وتشكيل عملية الصياغة أو التكوين.

يركز جانب آخر لتحليل السياسات على الكيفية التي يتم بها صنع القرارات. ويفترض منظرو الاختيار العقلاني*، وقد تأثروا بالنظرية النفعية*، أن الفاعلين السياسيين مخلوقات عقلانية ذات مصلحة ذاتية، أو أنهم يختارون أي وسائل تكون أكثر احتمالاً أو اقتراباً من تأمين غاياتهم المرغوبة. وقد تعرض هذا التأكيد على العقلانية إلى النقد من قبل مؤيدي "العقلانية المُقيدة" الذين يقرون بأن صنع القرار هو بالضرورة عمل للتوفيق بين نتائج مختلفُ على قيمتها، ويتم حسابها بشكل غير محدد (سيمون، ١٩٨٣م).

وفي المقابل، فإن هناك من وصف التدرجية، وباعتبارها البديل الرئيس لعقلانية اتخاذ القرار، بأنها نوع من أداء الأعمال بدون خطة واضحة مسبقة. (ليندل بلوم ١٩٥٩م). ويرى هذا البديل عملية صنع السياسة باعتبارها عملية استكشافية مستمرة، ينقصها أهداف قاطعة، وغايات محددة، ولذا يتجه صانعو السياسة إلى العمل داخل نموذج أو إطار العمل القائم، وتعديل مواقفهم على ضوء التغذية المرتجعة في شكل معلومات عن تأثير قرارات سابقة. أما نماذج المنظمات البيروقراطية لاتخاذ القرار فتحول الاهتمام بعيداً عن دوافع الفاعلين السياسيين إلى التأثير الذي تحدثه بنية عملية صنع

السياسة على النتائج المترتبة عليها. وبدوره، فإن هذا إما أنه يوجه الاهتمام إلى التأثير على قرارات القيم، والافتراضات، والنماذج المعتادة للسلوك، والتي توجد في أي منظمة كبيرة، وإما أن يؤدي إلى التأثير على قرارات المساومة بين أفراد وهيئات يسعى كل منها لتحقيق مصالحه التي يُختلفُ في إدراكها.

أخيراً، هناك نماذج اتخاذ القرار تؤكد على دور المعتقدات والأيديولوجية. وتعترف تلك النماذج أن المعتقدات بمثابة المادة اللاصقة للسياسة، وهي التي ترتبط الناس معاً على أساس من القيم والتفضيلات المشتركة. وقد أدت مثل هذه الأفكار، وعلى أيدي الماركسيين وأنصار الحركة النسوية، إلى نتيجة مفادها أن العملية السياسية عملية متحيزة، وعلى التوالي، هي في صالح الرأسمالية، أو في صالح الرجال.

السياسة
POLITICS

السياسة، في أوسع معانيها، هي النشاط الذي من خلاله يصنع الناس ويحتفظون بالقواعد العامة التي يعيشون في ظلّها، أو يقومون بتعديلها. وعلى الرغم من أن السياسة هي أيضاً مجال أكاديمي (وأحياناً ما يشار إليها باستخدام كلمة السياسة وقد كتب حرفها الأول كبيراً "*Politics*") في دلالة واضحة على أن موضوع دراستها أو اهتمامها هو هذا النشاط. وهكذا، ترتبط السياسة ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الصراع والتعاون. فمن جانب، فإن وجود الآراء المتنافسة، والرغبات المختلفة، والحاجات المتنافسة، والمصالح المتعارضة، إنما يضمن الاختلاف حول القواعد التي يعيش في ظلّها الناس. وعلى الجانب الآخر، يعترف الناس أنه، ومن أجل التأثير على هذه القواعد، أو التأكيد على أنها موضع التزام، فإنهم يجب أن يعملوا مع الآخرين، وحينئذ يأتي تعريف آريندت (Hannah Arendt 1906-1975) للقوة السياسية بأنها "التصرف في تناغم". ويتمثل هذا السببُ في أن جوهر أو "قلب" السياسة غالباً ما يُقدمُ كعملية لحل الصراع،

يتم فيها التوفيق بين الآراء أو المصالح المتنافسة، وبعضها ببعض. وعلى أية حال، فإن أفضل طريق للتفكير في السياسة بمعناها الواسع هذا، تتمثل في اعتبارها البحث عن حل الصراع أكثر من تحقيقه، ذلك أن الصراعات ليست كلها، بل ولا يمكن أن تكون، قابلة للحل. وهكذا، ومن هذا المنظور، تنبع السياسة من حقائق التنوع (فلسنا كلنا متشابهين)، والندرة (فدائماً، ليس هناك ما يكفي).

على أية حال، يمكن تحديد أربعة معانٍ مختلفة تماماً للسياسة. يتمثل المعنى الأول منها في أنها مرتبطة وتحديداً مع فن الحكومة وأنشطة الدول. وربما يكون هذا هو التعريف التقليدي للسياسة، والذي تطور عن المعنى الأساسي للمصطلح في اليونان القديمة (السياسة من "Polis" وتحديداً "دولة المدينة"). وفي هذه الرؤية تكون السياسة، وبالضرورة، نشاطاً مرتبطا بالدولة، بمعنى أن معظم الناس، ومعظم المؤسسات، ومعظم الأنشطة الاجتماعية يمكن النظر إليها باعتبارها "خارج" السياسة. أما في معناها الثاني، فُترى السياسة باعتبارها، وتحديداً، نشاطا "عاما"، بمعنى كونه مرتبطاً بسلوك، وبإدارة شؤون المجتمع، وليس الاهتمامات الخاصة للفرد. ويمكن إرجاع هذه الرؤية إلى اعتقاد أرسطو (٣٨٤-٢٢ ق.م.) أنه، وفقط، داخل المجتمع السياسي، يمكن أن يعيش الإنسان "الحياة الجيدة". وفي معناها الثالث، يُنظرُ إلى السياسة على أنها "وسائل خاصة لحل الصراع، من خلال التوفيق والتراضي والتفاوض، أكثر منها من خلال القوة الغاشمة". ويتحقق هذا التعريف ضمناً عندما يتم تقديم السياسة على أنها "فن الممكن"، كما أنه يقترح أيضاً التمييز بين الحلول "السياسية" لمشكلات تتضمن المناقشات السلمية والتحكيم، وبين الحلول العسكرية. أما في التعريف الرابع، فإن السياسة ترتبط بالإنتاج، وبالتوزيع، وباستخدام الموارد في مجرى الوجود الاجتماعي. ومن ثم، تدور السياسة في هذا المعنى حول القوة: القدرة على تحقيق نتائج مرغوبة من خلال أي وسائل. ويأتي كل من الحركة النسوية والماركسيين من بين أنصار هذه الرؤية.

الأهمية Significance

يلقي الجدلُ حول ماهية السياسة الضوء على مناهج مختلفة تماماً للتحليل السياسي، كما يعرضُ أيضاً بعضاً من الصراعات العميقة والصعبة في الفكر السياسي. ففي المقام الأول، يحدد هذا الجدل الموضوع الأساسي الجوهري والحدود لهذا الفرع من المعرفة. فالرؤية التقليدية القائلة بأن السياسة تهتم بما "يتعلق بالدولة" تجد انعكاسها في اتجاه الدراسة الأكاديمية للتركيز على أفراد وآليات الحكومة. وهنا، تعنى السياسة، وفي جوهرها، بدراسة الحكومة، أو بشكل أوسع، دراسة ما أسماه ديفيد إيستون (١٩٨١م) بـ "التخصيص السلطوي للقيم". على أية حال، إذا كانت مادة السياسة هي القوة وتوزيع الموارد، فمن الممكن أن نرى السياسة على أنها تحدثُ، وعلى سبيل المثال، في الأسرة، ومكان العمل، والمدارس، والجامعات، وتتحول بؤرةُ التحليل السياسي من الدولة إلى المجتمع.

وعلى ذلك، تتضمن الرؤى المختلفة للسياسة مفاهيم مختلفة عن النظام الاجتماعي. فمن جانب فإن تعريفات السياسة التي تربطها بفن الحكومة والشؤون العامة وعملية التوفيق السلمي، تقوم على نموذج للمجتمع يتميز بالإجماع، ويرى أن الحكومة وبشكل أساسي معتدلة، وتؤكد على المصالح المشتركة للمجتمع. أما رؤى السياسة التي تؤكد على توزيع القوة والموارد، فإنها تميل، وعلى أية حال، إلى أن تُؤسس على نماذج مجتمعية تتميز بالصراع في المجتمع، وأن تؤكد على التمايزات البنيوية والمظالم. وهكذا، فقد أشار كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م) إلى القوة السياسية باعتبارها، وفقط القوة المنظمة لطبقة من أجل قهر طبقة أخرى"، بينما اتجهت كاتي ميليت (١٩٧٠م)، وباعتبارها من الكاتبات المناصرات للحركة النسوية، إلى تحديد السياسة بأنها "علاقات قوة وترتيبات بُنيوية يتم من خلالها سيطرة مجموعة من الأفراد على مجموعة أخرى".

وأخيراً، فإن هناك اختلافاً حول الطابع الأخلاقي للنشاط السياسي، وحول ما إذا كان، أو يجب، وضع نهاية له. فمن جانب، يعني ربط السياسة بالحكومة، أنها، وفي أسوأ الأحوال، "شر ضروري". أما ربط السياسة بنشاط المجتمع والأشكال غير العنيفة لحل الصراع، فإنه يعني أن يتم تناولها باعتبار أنها أمر ذو قيمة إيجابية، إن لم يكن مشرفاً. ومن جانب آخر، فإن أولئك الذين يربطون السياسة بالقهر والإخضاع غالباً ما يفعلون ذلك لكشف بُنى عدم المساواة (التمييز)، وعدم العدالة (الظلم) في المجتمع، والتي سوف تؤدي، وبمجرد الانقلاب عليها، إلى نهاية السياسة نفسها.

القوة
POWER

يمكن تعريف القوة وبمعنى واسع باعتبارها القدرة على تحقيق نتائج مرغوبة، والتي أحياناً ما يُشار إليها بأنها القدرة على عمل شيء ما. وتتضمن هذه الإشارة إلى القوة كل شيء بداية من القدرة على الحفاظ على حياة المرء، إلى قدرة الحكومة على تحفيز النمو الاقتصادي. على أية حال، فإن القوة في التحليل السياسي عادة ما يتم التفكير فيها كعلاقة؛ بوصفها القدرة على التأثير في سلوك آخرين بطريقة ليست من اختيارهم. كما يُشارُ إليها بمعنى امتلاك القوة على الآخرين. وهكذا، فإن القوة توجد عندما يستطيع (أ) أن يجعل (ب) يفعل شيئاً لم يكن (ب) ليفعله بطريقة أخرى. ومن ثم، فغالباً ما يتم التمييز بين القوة والسلطة على أساس أن القوة إنما تقوم على القدرة في التأثير على الآخرين، بينما تتضمن السلطة الحق في عمل ذلك. كذلك، يمكن أن تكون القوة، وعلى نطاق أضيق، مرتبطة بالقدرة على العقاب والثواب، وبما يقربها إلى القوة بمعنى "Force"، أو المناورة بمعنى "Manipulation"، على النقيض من التأثير، والذي يتضمن أيضاً الإقناع العقلاني.

على أية حال، فإن القوة يمكن ممارستها بطرق متعددة، وقد ترتب على هذا ظهور المفاهيم المختلفة للقوة، والتي أحياناً ما كانت تُرى كأبعاد مختلفة، أو "أوجه" للقوة:

أولا: القوة وقد فهمت كصنع القرار: وتعني هنا أحكاماً واعية تشكل أو تؤثر على القرارات. وتُشبه هذه الإشارة إلى فكرة القوة الجسدية، أو الميكانيكية، ذلك أنها تتضمن قوة الشد والجذب ضد إرادة المرء. وقد ميز كينيث بولدنج (١٩٨٩م) بين ثلاث طرق للتأثير على القرارات: استخدام القوة أو التخويف أو (العصا) المبادلات المنتجة التي تتضمن الكسب المتبادل (الصفقة)، وخلق الالتزامات؛ الولاء والالتزام (القبلة).

ثانياً: القوة وقد اتخذت شكل إعداد الأجندة "جدول الأعمال": وتعني هنا القدرة على صنع أو إعاقة صنع قرارات. وفي الحقيقة، فإن هذا يُعدُّ "عدم صنع لإقرار"، أي أنه يتضمن القدرة على منع تقديم قضايا أو مقترحات أو عرضها. وقد لخص سكات شنايدر (١٩٦٠م) هذا الأمر في تأكيد شهير له بأن: "التنظيم هو تعبئة التحيز".

ثالثاً: يمكن أن تأخذ القوة شكل "ضبط الفكر: "Thought Control": أي القدرة على التأثير على الآخر من خلال تشكيل ما يعتقده (أو ما تعتقده)، وما يريده أو يحتاجه. وفي بعض الأحيان الأخرى، فإن لوكاس (١٩٧٤م) قد عرض الأمر على أنه "الوجه الراديكالي" للقوة؛ لأنه يظهر عمليات الضبط الثقافي والنفسي في المجتمع، كما يلقي، وبصفة عامة، الضوء على تأثير الأيديولوجية.

الأهمية Significance

هناك معنى تكون فيه كل السياسة عن القوة. فغالباً ما يتم تصوير ممارسة السياسة على أنها لا تتعدى ممارسة القوة، كما أن الموضوع الأكاديمي للسياسة في جوهره هو دراسة القوة. وبدون شك، فإن دارسي السياسة يدرسون القوة: فهم

يريدون أن يعرفوا من يمتلكها، وكيف يتم استخدامها، وعلى أي أساس تتم ممارستها. وعلى أية حال، فإن الاختلافات حول طبيعة القوة تجري ويعمق محدثة تداعيات مهمة بالنسبة للتحليلي السياسي.

وعلى الرغم من أنه قد يكون من الخطأ الاقتراح بأن "أوجها مختلفة" للقوة تؤدي وبالضرورة إلى نماذج مختلفة لتوزيع القوة في المجتمع. فالقوة كصنع للقرار تكون عادة مرتبطة بالتعددية؛ (لأنها تميل إلى إلقاء الضوء على تأثير عدد من الفاعلين السياسيين)، وبينما القوة بمعنى إعداد أجندة العمل غالباً ما تكون مرتبطة بالنخبوية؛ (لأنها تكشف قدرة المصالح الراسخة على تنظيم الموضوعات السياسية)، فإن القوة كضبط للتفكير عادة ما ترتبط بالماركسية؛ (لأنها تجذب الانتباه إلى أشكال من غرس الأفكار الأيديولوجية التي تخفي حقيقة حكم الطبقة).

لقد تم إضفاء أهمية خاصة على مفهوم القوة من قبل المحللين الذين يؤمنون بما يطلق عليه "سياسة القوة". وكمنهج للسياسة، تقوم سياسة القوة على افتراض أن السعي وراء القوة هو الهدف البشري الرئيسي. وغالباً ما يستخدم المصطلح بشكل وصفي، كما أنه مرتبط إلى درجة وثيقة بالواقعية. وهذا تقليد يمكن إرجاعه إلى توماس هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩م)، وتأكيده بأن الدافع البشري الأساسي إنما يتمثل "في الاستزادة الدائمة من القوة". إن نظرية سياسة القوة تقدم السياسة على اعتبار أنها لا شيء أكثر من مجال للصراع أو التنافس بين فاعلين ذوي اهتمامات مختلفة. فعلى المستوى القومي، عادة ما يستخدم الصراع المستمر بين الأفراد والجماعات لتبرير حكومة قوية، باعتبارها القوة الأعلى الوحيدة، هي وحدها القادرة على إقامة النظام. أما على المستوى الدولي، فيؤكد منهج سياسة القوة على عدم الاستقرار المتأصل لعالم تقسمه المصالح الوطنية المتنافسة بالأمل في السلام بتأسيس توازن للقوى.

السيادة
SOVEREIGNTY

في أبسط معانيها، فإن السيادة هي مبدأ القوة المطلقة وغير المحدودة. على أية حال، فمن المعتاد أن يتم التمييز بين السيادة القانونية، والسيادة السياسية. تشير السيادة القانونية إلى سلطة قانونية عليا، ذات حق خالص (لا يمكن تحديه) للمطالبة بالإذعان وفقاً للقانون. أما السيادة السياسية، فهي وعلى العكس من ذلك، تشير إلى قوة سياسية غير محدودة تتمثل في القدرة على المطالبة بالطاعة، والتي تتأكد نمطياً باحتكار قوة القهر. يستخدم مصطلح السيادة في معنيين متميزين تماماً، وإن كانا أيضاً مرتبطين؛ فالمصطلح عادة ما يفهم كسيادة خارجية وسيادة داخلية. ترتبط السيادة الخارجية بمكانة الدولة في النظام الدولي وقدرتها (أو إمكانياتها) على التصرف باعتبارها كياناً مستقلاً وذا سيادة. هذا ما يقصد بمصطلحات مثل "السيادة الوطنية"، و"الدولة ذات السيادة". أما السيادة الداخلية فهي الإشارة إلى قوة / سلطة عليا داخل الدولة، والتي توجد في الهيئة التي تصنع القرارات الملزمة لكل المواطنين، والجماعات والمؤسسات داخل الحدود الإقليمية للدولة. هذه هي الكيفية التي تبين كيفية استخدام المصطلح في حالات مثل "السيادة البرلمانية"، و"السيادة الشعبية".

الأهمية Significance

ظهر مفهوم السيادة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كنتيجة لبزوغ الدولة الحديثة في أوروبا. نظراً لأن سلطة المؤسسات عبر القومية مثل الكنيسة الكاثوليكية، والإمبراطورية الرومانية المقدسة قد خبت، فإن نظم الملكية المركزية في إنجلترا وفرنسا وأسبانيا وفي أماكن أخرى كانت قادرة على الإدعاء بممارسة قوة عليا، كما أنها قد فعلت هذا بلغة جديدة هي السيادة. ففي كتابات جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦م)، وتوماس هوبز (١٠٨٨-١٦٧٩م)، استخدمت السيادة كتبرير للنظم الملكية المطلقة. فبالنسبة لبودان، لم يزد القانون إلا قليلاً عن أوامر الحاكم المطلق، وكان الرعايا مطالبين

وببساطة بالطاعة. وعلى أية حال، فبينما قبل بودان بأن الملك صاحب كان مقيداً بإرادة الله، أو القانون الطبيعي، فإن هوبز قد عرَّف السيادة بأنها احتكار لقوة القهر، فقد تبنى فكرة أن "تناط السيادة بحاكم مفرد، لا منازع له. أما التبرير الأساسي للسيادة الداخلية وكما طوره جان بودان وهوبز فإنه يتمثل في وجود مركز وحيد للولاء، ومصدر أعلى للقانون داخل الدولة يكون الضمانة الوحيدة المؤكدة للنظام والاستقرار. وبوجه خاص، فقد منح هوبز المواطنين اختياراً تاماً بين الحاكم المطلق والفوضى.

تتضمن الرؤى الأخرى للسيادة الداخلية صياغات مثل التي قدمها روسو (١٧١٢-١٧٧٨م) في إشارته للسيادة الشعبية ممثلة في فكرة "الإرادة العامة"، ومبدأ جون أوستن (١٧٩٠-١٨٥٩م) للسيادة البرلمانية، والتي رآها "كالملك في برلمان"، وبما يربط السيادة، وعلى التوالي، بالديموقراطية*، والدستورية*. على أية حال، فإن كل ما يجمع بين هؤلاء المفكرين يتمثل في اعتقادهم أن السيادة يمكن، ويجب، أن تكون في موضعها في هيئة محددة. وفي عصر الحكومة التعددية والديموقراطية، فإن هذا المذهب التقليدي للسيادة قد أصبح موضع انتقاد متزايد. يثير معارضوه إما أنه مفهوم مرتبط بشكل جوهري بماضيه المطلق، وإذا كان كذلك، فإنه وبصراحة غير مرغوب، وإما أنه لم يعد صالحاً للتطبيق على النظم الحديثة للحكومات، والتي تعمل طبقاً لأطر من الرقابة والتوازن. ولقد كان من المقترح، وعلى سبيل المثال، أن مبادئ الديموقراطية الليبرالية هي النقيضة تماماً للسيادة حيث إنها ترى أن يتم توزيع القوة بين عدد من المؤسسات، ليس من بينها مؤسسة تستطيع أن تدعي، وبشكل ذي معنى، أنها ذات سيادة. يبدو هذا بوضوح في حالة الفيدرالية* التي تقوم على إشارة متناقضة للسيادة المشتركة.

بينما تبدو التساؤلات حول السيادة الداخلية، وبشكل آخذ في التزايد في العصر الديموقراطي، وقد أصبحت قديمة، فإن موضوع السيادة الخارجية قد أصبح، وبشكل مطلق، أمراً حيوياً. وفي الحقيقة، فإن بعضاً من أعمق الرؤى في السياسة الحديثة، من

الصراع العربي الإسرائيلي إلى التوترات في يوغسلافيا السابقة، يتضمن المطالب المتنازع عليها بالنسبة لتلك السيادة. تاريخياً، فقد ارتبطت الإشارة إلى السيادة الخارجية وبقوة بالنضال من أجل حكومة شعبية، ومن هنا فقد انصهرت الفكرتان لخلق المفهوم الحديث "للسيادة الوطنية"؛ فأصبحت السيادة الخارجية بذلك متضمنة مبادئ الاستقلال الوطني، والحكم الذاتي. ومن ثم، فإنه عندما تكون أمة ذات سيادة، فحينئذ وفقط، يصبح شعبها قادراً على تشكيل مصيره طبقاً لاحتياجاته الخاصة ومصالحه. ومن ثم، فإن مطالبة أمة للتخلي عن سيادتها إنما تتساوى تماماً مع مطالبة شعبها بالتنازل عن حريته*. ولهذا، يتضح السبب في اعتبار السيادة الخارجية، أو السيادة الوطنية بصفة عامة، أمراً ذا حساسية خاصة يتم الشعور به بشدة، وعندما يتعرض للتحدي يتم الدفاع عنه وبشراسة. وهنا تمثل الجاذبية القومية للقومية السياسية أفضل دليل على هذا.

على أية حال، يتم انتقاد السيادة الخارجية على خلفية مزدوجة: أخلاقية ونظرية. تنبع الاهتمامات الأخلاقية حول السيادة الخارجية من قدرتها على منع التدخل في شؤون الدول الأخرى، حتى عندما تنتهك الحقوق الطبيعية لمواطنيها. أما المشكلات النظرية فهي تنبع من حقيقة أن الإشارة إلى دولة مستقلة أو ذات سيادة قد لا يصبح ذا معنى في عالم تزايد الاعتماد المتبادل*، فقد تعني العولمة، وعلى سبيل المثال، أن السيادة السياسية مستحيلة، بينما قد تم تخفيض السيادة القانونية إلى مجرد نوع من اللطف الدبلوماسي.

الدولة
STATE

يمكن، وبشكل مبسط، تعريف الدولة بأنها اتحاد سياسي يؤسس نطاقا قانونياً ذا سيادة داخل حدود إقليمية محددة، ويمارس السلطة من خلال مجموعة من المؤسسات

الدائمة. ومن ثم، يمكن تحديد خمس خصائص أساسية للدولة. تتمثل الخاصية الأولى منها في أن الدولة تمارس السيادة؛ فهي تمارس قوة مطلقة وغير مقيدة حين تقف فوق كل الاتحادات والجماعات الأخرى في المجتمع. ولهذا السبب، فقد صور توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م) الدولة على أنها "تنين"، وحش عملاق. وتنصرف الخاصية الثانية إلى أن مؤسسات الدولة معترف بعموميتها، أي أنها مؤسسات عامة، وذلك على النقيض من المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني. فهيئات الدولة مسئولة عن صنع وفرض قرارات جماعية في المجتمع، كما أنه يتم تمويلها من النفقات العامة. وتتعلق الخاصية الثالثة بكون الدولة هي ممارسة في الشرعية، فعادة ما تكون قراراتها مقبولة (وإن كان ذلك ليس ضرورياً) باعتبارها قرارات ملزمة لمواطنيها، خاصة وأن هذه القرارات، وكما يفترض فيها، تعكس المصالح الدائمة للمجتمع. أما الصفة الرابعة فهي تتمثل في أن الدولة هي أداة للسيطرة - فهي تمتلك القوة القاهرة لتؤكد أن قانونها تتم طاعته، وأن المعتدين — المتجاوزين - يتم معاقبتهم. فكما وصفها ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠م)، فإن الدولة تحتكر وسائل العنف المشروع. وأخيراً، فإن الصفة الخامسة هي أن الدولة اتحاد إقليمي - فهي تمارس اختصاصها داخل حدود جغرافية محددة، وتتم معاملتها في السياسة الدولية (وعلى الأقل من الناحية النظرية) باعتبارها كياناً مستقلاً.

ومع ذلك، تتخذ الدول أشكالاً وأحجاماً مختلفة. فالدول في حدِّها الأدنى، أو في دور الحارس الليلي، والتي تبناها الليبراليون التقليديون واليمين الجديد هي مجرد كيانات حمائية وظيفتها الوحيدة أن تقدم إطار عمل للسلام والنظام الاجتماعي، والذي يستطيع المواطنون من خلاله أن يديروا حياتهم كما يفضلون. أما الدول التنموية الموجودة في اليابان، وفي اقتصادات النمور في شرق وجنوب شرق آسيا، فهي تعمل من خلال علاقة وثيقة بين الدولة والمصالح الاقتصادية الرئيسية، وتحديداً الأعمال

الكبرى، وتهدف إلى تنمية إستراتيجيات من أجل الرخاء الوطني في سياق من التنافسية عبر القومية. وبدورها، فإن دول الديموقراطيات الاجتماعية، والتي تعدُ النموذج المثالي لكل من الليبراليين المحدثين، والديموقراطيين الاشتراكيين، تتدخل بصورة واسعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحفيز النمو والحفاظ على مستوى "التوظيف الكامل"، وتخفيض الفقر، وتحقيق توزيع عادل للعوائد الاجتماعية. وبينما دول التعاونيات *"Collectivised States"*، والتي توجد في الدول الماركسية التقليدية، قد ألغت الملكية الخاصة بكل أشكالها، وأقامت اقتصاديات التخطيط المركزي، يديرها إطار عمل من وزارات الاقتصاد ولجان التخطيط، فإن الدول الشمولية، وعلى نحو ما تمثلت في ألمانيا في عهد هتلر، والاتحاد السوفيتي في ظل حكم ستالين (وعلى الرغم من أنه يمكن القول إن بعض النظم الحديثة مثل نظام صدام حسين في العراق تمتلك خصائص مشتركة تخترق كل جانب من الوجود الإنساني من خلال مجموعة من إجراءات المراقبة الشاملة، وأعمال البوليس الإرهابية، ونظام شامل من التحكم (التلاعب) والضبط الأيديولوجي.

يجب أن يتم التمييز بين الدولة والحكومة*. فهما مصطلحان غالباً ما يتم استخدامهما بالتبادل. فالدولة أكثر اتساعاً وشمولاً من الحكومة. فهي، أي الدولة، اتحاد شامل يتضمن كل مؤسسات المجال العام، كما يندرج تحتها كل أعضاء المجتمع (بصفتهم مواطنين)، مما يعني أن الحكومة ليست سوى جزءٍ من الدولة. بهذا المعنى، تعدُ الحكومة بمثابة الوسيلة التي يتم من خلالها ممارسة سلطة الدولة عملياً، فهي - أي الحكومة - بمثابة عقل الدولة. ومع ذلك، فإن الدولة كيان مستمر، بل ودائم، بينما الحكومة كيان مؤقت. وداخل نظام ثابت للدولة، فإن الحكومات قد تأتي وتذهب، كما أن نظم الحكومات يمكن إعادة تشكيلها، وإعادة بناء نماذجها. أكثر من ذلك، تمارس الدولة سلطة غير شخصية، بمعنى أن أفراد أجهزة الدولة إنما يتم تجنيدهم، أي

اختيارهم، وتدريبهم بأسلوب بيروقراطي، وعادة ما يتوقع منهم أن يكونوا محايدين سياسياً، وأن يمكنوا أجهزة الدولة من مقاومة شعارات الحماسة الأيديولوجية التي تتبناها الحكومات القائمة. وأخيراً، فإن الدولة، وعلى الأقل نظرياً، تمثل المصلحة العامة، أو الخير العام. ومن جانب آخر، تمثل الحكومة مشاعر التعاطف من قبل هؤلاء الذين يتصادف وجودهم في السلطة في أي وقت محدد بذاته.

الأهمية Significance

كانت الدولة وما تزال محورية بالنسبة للتحليل السياسي، وإلى درجة أن السياسة غالباً ما تُفهم باعتبارها دراسة للدولة. يتضح هذا في نوعين من المناقشات. يركز أول وأكثر هذه المناقشات أهمية، على الحاجة إلى الدولة وإلى أساس الالتزام السياسي*.

وتقدم نظرية العقد الاجتماعي التفسير التقليدي للدولة، والذي يشكل الصورة التي قد تكون عليها الحياة البشرية في غياب الدولة، وهو ما يطلق عليه "حالة الطبيعة الأولى". ففي رؤية مفكرين مثل هوبز ولوك (١٦٣٢-١٧٠٤م)، فإن حالة الطبيعة تتميز بوجود حرب أهلية لا تنتهي من الكل ضد الكل، مما يجعل الناس مستعدين للدخول في نوع من الاتفاق– العقد الاجتماعي - يكونوا من خلاله مستعدين للتضحية بقدر من حريتهم من أجل إيجاد هيئة ذات سيادة، والتي بدونها يصبح الوجود البشري المنظم والمستقر أمراً مستحيلاً. لذا، يجب، وفي التحليل الأخير، أن يطيع الأفراد الدولة؛ لأنها الضمان الوحيد للأفراد ضد عدم النظام والفوضى.

أما الرؤية المنافسة التي قدمتها الفوضوية، فإنها تُبنى، وبشكل ملحوظ، على افتراضات أكثر تفاؤلاً عن الطبيعة البشرية، وتؤكد أكثر على النظام الطبيعي والتعاون التلقائي بين الأفراد. وقد نظر الفوضويون أيضاً إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية، مثل الملكية الجماعية، أو آليات السوق للتأكيد على حقيقة الاستقرار الاجتماعي في غياب الدولة.

أما مجال المناقشة الثاني فيتعلق بطبيعة قوة الدولة. فمعظم النظرية السياسية تتعامل وتحديداً مع النظريات المتنافسة عن الدولة. ومن ثم، يمكن تلخيص المواقف الرئيسية في هذه المناقشة على النحو التالي. الليبراليون يرون الدولة كحكم محايد بين المصالح والجماعات المتنافسة في المجتمع، وكضمان حيوي للنظام الاجتماعي، وأنها، أي الدولة، وفي أسوأ حالاتها تعدُ "شراً لابد منه". أما الماركسيون، فقد قدموا الدولة كأداة للقهر الطبقي، وأن "الدولة البرجوازية" فقد يسمحون باستقلالها النسبي عن الطبقة الحاكمة، إنما ليؤكدوا أن دورها هو الحفاظ على الاستقرار في إطار من نظام لقوى طبقية غير متساوٍ. وغالباً ما يعتبر الديموقراطيون الاشتراكيون أن الدولة تمثل الخير العام، ويركزون الضوء على قدرتها على تصويب أو معالجة مظالم النظام الطبقي. ومن جانبهم، فقد ربط المحافظون، وبشكل عام، بين الدولة وبين الحاجة إلى السلطة والنظام لحماية المجتمع من الفوضى الكامنة، وحينئذ تفضيلهم التقليدي لدولة قوية. وقد ألقى اليمين الجديد الضوء على الطبيعة غير الشرعية للدولة من خلال توجيه الاهتمام إلى المدى الذي تصوغ فيه مصالحها الذاتية منفصلة عن مصالح المجتمع الأكبر، والتي غالباً ما تكون على حساب الأداء الاقتصادي. أما أنصار الحركة النسوية، فقد نظروا إلى الدولة باعتبارها أداة لقوة الذكور "الدولة البطريركية" التي تعمل على استبعاد، أو إقصاء النساء عن المجال العام أو السياسي للحياة، أو إخضاعهن داخله. وأخيراً، يثير الفوضويون أن الدولة ليست إلا القهر المقنن الذي يعمل لمصلحة الأقوى، والأكثر تملكاً، والأكثر تميزاً.

ومع ذلك، فإن أخريات القرن العشرين قد شهدت تفريغاً عاماً للدولة من مضمونها مؤدياً بذلك، وعلى نحو ما يرى البعض، إلى تزايد التراجع في أهميتها في العالم الحديث. وقد تمثلت أهم تلك التطورات في كل من العولمة*، والاندماج بين الاقتصاديات الوطنية في اقتصاد عالمي لا يمكن السيطرة عليه من قبل أي دولة،

وكذلك الخصخصة والتفضيل المتزايد لنظام السوق على إدارة الدولة، وكذلك الاتجاه المحلي، أي إطلاق العنان لضغوط الابتعاد عن المركزية من خلال تقوية السياسة المجتمعية والإقليمية، وصعود القوميات الخاصة.

قراءات إضافية Further Readings

- Beetham, D., The Legitimation of Power (London: Macmillan, 1991).
- Berry, C., Human Nature (London: Macmillan, 1986).
- Dunleavy, P. and O'Leary, B., Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy (London: Macmillan, 1987).
- Flatham, R., The Practice of Political Authority (Chicago: Chicago University Press, 1980).
- Freeden, M., Ideologies and Political Theory: A Conceptual Approach (Oxford: Clarendon, 1996).
- Green, L., The Authority of the State (Oxford: Clarendon, 1988).
- Hart, H. L. A., The Concept of Law (Oxford: Oxford University Press, 1961).
- Heywood, A., Political Ideologies: An Introduction (London: Macmillan, 1998).
- Leftwich, A. (ed.), What is Politics? The Activity and its Study (Oxford and New York: Blackwell, 1984).
- Lukes, S. (ed.), Power (Oxford: Basil Blackwell, 1986).
- McLellan, D., Ideology (Milton Keynes: Open University Press, 1986).
- Parsons, W., Public Policy: Introduction to the Theory and Practice of Policy Analysis (Aldershot: Edward Elgar, 1995).
- Raz, J., The Authority of Law (Oxford: Clarendon, 1986).

الفصل الثالث

الأيديولوجيات
IDEOLOGIES

يفحص هذا القسم مفاهيم تمثل تقاليد متسعة من الفكر السياسي، كما يعرض، وفي الغالب، منظورات مختلفة للفهم السياسي.

الفوضوية
ANARCHISM

تعرف الفوضوية بأنها أيديولوجية تتمحور حول اعتقاد مركزي بأن السلطة السياسية في كل أشكالها، وبصفة خاصة في شكل الدولة، تعدُ شراً وغير ضرورية (حرفياً، تعني الفوضوية "بدون حكم"). يعتقد الفوضويون أن الدولة شر لأنها، وباعتبارها مستودعا للسلطة القهرية الإجبارية ذات السيادة، تعد تعدياً على مبادئ الحرية والعدالة، حيث يمثل الاستقلال الشخصي القيمة الجوهرية للفوضوية. ولذلك، فإن الدولة وما يصاحبها من مؤسسات حكومية وقانون إنما تتم معارضتها باعتبارها فاسدة ومفسدة. على أية حال، فإن الاعتقاد أن الدولة غير ضرورية ليس أقل أهمية للفوضوية. ذلك أن الفوضويين وإن كانوا يعارضون النظام السياسي، فإنهم يمتلكون إيماناً كبيراً في النظام الطبيعي، والانسجام الاجتماعي التلقائي، وتحديداً الذي تؤسس له الافتراضات المتفائلة عن الطبيعة البشرية. وبمعنى آخر، فإن الحكومة ليست حلاً لمشكلات النظام، لكنها سبباً لها.

ومع ذلك، فقد تطور تفضيل الفوضويين لمجتمع اللادولة الذي يدير فيه الأفراد شؤونهم من خلال الاتفاق والتعاون الطوعيين على أساس من نوعين متنافسين من التقاليد: التشاركية الاشتراكية ، والفردية الليبرالية. وهكذا يمكن التفكير في الفوضوية باعتبارها نقطة التقاء بين الاشتراكية والليبرالية: صيغة لكل من الاشتراكية المطلقة، وما فوق الليبرالية المطلقة. ينعكس ذلك في تقليدين فوضويين متنافسين؛ الفوضوية الجماعية، والفوضوية الفردية. تجد الفوضوية الجماعية أو الفوضوية التقليدية جذورها في فكرة التضامن الاجتماعي، أو ما أسماه بيتر كروبوتكين (١٨٤٢-١٩٢١م) "المساعدة المشتركة"؛ الاعتقاد بأن العلاقة الطبيعية والصحيحة بين الناس هي علاقة تعاطف، وحب، وانسجام. وقد أكد الفوضويون الجماعيون، وبشكل نمطي، أهمية العدالة الاجتماعية، والملكية المشتركة، مؤيدين بذلك بيتر - جوزيف برودون (١٨٠٩-٦٥) في مقولته الشهيرة بأن "الملكية هي سرقة"، والتي يعبر عنها بأكثر صور الراديكالية في صيغة الشيوعية الفوضوية. أما الفوضوية الفردية فهي تقوم على فكرة الفرد ذي السيادة/ والاعتقاد بأن ضمير الفرد وسعيه لتحقيق مصلحته يجب ألا يتم تقييده بأي مؤسسة جماعية أو سلطة عامة. وهنا تتداخل الفوضوية الفردية مع التحررية، وعادة ما ترتبط باعتقاد قوي في السوق باعتباره آلية ذاتية التنظيم، والتي تعد أكثر وضوحاً في صيغة أو شكل الرأسمالية الفوضوية.

الأهمية Significance

تعدُ الفوضوية أيديولوجية غير عادية بين الأيديولوجيات السياسية، فهي لم تصادف نجاحاً أبداً في الفوز بالسلطة، وعلى الأقل على مستوى وطني؛ نظراً لأنه لم يحدث أن أعاد أي مجتمع أو أمة صياغة ذاته أو ذاتها طبقاً للمبادئ الفوضوية، فإن هذا الأمر يُغري على اعتبار الفوضوية أيديولوجية ذات أهمية أقل. ومن منظور كونها

حركة سياسية، فقد قاست الفوضوية من عقبات ثلاث رئيسية. تتمثل أولى هذه العقبات في أن هدفها المتمثل في الإطاحة بالدولة، وبكل أشكال السلطة السياسية، غالباً ما يعدُ وببساطة هدفاً غير واقعي. كما يتمثل النقد الأكثر ذيوعاً للفوضوية في أنها نموذج للطوباوية في معناها السلبي، ذلك أنها تضع إيماناً زائداً في "الخير الإنساني"، أو في قدرة المؤسسات الاجتماعية، مثل السوق أو الملكية الاجتماعية، على الحفاظ على النظام والاستقرار. أما العقبة الثانية فتتمثل في رؤيتها للحكومة على أنها فاسدةٌ ومُفسدةٌ. فقد عارض الفوضويون الوسائل التقليدية للفعالية السياسية مثل تشكيل الأحزاب السياسية، كما أنهم قد اضطروا، وبدلاً من ذلك، للاعتماد على قدرة الجماهير للاشتراك في تمرد تلقائي. وتأتي العقبة الثالثة متمثلة في أن الفوضوية لا تشكل مجموعة واحدة ومتماسكة من الأفكار السياسية: فبعيداً عن موقفهم المضاد للدولة، فإن الفوضويين يختلفون وبشكل أساسي حول طبيعة المجتمع الفوضوي، وبصفة خاصة حول حقوق الملكية والتنظيم الاقتصادي.

على أية حال، فإن أهمية الفوضوية ربما تكون أقل حيث قامت بتوفير أسس أيديولوجية للمطالبة بالقوة السياسية والاحتفاظ بها، وأكثر من ذلك أنها قد تحدت، ومن ثم خصبت المبادئ، السياسية الأخرى. فقد ألقى الفوضويون الضوء على الطبيعة القاهرة والمدمرة للقوة السياسية، وبذلك فإنهم قد قاموا باحتواء التوجهات نحو الدولة داخل الأيديولوجيات الأخرى، ولاسيما الليبرالية، والاشتراكية، والأيديولوجية المحافظة. بهذا المعنى، فقد حققت الفوضوية تأثيراً متزايداً على الفكر السياسي الحديث. على سبيل المثال، فإن كلا من اليسار الجديد*، واليمين الجديد*، قد أظهرا توجهات تحررية تحمل بصمات الأفكار الفوضوية. وفي الحقيقة، فإن الأهمية المتزايدة للفوضوية ربما تكون قد احتجبت من جراء التأثير المتزايد لطبيعتها المتفرعة، إضافة إلى ذلك،

ويشكل ما بدلاً من، الصراعات السياسية والطبقية القائمة، فإن الفوضويين قد وصلوا إلى إثارة موضوعات مثل القضايا البيئية، والتطور العمراني، والاستهلاكية، والتكنولوجيا الجديدة، والعلاقات الجنسية. ومن ثم، فإن القول بأن الفوضوية غير مهمة؛ لأنها قد فقدت، ومنذ زمن (القوة الكامنة)، أو الإمكانية بأن تصبح حركة جماهيرية هو قول ربما جانبه الصواب. ففي عالم متزايد التعقيد والانقسام، فقد تكون السياسة الجماهيرية نفسها هي التي ماتت.

الديموقراطية المسيحية
CHRISTIAN DEMOCRACY

تعدُّ الديموقراطية المسيحية حركة سياسية وأيديولوجية تقدم صورة للاعتدال والرفاهية ضمن الأيديولوجية المحافظة. تكمن جذور الديموقراطية المسيحية في النظرية الاجتماعية الكاثوليكية، والتي تؤكد، وعلى النقيض من تأكيد البروتستانتية على الفردية، على أهمية الجماعات الاجتماعية، وبصفة خاصة الأسرة، وتلقي الضوء على انسجام المصالح بين هذه الجماعات. على الرغم من أن الديموقراطية المسيحية غامضة أيديولوجياً، وأنها كيفت نفسها مع ثقافات قومية وظروف سياسية مختلفة، فإن هناك فكرتين أساسيتين متكررتين. تتمثل الفكرة الأولى في الاهتمام بتأثيرات الأسواق الرأسمالية غير المنظمة، والتي تنعكس في الاستعداد لتبني سياسات كينزية ورفاهية (انظر الديموقراطية الاجتماعية). أما الفكرة الثانية فتختص بالخوف من سيطرة الدولة، وقد انعكس في العداء للاشتراكية بوجه عام، وللشيوعية على وجه الخصوص. وتتمثل أكثر الأفكار الديموقراطية المسيحية تأثيراً، وبصفة خاصة المرتبطة بالاتحاد الديموقراطي المسيحي الألماني (CDU) في الإشارة إلى السوق الاجتماعي. يعد السوق الاجتماعي اقتصاداً يقوم على مبادئ السوق، وهو بدرجة كبيرة متحرر من

سيطرة الحكومة، ويعمل في سياق مجتمع يكون فيه التماسك متحققاً من خلال نظام شامل للرفاهية والخدمات العامة الفعالة. وبذلك، لا يكون السوق، وإلى درجة كبيرة، هدفاً بذاته كوسيلة لتوليد الثروة لتحقيق أهداف اجتماعية أكبر.

الأهمية Significance

كانت الديموقراطية المسيحية، ولا تزال، حركة سياسية هامة في أجزاء عديدة من أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ارتبطت نجاحاتها، وبوجه خاص، بتأثير الأحزاب الديموقراطية المسيحية في فرنسا خلال الجمهورية الرابعة، وفي كل من إيطاليا، وألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، ونيوزيلندا، وإلى حد ما في أمريكا اللاتينية، وفي أوروبا ما بعد الشيوعية. جزئياً، ينبع نجاح هذه الأحزاب من موقفها السياسي في يمين الوسط، والذي يتوازى مع المحافظة الأبوية (البطريركية)، ويقوي من تأييد الطبقة الوسطى، كما أنه يرجع أيضاً إلى حقيقة أن " صفة المسيحية" تعمل كصرخة للحشد ضد الشيوعية، بينما تشير "الديموقراطية" إلى اهتمام بالخير العام أكثر منه بمصالح النخب أو الارستقراطية (فتقطع بذلك الصلة بالأحزاب المحافظة في فترة ما قبل الحرب). على سبيل المثال، فإنه من الملاحظ أن الأحزاب المسيحية الديموقراطية عادة ما قاومت حماسات اليمين الجديد* التي ميزت الأيديولوجية المحافظة في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وقد نبعت الملامح الرئيسية للديموقراطية المسيحية من تراجع أهمية الدين كمصدر للدوافع السياسية، ومن تراجع التهديد الذي مثلته الشيوعية منذ ثورات أوروبا الشرقية فيما بين عامي ١٩٨٩-١٩٩١م، ومن سمات الغموض وعدم اليقين التي تميزت بها الأيديولوجية الديموقراطية المسيحية نفسها. ونظراً لأنها تقوم بالثناء على، والتحذير من، تدخل الحكومة، فإنها تبدو أحياناً وكأنها ليست سوى أداة للوصول إلى قوة الحكومة والاحتفاظ بها.

الشيوعية

COMMUNISM

يستخدم مصطلح الشيوعية بطرق ثلاث مختلفة، وإن اتصفت بالترابط فيما بينها؛ كمبدأ سياسي، وكنموذج أو كنظام اجتماعي يقوم على أساس من هذا المبدأ، وكحركة أيديولوجية هدفها المركزي هو تأسيس مثل هذا المجتمع أو النظام. تقف الشيوعية، وكمبدأ سياسي، لتصف التنظيم المجتمعي المشترك للوجود الاجتماعي، وبصفة خاصة، الملكية المشتركة أو الجماعية للثروة. ففي البيان الشيوعي ({١٨٤٨}-١٩٦٧)، فإن كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م) قد لخص نظرية الشيوعية في "إلغاء الملكية الخاصة". أما كنموذج اجتماعي، أو كنوع للنظم السياسية، هناك صيغتان للشيوعية. أول هاتين الصيغتين هي رؤية الشيوعية كنموذج لمجتمع المستقبل على نحو ما تم وصفه في كتابات ماركس وانجلز (١٨٢٠-١٨٩٥م). فقد تنبأ ماركس أنه بعد الإطاحة بالرأسمالية*، فسوف يكون هناك مرحلة "اشتراكية" انتقالية للتنمية، تتميز "بالديكتاتورية الثورية للبروليتاريا"، وهذه المرحلة هي التي سوف تقود في نهاية الأمر إلى الشيوعية الكاملة بعد خمود العداءات الطبقية.

وعلى الرغم من أن ماركس قد رفض أن يصف وبالتفصيل هذا المجتمع الشيوعي، فإنه قد أوضح أن هذا المجتمع سوف يتميز بالملامح التالية:

- سوف يقوم على الملكية المشتركة للثروة، وسيكون بذلك مجتمعاً لا طبقياً.
- سوف لا تكون هناك دولة - مجتمع اللادولة - بمعنى أنه بمجرد أن يتم إلغاء النظام الطبقي، فإن الدولة وبالتدريج "سوف تتلاشى"*.
- سوف يكون غير متوجه نحو إنتاج السلع والسوق، ولكن للإنتاج للاستخدام ولإشباع الحاجات الإنسانية.

• سوف يقود إلى التطوير الأكثر "لقوى الإنتاج" حيث تتحرر التكنولوجيا من قيود الإنتاج القائم على أساس طبقي.

• سوف يقوم على دعم العمل غير المغترب، حيث سوف يطلق المجتمع الطاقات الإبداعية، كما سيسمح بتطوير القدرات البشرية.

وفي الصيغة الثانية للشيوعية، يتم النظر إليها باعتبارها نموذجا اجتماعياً يقوم على النظم التي أسستها النظم الشيوعية عندما حصلت على السلطة في القرن العشرين، وعلى سبيل المثال، في كل من الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، والصين، وكوبا، وفيتنام، وأماكن أخرى. بهذا المعنى، تعني الشيوعية "الاشتراكية القائمة بالفعل" والتي أحياناً ما تُرى باعتبارها "الشيوعية "الأرثوذكسية" أو الأصلية. وقد تجسدت الشيوعية التقليدية في صيغة من اشتراكية الدولة انحصرت السيطرة السياسية فيها في أيدي الحزب الشيوعي الذي تميز بسلطته التراتبية أو التصاعدية، واحتكاره للسلطة والاقتصاد، والذي كان تنظيمه على أسس من الجماعية المفروضة من قبل الدولة والتخطيط المركزي.

أما كحركة أيديولوجية، فإن الشيوعية تكون مرتبطة، وبشكل جوهري، بالماركسية: إما أن يُستخدمُ المصطلحان بالتبادل، وإما أن ينظر إلى الشيوعية باعتبارها ماركسية يجري تطبيقها عملياً، حيث تمثل الماركسية النظرية، بينما تصبح الشيوعية بمثابة الممارسة. على أية حال، فمن الأفضل ربط الشيوعية بهذا المعنى بما يطلق عليه الماركسية التقليدية، والتي أحياناً ما تقدم باعتبارها "مادية جدلية"، لأنها قد تأثرت كثيراً بأفكار اللينينية والستالينية كتأثرها بالأفكار التقليدية لماركس تماماً كما أصبحت الشيوعية السوفيتية النموذج المسيطر للحكم الشيوعي في القرن العشرين، فإن الماركسية اللينينية أصبحت الأيديولوجية* الحاكمة للعالم الشيوعي. على الرغم من أن الأيديولوجية الشيوعية قد أعيد تفسيرها في مجتمعات مختلفة من قبل قادة مختلفين، إلا أنها قد تميزت بعدد من الأفكار المتكررة. أكثر هذه الأفكار أهمية كانت تتمثل أحياناً في

اعتقاد بسيط في أسبقية الاقتصاد على العوامل التاريخية الأخرى، والتأييد القوى للثورة بدلاً من الإصلاح، وتحديد البروليتاريا باعتبارها الطبقة الثورية، والاعتقاد في الحزب الشيوعي باعتباره "الحزب الحامي للطبقة العمالية"، والتأييد للدولية الاشتراكية أو الدولية العمالية، والاعتقاد في الجماعية الشاملة وتأييد الدولية.

الأهمية Significance

ترجع الشيوعية باعتبارها مبدأ الملكية المشتركة إلى ما قبل الماركسية بزمن طويل، فيمكن أن نجدها في كتابات أفلاطون (٤٢٧-١٥٣٥ ق.م)، وتوماس مور (١٤٧٨-١٥٣٥م). على أية حال، فإن أهميتها المعاصرة تعد مرتبطة تماماً بالنظرية والممارسة الماركسية. أما كحركة أيديولوجية، فقد كانت الشيوعية واحدة من أكثر القوى السياسية قوة في القرن العشرين، على الرغم من أن تأثيرها قد ارتبط وبدرجة كبيرة بالفترة فيما بين ١٩١٧-١٩٩١م. وعلى أية حال، ففي خلال هذه الفترة، قدمت الشيوعية البديل الرئيسي للرأسمالية: فقد قدمت الأساس لإعادة البناء السياسي والاجتماعي فيما أصبح معروفاً بالشرق الشيوعي، كما أنها قد أسست القوة المعارضة الأساسية في أجزاء كثيرة من الغرب الرأسمالي. إن القدرة الأيديولوجية للشيوعية قد نبعت من تأكيدها على المساواة الاجتماعية والخير العام، ووعدها بأن تضع نهاية لما أسماه ماركس استغلال الكثرة من قبل القلة. كذلك، فقد ارتبطت نجاحاتها بصورة وثيقة بقدرتها على تعبئة المقهورين أو الطبقات غير المتميزة لتأييد القادة الثوريين الذين تميزوا بالتنظيم الجيد، وإتباع إستراتيجيات سياسية واضحة. وقد أثبتت الشيوعية في السلطة أنها قوة راسخة الأساس: ذلك أن تأسيس الدول على أساس من الحزب الواحد لم يضعف وفقط "أعداء الطبقة"، وجماعات المعارضة، لكنه قد سمح أيضاً للأحزاب الشيوعية بالعمل باعتبارها أحزاباً حاكمة بمعنى أنها قد سيطرت على كل جوانب الحكومة، والجيش، والاقتصاد، والبنية الأيديولوجية. وفي

الممارسة، فقد كانت شيوعية القرن العشرين، وبدرجة كبيرة، آلية للتحديث الذي كان أكثر نجاحاً في مجتمعات متخلفة اقتصادياً، وحيث كان يتم تقييم نجاحها، وتحديدا على ضوء قدرتها على تحقيق التنمية الاجتماعية.

وقد اعتاد منتقدو الشيوعية إبراز أكثر الجوانب غير الجذابة في الشيوعية التقليدية، وتتبع جذورها في الأفكار التقليدية لماركس. وعلى ضوء هذا، يتم النظر إلى الشيوعية باعتبارها في جوهرها ديكتاتورية، إن لم تكن ضمنياً شمولية. وينبع الوجه القمعي للشيوعية من حقيقة أنها تربط بين أفكار تركيز القوة السياسية، والسيطرة المركزية للدولة (على الرغم من فكرة ماركس بتلاشي الدولة)، وبين إيجاد نظام للدولة يقوم على حزب واحد قوي ومسيطر، يكون تقليدياً تحت سيطرة قائد جماهيري. إن الانهيار الدرامي للشيوعية في ثورات أوروبا الشرقية فيما بين عامي ١٩٨٩-١٩٩١م، والإصلاحات الراديكالية التي حدثت حيثما تشبثت الأحزاب الشيوعية بالقوة إنما يشير إلى عدد من أوجه الضعف البنيوية داخل الشيوعية التقليدية. وتتمثل أكثر جوانب هذا القصور أهمية فيما يثار من قصور موروث في كفاءة نظم التخطيط، وفي عجز الدولة الشيوعية عن تحقيق مستويات مماثلة من الرخاء الاقتصادي الذي تمتعت به الدول الرأسمالية، (وبصفة خاصة، الفشل في إنتاج سلع استهلاكية مماثلة للنمط الغربي)، والاتجاه نحو التسلطية في نظام سياسي سيطرت عليه المصالح الحزبية البيروقراطية المتحصنة، وحقيقة أن النظم السياسية قد افتقرت إلى الآليات التي تستطيع من خلالها جماعات النخبة مراقبة الضغوط الشعبية والاستجابة لها.

التشاركية

COMMUNITARIANISM

تتمثل التشاركية في أن الذات أو الفرد إنما يتأسس من خلال المجتمع، بمعنى أن الأفراد يتشكلون بواسطة المجتمعات التي ينتمون إليها، وبذلك فإنهم يدينون لها

بالاحترام والاهتمام. فليس هناك أفراد أو ذوات غير مثقلة. ولا تعد التشاركية أيديولوجية بذاتها، لكنها موقف نظري تم تبنيه من قبل العديد من التقاليد الأيديولوجية. أشكال الجناح اليساري من التشاركية تربط فكرة المجتمع بمفاهيم الحرية "غير المقيدة" أو المطلقة، والعدالة الاجتماعية*، (أو على سبيل المثال، الفوضوية والاشتراكية الطوباوية). أما أشكال الوسط من التشاركية فتعتقد أن المجتمع إنما يتأسس في الإقرار بالحقوق والمسئوليات المتبادلة (على سبيل المثال، الاشتراكية الديموقراطية، والأبوية التورية نسبة إلى حزب Tory المحافظ البريطاني). أما أشكال الجناح اليميني للتشاركية فتعتقد أن المجتمع يتطلب احترام السلطة والقيم الراسخة (على سبيل المثال، أيديولوجية المحافظين الجدد، وصيغتها المتشددة المتمثلة في الفاشية). خلال الثمانينيات والتسعينيات، تطورت التشاركية إلى مدرسة فكرية تصوغ وبدقة فلسفة سياسية من نوع خاص. في هذه الصورة، وبالارتباط بمنظرين من أمثال السيدير ماكينتير (١٩٨١م)، ومايكل ساندل (١٩٨٢م)، فإنها تقدم نقداً محدداً لليبرالية يلقي الضوء على الخسارة التي لحقت بالثقافة العامة للمجتمعات الليبرالية من جراء تأكيدها على الحقوق والحريات الفردية على حساب احتياجات المجتمع. وهكذا، تتحدد أحياناً الأشكال المسماة بالتشاركية العالية والمنخفضة. وبينما تدخل الأولى "العالية" وبشكل أساسي في جدال فلسفي، فإن الأخيرة "المنخفضة"، والتي يعدُ أميتاى أتزيزنى (١٩٩٥م) من أشهر رموزها المعروفين، تعدُ أكثر اهتماماً بموضوعات السياسة العامة.

الأهمية Significance

تجد التشاركية جذورها في اشتراكية القرن التاسع عشر الطوباوية لمفكرين من أمثال روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨م)، وبيتر كروبوتكين (١٨٤٢-١٩٢١م). وفي الحقيقة، فإن الاهتمام بالمجتمع يمكن رؤيته باعتباره أحد الأفكار الثابتة في الفكر السياسي الحديث، والتي اتخذ التعبير عنها أشكالاً متنوعة في التأكيد الاشتراكي على

الإخاء والتعاون، وفي الاعتقاد الماركسي في مجتمع شيوعي لا طبقي، وفي الرؤية المحافظة للمجتمع ككيان عضوي وحتى في الالتزام الفاشي بمجتمع وطني لا يتجزأ.

على أية حال، فإن التشاركية الحديثة قد بزغت كنوع من رد الفعل خلال القرن العشرين ضد اختلالات التوازن في المجتمعات الحديثة، والفكر السياسي الذي نشأ من خلال انتشار الفردية* الليبرالية. ويحذر التشاركيون، وبدون التقيد بالواجب الاشتراكي والمسئولية الأخلاقية، أن الأفراد قد تم السماح لهم أو تشجيعهم على أن يأخذوا في الاعتبار، وفقط، مصالحهم وحقوقهم الذاتية. في هذا الفراغ الأخلاقي، فإن المجتمع، وتحديداً بالمعنى الحرفي، يتفكك. هكذا، يحاول المشروع التشاركي أن يسترد للمجتمع صوته الأخلاقي، وفي تقليد يرجع إلى أرسطو (٣٨٤-٢٢ ق.م.)، وليؤسس "سياسة للخير المشترك". وكنقد لرأسمالية حرية العمل، فإن التشاركية قد حققت تأثيراً متزايداً على الليبرالية الحديثة، وعلى الاشتراكية الديموقراطية.

على أية حال، يدعي نقاد التشاركية أنها ذات تداعيات محافظة وسلطوية. فالتشاركية ذات مزاج محافظ يصل إلى الدفاع عن البنى الاجتماعية القائمة، والقواعد الأخلاقية. على سبيل المثال، فإن أنصار الحركة النسوية قد انتقدوا التشاركية لمحاولتها دعم الأدوار التقليدية للجنسين تحت شعار الدفاع عن الأسرة. أما الملامح السلطوية للتشاركية فإنها تنبع من اتجاهها إلى التأكيد على أولوية واجبات ومسئوليات الفرد على حقوقه (أو حقوقها) ومستحقاتهم.

الأيديولوجية المحافظة
CONSERVATISM

يتم تعريف "المحافظة"، وباعتبارها اتجاهاً سياسياً، بالرغبة في الحفاظ، وتنعكس في مقاومة التغيير، أو على الأقل، الشك فيه. على أية حال، فإذا كانت الرغبة في مقاومة

التغيير قد تمثل فكرة ثابتة داخل الأيديولوجية المحافظة، فإن الأمر الذي يميز الأيديولوجية المحافظة كأيديولوجية عن غيرها من العقائد السياسية المنافسة، إنما يتمثل في الطريقة المميزة التي يتم بها التمسك بهذا الموقف. تتمثل الأفكار المركزية للأيديولوجية المحافظة في: التقاليد*، والقصور الإنساني، والمجتمع العضوي، والسلطة*، والملكية*. بالنسبة إلى الشخص المحافظ، فإن التقاليد تعكس الحكمة المتراكمة من الماضي، وكذلك المؤسسات، والممارسات التي خضعت "للاختبار عبر الزمن"، ويجب المحافظة عليها من أجل فائدة من هم على قيد الحياة، والأجيال التي ستأتي. ومن جانبهم، يرى المحافظون الطبيعة البشرية بنوع من التشاؤم في معاني ثلاثة على الأقل. يتمثل المعنى الأول منها في أن البشر هم مخلوقات محدودة، وتابعة، وباحثة عن الأمن. وبينما ينصرف المعنى الثاني إلى أنهم، أي البشر، فاسدون أخلاقياً، موصومون بالأنانية، والطمع، والتعطش إلى القوة، فإن المعنى الثالث يتمثل في أن العقلانية الإنسانية غير قادرة على التكيف مع التعقيد غير المتناهي للعالم (من هنا، يأتي إيمان المحافظين بالبراجماتية، وتفضيلهم لوصف معتقداتهم بأنها "اتجاهات عقلية" أكثر من كونها أيديولوجية). إن الاعتقاد بأن المجتمع ينبغي رؤيته ككيان عضوي يتضمن أن المؤسسات والقيم قد انبثقت من خلال الحاجة الطبيعية، ويجب الإبقاء عليها لتحمي البنية الهشة للمجتمع. يرى المحافظون السلطة باعتبارها أساساً للتماسك الاجتماعي، وهم يرون أنها تعطي للناس إحساساً بماهيتهم (من يكونوا؟)، وما هو المتوقع منهم، كما تعكس الطبيعة التراتبية/التصاعدية لكل المؤسسات الاجتماعية. كذلك، يضفي المحافظون قيمة على الملكية لأنها تمد الناس بالأمن، وبمقياس للاستقلال عن الحكومة، كما أنها تشجع الناس أيضاً على احترام القانون وملكيات الآخرين.

على أية حال، هناك انقسامات مهمة داخل الفكر المحافظ. فالمحافظة السلطوية تعد أيديولوجية صارمة معتمدة على حكم الفرد (أوتوقراطية)، ورجعية، ومؤكدة

على أن الحكومة "من أعلى" تعد الوسيلة الوحيدة لإقامة النظام، وعلى ذلك، فإنها - أي الأيديولوجية السلطوية المحافظة - تتناقض مع المحافظة الأنجلو - أمريكية الأكثر تواضعاً وبراجماتية، والتي تتبع بدورها من كتابات إدموند بيرك (١٧٢٩-٩٧). أما الأيديولوجية المحافظة الأبوية فهي تعتمد على توليفة مشتركة من الحكمة والمبادئ في القول بان كلاً من "الإصلاح من أعلى" مفضل على "الثورة من أسفل"، وأن الأثرياء عليهم التزام برعاية الفقراء، وهو واجب يمثل ثمناً للتميز. وقد قدم بنيامين دزرائيلي (١٨٠٤-٨١) أكثر العروض تأثيراً لهذه الأفكار. وقد اكتمل تطور هذا التقليد في صيغة "محافظة الأمة الواحدة"، والتي تتبنى منهجاً وسطاً لعلاقات الدولة بالسوق، وتعطي تأييداً مقيداً للإدارة الاقتصادية والرفاهية. أما المحافظة الليبرالية فتدعو إلى أوسع مستوى ممكن من الحرية الاقتصادية، وأقل مستوى من التنظيم الحكومي للحياة الاجتماعية، وهي بذلك تمثل صدى لليبرالية "دعه يعمل"، لكنها تسخر هذا الاعتقاد في فلسفة اجتماعية محافظة أكثر تقليدية تؤكد على أهمية السلطة والواجب، وقد قدم هذا التقليد أساساً لنظريات وقيم اليمين الجديد.

الأهمية Significance

يعود أول ظهور للأفكار والمذاهب المحافظة إلى أواخر القرن الثامن عشر، وبدايات القرن التاسع عشر. فقد ظهرت تلك الأفكار والمذاهب كرد فعل ضد التغيير الاقتصادي والاجتماعي وسرعته المتزايدة ، والذي كانت الثورة الفرنسية (١٧٨٩م)، وبطرق مختلفة، ترمز إليه. وفي محاولة لمقاومة الضغوط التي أطلقها نمو الليبرالية، والاشتراكية، والقومية، فإن الأيديولوجية المحافظة قد وقفت مدافعة عن النظام الاجتماعي التقليدي، والذي كان يتعرض للهجوم بصورة متزايدة. وهكذا، فقد رسخت المحافظة جذورها السلطوية في قارة أوروبا القارية، لكنها تعرضت لتهميش

متزايد من جراء تقدم الدستورية والديموقراطية، فانهارت في النهاية بسقوط الفاشية، والتي غالباً ما تعاونت معها. وقد أثبتت صيغة دزرائيلي المحافظة، وبشكل محدد، أنها أكثر نجاحاً. فباستخدام إشارة بيرك "للتغيير من أجل المحافظة"، فإنها قد سمحت للأيديولوجية المحافظة أن تُكيف القيم، والتقاليد، والهيراركية، والسلطة، للأوضاع التي ظهرت مع السياسة الجماهيرية، وبذلك توسعت قاعدتها الاجتماعية والانتخابية. ومن هنا، تنبع القدرة الملحوظة للبقاء للأيديولوجية المحافظة من حذرها الأيديولوجي، ومرونتها السياسية، مما مكنها، في أوقات مختلفة، من أن تتضمن سياسات رفاه وتدخلية باعتبارها تطبيقاً لنموذج الأمة الواحدة المثالي، وأن تتبنى شعار "تقليص الدولة"، وعلى نحو ما أوصى به اليمين الجديد.

على أية حال، فقد ظَّل الفكر المحافظ، ودائماً، عرضة للاتهام بأنه لا يزيد كثيراً عن كونه أيديولوجية للطبقة الحاكمة. ذلك أنه وبإدعائه بالحاجة إلى مقاومة التغيير، إنما يضفي الشرعية على الوضع القائم، ويدافع عن مصالح جماعات النخب، أو الجماعات المسيطرة. كذلك، يدعي منتقدو الفكر المحافظ وآخرون أن الانقسامات بين المحافظة التقليدية واليمين الجديد تُعدُ عميقة لدرجة أن التقاليد المحافظة قد أصبحت كلية غير متماسكة. وفي دفاعهم، يرى المحافظون أنهم إنما يقدمون مجرد حقائق معينة راسخة، حتى لو لم تكن في بعض الأوقات مستساغة، عن الطبيعة البشرية، والمجتمعات التي نعيش فيها. ذلك أن البشر يعانون من أوجه قصور أخلاقية وثقافية، ويبحثون عن الأمن، الذي لا يمكن الحصول عليه سوى من التقاليد والسلطة والثقافة المشتركة، والتي تمثل مجرد أساس لحكمة "الضوء المسافر" باستخدام المصطلحات الأيديولوجية. ويحذر المحافظون أن الخبرة والتاريخ سوف توفر دائماً أساساً للعمل السياسي أكثر مما تتيحه المبادئ المجردة مثل الحرية والمساواة والعدالة.

الأيكولوجية
ECOLOGISM

تتمثل الخاصية الأساسية للأيكولوجية في الاعتقاد بأن الطبيعة هي كل أو كيان مترابط داخلياً، متضمنة البشر وغير البشر، وكذلك العالم الجامد (يعني مصطلح الأيكولوجية دراسة الكائنات في الداخل أو في بيئاتها الطبيعية). وغالباً ما يتم التمييز بين الأيكولوجية وبين البيئية. فمن جانبها، تشير البيئية إلى منهج معتدل أو إصلاحي تجاه البيئة يستجيب إلى الأزمات الأيكولوجية، ولكن بدون التعرض، وبشكل أساسي، إلى إثارة التساؤلات الجوهرية حول العالم الطبيعي. وبذلك، فإنه يتضمن أنشطة معظم جماعات الضغط البيئية، ويمثل موقفاً تبنته العديد من الأحزاب السياسية. وعلى العكس من ذلك، تمثل الأيكولوجية أيديولوجية بذاتها، بمعنى أنها تتبنى منظوراً أيكولوجياً ذا توجه مركزي، أو ثنائي المركزية، يعطي أولوية للطبيعة أو لكوكب الأرض، فيختلف بذلك عن ذات المنظورات المتمركزة حول دراسة الأنثربولوجي و علاقة الإنسان ببيئته، أو تلك المتمحورة حول دراسة الإنسان في تقاليد الإجماع الأيديولوجي. ومع ذلك، فإن هناك قيدين على الأيكولوجية يتم عادة تحديدهما على نحو ما يلي. "الأيكولوجية العميقة" وتعارض تماماً الاعتقاد الشائع بأن الكائنات البشرية، وبطريقة ما، أعلى، أو أكثر أهمية، من أي مخلوقات أخرى — أو هي في الحقيقة، الطبيعة نفسها. أما "الأيكولوجية الضحلة"، فإنها، ومن جانب آخر، تقبل دروس الأيكولوجية لكنها تسخرها للحاجات والغايات الإنسانية. بمعنى آخر، فإنها تنادي بأنه إذا كنا نستطيع أن نخدم ونعزز العالم الطبيعي، فإنه سوف يستمر، وفي المقابل، في تدعيم الحياة الإنسانية.

وقد ظهرت أشكال مهجنة عديدة من الأيكولوجية. فهناك الأيكولوجية الاشتراكية، والتي عادة ما تكون متأثرة بالماركسية الحديثة، وهي تشرح الدمار البيئي على

ضوء الشروط الجشعة للرأسمالية في سعيها لتحقيق الربح. أما الأيكولوجية الفوضوية، فإنها ترسم صورة متوازية للتوازن الطبيعي في الطبيعة وفي المجتمعات البشرية، باستخدام فكرة "الأيكولوجية الاجتماعية". وبدورها، فإن الأيكولوجية النسوية، نسبة إلى الحركة النسوية، ترسم صورة للبطريركية (السيطرة الذكورية) باعتبارها المصدر الرئيسي للدمار البيئي، وعادة ما تؤمن أن النساء هن بالطبيعة أيكولوجيات. وتربط الأيكولوجية الرجعية الحفاظ على البيئة بالدفاع عن النظام الاجتماعي التقليدي، وقد تم التعبير عنها في أكثر صورها ثورية بأفكار "الدم والتربة" للنازية.

على أية حال، فإن الأيكولوجية العميقة تعارض كل المعتقدات السياسية التقليدية. فهي تتجه إلى اعتبار كل من الرأسمالية والاشتراكية* كأمثلة "للأيديولوجية العليا" للتصنيع، والتي تميزت بالإنتاج الكبير، وتراكم رأس المال، والنمو الصارم (عديم الشفقة). إنها تؤيد العدالة القائمة على مركزية الطبيعة، وتتمسك بأن حقوق الحيوانات تتمتع بنفس الوضع الأخلاقي مثل تلك المتعلقة بالبشر، كما أنها تصور الطبيعة باعتبارها مجتمعاً أخلاقياً يكون الأفراد بداخله مجرد مواطنين "صرف".

الأهمية Significance

يمكن إرجاع الأفكار السياسية الأيكولوجية أو الخضراء إلى القرن التاسع عشر، وردود الفعل ضد انتشار التصنيع والتحضر. أما الأيكولوجية الحديثة فقد ظهرت خلال الستينيات من القرن العشرين، مع الاهتمام المتجدد بالدمار الحادث للبيئة من التلوث، ونضوب الموارد، والتزايد السكاني، وما شاكل ذلك. وقد قام بالصياغة السياسية لهذه الاهتمامات عدد متزايد من أحزاب الخضر التي تعمل الآن في معظم المجتمعات المتقدمة، وعلى الأقل، فقد شاركت حركة الخضر في الحكم، وعلى الأقل في ألمانيا، ومن خلال تأثير جماعات اللوبي البيئية القوية، والتي اتخذت شعارها "التفكير كونياً، والتصرف محلياً". على الرغم من أن أحزاب الخضر، وعلى الأقل في أصلها، قد

قدمت نفسها في شكل "أحزاب مضادة للحزبية"، وتبنت منظورات أيكولوجية راديكالية، إلا أن جماعات الضغط البيئية* عادة ما اتسمت ممارستها بالضحالة الأيكولوجية.

على أية حال، فإن انتشار الأيكولوجية قد عرقله عدد من العوامل. تتضمن هذه المعوقات محدودية جاذبية نموذجها الاقتصادي المعادي للنمو، أو على الأقل، النمو المستدام، وحقيقة أن نقدها للمجتمع الصناعي أحياناً ما تم تقديمه من منظور رعوي، ومضاد للتكنولوجيا، ومن ثم فهو يعدُ خارج سياق العالم المعاصر. نتيجة لذلك، يصرف البعض النظر عن الاهتمام بالأيكولوجية باعتبارها وببساطة "موضة حضرية"، أو شكلاً من رومانسية ما بعد الصناعة. ومع ذلك، فإن للأيكولوجية جانبي قوة أساسيين. يتمثل أولهما في أنها توجه الاهتمام إلى اختلال التوازن في العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي، والذي يظهر في القائمة المتزايدة من التهديدات لكل منهما. ويتعلق الجانب الثاني بأن الأيكولوجية قد ذهبت إلى ما هو أبعد من أي تقليد أيديولوجي آخر في التساؤل عن، وتخطي دائرة التركيز المحددة للفكر السياسي الغربي. وحيث إنها تتماشى مع العولمة*، فإنها تعدُ أقرب الأشياء التي تقدمها النظرية السياسية إلى الفلسفة السياسية.

الفاشية
FASCISM

تعدُ الفاشية أيديولوجية سياسية تكمن مقولتها الرئيسية في فكرة مجتمع وطني موحد عضوياً، ومتمثلاً في الاعتقاد في "القوة من خلال الوحدة". فالفرد، وبمعنى ليبرالي، لا يعد شيئاً، وإن الهوية الفردية ينبغي أن تُستوعب كلياً في مجتمع أو جماعة اجتماعية. ومن ثم، فإن النموذج المثالي الفاشي يتمثل في "الرجل الجديد"، البطل،

الذي يدفعه الواجب، والشرف، والتضحية بالذات، والمستعد لتكريس حياته لعظمة أمته، أو جنسه، وأن يقدم طاعة غير مشروطة إلى قائد أعلى. في جوانب عدة، تؤسس الفاشية ثورة ضد الأفكار والقيم التي سادت في الفكر السياسي الغربي بداية من الثورة الفرنسية فصاعداً، وفي كلمات الشعار الإيطالي الفاشي: "١٧٨٩م - الثورة الفرنسية - قد ماتت". وهكذا، فإن قيماً مثل العقلانية*، والتقدم، والحرية*، والعدالة* قد تم الانقلاب عليها باسم النضال، والقيادة*، والقوة*، والبطولة*، والحرب. بهذا المعنى، فإن للفاشية "خاصية مضادة". إلى حد كبير، تعرفُ الفاشية بما تعارضه: فهي مضادة للعقلانية، ومضادة لليبرالية، ومضادة للمحافظة، ومضادة للرأسمالية، ومضادة للبرجوازية، ومضادة للشيوعية. وهكذا تمثل الفاشية الجانب الأسود للتقاليد السياسية الغربية، والقيم المركزية التي حورت قيمها المركزية بدلاً من التخلي عنها. فالحرية تعني بالنسبة للفاشيين خضوعاً تاماً، كما تقترن الديموقراطية عندهم بالديكتاتورية، ويتضمن التقدم نضالاً دائماً وحرباً، كما اختلط الإبداع بالدمار.

ومع ذلك، فإن الفاشية قد أصبحت ظاهرة تاريخية معقدة، وأنه من الصعب تحديد مبادئها الجوهرية، أو "الحد الأدنى للفاشية". وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن معظم المعلقين يعاملون ديكتاتورية موسوليني الفاشية في إيطاليا، وديكتاتورية النازي في ألمانيا باعتبارهما المظهرين الأساسيين للفاشية، فإن هناك آخرين ينظرون إلى الفاشية والنازية باعتبارهما تقاليد أيديولوجية متميزة. فقد كانت الفاشية في إيطاليا، وبالضرورة، شكلاً متطرفاً للدولة قام على الاحترام غير المشروط والولاء المطلق تجاه دولة "شمولية". وعلى نحو ما ذكر الفيلسوف الفاشي جيوفاني جنتيل (١٨٧٥-١٩٤٤م) "كل شيء من أجل الدولة، لا شيء ضد الدولة، ولا شيء خارج الدولة". على الجانب الآخر، فإن النازية الألمانية، قد تأسست، وإلى درجة كبيرة على أساس من

العنصرية*. وقد كانت نظريتاها الجوهريتان هما: الإريانية (الاعتقاد في "سمو" الشعب الألماني، أو أنه يشكل جنساً سامياً، وأن قدرهم قد تمثل في السيطرة على العالم)؛ وصورة خبيثة لمعاداة السامية التي صورت اليهود بأنهم وبالوراثة شريرون"، ومن ثم تهدف إلى استئصالهم. أما الفاشية الجديدة، أو الفاشية الديموقراطية فهي تدعي ابتعادها بنفسها عن مبادئ مثل القيادة الكاريزمية، والشمولية*، والعنصرية المكشوفة "أو الصريحة". إنها شكل من أشكال الفاشية عادة ما يرتبط بالحملات المضادة للهجرة، وترتبط بنمو الأشكال القومية القائمة على التعصب العرقي والعنصري، والتي نشأت كرد فعل مضاد للعولمة*، وما فوق القومية*.

الأهمية Significance

على الرغم من أن الأفكار والمذاهب الرئيسية للفاشية يمكن إرجاعها إلى القرن التاسع عشر، إلا أنها انتشرت معاً، وشكلتها الحرب العالمية الأولى وما بعدها، وبصفة خاصة، شكلها الخليط الكامن من الحرب والثورة. وفي أكثر صورها إثارة، ظهرت الفاشية في إيطاليا وألمانيا، وظهرت على التوالي في نظام موسوليني (١٩٢٢-١٩٤٣م)، ونظام هتلر (١٩٣٣-١٩٤٥م). ويعتبر بعض المؤرخين أن الفاشية، والتي تعد وعلى وجه التحديد، ظاهرة مابين الحربين، قد ارتبطت بمجموعة من الظروف التاريخية المتفردة. وتتضمن هذه الظروف: ميراث الحرب العالمية الأولى من التمزق، وتباطؤ العسكرية، والقومية المحبطة، وحقيقة أنه في أجزاء عديدة من أوروبا كان على القيم الديموقراطية أن تحل محل القيم القديمة، والقيم الأوتوقراطية، والتهديد للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى من قبل القوة المتزايدة للأعمال والتنظيمات العمالية، والمخاوف التي أثارتها بين الطبقات الغنية، ومجموعات الصفوة بوجه خاص، الثورة البلشفية في روسيا، وانعدام الأمن الاقتصادي خلال العشرينيات، والذي زاد من عمقه الأزمة العالمية للكساد الاقتصادي الشامل خلال أوائل الثلاثينيات. طبقاً لهذه الرؤية، فقد

ماتت الفاشية في ١٩٤٥م مع الانهيار النهائي لنظامي هتلر وموسوليني، وقد تم قمعها منذ ذلك الحين بواسطة مزيج من الاستقرار السياسي، والأمن الاقتصادي.

ومع ذلك، فقد شهدت أخريات القرن العشرين تجديداً للفاشية في صورة الفاشية الجديدة، والتي كانت، وعلى وجه الخصوص، مؤثرة في أوروبا الشرقية، حيث استهدفت إحياء المنافسات القومية، والكراهية العنصرية، واستفادت من عدم الاستقرار السياسي الذي نتج عن انهيار الشيوعية*. على أية حال، فإن الأمر محل التساؤل يتمثل فيما إذا كانت الفاشية تستطيع أن تتبنى وبصورة ذات معنى وجهاً "ديموقراطياً"، حيث يتضمن ذلك تكيفاً مع مبادئ مثل التعددية*، والتسامح*، والفردية*.

النسوية، الحركة النسائية

FEMINISM

تُمثلُ الحركة النسوية، أو النسائية، حركة سياسية وأيديولوجية تهدف إلى التقدم بالدور الاجتماعي للنساء. فقد ألقى أنصار الحركة النسوية الضوء على ما يرونه كعلاقة سياسية بين الجنسين: سمو الرجال وخضوع النساء في معظم، إن لم يكن كل، المجتمعات. لذلك، تتميز الأيديولوجية النسوية بمعتقدين أساسيين. يتمثل أولهما في أن النساء والرجال تتم معاملتهم بطرق مختلفة بسبب جنسهم، بينما يتعلق ثانيهما بأن هذه المعاملة غير المتساوية، يمكن، بل ويجب أن يتم تبديلها. ولذلك، يعتنق معظم أنصار الحركة النسوية هدف المساواة بين النوعين أو الجنسين. وعلى الرغم من ذلك، فإن تعريف الحركة النسوية على ضوء هذا الهدف فقط يصبح أمراً مضللاً. يتمثل تفسير ذلك في أن بعض أنصار الحركة النسوية يميزون بين التحرير والمساواة، فيرون أن الأخيرة، أي المساواة، تتضمن أن النساء ينبغي أن يكن "مثل الرجال".

ويعدُ مفهوم البطريركة، بمعنى السيطرة الذكورية، مفهوماً مركزيا في التحليل النسوي، فهو مفهوم يوجه الاهتمام إلى الصيغة الكلية للقهر والاستغلال الذي

تتعرض له النساء. وفي المقابل، فإن هذا يلقي الضوء على الأهمية السياسية للنوع* (الجنس)، وقد فهم على أنه يشير إلى الاختلافات المفروضة اجتماعياً أكثر من كونها اختلافات بيولوجية بين النساء والرجال. وعليه، يرى معظم أنصار الحركة النسوية النوع كبنية سياسية، تقوم عادة على التصوير النمطي للسلوك والأدوار الاجتماعية النسائية والذكورية.

وعلى أية حال، فإن هناك تنوعاً بين النظرية والممارسة النسوية. ذلك أن الأشكال الليبرالية المتميزة، والاشتراكية الماركسية، والأشكال النسوية الراديكالية إنما يتم تعريفها بشكل تقليدي. فمن جانب، تعكس النسوية الليبرالية التزاماً بالفردية والمساواة الرسمية، وتتميز بالمطالبة بالحقوق والفرص المتساوية في الحياة العامة والسياسية. ومن جانب آخر، فإن النسوية الاشتراكية، والتي تنطلق وإلى حد كبير من الماركسية، تلقي الضوء على الروابط بين خضوع المرأة، والنمط الرأسمالي للإنتاج، كما توجه الانتباه إلى الأهمية الاقتصادية للنساء وقد تم تقييد أو تحديد نطاق دورهن داخل الأسرة أو الحياة الداخلية. وبالنسبة إلى فصيل النسوية الراديكالية، فإنه يذهب إلى ما وراء منظورات التقاليد السياسية القائمة، حيث يقدم الانقسامات بين النوعين باعتبارها أكثر الانقسامات جوهرية وسياسية في المجتمع، كما يطالب بإعادة الهيكلة الجذرية، بل الثورية، للحياة الفردية والداخلية، وفي حياة الأسرة، إضافة إلى إدعاء أنصاره بأن "الشخصي هو السياسي".

على أية حال، فإن انقسام أنصار الحركة النسوية إلى ثلاثة تقاليد بين ليبراليين، واشتراكيين، وراديكاليين، قد أصبح، وبشكل متزايد منذ السبعينيات، أمراً متكرراً، مما أصبحت معه الحركة النسوية ذاتها أكثر تعقيداً وتنوعاً، ويأتي من بين أحدث أشكالها كل من الحركات النسوية للمرأة السوداء، والحركة النسوية النفسية التحليلية، والنسوية الأيكولوجية، والنسوية ما بعد الحداثة.

الأهمية Significance

كان ما يعرف بالموجة المسماة الأولى من الحركة النسوية مرتبطاً بدرجة وثيقة بحركة المطالبة بحق المرأة في التصويت والتي ظهرت خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات (1840s-1850s) من القرن التاسع عشر. ومن ثم، فقد كان تحقق إنجاز حق المرأة في التصويت في معظم الدول الغربية في أوائل القرن العشرين يعني أن الحملة من أجل الحقوق القانونية والمدنية قد اتخذت موقفاً ذا توجه منخفض أو قليل الظهور، كما حُرمت حركة المرأة آنذاك من هدف موحد يوحدهن.

أما الموجة الثانية من الحركة النسوية، فقد ثارت خلال ستينيات القرن الماضي، وبالإضافة إلى الاهتمام بالحقوق المتساوية، فإنها قد عبرت عن المطالب الجذرية الأكثر راديكالية للحركة المتنامية لتحرير المرأة. ومنذ بدايات السبعينيات، فقد دخلت الحركة النسوية في عملية التخلص من الطابع الراديكالي، مما حدا بالبعض إلى الإدعاء بظهور حركة جديدة "ما بعد النسوية". وبدون شك، فقد ارتبط ذلك، بالتداعيات المتزايدة ضد الحركة النسوية، والتي ارتبطت بصعود اليمين الجديد*، كما أنها أيضاً قد عكست ظهور أشكال أكثر فردية وتقليدية للحركة النسائية، تميزت بعدم الاستعداد لرؤية النساء كضحايا.

تتمثل القوة الرئيسية للأيديولوجية النسائية في أنها قد قامت بإظهار وتحدي تحيزات النوع (الجنس) التي تخللت المجتمع، والتي كانت موضع تجاهل من قبل الفكر السياسي التقليدي. وعلى هذا النحو، فقد اكتسبت الحركة النسوية احتراماً متزايداً باعتبارها مدرسة متميزة للفكر السياسي. كما أنها قد ألقت ضوءاً جديداً على المفاهيم القائمة مثل القوة*، والسيطرة، والعدالة، إضافة إلى أنها أيضاً قد قدمت حساسية ولغة جديدة في السياسة تعلقت بأفكار مثل الارتباط ، والصوت، والاختلاف.

ومع ذلك، فإن الحركة النسوية قد تعرضت إلى انتقادات على أساس من أن انقساماتها الداخلية قد أصبحت حادة الآن إلى درجة فقدت معها النظرية النسوية كل التماسك والوحدة. فعلى سبيل المثال، فقد أثار أنصار ما بعد الحداثة في الحركة النسوية الأسئلة حتى حول ما إذا كانت "النساء" مجموعة ذات معنى. كما اقترح البعض الآخر أن النسوية قد أصبحت منفصلة عن المجتمع الذي أصبح وبدرجة متزايدة مجتمع ما بعد النسوية، بمعنى أنه، وإلى درجة كبيرة بفضل حركة المرأة، دخلت أدوار المرأة الداخلية، والمهنية، والعامة، وعلى الأقل في المجتمعات المتطورة، في تحول جوهري ورئيسي.

الليبرالية
LIBERALISM

الليبرالية هي أيديولوجية سياسية تتمثل فكرتها المركزية في الالتزام نحو الفرد، وبإنشاء مجتمع يستطيع الأفراد فيه أن ينجزوا مصالحهم، أو أن يفوا بمتطلباتهم. تتمثل القيم الجوهرية لليبرالية في: الفردية*، والعقلانية*، والحرية*، والعدالة*، والتسامح*. ويقوم الاعتقاد الليبرالي على أن المخلوقات البشرية هم أولاً وأخيراً، أفراد يتمتعون بالعقل. ويتضمن هذا الاعتقاد أن كل فرد ينبغي أن يستمتع بالحد الأقصى الممكن من الحرية على أن تكون متسقة مع الحرية للجميع. على أية حال، فعلى الرغم من أن الأفراد "ولدوا متساوين" بمعنى أنهم ذوو قيمة أخلاقية متساوية، ويجب أن يستمتعوا بمساواة رسمية، وفرص متساوية، فإن الليبراليين يؤكدون عادة على أنهم يجب أن يتلقوا المكافأة طبقاً لمستوياتهم المختلفة من الموهبة أو الاستعداد للعمل، ولذلك فهم يفضلون مبدأ الموهبة أو الجدارة الفردية. يتميز المجتمع الليبرالي بالتنوع والتعددية*، كما أنه منظم سياسياً حول القيمتين التوأم؛ الرضا والدستورية وقد ارتبطتا لتشكلا بنية الديموقراطية الليبرالية.

ومع ذلك، توجد هناك اختلافات مهمة بين الليبرالية الكلاسيكية "أو التحررية التقليدية"، والليبرالية الحديثة. تتميز الليبرالية الكلاسيكية بالاعتقاد في دولة الحد الأدنى، والتي تتحدد وظيفتها بالحفاظ على الأمن الداخلي والأمن الشخصي. ويؤكد الليبراليون الكلاسيكيون على أن المخلوقات البشرية بالضرورة مهتمون بمصالحهم الذاتية، وأنهم إلى حد كبير مكتفون ذاتياً، وبقدر المستطاع، يجب أن يكون الناس مسئولين عن حياتهم وظروفهم. وكمذهب اقتصادي، تمجدُ الليبرالية الكلاسيكية مزايا التنظيم الذاتي للسوق، والذي يرى التدخل الحكومي فيه باعتباره غير ضروري، بل ومدمر. ويتم التعبير عن أفكار الليبرالية الكلاسيكية في نظريات محددة للحقوق الطبيعية والنفعية، والتي توفر بدورها أحد الأركان الأساسية لليبرالية.

أما الليبرالية الحديثة (والتي أحياناً ما يتم تصويرها باعتبارها ليبرالية اجتماعية، أو ليبرالية الرفاهة) فإنها تُظهرُ اتجاها أكثر تعاطفاً نحو الدولة، يتولد من الاعتقاد بأن الرأسمالية غير الخاضعة للقواعد لا تنتج سوى أشكالاً جديدة للظلم أو عدم العدالة. لذلك، فإن تدخل الدولة يمكن أن يُوسع الحرية من خلال حماية الأفراد من الشرور الاجتماعية التي تصيب وجودهم (حياتهم). بينما يفهم الليبراليون الكلاسيكيون الحرية في معانٍ "سلبية"، مثل غياب القيود على الفرد، فإن الليبراليين المحدثين يربطون الحرية بالتطور الشخصي وتحقيق الذات، الأمر الذي يخلق تداخلاً واضحاً بين الليبرالية الحديثة، والديموقراطية الاجتماعية.

الأهمية Significance

بلا شك، فإن الليبرالية قد أصبحت أكثر القوى الأيديولوجية قوة في تشكيل التقاليد السياسية الغربية. في الحقيقة، يصور البعض الليبرالية كأيديولوجية الغرب الصناعي، كما يعرفها مع الحضارة الغربية بوجه عام. وقد كانت الليبرالية نتاجاً لانهيار النظام الإقطاعي، ونمو مجتمع السوق، المجتمع الرأسمالي على أنقاضه. وبالتأكيد، فقد

عكست الليبرالية المبكرة التطلعات المتزايدة للطبقة الوسطى الصناعية الصاعدة، كما أصبحت الليبرالية والرأسمالية مرتبطتان بدرجة وثيقة (إن لم تكن، وكما رأى البعض، بصورة حقيقية) منذ ذلك الحين. وفي صيغتها المبكرة، كانت الليبرالية مذهباً سياسياً. فقد هاجمت الحكم المطلق، والمزايا الإقطاعية، وبدلاً من ذلك، تبنت الحكومة الدستورية، وفيما بعد الحكومة التمثيلية. وفي القرن التاسع عشر، فإن الليبرالية الكلاسيكية، في صيغة الليبرالية (التحررية) الاقتصادية قد امتدحت مزايا حرية العمل في الرأسمالية، وأدانت كل أشكال التدخل الحكومي. ومن القرن التاسع عشر فصاعداً، فإن صيغة الليبرالية الاجتماعية قد ظهرت كخاصية لليبرالية الحديثة، والتي تبنت الإصلاح من أجل الرفاهية والتدخل الاقتصادي. وقد رأت النظريات المسماة "بنهاية الأيديولوجية"، مثل نظرية فوكوياما (١٩٩٢م)، أن القرن العشرين قد وصل ذروته، وعلى مستوى العالم، بالانتصار الواسع لليبرالية. ومن المفترض أن هذا قد عكس انهيار كل البدائل العملية للسوق الرأسمالية كأساس للتنظيم الاقتصادي وللديموقراطية الليبرالية كأساس لعملية التنظيم السياسي.

تتمثل جاذبية الليبرالية في التزامها الذي لا يلين بالحرية الفردية، وبالجدل العقلاني، والتوازن داخل التنوع. وفي الحقيقة، فقد أصبح من المعتاد تصوير الليبرالية ليس فقط كأيديولوجية لكن باعتبارها "ما وراء الأيديولوجية" *(Meta-Ideology)*، والتي تتمثل في جسد من القواعد التي ترسي الأسس التي يمكن أن تتم على ضوئها المناقشات السياسية والأيديولوجية. ويعكس هذا الاعتقاد بأن الليبرالية تعطي أولوية إلى "الحق" فوق "المصلحة". وبكلمات أخرى، تناضل الليبرالية لتؤسس الأحوال التي يمكن من خلالها للأفراد أن يسعوا إلى حياة طيبة، وعلى نحو ما يحددها كل منهم، لكنها لا تقوم بفرض، أو بمحاولة تحفيز، أي إشارة بذاتها لما يعدُ مصلحة.

ومع ذلك، تأتي انتقادات الليبرالية من اتجاهات متعددة. فقد أثار الماركسيون أن "الليبرالية في دفاعها عن الرأسمالية تحاول أن تضفي الشرعية على القوة الطبقية غير المتساوية، فتؤسس بذلك شكلا من أشكال الأيديولوجية البرجوازية. أما أنصار الحركة النسائية الراديكالية فإنهم يشيرون إلى الارتباط بين الليبرالية والبطريركية (السيطرة الذكورية) التي تجد جذورها في الاتجاه إلى تفسير الفرد ، وبالضرورة، على أساس من النموذج الذكوري للإكتفاء الذاتي، وبذلك تشجع النساء؛ لأن يصبحن "مثل الرجال". أما التشاركيين، فإنهم يدينون الليبرالية لفشلها في إتاحة أساس أخلاقي للنظام الاجتماعي، والمبادرة الجماعية، وحجتهم في ذلك أن المجتمع الليبرالي هو مجرد وصفة للغرور والجشع غير المقيدين، ومن ثم فإنها وبالتحديد أيديولوجية ذاتية الهدم.

التحررية
LIBERTARIANISM

التحررية هي موقف أيديولوجي يعطي أولوية صارمة للحرية سواءً بمعنى *Freedom* أو *Liberty* (وتحديداً الحرية السلبية) على ما عداها من قيم أخرى مثل السلطة*، والتقاليد*، والمساواة*. وهكذا، يسعى أنصار التحررية إلى تعظيم مجال الحريات الفردية، والوصول بمجال السلطة العامة إلى حدها الأدنى، وبذلك يرون الدولة بصورة نمطية باعتبارها التهديد الأساسي للحرية. وتختلف هذه النزعة المضادة للدولة عن المذاهب الفوضوية التقليدية في أنها تقوم على فردية غير توفيقية تضع بعضاً، أو لا شيء، من التأكيد على الطبيعة الاجتماعية للإنسان أو التعاون. وتتمثل أكثر التقاليد التحررية المعروفة في تقليدين يجدان جذورهما، وعلى التوالي، في فكرتي المذهبين الاقتصاديين: الحقوق الفردية، و دعه يعمل، وتحديداً "اتركه ليفعل.."، بمعنى لا تقيده، أو غير مقيد من قبل، الحكومة*). وبشكل عام، تؤكد نظريات الحقوق

التحررية على أن الفرد هو مالك نفسه، أو نفسها، وذلك، فإن الناس، وبشكل مطلق، مؤهلون للتملك الذي ينتجه لهم عملهم. أما النظريات الاقتصادية التحررية، فإنها تؤكد على طبيعة التنظيم الذاتي لآلية السوق، وتصور تدخل الحكومة على أنه ودائماً غير ضروري، وغير مثمر. على الرغم من أن كل التحرريين يعارضون محاولات الحكومة لإعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة* الاجتماعية، ومع ذلك، فإن هناك فاصلاً يمكن رسمه بين هؤلاء التحرريين الذين يؤمنون بالرأسمالية الفوضوية، ويرون أن الدولة شرٌ غير ضروري، وأولئك الذين يعترفون بالحاجة إلى حد أدنى من دور الدولة، والذين يصفون أنفسهم أحياناً باعتبارهم "فوضويين صغار".

الأهمية Significance

أثر التحرريون على عدد من أشكال الأيديولوجية. بشكل واضح، تتداخل التحررية مع الليبرالية التقليدية (على الرغم من أن الأخيرة ترفض إعطاء أولوية للحرية على النظام*)، كما أنها تؤسس واحدة من التقاليد الرئيسية التي ينبع منها اليمين الجديد*، وفي صورة التحررية الاشتراكية، فإنها قد قامت بتشجيع تفضيل الإدارة الذاتية بدلاً من سيطرة الدولة. وفي ترسيخها للإيمان المتشدد في الفرد والحرية، فإن التحررية تتيح تذكرة دائمة بالقهر الكامن الذي يستقر داخل كل تصرفات الحكومة. على أية حال، فإن منتقدي التحررية يقعون جميعاً في مجموعتين عامتين. المجموعة الأولى ترى رفض أي صيغة للرفاهية أو إعادة التوزيع كنموذج للأيديولوجية الرأسمالية، وقد ارتبطت بمصالح دوائر الأعمال والثروات الخاصة. أما المجموعة الثانية، فإنها تلقي الضوء على اختلال التوازن في الفلسفة التحررية مما يسمح لها بالتأكيد على الحقوق وتجاهل المسئوليات، وأنها تضفي قيمة على الجهد والقدرة الفردية، لكنها تفشل في أن تأخذ في الاعتبار المدى الذي تكون فيه نتاجاً للبيئة الاجتماعية.

الماركسية
MARXISM

تُعدُّ الماركسية نظاماً أيديولوجياً داخل الاشتراكية التي خرجت من، واجتذبت، إبداع كتابات ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م). على أية حال، فقد أتت الماركسية، باعتبارها جسداً من الأفكار المنظمة، إلى الوجود، وفقط بعد وفاة ماركس. فقد كانت نتيجة لمحاولة قام بها كل من فردريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥م)، وكارل كاوتسكي (١٨٥٤-١٩٣٨م)، وجورجي بلخانوف (١٨٥٦-١٩١٨م) لتركيز أفكار ماركس ونظرياته في رؤية عالمية منظمة وشاملة تلاءمت مع احتياجات الحركة الاشتراكية المتزايدة. إن جوهر الفلسفة الماركسية يتمثل في فلسفة للتاريخ اختصرت أسباب إدانة الرأسمالية، ولماذا أصبح من المؤكد أن الاشتراكية سوف تحل محلها. وقد تأسست تلك الفلسفة على المادية التاريخية*، والتي تتمثل في الاعتقاد بأن العوامل الاقتصادية هي وبالتحديد القوة الفاصلة في التاريخ الإنساني، وقد تم تطوير تلك الفلسفة فيما صنفه كل من ماركس وإنجلز تحت مسمى "الاشتراكية العلمية". وفي رؤية ماركس، فإن التاريخ تقدم إلى الأمام من خلال عملية جدلية تنعكس فيها التناقضات الداخلية داخل كل نمط للإنتاج، أو نظام اقتصادي، في خصومة طبقية. حينئذ، فإن الرأسمالية، و تكنولوجياً فقط، تعدُّ أكثر المجتمعات الطبقية تقدماً، وأن مصيرها بذاتها هو الإطاحة بها من خلال ثورة عمالية (بروليتارية) سوف تصل ذروتها بتأسيس مجتمع شيوعي لا طبقي.

على أية حال، فإن هناك عدداً من الرؤى المتنافسة للماركسية، يتمثل أكثرها وضوحاً في كل من: الماركسية التقليدية، والماركسية الأصولية (أو الأرثوذكسية)، والماركسية الجديدة. الماركسية التقليدية هي ماركسية ماركس وإنجلز (على الرغم من أن أولى كتابات إنجلز، مكتوب ١٨٦٧م وأحياناً ما يرى باعتباره العمل الأول للماركسية الأرثوذكسية الأصولية، ذلك أنه يؤكد على الحاجة إلى الالتزام بتفسير

سلطوي لأعمال ماركس). وغالباً ما يتم تصوير الماركسية الأرثوذكسية باعتبارها "مادية جدلية" (وهو المصطلح الذي صاغه بيلكانوف، ولم يستخدمه ماركس)، والتي شكلت فيما بعد أساساً للشيوعية السوفيتية. وقد وضعت هذه الماركسية الفجة تأكيداً أثقل على نظريات ميكانيكية والحتمية التاريخية أكثر مما فعله ماركس في كتاباته. على أية حال، فإن تعقيدات أكثر قد انبثقت من عمق وتعقيد كتابات ماركس وإنجلز، وصعوبة تأسيس ماركسية ماركس. يرى البعض ماركس باعتباره اشتراكي إنساني، بينما يدعي آخرون أنه حتمي اقتصادي. أكثر من ذلك، فإنه يتم التمييز بين كتاباته الأولى، وكتاباته المتأخرة، والتي تقدم بعض الأحيان كتمييز بين ماركس في شبابه، وماركس الناضج. فقد طور ماركس الشاب شكلاً من الاشتراكية الإنسانية التي أكدت على الارتباط بين الشيوعية والإشباع الإنساني من خلال العمل المنتمي غير المغترب. أما ماركس الناضج، فقد أعطى اهتماماً أعظم للتحليل الاقتصادي، وبدا كأنه يتبنى الاعتقاد في الحتمية التاريخية. وتحاول الماركسية الجديدة (والتي تسمى أحياناً نيوماركسيزم) أن تقدم بديلاً للأفكار الحتمية الميكانيكية للماركسية الأرثوذكسية من خلال النظر إلى الفلسفة الهيجلية (انظر الديالكتيك*)، والفوضوية*، والليبرالية*، والحركة النسائية*، وحتى نظرية الاختيار العقلاني*، كما أنها أيضاً تهتم بتفسير فشل نبوءات ماركس من خلال النظر إلى تحليل الأيديولوجية*، والدولة*.

الأهمية Significance

ارتبط التأثير السياسي للماركسية، وبدرجة كبيرة بقدرتها على الإيحاء والتوجيه للحركة الشيوعية خلال القرن العشرين. وقد تمثلت الجاذبية الفكرية للماركسية في كونها تتضمن رؤية ملحوظة الاتساع، وتعرض فرصة حقيقية لفهم وشرح كل جوانب الوجود السياسي والاجتماعي، كما أنها أيضاً تكشف أهمية العمليات التي تتجاهلها النظريات التقليدية. سياسياً، هاجمت الماركسية الاستغلال والقهر، كما أنها

قد امتلكت، وبصفة خاصة، جاذبية قوية لدى الشعوب والجماعات المقهورة. على أية حال، فقد أخذ نجم الشيوعية في الأفول، وبصورة ملحوظة، في أواخر القرن العشرين. وقد حدث هذا، وإلى حد ما، عندما تم إرجاع خصائص الطغيان والديكتاتورية للنظم الشيوعية نفسها إلى أفكار وافتراضات ماركس. فعلى سبيل المثال، فقد كانت النظريات الماركسية ترى باعتبار أنها ضمنياً متفردة، حيث تم استبعاد كل نظم الاعتقاد المنافسة باعتبارها أيديولوجية. على أية حال، فإن أزمة الماركسية قد تزايدت حدتها كنتيجة لانهيار الشيوعية في ثورات أوروبا الشرقية في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩١م. وقد اقترح هذا أنه إذا كانت الأشكال الاجتماعية والسياسية التي أوحت بها الماركسية (مهما كان عدم وفائها لأفكار ماركس الأصلية) لم تعد موجودة، فإن الماركسية باعتبارها قوة تاريخية علمية قد ماتت. يتمثل التفسير البديل في أن انهيار الشيوعية يتيح فرصة لإعادة اكتشاف الماركسية، والتي انفصلت الآن عن اللينينية والستالينية، باعتبارها صورة للاشتراكية الإنسانية، ترتبط وبصفة خاصة بأفكار ماركس الشاب.

النازية
NAZISM

تمثل النازية، أو الاشتراكية القومية، تقليداً أيديولوجياً داخل الفاشية تشكلت نتيجة مزيج من القومية العنصرية، ومعاداة السامية، والداروينية الاشتراكية. أما جوهر الأيديولوجية النازية* فيتمثل في مجموعة من النظريات العنصرية، التي شجعت البعض على تعريف النازية بأنها "فاشية مضافاً إليها العنصرية". وقد قامت النازية الألمانية، باعتبارها الصيغة الجوهرية وحجر الزاوية للنازية، بتقديم صورة للشعب الألماني باعتبار موهبته السامية، ووحدته العنصرية، وقدرته الإبداعية القائمة على نقاء دمهم. وبالنسبة للنازي، فقد انعكس هذا في "الإريانية"، الاعتقاد في أن الجنس الآري، أو

الألمانيين هم "جنس سام"، وإن قدرهم تحديداً هو السيطرة العالمية. وعلى النقيض من ذلك، فقد تمت رؤية اليهود باعتبار أنهم، وبشكل أساسي، شريرون، ومدمرون. وفي كتابه "كفاحي" (١٩٢٥م) (١٩٦٩م)، صور هتلر (١٩٢٥م) اليهود بأنهم كبش فداء عالمي لكل سوء حظ ألمانيا. وهكذا، فقد صورت النازية العالم بمصطلحات دينية، وعلمية زائفة باعتباره نضالا من أجل السيطرة بين الألمان واليهود، يمثل وعلى التوالي، قوى "الخير والشر". وقد تمثل منطق هتلر في رؤيته العالمية في أن هذا النضال العنصري يمكن، وفقط، أن ينتهي إما إلى الانتصار النهائي لليهود وتحطيم ألمانيا، وإما في غزو عالمي إرياني، وإزالة الجنس اليهودي. وقد اتخذت أشكال النازية التي انتشرت خارج ألمانيا منذ ١٩٤٥م، والتي أطلق عليها في بعض الأحيان النازية الجديدة، واحتفظت بأفكار هتلر، لكنها غالباً ما أعادت ترتيب تقسيمات هتلر العنصرية. فقد تم تعريف الجنس الآري بشكل أكثر اتساعاً باعتبارهم الشعوب الجرمانية، وهي شعوب شاحبة الجلد، وهم من شعوب أوروبا الشمالية، أو ببساطة باعتبارهم "البيض"، أعداؤهم ليسوا اليهود فقط، بل أي أقلية عنصرية ملائمة، لكن الأكثر شيوعاً بينهم هم السود.

الأهمية Significance

كانت للنازية نتائج مأساوية للتاريخ العالمي في القرن العشرين. إن نظام هتلر، والذي تأسس عام ١٩٣٣م، قد صعد على أساس من برنامج إعادة التسليح والتوسع، والذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٤١م، فإن النازيين قد قاموا بإثارة ما أسموه "الحل النهائي"، والمتمثل في إبادة اليهود الأوروبيين في عملية غير مسبوقة للقتل الجماعي. وقد أدى هذا إلى موت أكثر من ستة ملايين شخص. أكثر من ذلك، فقد تجادل المؤرخون حول إلى أي مدى يمكن شرح الأحداث على ضوء الأهداف الأيديولوجية للنازية. تصر إحدى مدارس التفكير على أن كل النظام كان

متوجهاً بكل طاقته نحو تحقيق رؤية هتلر للعالم وعلى نحو ما تم تحديدها في كتابه "كفاحي"، بينما تقترح مدرسة أخرى أن القتل الجماعي، والحرب العالمية، وإن جاءت متسقة مع أهداف هتلر، إلا أنها كانت وفي الحقيقة نتاجاً للأخطاء التكتيكية الفاضحة، والفوضى المؤسسية للنظام النازي التي شكلتها التنافسات البيروقراطية، وكسل هتلر. إن قابلية ألمانيا للنازية خلال الثلاثينيات عادة ما تُربط بمزيج من القومية المحبطة، والهزيمة في الحرب العالمية الأولى، وشروط معاهدة فرساي، والمظاهر العميقة لعدم الاستقرار في جمهورية ويمار، والتي تصاعدت بتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية. وإذا كانت النازية، وبالتحديد ظاهرة ألمانية، فإنها ترتبط بالتيارات الشوفينية والمعادية للسامية، والتي انسابت في التقاليد القومية الألمانية، وانتعشت في الظروف التاريخية الخاصة في فترة مابين الحربين. على أية حال، باعتبارها أيديولوجية للكراهية العنصرية، فإن النازية، أو النازية الجديدة، تمثل تهديداً دائما وكوسيلة لصياغة الغضب والمقاومة للجماعات غير الآمنة اجتماعياً، والذي أصبحت منفصلة عن السياسة التقليدية.

اليسار الجديد
NEW LEFT

يمثل اليسار الجديد مصطلحاً واسعاً يشير إلى مجموعة من المفكرين والحركات الفكرية التي استهدفت إعادة تفعيل الفكر الاشتراكي من خلال نقد راديكالي للمجتمعات الصناعية المتقدمة. وقد عارض اليسار الجديد كلاً من البدائل التقليدية القديمة: النمط السوفيتي لاشتراكية الدولة*، والاشتراكية الديموقراطية* الغربية غير الراديكالية. وتحت تأثير الكتابات الإنسانية لماركس الشاب، أخذت الفوضوية، والأشكال الراديكالية للظواهرية، والوجودية، وكذلك نظريات اليسار الجديد، أخذت، وفي أغلب الوقت، في الانتشار. وإلى جانب ذلك، فقد تضمنت الأفكار

المشتركة رفضاً للمجتمع التقليدي ("النظام") باعتباره قهرياً؛ والالتزام بالذاتية الشخصية وتحقيق الذات في شكل التحرر، والتحرر من وهم دور الطبقة العاملة باعتبارها أداة ثورية، وتفضيلاً للامركزية وديموقراطية المشاركة. كذلك، فقد أصبح مصطلح اليسار الجديد مستخدماً في التسعينيات في إشارة إلى الأفكار المختلفة تماماً، والأقل راديكالية للديموقراطية الاجتماعية الجديدة.

الأهمية Significance

ظهرت أفكار اليسار الجديد ونظرياته في أواخر الخمسينيات، ووصلت ذروة تميزها في الستينيات، وأوائل السبعينيات. سياسياً، فقد توصلت تلك الأفكار، إلى هجوم على الأشكال التقليدية للاشتراكية، والتي بدت عاجزة عن أن تقدم نقداً منهجياً للمجتمع القائم، أو بدائل ذات قيمة للرأسمالية من الناحية الاجتماعية. ومن ثم، فقد انتزعت تلك الأفكار الإلهام من ظاهرة ما بعد المادية، إلى اتجاه الوفرة المتصاعدة لتحويل الأولويات الاقتصادية بعيداً عن الاهتمامات المادية إلى "قضايا نوعية الحياة". وعلى الرغم من أن اليسار الجديد لم يستطع أن، كما أنه لم يدع أبداً أنه، يعرض موقفاً فلسفياً متماسكاً أو موحداً، فإنه قد قدم إطاراً أيديولوجياً متسعاً استطاع في الستينيات أن يؤيد ثورية الطلاب، والاحتجاجات ضد حرب فيتنام، وصعود الحركات الاجتماعية* الجديدة مثل الحركة النسائية (أو النسوية)، والأيكولوجية.

وقد تمثلت قوة اليسار الجديد في أنه قد طور، وبلا خجل، طوباوية ألهمت كل الجماعات غير المتميزة، والشباب على وجه الخصوص، كما أنها كانت راديكالية في نقدها لكل جوانب الحياة التقليدية، بما فيها البنى الأسرية والنزعات الجنسية، والاستهلاكية، والتنظيم الاقتصادي، والدمار البيئي. على أية حال، يمكن انتقاد اليسار الجديد بسبب انتشاره، وأحياناً لطبيعته المتناقضة، ولأنه قد تناول اهتمامات الشباب الراديكالية بشكل أكثر فاعلية عما فعلته بالنسبة لاهتمامات باقي المجتمع.

اليمين الجديد
NEW RIGHT

يمثل اليمين الجديد تقليداً أيديولوجياً داخل الحركة المحافظة، كما أنه يقدم مزيجاً من فردية* السوق، والسلطوية الاجتماعية، أو سلطوية الدولة. وعلى اختلافها، فإن هذه التوجهات عادة ما تُصك بالليبرالية الجديدة، والاتجاه المحافظ الجديد. وتمثل الليبرالية الجديدة صورة مطورة من الليبرالية* التقليدية، وبصفة خاصة الاقتصاد السياسي التقليدي. وتتمثل أعمدتها المركزية في السوق والفرد. ويتمثل الهدف الرئيسي لليبرالية الجديدة في أن تجذب تخوم الدولة إلى الخلف، اعتقاداً بأن السوق الرأسمالية غير الخاضعة لتنظيم الدولة سوف تنتج كفاءة، ونمواً، ورخاءً واسع الانتشار.

وفي هذه الرؤية، فإن "اليد الميتة" للدولة سوف تقوض المبادرة، أو تثبط المشروعات. فالدولة، وعلى أية حال، أياً كان حسن نيتها، سوف يكون لها تأثير مدمر على الشؤون الإنسانية. وقد عكست هذه الرؤية تفضيلاً للخصخصة، والتخلص من قواعد التنظيم الاقتصادي، والضرائب المنخفضة، ومعاداة الرفاهية. وقد رسخت هذه الأفكار صيغة من الفردية الصارمة، عبرت عنها تأكيدات تاتشر الشهيرة بأنه "ليس هناك شيء اسمه المجتمع، فقط هناك أفراد وأسرهم". إن الدولة الأم *"The Nany State"* إنما يُنظر إليها على أنها تنتج ثقافة التبعية، وأنها تقوض الحرية، وقد تم فهمها بأنها حرية الاختيار في السوق. بدلاً من ذلك، فقد وضعت الثقة في مساعدة الذات، والمسئولية الفردية، والمشروعات.

تؤكد الأيديولوجية المحافظة الجديدة على مبادئ القرن التاسع عشر الاجتماعية المحافظة. يتمنى اليمين المحافظ الجديد، وفوق كل شيء، أن يسترد السلطة*، وأن يعود إلى القيم التقليدية، خاصة تلك المرتبطة بالأسرة، والدين، والأمة*. وهكذا، فإن السلطة تصبح ضامنة للاستقرار الاجتماعي، على أساس أنها تولد النظام والاحترام،

بينما القيم المشتركة والثقافة المشتركة يعتقدُ أنها تدعم التماسك الاجتماعي، وتجعل من الوجود المتحضر أمراً ممكناً. لذلك تهاجم الأيديولوجية المحافظة الإباحية، وعبادة الذات، وتولي الفرد لشئونه فقط، والتي كان يتم التفكير فيها باعتبارها قيم الستينيات. جانب آخر من المحافظة الجديدة هو الاتجاه إلى رؤية ظهور المجتمعات المتعددة ثقافياً والمتعددة دينياً بقدر من الاهتمام على أساس أنها مجتمعات مليئة بالصراع ، وغير مستقرة جوهرياً. ويبدو هذا الموقف مرتبطاً بصيغة متعصبة من القومية تتميز بالشك حول الهجرة والنفوذ المتزايد للمؤسسات فوق القومية.

الأهمية Significance

تصل ذروة اليمين الجديد إلى نوع من الثورة المضادة ضد كل تحول فيما بعد الحرب باتجاه تدخل الدولة، وانتشار القيم الاجتماعية الليبرالية والتقدمية. ويمكن رصد جذور أفكار اليمين الجديد إلى السبعينيات، والالتقاء بين الفشل الظاهر للديموقراطية الاجتماعية الكينزية، والذي أشارت إليه نهاية فترة الرواج الاقتصادي فيما بعد ١٩٤٥م، والقلق المتزايد بسبب الانهيار الاجتماعي وتراجع السلطة. وقد أحدثت مثل تلك الأفكار أهم تأثيراتها في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة، حيث تم تنقيحها في الثمانينيات تحت مسميات التاتشرية، والريجانية على التوالي. على أية حال، فإن نظريات وقيم اليمين الجديد قد انتشرت بصورة جيدة تخطت الأيديولوجية المحافظة، وأصبحت بشكل خاص، أداة في تحويل اهتمام الأحزاب الليبرالية الحديثة، والديموقراطية الاشتراكية إلى قضية السوق. وربما يكون اليمين الجديد قد نجح لذلك في الإطاحة بالتوجه المؤيد للدولة، والذي استطاع أن يميز الحكومة من خلال فترات طويلة من القرن العشرين، وبصفة خاصة بعد ١٩٤٥م، وفي تأسيس توجه بديل "مؤيد للسوق".

على أية حال، فإن هناك دليلاً، ومنذ فترة الذروة خلال الثمانينيات، على أن اليمين الجديد قد أخذ في التراجع. ينبع هذا من مشكلتين أساسيتين. تتمثل الأولى في أن أفكار اليمين الجديد غير متماسكة، وإلى حد ما، متناقضة. وتتمسك الليبرالية الجديدة بقيم مثل الحرية، الاختيار، الحقوق*، والمنافسة، بينما تُعلي الأيديولوجية المحافظة الجديدة من قيم السلطة، والنظام، والاحترام، والواجب. لذلك، فإن الخطر يتمثل، وإلى حد ما، في أن الليبراليين الجدد ناجحون في تحرير ديناميات الرأسمالية* غير المنظمة، وهم يهددون القيم القائمة والمؤسسات التقليدية والتي يعتز المحافظون الجدد بالتمسك فيها. أما المشكلة الثانية فتتمثل في أن قابلية النمو طويلة الأجل لاقتصاديات السوق الحر قد أصبحت موضع تساؤل. فقد يؤدي تقليص الدولة للخلف في الحياة الاقتصادية، إلى مزيد من شحذ الحوافز، وتكثيف المنافسة، وتحفيز المشروعات الاقتصادية، لكنه عاجلاً أم آجلاً سوف تبدو مساوؤه، وتحديداً في الفترة قصيرة الأجل، في شكل انخفاض الاستثمارات، وتوسيع عدم العدالة وتنامي الاقتصاد الاجتماعي.

العنصرية
RACIALISM/ RACISM

بشكل متسع، فإن العنصرية هي الاعتقاد بأن النتائج الاجتماعية أو السياسية يمكن أن تُستنتج من فكرة أن الجنس البشري ينقسم إلى أجناس متمايزة بيولوجياً. وعلى ذلك، فإن النظريات العنصرية تقوم على افتراضين. الأول، أن هناك اختلافات أساسية، أو فصائل متمايزة، في الجينات بين شعوب العالم، وأن الاختلافات العنصرية ذات معنى. أما الافتراض الثاني، فيتمثل في أن هذه الأقسام الجينية تنعكس في الاختلافات الثقافية، والفكرية/ أو الأخلاقية، فتجعلها سياسياً أو اجتماعياً مهمة. ومن ثم، تظهر العنصرية السياسية في المطالبات بالفصل العنصري (على سبيل المثال،

الأبارتهيد)، وفي نظريات سمو أو تدني وتواضع "الدم" (على سبيل المثال، الإيريانية، أو معاداة السامية).

وعادة ما تستخدم العرقية، والعنصرية بالترادف، لكن الأخيرة "العنصرية" يكون استخدامها أفضل للإشارة إلى التحيز والعداء نحو شعب بسبب أصله العرقي سواءً أكان ذلك مرتبطاً أم لا بنظرية عنصرية متطورة. تتمثل العنصرية المؤسسية في التحيز العرقي، وقد ترسخ في عادات وقيم التنظيم أو النظام الاجتماعي، وهي بذلك ليست معتمدة على التصرفات الواعية للتمييز والعداء. ومع ذلك، فإن المصطلح مثير للنزاع بشكل عالٍ، وقد كثر استخدامه، وبين أشياء أخرى، للإشارة إلى التحيز غير المقصود، وعدم الحساسية تجاه قيم وثقافة جماعات الأقليات، والصور النمطية العنصرية، والعنصرية كعمل مقصود للسياسة، والقهر العنصري كنظام أيديولوجي (كما في النازية).

الأهمية Significance

كان أول ظهور للنظريات العنصرية في السياسة في القرن التاسع عشر في أعمال منظرين مثل الكونت جوبينيو (١٨١٦-١٨٨٢م)، وإس إتش تشامبرلين (١٨٥٥-١٩٢٩م). وقد تطورت تلك النظريات من خلال التأثير المشترك للامبريالية الأوروبية، وتزايد الاهتمام بالنظريات البيولوجية المرتبطة بالداروينية. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، انتشر وبصورة متسعة في المجتمع الأوروبي قبول الاختلافات العنصرية بين الشعوب "البيضاء"، وتلك "السوداء"، و"الصفراء"، كما يحظى ذلك بقبول واسع تعدي اليمين السياسي ليتضمن عديداً من الليبراليين، وحتى الاشتراكيين. وقد أصبحت العنصرية السياسية المفتوحة أكثر ارتباطاً بالفاشية بوجه عام، والنازية بوجه خاص. على أية حال، فإن أشكال العنصرية الصريحة أو الضمنية قد عملت بشكل أكثر اتساعاً في الحملات الموجهة ضد الهجرة من قبل جماعات أقصى اليمين،

والأحزاب مثل الجبهة الوطنية الفرنسية، والحزب الوطني البريطاني. وقد قامت حركة العنصرية العرقية المضادة للهجرة على أساس أيديولوجي للقومية المحافظة*، حيث إنها تلقي الضوء على الخطر الذي تشكله التعددية الثقافية على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية. إن جاذبية العنصرية العرقية تتمثل في أنها تعرض شرحاً بسيطاً، وجاداً، ويبدو ظاهرياً أنه علمي، للانقسامات الاجتماعية والاختلافات القومية. على أية حال، فإن العنصرية العرقية ليس لها سوى أساس تجريبي قليل، إن لم يكن منعدماً، وأنها تخدم وبثبات كتفسير متهالك للتعصب وللحقد والقهر. وإلى حد كبير، يرتبط نجاحها السياسي بقدرتها على توليد تفسيرات وحلول بسيطة، وقدرتها على استغلال المخاوف الشخصية والاجتماعية من أجل غايات سياسية.

الأصولية الدينية

RELIGIOUS FUNDAMENTALISM

الأصولية (من الكلمة اللاتينية *Fundamentum* بمعنى أساسي) هي نمط للفكر الأيديولوجي يتم فيه تمييز مبادئ معينة باعتبارها "حقائق" ضرورية لها سلطة غير قابلة للتحدي أو للتجاوز، بصرف النظر عن مضمونها. لذلك، فإن الأصوليات يكون لها بعض أو لا شيء من التشابه فيما بينها سوى أن مؤيديها يميلون إلى إظهار الجدية أو الحماس المولودين من اليقين المذهبي، بهذا المعنى، فإن الأصولية يمكن أن توجد في العديد من العقائد السياسية. على سبيل المثال، فإن الماركسية*، والشيوعية*، أحياناً ما يُنظرُ إليهما كشكلين من الاشتراكية الأصولية (على عكس الاشتراكية التنقيحية التي تدعمها الاشتراكية الديموقراطية*) على أساس من رفضها المطلق وغير المشروط للرأسمالية. حتى أنه يمكن القول بأن التشككية الليبرالية تتضمن الاعتقاد الأساس بأن كل النظريات يجب أن تخضع للشك (بعيداً عن هذه الأصولية). على الرغم من أن

المصطلح غالباً ما يستخدم بشكل ينتقص من قدره ليتضمن عدم المرونة، والجزم، والسلطوية، (ولذلك ربما يتم تجنبها من قبل الأصوليين أنفسهم)، فإن الأصولية قد تقترح إنكار الذات والإخلاص للمبدأ.

تتميز الأصولية برفض التمييز بين الدين والسياسة*، "فالسياسة هي دين". يتضمن هذا أن المبادئ الدينية لا تقتصر على الحياة الشخصية أو الخاصة، لكنها تُرى أيضاً باعتبارها المبادئ المنظمة للوجود "العام" متضمناً القانون*، والسلوك الاجتماعي، والاقتصاد، وكذلك السياسة. لذلك، فإن الدافع الأصولي يتناقض، وبشكل حاد، مع العلمانية، الاعتقاد بأن الدين لا يجب أن يخترق الشؤون العلمانية (الدنيوية)، والتي انعكست في الفصل بين الكنيسة وبين الدولة*. على الرغم من أن بعض أشكال الأصولية الدينية يتعايش مع التعددية*، (على سبيل المثال، الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، والأصولية اليهودية في إسرائيل)؛ لأن أهدافها محدودة ومحددة، فإن أشكالاً أخرى للأصولية الدينية هي أشكال ثورية (على سبيل المثال، الأصولية الإسلامية في إيران، وباكستان، والسودان) في أنها تهدف إلى تشكيل سلطة دينية يتم فيها إعادة هيكل الدولة على أسس من المبادئ الدينية، كما يرتبط الموقف السياسي بمكان الفرد داخل تراتبية دينية. في بعض الحالات، ولكن ليس بالضرورة، يتم تحديد الأصولية الدينية بالاعتقاد في الحقيقة الحرفية للنصوص المقدسة.

الأهمية Significance

أصبحت الأصولية الدينية قوة سياسية متنامية منذ السبعينيات. وقد تمثلت أكثر أشكالها أهمية في الأصولية الإسلامية، والتي كانت أكثر ارتباطاً بالثورة الإسلامية في إيران منذ ١٩٧٩م، وإن كانت تتضح أيضاً خلال الشرق الأوسط، وفي أجزاء من شمال إفريقيا، وآسيا. على أية حال، فقد ظهرت أيضاً أشكال من الأصولية مثل الأصولية المسيحية (الولايات المتحدة الأمريكية)، والأصولية اليهودية (إسرائيل)، والأصولية

الهندوسية والأصولية السيخية (الهند)، وكذلك، الأصولية البوذية (سري لانكا). ومن الصعب التعميم عن أسباب هذا الظهور الأصولي؛ لأن الأصولية اتخذت، وفي أماكن متفرقة من العالم، أشكالاً مذهبية مختلفة، كما أظهرت ملامح أيديولوجية مختلفة. على أية حال، فإن الأمر الواضح يتمثل في أن الأصولية تثور في المجتمعات التي تعاني من مشكلات عميقة، وبصفة خاصة المجتمعات التي تأثرت فعلياً، أو بشكل متصور بأزمة الهوية. ومن بين العوامل التي أسهمت في مثل تلك الأزمات في أواخر القرن العشرين يأتي كل من العلمانية، والضعف الظاهر "للنسيج الأخلاقي" للمجتمع، وكذلك، البحث في فترة ما بعد الاستعمار في الدول غير الغربية، ربما عن "هوية سياسية" مضادة للغرب، والوضع المتدهور للاشتراكية الثورية، فأثر العولمة* في إضعاف الوطنية المدنية، وتحفيز ظهور أشكال القومية العرقية.

ومع ذلك، فإن هناك جدلاً مهماً عن الأهمية طويلة الأجل للأصولية الدينية. تتمثل إحدى الرؤى في أن الأصولية الدينية ليست سوى مجرد عرض للتعديلات الصعبة التي فرضتها عملية التحديث، لكنها (أي الأصولية) وبالتحديد، فاشلة في نهاية الأمر؛ لأنها تعدُ خارج سياق العلمانية والقيم الليبرالية التي تضمنتها عملية التحديث. وفي المقابل، تتمسك رؤية منافسة بأن العلمانية والثقافة الليبرالية في أزمة، وأن الأصولية تكشف فشلها في تناول احتياجات بشرية أعمق، وعجزها عن تأسيس قيم سلطوية تقدم أساسًا أخلاقياً لنظام اجتماعي.

تتمثل القوة الأعظم للأصولية في قدرتها على توليد الفعالية السياسية وتعبئة المخلصين. ذلك أن الأصولية تعمل على المستويين النفسي والاجتماعي. فمن الناحية النفسية، فإن إغراءها يقوم على قدرتها على عرض اليقين في عالم حافل بعدم اليقين. ونظراً لطبيعتها الدينية، فإنها تتناول بعضاً من أعمق وأكثر المشكلات إثارة للاضطراب فيما يواجهه الجنس البشري. ذلك أنها، أية الأصولية، تقدم حلولاً تتصف بالاستقامة

والعملية، كما أنها، وفوق كل ذلك، حلول مطلقة. أما في الجانب الاجتماعي، فإن الأصولية الدينية، وعلى الرغم من أن إغراءها قد امتد للمتعلمين والطبقات المهنية، فإن الأصولية الدينية قد أصبحت، وبصفة خاصة، ناجحة في تناول تطلعات المهمشين اقتصادياً وسياسياً.

تتمثل الانتقادات الأساسية للأصولية الدينية في أنها تتيح، أو تضفي الشرعية، على التطرف السياسي، كما أنها تتميز، وضمنياً، بالقهر، بل وحتى بالشمولية. وبينما تتمثل الصورة الشعبية للأصوليين باعتبارهم مُفجري قنابل وإرهابيين، إلا أن تلك الصورة غير متوازنة، بل ومضللة، حيث من الممكن إنكار أن بعض صور الأصولية الدينية قد عبرت عن نفسها من خلال المظاهر العسكرية والعنف. فمن أكثر التبريرات الأصولية المشتركة لمثل هذه الأفعال أن مقصدها يتمثل في اقتلاع أو اجتثاث الشر، وأنها تحقق إرادة الله. كذلك، فإن الارتباط بين الأصولية والقهر ينبع من إصرارها على حقيقة واحدة، لا تخضع للتساؤل، وغير قابلة للتحدي كمصدر للسلطة السياسية، الأمر الذي يخلق توتراً عميقاً بين الأصولية الدينية والخصائص الجوهرية للتقاليد السياسية الغربية مثل التعددية والليبرالية والديموقراطية.

الديموقراطية الاجتماعية
SOCIAL DEMOCRACY

الديموقراطية الاجتماعية هي موقف أيديولوجي، لكنها عادة ليست بالضرورة مرتبطةً بالديموقراطية الاشتراكية، والتي تصادق على نظام رأسمالي إنساني أو إصلاحي (على الرغم من أن المصطلح قد استخدم في الأصل من قبل الماركسيين ليميزوا بين الهدف الضيق للديموقراطية السياسية، والمهمة الأكثر راديكالية لجعل الثروة المنتجة جماعية وديموقراطية. لذلك، تقف الديموقراطية الاجتماعية من أجل

التوازن بين السوق*، والدولة*، التوازن بين الفرد والمجتمع. وفي القلب من الموقف الديموقراطي الاجتماعي تأتي محاولة إقامة التوفيق من جانب بين قبول الرأسمالية، وباعتبارها الآلية الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها لتوليد الثروة، وباعتبارها، ومن جانب آخر، رغبة في توزيع العوائد الاجتماعية بالاتفاق مع المبادئ المعنوية والأخلاقية بدلاً من مبادئ السوق. وعلى ذلك، تتمثل الصفة الرئيسية للديموقراطية الاجتماعية في الاعتقاد في الإصلاح داخل الرأسمالية، ومعززاً باهتمام عام بالمطحونين في المجتمع؛ والفقراء وغير المُحصنين في مواجهة آثار النظام الرأسمالي.

على أية حال، فمن الممكن أن تتخذ الديموقراطية الاجتماعية أشكالاً متعددة. ففي صيغتها التقليدية، وبالارتباط مع الاشتراكية الأخلاقية، فإن الديموقراطية الاجتماعية ترسي الأساس للالتزام بالمساواة*، وسياسات العدالة* الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن الديموقراطية الاجتماعية يمكن أن تتعلم من الأفكار الليبرالية الحديثة مثل الحرية* الوضعية، وكذلك بالتأكيد الأبوي المحافظ على الواجب الاجتماعي، كما في حالة تقليد الأمة الواحدة. وفيما يتعلق بالسياسة العامة، تتضمن الأعمدة التقليدية الثلاثة للديموقراطية الاجتماعية كلاً من الاقتصاد المختلط (وذلك من خلال التأميم الانتقائي)، والإدارة الاقتصادية (والتي تكون عادة في شكل من الكينزية، واستخدام السياسات المالية لتحقيق هدف التشغيل الكامل، وعلى نحو ما أوصى به جيه إم كينز ١٨٣٣-١٩٤٦م)، ودولة الرفاهة (والتي تخدم كآلية لإعادة التوزيع). ومن جانبها، فإن الديموقراطية الاجتماعية المحدثة، أو الجديدة، عادة ما تكون مرتبطة بقبول كامل لاقتصاديات السوق، وبالتعاطف مع الأفكار التشاركية مثل الالتزامات والمسئوليات المتبادلة، بما يكسر الرابط التقليدي بين الديموقراطية الاجتماعية والمساواة، أو على الأقل يضعفه.

الأهمية Significance

أحدثت أفكار وسياسيات الديموقراطية الاجتماعية أعظم تأثيراتها في أوائل فترة ما بعد ١٩٤٥م. فبعد أن قدمتها الأحزاب الاشتراكية، وفي بعض الأحيان الأحزاب الليبرالية والمحافظة، فإن تلك الأفكار والسياسات قد أدت إلى اتساع التدخل الاجتماعي والاقتصادي في معظم الدول الغربية. ولذلك، فقد حظيت الديموقراطية الاجتماعية بالثقة والثناء؛ لأنها قد استطاعت أن تحتوي تقلبات الرأسمالية، كما أنها قد نجحت في أن تقدم رخاءً أوسع نطاقاً، واستقراراً اجتماعياً عاماً.

على أية حال، فإن مسيرة التقدم للديموقراطية الاجتماعية قد سارت متزاوجة مع "الرواج الطويل" لفترة ما بعد الحرب، وعندما اقتربت تلك الفترة من النهاية مع فترات الكساد في السبعينيات والثمانينيات، فإن التناقض الأساسي للديموقراطية الاجتماعية (بين الإبقاء على الرأسمالية، وتحفيز المساواة) قد ظهر على السطح. وقد أدى هذا إلى التخلي واسع النطاق عن المواقف الديموقراطية الاجتماعية التقليدية، وتبني قيم وسياسات أكثر توجها نحو السوق. على أية حال، فكما أظهرت ثغرات الديموقراطية الاجتماعية، فإن الموقف المؤيد للدولة قد أوجد فرصاً لليمين الجديد في الثمانينيات، وشكوكاً متزايدة حول أن موقف اليمين الجديد المؤيد للسوق قد يفتح الباب لفرص جديدة لديموقراطية اجتماعية جديدة أو محدثة.

تتمثل جاذبية الديموقراطية الاجتماعية في كونها استطاعت أن تحفظ التقليد الإنساني حياً داخل الفكر الاشتراكي بصفة خاصة. كما أن محاولتها لتحقيق توازن بين الفعالية والمساواة قد أصبحت، وبعد كل شيء، الأساس المركزي الذي تدور السياسة حوله في معظم المجتمعات المتطورة بصرف النظر عما إذا كانت الحكومة التي في السلطة حكومة اشتراكية، أو حكومة محافظة. على أية حال، فإن الديموقراطية الاجتماعية، ومن المنظور الماركسي، تبلغ درجة الخيانة للمبادئ الاشتراكية، وتحاول أن تدعم نظاماً رأسمالياً معطوباً باسم المثاليات الاشتراكية.

ومع ذلك، يتمثل الضعف الأساسي للديموقراطية الاجتماعية في أنها تعاني من قصور في الجذور النظرية الثابتة. على الرغم من أن الديموقراطيين الاجتماعيين لديهم التزام قوي بالمساواة والعدالة الاجتماعية، فإن نوع ومدى المساواة التي يؤيدونها، والمعاني المحددة التي أضفوها على العدالة الاجتماعية، قد خضعت وبشكل دائم للتنقيح. على سبيل المثال، فإلى المدى الذي تم فيه إعادة صياغة الديموقراطية الاجتماعية فيما يتعلق بسياسات المجتمع، فإنه يمكن القول بأنها قد اتخذت طبيعة محافظة بصورة جوهرية. فبدلاً من أن تكون أداة للتحول الاجتماعي، فإنها قد تطورت إلى دفاع عن الواجب والمسئولية، وبذلك أصبحت تخدم التمسك بالمؤسسات وبطرق الحياة القائمة.

الاشتراكية
SOCIALISM

الاشتراكية أيديولوجية يتم تعريفها من خلال معارضتها للرأسمالية، ومحاولتها لتقديم بديل اجتماعي وإنساني ذي قيمة. يتمثل جوهر الاشتراكية في رؤية للبشر باعتبارهم مخلوقات اجتماعية توحدها إنسانيتها المشتركة، كما يصفها الشاعر جون دون "ليس هناك إنسان يشكل جزيرة بذاته، كل إنسان هو جزء من القارة، التي هي أيضاً جزء من الكل". يوضح هذا الدرجة التي تصاغ فيها الهوية الفردية من خلال التفاعل الاجتماعي، وبعضوية الجماعات والهيئات الجماعية. لذلك، يفضل الاشتراكيون التعاون على المنافسة، كما أنهم يفضلون الجماعية على الفردية. تتمثل القيمة الأساسية، والتي يراها البعض القيمة المحددة، في المساواة، بل أحياناً ما يتم تصوير الاشتراكية كشكل للمساواة *EGALITARIANISM* كما يعتقد الاشتراكيون أن مقياس المساواة الاجتماعية هو الضمان الضروري للاستقرار والتماسك الاجتماعي، وأنها تحفز الحرية*، بمعنى أنها تشبع الحاجات المادية، وتتيح الأساس للتطوير الشخصي. وقد

صاغت الحركة الاشتراكية، وبشكل تقليدي، مصالح الطبقة العاملة الصناعية، وقد تم رؤيتها على أنها منهجياً مقهورة، أو غير متميزة اقتصادياً داخل النظام الرأسمالي. وهكذا يتمثل هدف الاشتراكية في تخفيض أو إلغاء الانقسامات الطبقية.

وعلى أية حال، فإن الاشتراكية تحتوي على أقسام مربكة أو محيرة، وتقاليد متنافسة. فمن جانب، تقدم الاشتراكية الأخلاقية أو الاشتراكية الطوباوية نقداً هو بالضرورة أخلاقياً للرأسمالية. ذلك، أنه يتم، وباختصار، تصوير الاشتراكية على أنها أسمى أخلاقياً من الرأسمالية؛ لأن المخلوقات البشرية هي مخلوقات أخلاقية ترتبط بعضها ببعض الآخر بروابط من الحب، والتعاطف، والعاطفة. أما الاشتراكية العلمية فتقدم تحليلاً علمياً للتاريخ والتنمية الاجتماعية، والتي تقترح وبالمصطلحات الماركسية، أن الاشتراكية يجب أن تحل محل الرأسمالية.

يتعلق التميز الثاني بوسائل تحقيق الاشتراكية، وتحديداً فيما يتعلق بالاختلاف بين الثورة* والإصلاح. فالاشتراكية الثورية، والتي انعكست في أكثر صورها وضوحاً في التقاليد الشيوعية، تتمسك بأن الاشتراكية يمكن أن يتم تقديمها، وفقط، بالإطاحة الثورية بالنظام السياسي والاجتماعي القائم، والذي عادة ما يكون قائماً على الاعتقاد بأن هياكل الدولة القائمة مرتبطة وبشكل غير قابل للإصلاح بالرأسمالية، وبمصالح الطبقة الحاكمة. وعلى الجانب الآخر، فإن الاشتراكية الإصلاحية (والتي توصف أحياناً بالتطورية، أو بالبرلمانية، أو بالاشتراكية الديموقراطية) تعتقد في "الاشتراكية من خلال صناديق الاقتراع"، فتقبل بذلك المبادئ الديموقراطية الليبرالية الأساسية مثل الرضا، والدستورية، والمنافسة الحزبية. وأخيراً، فإن هناك انقسامات حادة حول غاية الاشتراكية، أو طبيعة المشروع الاشتراكي. فالاشتراكية الأصولية تهدف إلى إلغاء النظام السياسي، والحلول محله. وهي ترى الاشتراكية مختلفة كيفياً عن الرأسمالية. وعادة ما يزاوج الاشتراكيون الأصوليون، مثل الماركسيين والشيوعيين،

الاشتراكية مع الملكية المشتركة في صورة ما. أما الاشتراكية التنقيحية فهي تهدف ليس إلى إلغاء الرأسمالية، ولكن إلى إصلاحها، كما تتطلع إلى الوصول إلى حالة من التكيف بين فعالية السوق، والرؤية الأخلاقية السائدة للاشتراكية، وأوضح تعبير لهذا هو "الاشتراكية الديموقراطية".

الأهمية Significance

برزت الاشتراكية باعتبارها رد فعل ضد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي ولدها في أوروبا نمو الرأسمالية الصناعية. وقد كان مولد الأفكار الاشتراكية وثيق الصلة بتطور طبقة عاملة جديدة ومتنامية من العمال الصناعيين، الذين قاسوا من الفقر والانحطاط، والتي غالباً ما تكون ملمحاً من مرحلة التصنيع المبكرة. وعلى مدى ما يقرب من مائتي عام، فقد أسست الاشتراكية القوة المعارضة الأساسية داخل المجتمعات الرأسمالية، كما أنها قامت بصياغة مصالح الناس المقهورين الذين لا يتمتعون بأيٍّ مزايا في أجزاء عديدة من العالم. وقد تمثل التأثير الرئيسي للاشتراكية خلال القرن العشرين في صيغة الحركات الاشتراكية، وكذلك الحركات الاشتراكية الديموقراطية.

على أية حال، فقد عانت الاشتراكية في أواخر القرن العشرين من العديد من الانتكاسات الملحوظة، والتي أدت إلى الإدعاء "بموت الاشتراكية". وقد تمثل أكثر هذه الانتكاسات أهمية في انهيار الشيوعية في ثورات أوروبا الشرقية فيما بين عامي ١٩٨٩-١٩٩١م. وكاستجابة جزئية لهذا، وجزئياً كنتيجة للعولمة*، وتغير البُنى الاجتماعية، فإن الأحزاب الاشتراكية البرلمانية في عديد من أجزاء العالم قامت بإعادة فحص، بل وأحياناً ما عارضت، المبادئ الاشتراكية التقليدية.

لا تنبع القوة الأخلاقية للاشتراكية من اهتمامها بما يكون عليه الناس، ولكن بما لديهم من القدرة على أن يصبحوا عليه. وقد قاد هذا الاشتراكيين إلى تطوير رؤى مثالية أو طوباوية عن المجتمع الأفضل الذي يستطيع فيه البشر، باعتبارهم أعضاءً في

المجتمع، تحقيق التحرير الخلاق والإشباع. في هذا المعنى، وعلى الرغم من انتكاساتها في أواخر القرن العشرين، فإن مصير الاشتراكية أن تحيا، ولو لأنها تخدم كقوة تذكر بأن التطور الإنساني يستطيع أن يمتد إلى ما وراء فردية السوق. ومع ذلك، فإن منتقديها يقدمون واحداً من خطين فكريين في مناقشاتهما. يتمثل الخط الأول في أن الاشتراكية قد تلوثت *Tainted* وبصورة نهائية بارتباطها بالدولة. ويؤدي التأكيد على الجماعية إلى القبول بالدولة* باعتبارها تجسيداً للمصلحة العامة.وبهذا المعنى، فإن كلاً من الشيوعية والاشتراكية الديموقراطية هما رؤيتان من "أعلى إلى أسفل" للاشتراكية، بمعنى أن الاشتراكية تؤدي إلى امتداد لسلطة الدولة، وتقييد الحرية*. أما الخط الفكري الثاني للمقولة فإنه يلقي الضوء على عدم التماسك والاضطراب الموروث في النظرية الاشتراكية الحديثة. ففي هذه الرؤية، كانت الاشتراكية ذات معنى باعتبارها وفقط نقداً، أو بديلاً، للرأسمالية. لذلك، يعدُ قبول الاشتراكيين لمبادئ السوق إظهاراً أن الاشتراكية نفسها تعاني من اختلال، أو أن تحليل الاشتراكيين لم يعد متجذراً في الأفكار والنظريات الاشتراكية الأصيلة.

الطريق الثالث
THIRD WAY

"الطريق الثالث" هو شعار يضع في كبسولة فكرة البديل لكل من الرأسمالية* والاشتراكية*. فهو يوجه الاهتمام إلى موقف أيديولوجي استطاع أن يجذب المفكرين السياسيين من تقاليد متنوعة. وتعود النشأة الأصلية للمصطلح إلى الفاشية* الإيطالية، حيث كان استخدامه، وبشكل علني، لأول مرة من قبل موسوليني (الذي ادعى أنه من صياغته). وقد اتخذ الطريق الثالث الفاشي شكل التشاركية Corporatism، وهي نظام سياسي اقتصادي يتم فيه ربط المصالح الاقتصادية الرئيسية معاً وتحت رعاية

الدولة*. وقد كان من المفترض في الوحدة العضوية للتشاركية الفاشية أن تسمو على الفردية المتوجهة نحو الربح للرأسمالية، وكذلك سيطرة الدولة في الشيوعية، والتي تبعث على الملل وعدم الإنتاجية.

ففي الفترة التي أعقبت عام ١٩٤٥م، تطور "طريق ثالث" مختلف تماماً بالعلاقة مع الاشتراكية يتماشى مع الديموقراطية الكينزية، والموجودة في أكثر صورها تطوراً في السويد. وقد حاول النموذج الاقتصادي السويدي أن يجمع عناصر كل من الاشتراكية والرأسمالية. فقد تركزت الثروة المنتجة، وبشكل كبير، في أيادٍ خاصة، ومع ذلك تم تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام شامل للرفاهية يتم تمويله من قبل نظام ضريبي تقدمي باهظ. وحديثاً، فقد عاودت فكرة الطريق الثالث الظهور على السطح مرة ثانية بالاتحاد مع الفكر الاشتراكي الديموقراطي الجديد، أو ما بعد الفكر الاشتراكي. وبشكل كبير، فقد ارتبط بحكومة بلير والعمل في "المملكة المتحدة"، كما أنه قد تأثر أيضاً بإدارة كلينتون في الولايات المتحدة، ومن ثم أصبح يتم تعريف هذا الطريق الثالث باعتباره بديلاً لتدخل الدولة من أعلى إلى أسفل (ومن ثم للاشتراكية الديموقراطية التقليدية)، ورأسمالية السوق الحرة (ومن ثم التاتشرية أو الريجانية). على أية حال، فإن الطبيعة الأيديولوجية لهذا الطريق الثالث لما بعد الاشتراكية الديموقراطية أصبحت غير واضحة. ففي معظم أشكالها، فإنها تتضمن قبولاً عاماً للسوق * وللرأسمالية المعولمة، مقيدة بتأييد تشاركي على الواجب الاجتماعي، والطبيعة التبادلية للحقوق* والمسئوليات.

الأهمية Significance

تلقي عودة الطريق الثالث، حتى وإن بدت غير متماسكة، ضوءً عميقاً على عدم الرضا بالنموذجين المسيطرين للتنظيم الاقتصادي خلال القرن العشرين: رأسمالية السوق، واشتراكية الدولة. وفي الحقيقة، يحاول أنصار سياسات الطريق الثالث تطوير نقد

غير اشتراكي للسوق الاقتصادية غير الخاضعة للقواعد. على الرغم من أن الأساس الفلسفي والأيديولوجي لهذا النقد يتغير، إلا أن التحفظات الرئيسية على الرأسمالية تظل وبصورة ملحوظة كما هي متشابهة: اهتمام بالتداعيات العشوائية والتي غالباً ما تكون غير أخلاقية لمنافسة السوق. ومن وجهة النظر هذه، فإن اختلال الرأسمالية يتمثل في تهديد دائم للتماسك الاجتماعي والاستقرار. وعلى أية حال، ففي الوقت نفسه يعارض مفكرو الطريق الثالث الاشتراكية لارتباطها بسيطرة الدولة، وبسبب اعتقادهم أن الجماعية والتخطيط قد فشلا في توفير بديل عملي للسوق الرأسمالية.

هناك نقدان رئيسان يوجهان لسياسات "الطريق الثالث". أولهما يتمثل في أن فكرة "الطريق الثالث" هي مجرد شعار شعبوي خالٍ من المحتوى السياسي أو الاقتصادي. أما ثانيهما، فهو يتمثل في أن نظريات الطريق الثالث هي جوهرياً متناقضة. ذلك أنها عندما تنتقد المنافسة وفردية السوق، فإنها غير قادرة على النظر إلى ماوراء النموذج الرأسمالي للتنظيم الاقتصادي.

التورية (المحافظون)
TORISM

خلال القرن التاسع عشر، كان المصطلح "التورية" يستخدم في بريطانيا ليشير إلى فصيل برلماني منشق (كان معارضاً للويجز Whigs) يؤيد كلا من السلطة الملكية، وكنيسة إنجلترا، كما كان يمثل الطبقة العليا، والارستقراطية من ملاك الأراضي، بينما كان استخدامه في الولايات المتحدة يعني الولاء إلى التاج البريطاني. وعلى الرغم من أن الحزب المحافظ البريطاني قد انبثق من التوريين في منتصف القرن التاسع عشر، فإن المصطلح "التوريين" ما زال مستخدماً في المملكة المتحدة ليعني، وعلى نطاق واسع، مرادفاً للمحافظين.

وعلى ذلك، يتم تعريف التورية، وفي أفضل أحوالها، باعتبارها موقفاً أيديولوجياً متميزاً داخل التوجه المحافظ الأوسع.وتتضمن ملامحه المميزة الاعتقاد في التراتبية التصاعدية "الهيراركية"، والتقاليد*، والواجب، والمجتمع العضوي. بينما التورية المرتفعة أو العالية *High Torism* تقدم صياغة لاعتقاد أيديولوجي جديد في طبقة حاكمة، وثقة سابقة على الديموقراطية في المؤسسات القائمة، فإن التقاليد التورية مازالت أيضاً مضيافة للأفكار الإصلاحية والرفاهية. وهي عندما تتيح ذلك فإنها تخدم قضية المجتمع الاجتماعية والمؤسسية. إن التيار المحافظ الذي يرفع شعار أمة واحدة يمكن أن يرى بوصفه شكلاً من تورية الرفاهية، أو الديموقراطية التورية. وديموقراطية التورية هي فكرة طورها في أواخر القرن التاسع عشر راندولف تشرشل، مدعياً بأن الطريق إلى توليد تأييد شعبي أوسع للمؤسسات التقليدية إنما يتم من خلال تقديم قضية الإصلاح الاجتماعي.

الأهمية Significance

تجد التورية قيمتها في بقايا تقاليد السياسة الإقطاعية، ومخلفات الموقف الأيديولوجي لأرستقراطية ملاك الأراضي. وقد عاشت أفكار التورية؛ لأنها قد تم امتصاصها في الأيديولوجية* المحافظة. وقد تمثلت جاذبيتها في عاملين: يتمثل أولهما في أنها قد خدمت مصالح النخبة الرأسمالية الجديدة، بينما يتعلق الثاني بأن تلك الأفكار لم يتم التعبير عنها في صيغة مبادئ مجردة. فقد أثبتت مرونتها الأيديولوجية وقابليتها للتكيف. وعلى أية حال، فإن المقارنة بين التورية والمحافظة كانت دائما غير تامة، حيث الأخيرة "المحافظة" قد استطاعت أن تتكيف، وبدرجة كبيرة كانت أم صغيرة، مع القيم الرأسمالية مثل الفردية*، والكفاح الذاتي، والمنافسة. وقد دفع ظهور اليمين الجديد في السبعينيات التورية، والمثاليات المرتبطة بها حول الأمة الواحدة إلى هامش السياسات المحافظة.

تتمثل جاذبية التورية في أنها تقدم رؤية لنظام اجتماعي مستقر، وإن كان تراتبياً، والذي يتحمل القوي فيه بعض المسئولية عن الضعيف، وغير الحصين Vulnerable. أما مساوئ التورية فتتمثل في أنها تضفي الشرعية على النظام الطبقي، وتصوغ قيماً تعدُ كلية خارج سياق مجتمع حديث قائم على الجدارة.

قراءات إضافية Readings Further

- Barry, N. P., The New Right (London: Croom Helm, 1987).
- Bobbio, N., Left and Right (Cambridge: Polity Press, 1996).
- Bryson., V., Feminist Political Theory: An Introduction (London: Macmillan, 1995).
- Clarke, P., Liberals and Social Democrats (Cambridge: Cambridge University Press, 1978).
- Eatwell, R. and O'Sullivan, N. (eds), The Nature of the Right: European and American Politics and Political Thought since 1789 (London: Pinter, 1989).
- Giddens., A., The Third Way: The Renewal of Social Democracy (Cambridge: Polity Press, 1998).
- Gray, J., Liberalism (Buckingham: Open University Press, 1995).
- Griffin, R. (ed.), Fascism (Oxford and New York: Oxford University Press, 1995).
- Heywood., A., Political Ideologies: An Introduction (London: Macmillan, 1998).
- Kenny, M., The First New Left: British Intellectuals after Stalin (London: Lawrence and Wishart, 1995).
- Kolakowski, L., Main Currents of Marxism, 3 vols. (Oxford: Oxford University Press, 1978).
- Marty, M. E. and Appleby, R. S. (eds), Fundamentalisms and the State: Re-making Polities,
- Economies, and Militance (Chicago and London: University of Chicago Press, 1993).
- Matchan, T. R. (ed.), The Libertarian Reader (Totowa, NJ: Rowan and Littlefield, 1982).
- Miller, D., Anarchism (London: Dent, 1984).
- Scruton, R., The Meaning of Conservatism (London: Macmillan, 1984).
- Smith, M. J., Ecologism (Buckingham: Open University Press, 1998).
- Tam, H., Communitarianism: A New Agenda for Politics and Citizenship (London: Macmillan, 1998).
- Vincent, A., Modern Political Ideologies (Oxford: Blackwell, 1995).
- Wright, A., Socialisms: Theories and Practices (Oxford and New York: Oxford University Press, 1987).

الفصل الرابع

المناهج
APPROACHES

يفحص هذا الجزء مفاهيم تتعامل مع السؤال كيف تتم دراسة السياسة؟
وكيف يتم اكتساب الفهم السياسي؟

السلوكية
BEHAVIORALISM

السلوكية هي الاعتقاد أن النظريات الاجتماعية يجب أن تتشكل وفقط على أساس من السلوك القابل للملاحظة (على العكس من السلوكية بمعنى Behaviorism ، والتي تعدُّ مدرسة لعلم النفس ترى أن السلوك الإنساني يمكن وبالتحديد شرحه على ضوء ردود الفعل الشرطية أو الانعكاسات). وقد تطور المنهج السلوكي للتحليل السياسي من الوضعية بتبني تأكيدها على أن المعرفة العلمية يمكن أن تتطور وفقط على أساس من النظريات التفسيرية القابلة للإثبات أو للنفي. ونمطياً يتضمن التحليل السلوكي جمع مادة كمية خلال البحوث الميدانية، والتحليل الإحصائي، وبناء نظريات تجريبية ذات قدرة تنبؤية.

الأهمية Significance

إن ما يسمى "بالثورة السلوكية" خلال الخمسينيات، قد جعل من السلوكية القوة المسيطرة في العلوم السياسية في الولايات المتحدة، كما جعل منها قوة مؤثرة في

أماكن أخرى، وتحديداً في المملكة المتحدة. وقد تمثلت جاذبية السلوكية في أنها قد سمحت للتحليل السياسي أن ينفصل عن اهتمامه بالدساتير والنظرية المعيارية، ويضفي على دراسة السياسة*، وربما للمرة الأولى، أوراق اعتماد علمية يعتمد عليها. وقد أتاح هذا القوة اللازمة للاعتقاد الذي عبر عنه المحللون السياسيون مثل ديفيد إيستون (١٩٧٩م) بأن السياسة يمكن أن تتبنى منهاجية العلوم الطبيعية من خلال استخدام وسائل البحث الكمية في مجالات مثل السلوك الانتخابي، وسلوك المشرعين، والجماعات الضاغطة، والسياسيين في المحليات. على أية حال، فقد أصبحت السلوكية تحت ضغط متزايد من الستينيات فصاعداً. ففي المقام الأول، فإنها قد قيدت مجال التحليل السياسي، مانعة إياه من الذهاب وراء ما يمكن إخضاعه للملاحظة المباشرة. وعلى الرغم من أن التحليل السلوكي قد أنتج، ويستمر في إنتاج، رؤى ثمينة في مجالات مثل دراسات التصويت، فإن افتتاناً ضيقاً بالمعلومات الكمية قد أصبح يهدد بتخفيض حقل السياسة إلى هذا الجانب الكمي فقط.

أكثر من ذلك، فإن أوراق الاعتماد العلمية للسلوكية قد أصبحت موضع تساؤل. ذلك أن إدعاءها، أي إدعاء السلوكية، بأنها موضوعية، يمكن الاعتماد عليها، وغير منحازة " قيمية "*Value free*"، قد ناله الضعف من قبل مجموعة من تحيزات غير محددة، أو لم يتم النص عليها "*Unstated*". فإذا كانت الديموقراطية، وعلى سبيل المثال، يعاد تعريفها على ضوء السلوك القابل للملاحظة، فإنها تعني ما يحدث فيما يُسمى النظم السياسية الديموقراطية في الغرب المتقدم، وهي أيضاً منفصلة عن أفكار مثل المشاركة الشعبية والمساءلة العامة. وأخيراً، فقد أصبحت السلوكية موضع انتقاد لمعاملتها للسلوك الإنساني كأمر قابل للتنبؤ يتحدد بالتفاعل بين العوامل الموضوعية، بينما هو في الحقيقة يتشكل بخليط من العوامل النفسية، والاجتماعية، والثقافية، والظروف التاريخية. الآن يختلف الموقف الأكثر شهرة لما بعد السلوكية عن السلوكية في أنه يذهب

أبعد في الاعتراف بدور النظرية في فرض معنى على المعلومات، وفي الإقرار بالدرجة التي يمكن أن تصطدم بها الرؤى النظرية بالملاحظات الموضوعية الظاهرة.

الجدلية
DIALECTIC

الجدلية هي عملية تطور أوجدها الصراع بين قوتين متعارضتين. ومن ثم، فإن وسيلة أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م.) لتطوير حجته الفلسفية من خلال الحوار بين سقراط واحد خصومه يُشارُ إليها باعتبارها وسيلة جدلية. وقد شرح جي دبليو إف هيجل (١٧٧٠-١٨٣١م) عملية التبرير، وكلاً من التاريخ الإنساني والطبيعي على ضوء نظرية الجدلية. طبقا لهذا، يتطور كل من الفكر والحقيقة باتجاه نقطة نهاية حتمية من خلال صراع بين "الفكرة" ونقيضها الذي تتضمنه، وبين الفكرة المضادة، مما ينتج مرحلة متقدمة من التطور، هي "المركب" الذي يعمل بدوره باعتباره "فكرة جديدة". وعلى العكس من مثالية* هيجل، فإن كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م) قد أسبغ على الجدل تفسيراً مادياً في تحديده للقوة الدافعة للتاريخ باعتبارها التناقضات الداخلية داخل المجتمع الطبقي التي تظهر في شكل الصراع الطبقي.

الأهمية Significance

تتمثل قوة الوسيلة الجدلية في أنها توجه الاهتمام نحو التوترات أو التناقضات داخل النظم العقيدية والبنى الاجتماعية، التي غالباً ما تتيح رؤى مهمة في طبيعة التغيير. بالإضافة إلى ذلك، ففي التأكيد على العلاقات والاعتماد المتبادل، يمكن أن يعمل المنهج الجدلي كجزء من منظور تاريخي، وأن يتم استخدامه في تحليل العمليات الأيكولوجية.

ومع ذلك، فإن الفكر الجدلي يلعب دوراً قليلاً في التحليل الاجتماعي والسياسي التقليدي، حيث تتمثل إخفاقاته الرئيسية في أنه دائما ما يربط التغيير

بالتناقضات الداخلية، كما أنه يبالغ في التأكيد على الصراع. وفي أماكن أخرى، وكما في كتابات هيجل، وفيما بعد فردريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥م)، فإن الجدلية قد تم تنقيحها وتطويرها في نظام ميتافيزيقى من المفترض أن يعمل في الطبيعة كما يعمل في المجتمع الإنساني. وهنا، فإن الجدلية المادية، اوهي مصطلح صاغه الماركسي الروسي جورجي بيلكانوف (١٨٥٦-١٩١٨م) وليس ماركس]، تشير إلى شكل حتمي وخام للماركسية* سيطرت على الحياة الفكرية في دول الشيوعية الأرثوذكسية.

الخطاب
DISCOURSE

في اللغة اليومية، يشير الخطاب إلى اتصال لفظي، كلاماً أو محادثة. على أية حال، فإن الخطاب قد تم تبنيه كمفهوم تحليلي، أو منهج نظري من قبل العديد من النظم المعرفية الأكاديمية، بما فيها اللغويات، والآداب، والفلسفة، والأكثر حماساً الدراسات الثقافية. في معناه الفني، فإن الخطاب هو نظام متخصص للمعرفة يتم تضمينه في لغة خاصة، وهو نوع من التركيبة الذهنية التي تكون الفهم والسلوك (تتنوع الأمثلة من الخطاب القانوني والشعائر الدينية إلى التقاليد الأيديولوجية). وهكذا، تكشف نظرية الخطاب عن المعاني في الأشياء والممارسات، وذلك من خلال الاعتراف بطابعها الاستطرادي، وتحليل الدور الذي تلعبه في خطابات خاصة وداخل إطار أوسع للمعنى. وإتباعاً لمايكل فوكو (١٩٢٦-١٩٨٤م)، فإن التأكيد على الخطاب، أو ما أسماه "التكوين الاستطرادي"، يعكس الاعتقاد بأن المعرفة تتعشق وبعمق في القوة، وأن الحقيقة دائماً ما تكون مركباً اجتماعياً.

الأهمية Significance

يُعدُّ المنظرون السياسيون والاجتماعيون المتعاطفون مع ما بعد الحداثة ضمن الذين اجتذبتهم نظرية الخطاب؛ نتيجة لعدة أسباب. تتضمن تلك الأسباب كلاً مما

يلي: أنها، أي نظرية الخطاب، تعترف بأن المعنى ليس متضمناً في الأشياء والممارسات الاجتماعية، ولكنه يتكون تاريخياً وسياسياً، وأنه يمكن أن يكشف العداوات والنضالات الاجتماعية من أجل الهيمنة* التي تتجاهلها النظرية التقليدية.

الانتقادات التي توجه إلى نظرية الخطاب إما أن تكون فلسفية، وإما أن تكون جوهرية. فلسفياً، وأن التأكيد على الخطاب يمكن أن يُرجعَ كل شيء إلى فكر أو لغة منكراً أن هناك حقيقة مستقلة عن أفكارنا ومفاهيمنا. ويمكنه أيضاً أن يتضمن بأن كل شيء نسبي؛ لأن الحقيقة أو الزيف يمكن تأكيدها فقط بالعلاقة إلى خطابات بذاتها. أما الانتقادات الجوهرية فإنها تتضمن أن نظرية الخطاب تقيد أو لا تشجع تحليل المؤسسات السياسية والاجتماعية، وأن ذلك، فيما يتعلق بالخطاب يسيء وضع مفهوم الأيديولوجية*، حيث يحول اهتمام التحليل السياسي بعيداً عن موضوعات الحقيقة والزيف.

التجريبية
EMPRICISM

التجريبية هي المذهب القائل بأن خبرة الحواس هي الأساس الوحيد للمعرفة. ولذلك، فإن كل الفروض والنظريات* يجب أن يتم اختبارها من خلال عملية للملاحظة والتجربة. وقد كان هذا واضحاً في اعتقاد جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤م) بأن العقل هو (قرص أبيض) تنطبع عليه المعلومات بواسطة الحواس في شكل معلومات حسية. بالنسبة لديفيد هيوم (١٧١١-١٧٧٦م)، فإن التجريبية قد تضمنت أيضاً شكاً عميقاً، يجب، وفي صيغته المتطرفة، أن يقودنا إلى الشك في وجود الأشياء مستقلة عن إدراكنا لها– على سبيل المثال، هل يمكن أن توجد شجرة دون أن يراها أو أن يلمسها أحد؟ وهكذا -. وفي القرن العشرين، أصبحت التجريبية وثيقة الارتباط مع البراجماتية، كنظرية معرفية (إبيستمولوجية). ذلك أن البراجماتية الفلسفية هي

الاعتقاد بأن الطريق الوحيد في تأسيس الحقيقة هو من خلال التطبيق العملي، من خلال تأسيس "ما يعمل بأكثر الصور فعالية"، ومن ثم، تضع كل أشكال التجريبية تمييزاً واضحاً بين "الحقائق"، والفروض التي تم إثباتها بالخبرة، والملاحظة، والتجربة، وبين القيم، والتي تعدُ دائماً، وباعتبارها معتقدات شخصية أو آراء، غير موثوق بها.

الأهمية Significance

يمكن إعادة جذور التقليد التجريبي إلى الأيام المبكرة للفكر السياسي. فيمكن رؤيتها في محاولة أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق. م.) لتوصيف* الدساتير، وفي تقييم مكيافيللي الواقعي لفن إدارة شؤون الدولة (١٤٦٩-١٥٢٧م)، وفي نظرية مونتيسكيو (١٦٨٩-١٧٧٥م) الاجتماعية عن الحكومة* والقانون*. بطرق عديدة، فإن مثل تلك الكتابات تؤسس الأساس لما يسمى الآن حكومات مقارنة، كما أنها قد أعطت دفعة جوهرية للمنهج المؤسسي للنظام المعرفي للعلوم السياسية. يتميز المنهج التجريبي للتحليل السياسي بمحاولة عرض تقييم هادئ وغير متحيز للحقيقة السياسية. فهو من جانب وصفي في بحثه عن التحليل والشرح، بينما المنهج المعياري تنبؤي بمعنى أنه يضع أحكاماً ويعرض توصيات. وهكذا، فإن التجريبية قد وفرت الأساس للوضعية*، وفيما بعد، للسلوكية*. على أية حال، فإن نقطة القمة للفلسفة التجريبية قد تم التوصل إليها في أوائل القرن العشرين، وأصبحت بالتالي موضوعاً لهجوم مهم. أما التجريبية الصارمة فقد أصبحت موضع انتقاد؛ لأنها كانت ترتبط بنموذج مبسط للعلم، تعرض، وبدرجة سيئة، للخسارة من خلال التقدم في فلسفة العلم. كذلك، فإن التجريبية تفشل في الاعتراف بالمدى الذي تتشكل فيه خبرة الحواس والإدراك الإنساني بالمفاهيم والنظريات، وأنها - أي التجريبية - ذات قيمة محدودة في التعامل مع الأشياء أو الموضوعات التي هي بطبيعتها ذات خصائص معيارية وأخلاقية.

الوظيفية
FUNCTIONALISM

الوظيفية هي المذهب القائل بأن المؤسسات والممارسات الاجتماعية يمكن فهمها على ضوء الوظائف التي تؤديها في دعم النظام الاجتماعي الأكبر. نظراً لأن الوظائف هي الأفعال أو التأثيرات التي تكون لشيء ما على أشياء أخرى، فإن الوظيفية تقترح أن الظواهر السياسية والاجتماعية يجب أن يتم فهمها على ضوء نتائجها أكثر من أسبابها. ففي الرؤية الوظيفية، فإن الكل يكون أكثر من مجرد مجموعة أجزائه، بمعنى أن الأجزاء المتنوعة يتم تشكيلها طبقاً "لحاجات" الكل. وقد تبنت عديد من النظريات السياسية منهاجية وظيفية. وهي، أي هذه النظريات، تتضمن الاتجاه نحو المادية التاريخية* لتفسير الدولة، والقانون*، والأيديولوجية* على ضوء وظائفها في دعم النظام الطبقي، ومنهج النظرية العامة للنظم للتحليل السياسي.

الأهمية Significance

بينما يعدُ الاستعداد لاستخدام جوانب المنهج الوظيفي لفهم العمليات السياسية ذي ميراث طويل، فإن الوظيفية لم تستمتع أبداً بالوضع الأكاديمي في التحليل السياسي على نحو ما فعلت في علم الاجتماع في الخمسينيات والستينيات، عندما كان مقبولاً في الولايات المتحدة بوجه خاص، باعتباره المنظور النظري المسيطر. ومع ذلك، فإن تطبيقاً مهماً للتفكير الوظيفي قد تأسس في الإشارة المحافظة التقليدية للمجتمع العضوي. ويقوم هذا المجتمع على أساس من التشبيه العضوي الذي يقارن بين المجتمع والكائنات الحية. ففي هذه الرؤية، ينشأ المجتمع والمؤسسات الاجتماعية من الحاجة الطبيعية، وأن كلَّ جزء من المجتمع - الأسرة، والكنيسة، ودوائر الأعمال، والحكومة*، وغيرها - يلعب دوراً خاصاً في تدعيم الكل والحفاظ على "صحة" المجتمع. إن تأثير الوظيفية على التحليل السياسي الأكاديمي كان الأكبر في أوائل الفترة ما بعد ١٩٤٥م،

عندما ارتبطت بتطبيق نموذج النظم للتفاعل السياسي، ثم استخدامه بشكل واسع في تحليل العلاقات المؤسسية والأداء.

وعلى أية حال، فقد خبا، ومنذ الستينيات، نجم الوظيفية في التحليل السياسي، كما في علم الاجتماع. وقد أُنتقدت الوظيفية بطريقتين أساسيتين؛ تتمثل أولهما في أنه قد تم اتهامها بالاختزالية حيث يبدو أنها تحرم الدولة والمؤسسات السياسية من المعنى، وتفسرهما، وفقط، في ضوء دورهما بالعلاقة بالنظام السياسي ككل. أما طريقة الانتقاد الثانية فتتعلق بأن الوظيفية، تعدُ ضمنياً، وأحياناً صراحة، محافظة. فإذا كان ما هو مهم عن المؤسسات هو وظيفتهم في الحفاظ على المجتمع، فإن كل المؤسسات القائمة يجب أن تلعب دوراً ذا قيمة في هذا المجال، وأن قيمة الاحتفاظ بالنظام الاجتماعي القائم إنما تؤخذ على أنها مضمونة. على سبيل المثال، فإن نفس قدرة الملكية على البقاء تصبح دفاعها — فإنها قد عاشت لقدرتها على توليد التماسك الاجتماعي، والوحدة الوطنية، أو أياً كانت، ولذلك، فإنه يجب أن يتم الإبقاء عليها لفائدة المجتمع الحالي، والأجيال المقبلة.

المادية التاريخية
HISTORICAL MATERIALISM

المادية التاريخية هي نظرية التاريخ التي طورها كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م)، ووصفها صديقه وشريكه فردريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥م) باعتبارها "المفهوم المادي للتاريخ". وهي تلقي الضوء على أهمية الحياة الاقتصادية والأحوال التي في ظلها ينتج الناس، ويعيدون إنتاج وسائل وجودهم. ينعكس هذا، وببساطة، في الاعتقاد أن "الأساس" الاقتصادي الذي يتكون، وبشكل ضروري، من "نمط" الإنتاج، أو النظام الاقتصادي، والأوضاع، يحدد البناء "الفوقي" الأيديولوجي والسياسي، والذي

يتضمن كل المؤسسات بما فيها السياسة، والقانون، والدين، والفن، وما شابه ذلك. صيغة أخرى من هذا تتمثل في تأكيد ماركس أن "الوجود الاجتماعي يحدد الوعي". لذلك، فإن المادية التاريخية تشرح التطور التاريخي والثقافي على ضوء العوامل المادية والطبقية. ومع ذلك، فإن جدلاً مهماً قد أحاط الطبيعة المحددة لعلاقات "القاعدة/البناء الفوقي". تعدُ كتابات ماركس الأولى جدلية بمعنى أنها تعترف بعلاقة ثنائية الاتجاه بين البشر والعالم المادي، وهي فكرة حاول إنجلز أن يعترف بها في وصف العوامل الاقتصادية بأنها "العامل المحدد الوحيد في التاريخ". يجب أن تُميز "المادية التاريخية" عن "الجدلية المادية"، والتي سيطرت على الحياة الفكرية في الاتحاد السوفيتي، وكان لها طابع ميكانيكي وحتمي ظاهر.

الأهمية Significance

كان للمادية التاريخية أهمية واضحة باعتبارها حجر الزاوية الفلسفي للماركسية، ولذلك باعتبارها الأساس للتحليل الاجتماعي والسياسي لأجيال من المفكرين الماركسيين. وقد تمثلت جاذبيتها، وبلا شك، وكوسيلة للمعرفة في أنها تعدُ بشرح كل جوانب الوجود الاجتماعي والسياسي، كما أنها تكشف أهمية العمليات التي تتجاهلها النظرية التقليدية. وهي، وبصفة خاصة، تؤسس ما أشار إليه لينين (١٨٧٠-١٩٢٤م) على أنه "أولوية الاقتصاد"، وتسمح بتفسير كل جوانب الحياة الأخرى في معنى مادي أو طبقي.

على أية حال، فإن المادية التاريخية يمكن انتقادها بعديد من الطرق. تتضمن هذه الانتقادات أنها تقوم على افتراضات فلسفية، تعدُ بذاتها موضع تساؤل، حول تأثير الإنتاج المادي والوجود الاجتماعي على الوعي، كما أن هناك صعوبات فنية حول المعنى المحدد للعلاقة مع وبين "القاعدة" و"البنية الفوقية". أكثر من هذا، وكما يقبل الماركسيون الجدد، فإن المادية التاريخية تبالغ في أهمية الاقتصاد، وتهدد بتحويله إلى شكل من الاختزالية المادية. وتتمثل المشكلة الأخيرة في أنه إذا كانت القاعدة تحدد "البناء

الفوقي*، فإن المادية التاريخية تكون حتمية، وإنها إن لم تكن كذلك، فإن النظرية لن يكون لها قيمة تنبؤية.

المثالية

IDEALISM

تفهم المثالية بأحد معنيين؛ ميتافيزيقي وسياسي. تتمثل المثالية الميتافيزيقية في الاعتقاد بأنه في التحليل الأخير توجد وفقط الأفكار. وهكذا، يمكن فهم بنية الحقيقة على ضوء الوعي، وعلى نحو ما جاءت في أعمال كل من أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م.)، وكانط (١٧٢٤- ١٨٠٤م)، وهيجل (١٧٧٠-١٨٣١م). ترى مثالية كانط لما وراء نطاق الخبرة البشرية أن المعنى ليس موروثاً في العالم الخارجي، لكنه مفروض من خلال معرفة الموضوع. بهذا المعنى، فإن المثالية تتناقض مع المادية الفلسفية (باعتبارها مضادة للمادية التاريخية)، والاعتقاد بأنه لا يوجد شيء سوى المادة والتجريبية، أي نظرية أن المعرفة تنبع من الخبرة أو ملاحظة العالم الخارجي. تشير المثالية السياسية إلى نظريات أو ممارسات تتميز بالتزام لا يحيد للمثاليات أو المبادئ المشروطة (أحياناً ما يستخدم المصطلح بازدراء ليقترح الاعتقاد في هدف مستحيل). وكمدرسة نظرية للسياسة الدولية، ترى المثالية العلاقات الدولية من منظور القيم والأعراف مثل العدالة*، والسلام*، والقانون الدولي. وهي تتناقض مع الواقعية* في أنها توجه اهتماماً أقل للتحليل التجريبي (بالسؤال عن كيف يتصرف الفاعلون الدوليون؟) عن اهتمامها بالأحكام المعيارية (السؤال كيف يجب أن يتصرفوا؟). ومن ثم، فالمثالية السياسية يمكن أن تُرى كنوع من الطوباوية*.

الأهمية Significance

أسهمت المثالية الميتافيزيقية في تأسيس جزء كبير من الفلسفة السياسية لكل من العصور التقليدية، والعصور الوسطى، وأوائل العصر الحديث. وقد تمثلت قوتها في

التمسك بأن قيماً مثل العدالة، والقانون الطبيعي، والعقل هي قيم ضمنية في بنية الحقيقة نفسها، وقد منحت المفكرين رؤية ثابتة وعالمية يتم من خلالها الحكم على الترتيبات القائمة والاشتراك في التأييد السياسي. على أية حال، فإن وضع الفردية الميتافيزيقية قد تعرض تدريجياً للتآكل بفعل ظهور المناهج التجريبية والعلمية للتنظير السياسي. وقد تم انتقاد المثالية السياسية على أسس أنها تشجع الطاقات السياسية على التوسع على الأهداف التي يمكن أن تكون غير واقعية أو غير قابلة للتطبيق؛ ذلك أنها قد فشلت في الاعتراف بالمدى الذي يمكن فيه للعمل السياسي أن يتحدد من خلال الاعتبارات العملية مثل اقتفاء القوة أو إشباع المصالح المادية، وأن المثاليات السياسة، ويمكن على أية حال، أن تتعرض للتحدي، ونقص السلطة العالمية. على سبيل المثال، فقد سخَّر المنظرون الواقعيون في السياسة الدولية، ولوقت طويل، من ثقة المثالية في الأمن الجماعي والانسجام الدولي. ومع ذلك، وكما تظهره أمثلة على شاكلة المهاتما غاندي، ومارتن لوثر كينج، فإن المثالية لها قدرة ليست موضع شك على الاستمرار، وعلى تحفيز الالتزام والفعالية السياسية. وبالمثل، فإن التقليل من أهمية المثاليات والمبادئ في التحليل السياسي يمكن أن يكون وببساطة في إضفاء الشرعية على استهداف القوة، والسلوك غير المنضبط. وهكذا، فإن التحرر من سياسات القوة غير الأخلاقية لفترة القوى العظمى قد أدى في السياسة الدولية إلى ظهور المثالية الجديدة، كمنظور يؤكد على القيمة العملية للأخلاق، وبصفة خاصة، لاحترام حقوق الإنسان، والاعتماد الوطني المتبادل.

المؤسسية

INSTITUTIONALISM

المؤسسية هي مجموعة من الترتيبات الثابتة والمستقرة من الترتيبات التي تنظم سلوك الفرد والجماعة على أساس من القواعد والإجراءات القائمة. وتتمتع المؤسسات

السياسية بطبيعة رسمية وغالباً قانونية، توظف قواعد ظاهرة وعادة قابلة للتنفيذ، وإجراءات صنع القرار، وتعد كلها، وإلى حد نموذجي، جزءاً من آلية الدولة*. لهذا السبب، يتم تعريف المؤسسات السياسية بأنها "قواعد اللعبة". تتضمن أمثلة المؤسسات السياسية كلا من الدساتير*، والانتخابات*، والبرلمانات*، والبيروقراطيات*، والهيئات القضائية*، والنظم الحزبية، وما شابه ذلك. وتمثل المؤسسية، بوصفها منهجاً للتحليل السياسي، محاولة لإيجاد معنى للحقائق السياسية بدراسة أسباب ونتائج المؤسسات السياسة. وبذلك، فهي ترى المؤسسات كفاعلين سياسيين في حقوقهم، مستقلين عن، وقادرين على التأثير في قوى اجتماعية، واقتصادية، وثقافية أوسع.

تأخذ المؤسسية التقليدية المؤسسات السياسية لتجعل منها الفاعلين السياسيين الأساسيين، ذلك أنها قد شجعت الانعكاس على السياسة للتركيز على أوصاف السلوك المؤسسي، وتحليل القواعد الرسمية أو القانونية، أو الفحص المقارن أو التاريخي للبنى المؤسسية. وقد أصبحت فكرة المؤسسية أو المؤسسية الجديدة، وبشكل متزايد، فكرة نمطية منذ الثمانينيات. على الرغم من أنها لا تمتلك معنى واضحاً أو متطوراً، فإنها تتجه إلى أن تتميز بالاعتراف بأهمية المؤسسات غير الرسمية والرسمية على حد سواء، كما أنها تنظر إلى ما وراء المؤسسية التقليدية بالقبول بأن المناهج الرسمية القانونية للفهم السياسي ذات قيمة محدودة فقط. وبذلك، فإنها تعكس تحولاً في المنظور بعيداً عن الحكومة، وباتجاه الحكم. تتضمن الأشكال الرئيسة التي اتخذتها المؤسسية الجديدة كلاً من المؤسسية التاريخية، ومؤسسية الاختيار العقلاني، والمؤسسية الاجتماعية (السوسيولوجية).

الأهمية Significance

مثلت المؤسسية التقليد المسيطر في التحليل السياسي حتى الخمسينيات. وفي أحد المعاني يمكن رصد جذوره إلى كل من نظرية أفلاطون السياسية التقليدية (٤٤٧-٣٤٧ ق.م.)، وأرسطو (٣٨٤-٢٢ ق.م.)، وكذلك تلك التي طورها كل من مكيافيللي (١٤٦٩-١٥٢٧م)،

وهوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م)، ولوك (١٦٣٢-١٧٠٤م)، وروسو (١٧١٢-١٧٧٨م)، بمعنى أن هؤلاء المفكرين لم يكتفوا فقط بإرساء المثاليات السياسية مثل العدالة*، والنظام، والحرية، لكنهم قد اهتموا أيضاً بفحص المؤسسات السياسية الأكثر احتمالاً لتأمين هذه القيم السياسية. وخلال القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، فإن هذا التوجه قد تطور في منهج مؤسسي دستوري للتحليل السياسي أكد، وعلى سبيل المثال، الاختلافات بين الدساتير المكودة وغير المكودة (المكتوبة وغير المكتوبة*)، والنظم البرلمانية والرئاسية، والنظم الفيدرالية والاتحادية. على أية حال، فقد أصبح المنهج المؤسسي، وبشكل ملحوظ، أقل انتشاراً في الخمسينيات والستينيات على ضوء صعود السلوكية، ونظرية النظم، وبالتالي الاهتمام المتزايد بالماركسية.

تتمثل الانتقادات الرئيسية للمؤسسية في أنها مذنبة بخطيئة ما أسماه ديفيد إيستون (١٩٨١م) الواقعية المفرطة ، وتبجيل الحقائق، وعدم الاهتمام بالنظرية، وتجاهل المؤثرات غير المؤسسية على السياسة* وتوزيع القوة، وكذلك، بأنها تُعدُ منهجاً للسياسة يتمركز حول الدولة كلية، ويتجاهل الدرجة التي ترتبط عندها الدولة وتتشكل بواسطة المجتمع. ومع ذلك، فإن المؤسسية قد استمرت في أن تكون مدرسة مهمة للتحليل السياسي: فقد تم، ومنذ السبعينيات، إعادة إحيائها من خلال الاهتمام المتزايد بالإصلاح الدستوري، والإدارة العامة، وتحليل السياسة. وبينما قد يؤدي التركيز الشامل على المؤسسات إلى تخفيض التحليل السياسي إلى مجرد عملية قانونية غبية، وإلى إهمال المؤسسات السياسية على خلفية أنها ربما تكون، وفقط، مجرد انعكاس، وعلى سبيل المثال، لتعظيم فائدة سلوك أعضائها (على نحو ما تقترح نظرية الاختيار العقلاني)، أو لتوزيع القوة بين الجماعات (التعددية*، أو النخبوية*)، أو البنية الاقتصادية الأساسية للمجتمع (الماركسية*)، فالحقيقة أنها تتجاهل أموراً مهمة مثل بُنى الدولة، وتنظيم الحكومة، وهي كلها أمور مهمة.

الفلسفة السياسية
POLITICAL PHILOSOPHY

تتمثل الفلسفة السياسية بمعناها العام في البحث عن الحكمة والفهم باستخدام أساليب التفكير النقدي. على أية حال، فإن الفلسفة قد تم النظر إليها أيضاً، وبصورة أكثر تحديداً، باعتبارها نظام معرفي من الترتيب الثاني بمقابلتها مع نظم المستوى الأول التي تتعامل مع الموضوعات التجريبية. بكلمات أخرى، فإن الفلسفة لا تهتم كثيراً بكشف الحقيقة بأسلوب العلم، كما في توجيه الأسئلة الثانوية حول كيفية الحصول على المعرفة، أو حول كيفية التعبير عن الفهم، وبذلك، فإنها – أي الفلسفة–، قد لقبت بعلم الأسئلة. تقليدياً، قدمت الفلسفة الأسئلة التي ارتبطت بالطبيعة النهائية للحقيقة (ما وراء الطبيعة)، وبأسس المعرفة (الإبيستومولوجي)، وبأسس السلوك الأخلاقي (الأخلاق).

غالباً ما تُرى الفلسفة السياسية كمجال فرعي للأخلاق، أو فلسفة الأخلاق. ذلك أنها مهتمة بأسئلة هي بالضرورة إما تجريبية وإما معيارية، كما أنها تعكس اهتماماً بما يجب أن يتحقق، أكثر من اهتمامها بما هو قائم. ومن ثم، تتضمن الأسئلة المركزية للفلسفة أسئلة من نوع: "لماذا تجب طاعة الدولة؟"، و "من يجب أن يحكم؟"، و"كيف يجب توزيع الجوائز؟"، و"ما هي الحدود الواجبة لحرية الفرد؟". وعلى ذلك، تقدم الفلسفة السياسية الأكاديمية نفسها إلى مهمتين رئيستين؛ تتمثل أولهما في أنها مهتمة بالتقييم النقدي للمعتقدات السياسية، وبتوجيه الاهتمام إلى كل من الأشكال الإستقرائية والاستدلالية للمنطق. أما المهمة الثانية فهي أنها تحاول أن توضح وتنقح المفاهيم المستخدمة في الخطاب السياسي. يتمثل ما يعنيه هذا في أنه، وعلى الرغم من أن الفلسفة السياسية يتم تنفيذها نقدياً وبتدقيق واضح، إلا أنها لا تستطيع أن تكون موضوعية، فهي من المحتم أن تكون مهتمة بتبرير وجهات النظر السياسية المعينة على حساب وجهات النظر الأخرى، ومن

خلال التمسك بفهم خاص للمفهوم أكثر منه للمفاهيم البديلة. لذلك، تمثل الفلسفة السياسية، وبوضوح، شكلاً متميزاً من العلوم السياسية. على الرغم من أن الفلسفة السياسية غالباً ما تستخدم بالتبادل مع النظرية السياسية*، فإن الأولى تتعامل، وبشكل محدد مع أمور التقييم والتبني، بينما الأخيرة أوسع؛ فهي تتضمن أيضاً شرحاً وتحليلاً، وبذلك تتقاطع مع التقسيم المعياري والتجريبي.

الأهمية Significance

تشكل الفلسفة السياسية ما يمكن أن يُطلق عليه المنهج التقليدي للسياسة. وهي ترجع إلى اليونان القديمة، وأعمال الآباء المؤسسين للتحليل السياسي مثل أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م.)، وأرسطو (٣٨٤-٧٤ ق.م.). وقد عادت أفكارهم إلى الظهور ثانية في كتابات مفكري العصور الوسطى مثل سانت أوجستين (٣٥٤-٤٣٠م)، وتوماس الأكويني (١٢٤٤-١٢٧٤م). وفي أوائل الفترة الحديثة، ارتبطت الفلسفة السياسية، وبدرجة وثيقة، بنظريات العقد الاجتماعي لكل من هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م)، ولوك (١٦٣٢-١٧٠٤م)، وروسو (١٧١٢-١٧٧٨م). بينما قد تقدمت في القرن التاسع عشر من خلال كتابات جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣م) "عن الحرية"، وماركس (١٨١٨-١٨٨٣م) في المفهوم المادي للتاريخ. على أية حال، فإن وضع الفلسفة السياسية قد تعرض تدريجياً للضعف منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعداً؛ نتيجة لصعود التقاليد التجريبية والعلمية، والتي قادت خلال الخمسينيات والستينيات إلى هجوم جيهوي على الأساس الجوهري للتنظير المعياري. وقد أعلنت وفاة الفلسفة السياسية على خلفية أن مبادئها المركزية، مثل العدالة والحقوق والحرية والمساواة تعدُّ غير ذات معنى؛ لأنها كيانات غير قابلة للإثبات تجريبياً. على أية حال، فقد كانت هناك عملية إعادة إحياء مهمة في الفلسفة السياسية منذ السبعينيات، وأصبح الاتجاه الآن أن الفلسفة السياسية، والعلوم السياسية يمكن رؤيتهما كأشكال أقل اختلافاً للمعرفة

السياسية.، وأنها لا تزال أقل تنافسية. بدلاً من ذلك، فإنها قد استطاعت أن تصبح مقبولة وببساطة كطرق مختلفة لكشف المعرفة السياسية. وقد حدث هذا من خلال التحرر من السلوكية والاعتراف بأن القيم، مستترة كانت أو في أي شكل آخر، تمثل أساساً لكل أشكال المعرفة السياسية، وكنتيجة لظهور المجالات الجديدة للجدل الفلسفي، فقد ارتبطت، وعلى سبيل المثال، بالحركة النسائية، وبالتنافس بين الليبرالية والتشاركية.

العلوم السياسية
POLITICAL SCIENCE

العلم (من الكلمة اللاتينية سينتا، بمعنى المعرفة) هو حقل من الدراسة يهدف إلى تطوير تفسيرات يعتمد عليها للظواهر، من خلال تجارب متكررة، وملاحظات، واستنتاجات. الوسيلة العلمية والتي يتم من خلالها إثبات صحة الفرضيات باختبارها ضد البراهين المتاحة، يتم النظر إليها باعتبارها وسيلة لكشف الحقيقة الموضوعية، والمتحررة من الحكم القيمي. على أية حال، فقد اقترح كارل بوبر (١٩٠٢-١٩٩٤م) أن العلم يستطيع، وفقط، أن يثبت زيف الفرضية؛ لأنه من الممكن دائماً ألا يتم إثبات الحقائق بالتجارب اللاحقة. ومن ثم، فالعلمية هي الاعتقاد بأن الوسيلة العلمية هي المصدر الوحيد للمعرفة التي يمكن الاعتماد عليها، ولذلك يجب تطبيقها على مجالات مثل الفلسفة، والتاريخ، والسياسة، وكذلك على العلوم الطبيعية. وعلى ذلك، يمكن أن تصبح مذاهب مثل الماركسية، والنفعية، والعنصرية، مذاهب علمية بهذا المعنى.

يمكن فهم العلوم السياسية إما بشكل عام، وإما بشكل أكثر تحديداً. بالمعنى العام، فإن العلوم السياسية هي مجال أكاديمي يقوم، وبشكل نظامي، بوصف، وتحليل، وشرح أعمال الحكومات، والعلاقات بين المؤسسات والعمليات السياسية

وغير السياسية. الموضوع التقليدي للعلوم السياسية، وقد تم تعريفها هكذا، هو الدولة، على الرغم من أن هذا التعريف قد اتسع خلال القرن العشرين ليشمل العمليات الاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها، والتي تؤثر على تخصيص القيم والموارد العامة. في هذه الرؤية، تتضمن العلوم السياسية كلاً من النظريتين الوصفية والمعيارية: مهمة وصف وتحليل عمليات مؤسسات الحكومة كانت دائما مرتبطة بالأحكام التقيمية عن أيها تعمل أفضل. وفي تعريف ضيق النطاق، فإن العلوم السياسية تعمل على دراسة الموضوع التقليدي للسياسة مستخدمة، وفقط، وسائل العلوم الطبيعية. من هذا المنظور، تشير العلوم السياسية إلى منهج تجريبي صارم، ومتحرر من القيم *Valur free* للفهم السياسي، والذي كان نتاجاً للوضعية، ووصل مرحلته العليا من التطور في شكل السلوكية. يتضمن هذا تمييزاً جاداً بين العلوم السياسية والفلسفة السياسية، ويعكس التمييز بين التحليل التجريبي والمعياري. أيضاً، فإنها ربما، وفي شكلها العلمي، تتضمن أن المنهج الفلسفي والمعياري للفهم السياسي يعدُ، وفي التحليل الأخير، عديم القيمة.

الأهمية Significance

على الرغم من أنه من المقبول، وعلى نطاق واسع، أن دراسة السياسة يجب أن تكون علمية وبالمعنى الواسع لكونها نقدية وجادة، فإن الإدعاء بأنها يجب أن تكون علمية بمعنى أضيق للكلمة، وأنها تستطيع، بل ويجب، أن تستخدم منهاجية العلوم الطبيعية، إنما يعدُ أمراً أكثر إثارة للجدل. إن جاذبية علم السياسة واضحة، أكثر أهمية، أنها تعدُ بوسائل غير متحيزة، يعتمد عليها لتمييز الحقيقة من الزيف، وبذلك تزودنا بمدخل للمعرفة الموضوعية عن العالم السياسي. يتمثل المفتاح الرئيسي لتحقيق ذلك في التمييز بين الحقائق (البرهان التجريبي)، والقيم (المعتقدات المعيارية أو الأخلاقية). وتعدُ الحقائق موضوعيةً بمعنى أنها يمكن إظهارها بشكل متسق ويعتمد

عليه، وأنه في الإمكان إثباتها. وعلى العكس من ذلك، فإن القيم هي وبالأساس شخصية، كما أنها مسألة رأي.

وعلى أية حال، فإن أي محاولة لبناء علم للسياسة تواجه صعوبات ثلاث. أولى تلك الصعوبات تتمثل في أن هناك مشكلة بيانات. فالمخلوقات البشرية ليست أفراخ ضفادع يمكن أخذها إلى المعمل، أو خلايا يمكن إخضاعها للملاحظة تحت المجهر. فنحن لا نستطيع الدخول داخل إنسان، أو أن ننفذ تجارب متكررة عن السلوك الإنساني. ولذلك، فإن ما يمكن أن نتعلمه عن السلوك الفردي محدود وزائف. ففي ظل غياب بيانات محددة، لا يصبح لدينا وسائل يعتمد عليها لاختبار فرضياتنا. أما المشكلة الثانية فتنصرف إلى أن هناك صعوبات تنبع من وجود القيم الإنسانية. إن فكرة أن النماذج والنظريات السياسية هي تماماً خالية من القيم هي فكرة يصعب تدعيمها عندما يتم فحصها بدقة. ذلك أن الحقائق والقيم ترتبط بشكل وثيق غالباً ما يكون مستحيلاً معه فصلهما عن بعضهما البعض. يرجع ذلك إلى أن النظريات من المحتم أن يتم تشكيلها على أساس من افتراضات عن الطبيعة البشرية، وعن المجتمع ودور الدولة بتداعياتها السياسية والأيديولوجية المستترة. وتتمثل الصعوبة الثالثة في وهم الحياد في العلوم الاجتماعية. فبينما يستطيع العلماء في المجالات الطبيعية أن يقتربوا من دراساتهم بطريقة موضوعية وغير منحازة، وبدون افتراضات مسبقة بصدد ما هم مقبلون على اكتشافه، فإن هذا أمر يصبح صعباً، وربما مستحيلاً التحقق في السياسة.

على أية حال، فإن السياسة يتم تعريفها بأنها تقدم الأسئلة المتعلقة ببنية ووظائف المجتمع الذي نعيش وكبرنا فيه. وهكذا، فإن الخلفية الأسرية، والخبرة الاجتماعية، والموقف الاقتصادي، والتعاطفات الشخصية، وغيرها تتولى عملية بناء مجموعة من الشروط المسبقة في كل فرد منا عن السياسة وعن العالم المحيط بنا. وعلى

ذلك، فإن الموضوعية العلمية، بمعنى عدم التحيز المطلق أو الحيادية، يجب لذلك أن تظل دائماً هدفاً غير قابل للتحقق في التحليل السياسي.

النظرية السياسية
POLITICAL THEORY

تتمثل النظرية في أي شيء من خطة إلى جزء من المعرفة المجردة. ففي الخطاب الأكاديمي، فإن النظرية، وعلى أية حال، هي فرض تفسيري، أو فكرة أو مجموعة من الأفكار، التي تسعى بطريقة ما إلى فرض نظام أو معنى على ظاهرة. وهكذا، فإن كل المعارف تتقدم من خلال بناء النظريات، والتي أحياناً ما يتم التفكير فيها كفرضياتي وكفروض تفسيرية في انتظار اختبارها. والعلوم السياسية ليست أقل من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية الأخرى، ولذلك، فإن لها عنصراً نظرياً مهماً. على سبيل المثال، فإن نظريات مثل أن الطبقة الاجتماعية هي المحدد الرئيسي للسلوك التصويتي، وأن الثورات تحدث في أوقات تصاعد التوقعات، تعد نظريات ضرورية إذا كان المعنى يجب أن يتم من خلال البرهان التجريبي. وهذا ما يسمى بالنظرية السياسية التجريبية.

على أية حال، فإن النظرية السياسية، عادة ما تعتبر منهجاً متميزاً للموضوع، على الرغم من أنه يتم النظر إليها، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة، كتخصص فرعي للعلوم السياسية. وتتضمن النظرية السياسية الدراسة التحليلية للأفكار والمذاهب التي تعد مركزية للفكر السياسي. تقليدياً، فقد اتخذت النظرية السياسية شكل تاريخ الفكر السياسي، والتركيز على مجموعة من المفكرين الأساسيين، – وعلى سبيل المثال، من أفلاطون إلى ماركس–، وقوة انطلاق "مدفع" النصوص الكلاسيكية. ولأنها تدرس الغايات والوسائل للعمل أو التصرف السياسي، فإن النظرية السياسية تهتم بالأسئلة الأخلاقية أو المعيارية، والمرتبطة بموضوعات مثل العدالة، والحرية، والمساواة،

وغيرها. هذا المنهج التقليدي له خاصية التحليل الأدبي: فهو مهتم، وبشكل أساسي، بفحص ما قاله المفكرون الرئيسيون، وكيف طوروا أو بررروا رؤاهم، والسياق الفكري الذي عملوا من خلاله. هناك أيضاً منهج بديل تم تسميته بالنظرية السياسية الرسمية. وهي تقوم بالبناء على نموذج النظرية الاقتصادية في بناء نماذج على القواعد الإجرائية، كما في حالة نظرية الاختيار العقلاني. على الرغم من التداخل الواضح بين كل من النظرية السياسية والفلسفة السياسية، وأن المصطلحين أحياناً ما يتم استخدامهما بالتبادل، فإنه يمكن التمييز بينهما على خلفية أن النظرية السياسية قد يتضمن محتواها الشرح والتحليل، بينما الفلسفة السياسية من المحتم أن تتدخل في بعض المستويات بالتحليل والتبني.

الأهمية Significance

كمنهج للسياسة يتضمن تحليلاً معيارياً وفلسفياً، فإن النظرية السياسية يمكن رؤيتها باعتبارها التقليد الأطول، والأرسخ في التحليل السياسي. على أية حال، فقد تعرض وضع النظرية السياسية، وبخطورة، للخسارة في القرن العشرين بصعود الوضعية، وهجومها على المفاهيم المعيارية الأساسية، والتي مثلت موضوعها الرئيسي. وعلى الرغم من أن الإشارة إلى النظرية السياسية قد تم التخلي عنها في الخمسينيات والستينيات تمثل مبالغة، فإن الثورة السلوكية، والحماس لكل الأشياء العملية قد اقنعت عدداً من المحللين السياسيين ليديروا ظهورهم إلى كل تقاليد الفكر المعياري. فمنذ الستينيات، فإن النظرية السياسية، وعلى أية حال، قد عادت إلى الظهور بحيوية جديدة، كما أن التمييز الحاد السابق بين العلوم السياسية والنظرية السياسية قد خبا. وقد حدث هذا خلال ظهور جيل جديد من المنظرين السياسيين، ومنهم تحديداً جون راؤلز (١٩٧١م) (John Rawls, 1971)، وروبرت نوزيك (١٩٧٤م)، وكذلك من خلال النقد المتزايد للسلوكية، وعودة ظهور الانقسامات الأيديولوجية،

التي حدثت، وعلى سبيل المثال، خلال المظاهرات المعادية لحرب فيتنام، وصعود الحركة النسائية، وظهور كل من اليمين الجديد، واليسار الجديد.

وعلى أية حال، فإن النظرية السياسية التي تم إحياؤها تختلف في عدد من الجوانب عن مظاهرها السابقة. يتمثل أحد مظاهر النظرية السياسية الحديثة في أنها تضع تأكيداً أكبر على دور التاريخ والثقافة في تشكيل الفهم السياسي. وبينما لا يتضمن هذا أن دراسة المفكرين الرئيسيين والنصوص التقليدية لم تعُد ذات قيمة، فإنه يؤكد أيضاً أن أي تفسير لمثل هؤلاء المفكرين وتلك النصوص يجب أن يأخذ في الاعتبار تقييم السياق، وأن يعترف بأن كل التفسيرات، وإلى حد ما، تتأثر بقيمنا الذاتية وتفاهماتنا. التطور الثاني يتمثل في أن النظرية السياسية قد أصبحت، وبشكل متزايد، مشتتة ومتنوعة. ولم يحدث هذا من خلال، كل من انقسام الليبراليين، والجدل المتزايد داخل التقاليد الليبرالية المتسعة فحسب، بل أيضاً من خلال ظهور بدائل جديدة للنظرية الليبرالية لتضيف إلى منافسيها من المحافظين والماركسيين أكثر النماذج وضوحاً ممثلة في الحركة النسائية، والتشاركية، والأيكولوجية. وأخيراً، فقد فقدت النظرية السياسية الحديثة الثقة الذاتية الواضحة للفترات السابقة، في أنها وبكفاءة قد تخلت عن "البحث التقليدي" عن قيم عالمية يقبلها كل فرد. وقد حدث هذا من خلال التقدير المتزايد لدور المجتمع والهوية المحلية في تشكيل القيم، والذي أحدثه، وبشكل جزئي، تأثير ما بعد الحداثة.

الوضعية

Positivism

الوضعية هي شكل من أشكال الاعتقاد بأن العلوم الاجتماعية، وفي هذا الخصوص، كل أشكال المعرفة الفلسفية، يجب أن تلتزم، وبدقة، بوسائل العلوم الطبيعية. وقد قام كلود- هنري سانت - سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥م) بتقديم المصطلح، بينما اكتسب المصطلح شعبيته بواسطة تابعه أوجست كومت (١٧٨٩-١٨٥٧م).

وبذلك، تفترض الوضعية أن العلم يحتكر المعرفة في شكل الوضعية المنطقية، والتي حققت تقدماً خلال العشرينيات والثلاثينيات بواسطة مجموعة من الفلاسفة عُرفوا جماعياً بدائرة فيينا، وعارضت الوضعية كل الفروض التي لم تكن قابلة للتحقق التجريبي، باعتبارها، وببساطة، عديمة المعنى.

الأهمية Significance

حققت الوضعية الكثير في القرن العشرين لتضعف وضع الفلسفة السياسية، ولتضع الأساس لظهور العلوم السياسية. كما تم إهمال المفاهيم والنظريات المعيارية باعتبارها غير ذات معنى استناداً على خلفية أنها كانت "ميتافيزيقية" ولم تتعامل مع ما يمكن قياسه خارجياً. ولم يؤدِ هذا فقط إلى تقويض حيثيات اعتماد المنهج الفلسفي للتحليل السياسي، لكنه شجع أيضاً الفلاسفة ليفقدوا اهتمامهم بالقضايا الأخلاقية والسياسية. ومن جانب آخر، فإن واحداً من الموروثات الرئيسية للوضعية قد تمثل في ظهور السلوكية ومحاولة تطوير علم موضوعي (غير متحيز) للسياسة. على أية حال، فإن تأثير الوضعية على الفلسفة والتحليل السياسي قد تراجع بشكل مهم في النصف الثاني من القرن العشرين. جزئياً، فقد حدث هذا؛ لأن الوضعية قد ارتبطت بثقة مبسطة في قدرة العلم على كشف الحقيقة التي أصبحت تعتبر بسيطة أو ساذجة، وجزئياً لأن الرفض الكلي لمعتقدات واتجاهات وقيم الفاعلين السياسيين، قد جذب السياسة نحو تحليل باهت، وبشكل كلي تجريبي.

ما بعد الحداثة
POSTMODERNISM

ما بعد الحداثة مصطلح مثير للجدل والاضطراب. واستخدم بداية ليصف الحركات التجريبية في الهندسة الغربية والتطور الثقافي بوجه عام. وقد نشأ التفكير ما بعد الحداثي بشكل أساسي في القارة الأوروبية، وبصفة خاصة في فرنسا، وهو يشكل

تحدياً للطابع الأكاديمي للنظرية السياسية، والذي أصبح العرف في العالم الأنجلو-أمريكي، وتكمن أسسه في تحول اجتماعي مدرك - من الحداثة إلى ما بعد الحداثة - والتحول الثقافي والفكري المرتبط بذلك - من الحداثة على ما بعد الحداثة. وقد أصبحت المجتمعات الحديثة ينظر إليها على أنها تكونت بالتصنيع، والتماسك الطبقي، والهوية الاجتماعية، وقد تحددت، وإلى حد كبير، بواسطة موضع الفرد داخل النظام الإنتاجي. على الجانب الآخر، فإن المجتمعات ما بعد الحديثة هي مجتمعات متزايدة الانقسام، ومجتمعات التعددية والمعلوماتية، والتي يتحول الأفراد فيها من المنتجين إلى المستهلكين، كما تحل الفردية محل الطبقة، والولاءات العرقية والدينية. وهكذا، ارتبطت ما بعد الحداثة بما بعد الصناعة، ومن ثم، فإن ما بعد الحداثة قد أصبح يرتبط بما بعد الصناعية، كما لم يعد تطور المجتمع معتمداً على عملية التصنيع، لكنه أصبح أكثر اعتماداً على المعرفة والاتصالات.

تتمثل الفكرة الأساسية لما بعد الحداثة في أنه لا يوجد شيء باعتباره يقيناً: ففكرة الحقيقة المطلقة والعالمية يجب أن يتم إهمالها باعتبارها تمثل إمكانية للغرور. وعلى الرغم من أن ما بعد الحداثة لا تؤسس بطبيعتها جسداً موحداً للفكر، فإن توجهها النقدي للحقيقة يدعي أنه ينبع من الافتراض العام أن كل المعرفة جزئية ومحلية، وهي رؤية تتشارك مع بعض من معظم أشكال معينة للتشاركية. ما بعد البنائية، وهو المصطلح الذي يستخدم أحياناً بالتبادل مع ما بعد الحداثة ليؤكد على أن كل الأفكار والمفاهيم يتم التعبير عنها في لغة هي نفسها قد تداخلت في علاقات قوي معقدة.

الأهمية Significance

منذ السبعينيات، أصبحت نظريات ما بعد الحداثة، وما بعد البنائية، وبشكل متزايد نوعاً من الموضة. فقد هاجمت تلك النظريات، وبوجه خاص، كل أشكال التحليل السياسي التي تنبع من الحداثية. ذلك أن الحداثية *Modernism*، والتي تمثل الصورة الثقافية

للحداثة *Modernity* ينظر إليها باعتبارها نابعة، وإلى حد كبير، من أفكار ونظريات التنوير، وقد تم التعبير عنها سياسياً في تقاليد أيديولوجية تقدم مفاهيم منافسة عن الحياة الجيدة، وتحديداً عن الليبرالية والماركسية. ويتمثل القصور الأساسي للفكر الحداثي، ومن وجهة نظر معظم المنظور ما بعد الحديث، في أنه يتميز بالتأسيسية *Foundationalism*، "الاعتقاد بأنه من الممكن تأسيس حقائق موضوعية، وقيم عالمية" تكون عادة مرتبطة بإيمان قوي في التقدم. وقد عبر جين - فرانسوا ليوتارد (١٩٨٤م) عن الموقف ما بعد الحديث بصورة بليغة عندما عرفه بأنه "الميل إلى الشك وعدم التصديق تجاه ما وراء القصص". و بهذا، فقد كان يعني الشك في كل العقائد والأيديولوجيات التي تقوم على أساس من نظريات عالمية للتاريخ، والتي ترى المجتمع كمجموع كلي متماسك.

وقد تم توجيه الانتقادات إلى ما بعد الحداثة من زاويتين. ففي المقام الأول، فقد تم اتهامها بالنسبية، حيث إنها تقول "بأن الأنماط المختلفة للمعرفة متساوية في صحتها"، وبذلك، فهي تعارض فكرة أن العلم "يعد قادراً، وبشكل يمكن الاعتماد عليه، على التمييز بين الحقيقة والزيف". ثانياً، إنها قد اتهمت بكونها محافظة، وذلك على أساس أن الموقف السياسي غير التأسيسي لا يقدم منظوراً "رؤية" يمكن من خلالها انتقاد النظام القائم، كما لا يقدم أساساً لبناء نظام اجتماعي بديل. ومع ذلك، فإن جاذبية النظرية ما بعد الحديثة تتمثل في أسئلتها التي لا ترحم عما يبدو حقائق متينة، ومعتقدات مقبولة. كما يعكس تأكيدها العام على الخطاب والجدلية والديموقراطية حقيقة أنه لكي تعارض تراتبية الأفكار، فإن ذلك يعني أن تعارض أيضاً أي تراتبية سياسية أو اجتماعية.

الاختيار العقلاني أو الرشيد
Rational Choice

يُعدُ الاختيار العقلاني الرشيد منهجاً نظرياً واسعاً لدراسة السياسة التي تتضمن تقسيماتها الفرعية نظرية الاختيار العام، ونظرية الاختيار الاجتماعي، ونظرية

المباراة. ونظراً لأنه أحياناً يسمى "النظرية السياسية الرسمية"، فإنه عادة ما يعتمد، وبدرجة كبيرة، على مثال النظرية الاقتصادية في بناء نماذج قائمة على قواعد إجرائية عن السلوك العقلاني القائم على المصلحة الذاتية للأفراد. ويستخدم منظرو الاختيار العقلاني وسيلة تعود إلى توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م)، ويتم توظيفها في النفعية، في الافتراض بأن الفاعلين السياسيين يختارون بشكل متسق أكثر الوسائل كفاءة لتحقيق غاياتهم المتنوعة. وفي شكل نظرية اختيار عام، يكون الاهتمام بتدبير ما يسمى بالسلع العامة، أي تلك السلع التي تقدمها الحكومة وليس السوق، كما في حالة الهواء النقي فهي سلع لا يمكن حجب فائدتها عن الأفراد الذين يختارون عدم المشاركة في توفيرها. وفي إحدى صيغها، فإن نظرية الاختيار الاجتماعي تفحص العلاقة بين تفضيلات الأفراد والاختيارات الاجتماعية مثل التصويت. أما في صيغة نظرية المباراة، فإنها قد تطورت أكثر من حقل الرياضيات عنها من افتراضات الاقتصاد التقليدي الجديد، وتتضمن استخدام المبادئ الأولى لتحليل ألغاز السلوك الفردي. وتتمثل أفضل الأمثلة المعروفة لنظرية المباراة في "مأساة السجين"، والتي تظهر أن سلوك المصلحة الذاتية العقلاني يمكن أن يكون عامة أقل فائدة عن التعاون.

الأهمية Significance

ظهرت نظرية الاختيار العقلاني كأداة للتحليل السياسي في الخمسينيات، واكتسبت ريادة أعظم بداية من السبعينيات فصاعداً. وقد تأسست بصورة أكثر ثباتاً في الولايات المتحدة، وارتبطت بصفة خاصة بما يسمى مدرسة فيرجينيا، كما استخدمت في تقديم تفسيرات فيما يتعلق بأفعال الناخبين، وأعضاء اللوبي، والبيروقراطيين، والسياسيين. وقد كان أكثر تأثير اتساعا على التحليل السياسي في شكل ما سمي نظرية الاختيار العام المؤسسية. ويرى مؤيدو نظرية الاختيار العقلاني أنها قد قدمت صرامة أكثر في مناقشة الظاهرة السياسية، بالسماح للمحللين السياسيين أن يطوروا نماذج

تفسيرية على شاكلة النظرية الاقتصادية. على أية حال، فإن منهج الاختيار العقلاني للتحليل السياسي لم يكن بأي وسيلة موضع قبول عالمي.

فقد تعرضت للنقد للمبالغة في تقدير العقلانية الإنسانية، فهي تتجاهل حقيقة أن الناس نادراً ما يمتلكون مجموعات واضحة من الأهداف المفضلة، ونادراً ما يتخذون القرارات على ضوء المعرفة الكاملة والدقيقة. أكثر من ذلك، ففي التقدم من النموذج المجرد للفرد، فإن نظرية الاختيار العقلاني توجه اهتماماً غير كافٍ إلى العوامل الاجتماعية والتاريخية، ومن ثم فهي تفشل في الاعتراف - إضافة إلى أشياء أخرى - بأن المصلحة الذاتية الإنسانية قد تكون مشروطة اجتماعياً، وليست داخلية. أخيراً، فإن نظرية الاختيار العقلاني أحياناً ما تُرى، أن لها تحيزاً للقيم المحافظة، ينبع من افتراضاتها المبدئية عن السلوك الإنساني، وانعكس في استخدامها من قبل منظرين مثل بيو كانان، وتولوش (١٩٦٢م) للدفاع عن السوق الحر، وتأييد دولة الحد الأدنى.

العقلانية / الرشادة
Rationalism

العقلانية هي الاعتقاد بأن العالم له بنية عقلانية، وأنها يمكن اكتشافها خلال ممارسة العقل الإنساني والمعرفة النقدية. والعقلانية، كنظرية فلسفية، هي الاعتقاد بأن المعرفة تنساب من العقل أكثر منها من الخبرة. وهكذا، فهي تختلف مع التجريبية*. وعلى أية حال، وكمبدأ عام، فإن العقلانية تضع تأكيداً ثقيلاً على قدرة المخلوقات البشرية على فهم وشرح عالمهم، وأن يجدوا حلولاً للمشكلات. وبينما لا تقوم العقلانية بتحديد غايات من وراء التصرف الإنساني، فإنها وبالتأكيد تُملي الكيفية التي يتم بها متابعة هذه الغايات. وهي مرتبطة بالتأكيد على مبدأ السلوك الذي يحكمه العقل، باعتباره نقيضاً للاعتماد على العادة أو التقاليد، أو على دوافع ونزعات غير عقلانية.

الأهمية Significance

كانت العقلانية واحدة من الملامح الجوهرية للتنوير، والحركة الفكرية التي وصلت ذروتها في القرن الثامن عشر، وتحدت المعتقدات التقليدية في الدين والسياسة، والتعليم، عامة باسم العقل. وقد قدمت العقلانية التنويرية الأساس لكل من الليبرالية*، والاشتراكية*، وأسست الإطار الفكري الذي تطور داخله كل من التحليلين السياسي والاجتماعي التقليديين. المناهج العقلانية للفهم لها عدد من الخصائص. تتمثل الخاصية الأولى منها في أنها تتجه إلى أن تضع تأكيداً قوياً على التقدم والإصلاح. فالعقل لا يُمكن الناس فقط من فهم وشرح عالمهم، لكنه يساعدهم أيضاً على إعادة تشكيل العالم للأفضل. وهكذا، فإن العقلانية تقدم وعداً بتحرير الجنس البشري من قبضة الماضي، وثقل العرف والتقاليد. يستطيع كل جيل أن يتقدم خلف الآخر حيث مخزون المعرفة الإنسانية والفهم يتزايد بشكل تصاعدي. أما الخاصية الثانية فتنصرف إلى أن العقلانية مرتبطة بمحاولة اكتشاف القيم والبنى القابلة للتطبيق عالمياً لكل الجنس البشري. بهذا المعنى، فإن العقل يؤسس نقطة مرجعية أعلى للتصرف الإنساني عما تمثله القيم والأعراف الموروثة لمجتمع معين. وبدورها، فإن الخاصية الثالثة تتعلق بكون العقلانية تلقي الضوء على أهمية الجدل والمناقشة حول استخدام القوة أو العدوان، وتتضمن إيماناً واسعاً بالديموقراطية*. فإذا كان الناس مخلوقات يوجهها العقل، فإن لديهم كلاً من القدرة على تسوية المنازعات من خلال المناقشة والتفاوض، وكذلك القدرة على تحديد أفضل لمصالحهم والتعبير عنها.

وعلى أية حال، فإن المناهج العقلانية للفهم السياسي لم تحظ أبداً بقبول عالمي. وقد ظهرت إحدى صور المعارضة للعقلانية في أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأ المفكرون يتحدثون عن حدود العقل الإنساني، ويوجهون الاهتمام إلى دوافع ربما كانت أكثر قوة، مثل الدوافع والنزعات. على سبيل المثال، فقد اقترح فردريك نيتشة

(١٨٤٤-١٩٠٠م) أن المخلوقات البشرية تجد دافعيتها في انفعالات داخلية عميقة، وفي إرادتها أكثر منها في العقل الرشيد، وبصفة خاصة، فإنها تتأثر بما أسماه " إرادة القوة "*Will of Power*" . في أكثر صورها تطرفاً، فإن مثل هذه الأفكار، وقد ارتبطت بالفاشية* كانت ظاهرة في التبجيل للقوة والقوة العسكرية، ومعارضة المعرفة الفكرية باعتبارها باردة وجافة وخالية من الحياة. وقد اتخذت شكل المحافظة التقليدية، فإن تلك الأفكار قد أتاحت الظهور لأكثر صور الاعتقاد تواضعاً بأن التقاليد والتاريخ هي الدلائل أو الإرشادات المؤكدة للسلوك الإنساني عن العقل والمبدأ؛ لأن العالم، وببساطة، يعدُ أكثر تعقيداً من قدرة الناس على الاستيعاب التام. وقد خبا الإيمان بالعقلانية، وبصفة خاصة في العقود الأخيرة للقرن العشرين. فقد حدث هذا، وضمن أشياء أخرى، من خلال القبول المتنامي بأن أفراداً، وجماعات، ومجتمعات معينة تمتلك قيمها الذاتية الجوهرية، وأن تلك القيم ليست خاضعة للتنظيم العقلاني، ومن خلال الاعتراف بأن العقلانية ترتبط بالقيم الغربية، وأن المشروع التنويري الذي تشكل جزءاً منه، إنما تعدُ مجرد صيغة أو شكلاً للاستعمار الثقافي. مثل هذه التحفظات حول العقلانية قد عبَّر عنها كل من منظري التشاركية، وما بعد الحداثة.

الواقعية

REALISM

الواقعية، والتي تسمى أحياناً، "الواقعية السياسية"، هي منظور عن السياسة الدولية تأسس على التأكيد على سياسات القوة والسعي نحو تحقيق المصالح القومية. وعلى ذلك، فإنها تمثل كتلتي القوة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا). ومع ذلك، فقد كان الواقعيون مستعدين للقول بأن القطبية الثنائية قد ساعدت على الاحتفاظ بالسلام بينما أدى تصاعد الاتفاق العسكري إلى نظام فعَّال من الروادع النووية، وبصفة خاصة بمجرد أن تم الاعتراف بحالة الدمار المتبادل المؤكد (*MAD*) في الستينيات. وهكذا، فقد

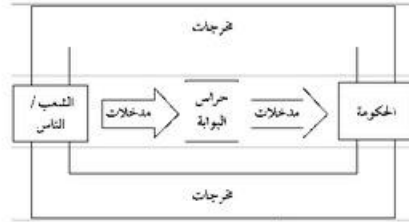
استطاع نظام التراتبية التصاعدية (الهيراركية) القائم على قواعد مقبولة وعملياً معترف بها، أن يحفظ الفوضوية في حيز ضيق، فشجع بذلك الواقعيين على تبني الفكرة المعدلة التي أسماها هيدلاي بل (١٩٧٧م) (*Hedley Bull*) بـ "المجتمع الفوضوي".

وعلى أية حال، فقد اجتذبت الواقعية والواقعية الجديدة نقداً متوحشاً. فقد تعلق الاعتراض الرئيسي بتطليق السياسة من الأخلاق، حيث يضفي المنظور الواقعي الشرعية على التصعيد العسكري والطموحات المهيمنة للقوى العظمى. ومع ذلك، فكثيراً ما لم تستطع سياسات القوة، وعلى نحو ما تقترح هذه الرؤية، أن تحافظ على السلام، حيث وضعت العالم على حافة كارثة نووية. يتمثل الانتقاد الثاني للواقعية فيما قدمه منظرو الحركة النسائية، حيث قالوا بأن سلوك البحث عن القوة، واستحواذ فكرة الأمن القومي والقوة العسكرية على اهتمامات الواقعية قد عكس السيطرة الذكورية عالمية الاتساع، بأولوياتها التي كانت بالضرورة عدوانية وتنافسية. ومن ثم، يتمثل الضعف التجريبي المركزي للنظريات الواقعية في أنها تركز الاهتمام على الدولة باعتبارها الفاعل الدولي المسيطر، كما أنهم قد تجاهلوا الاتجاهات الجماعية التي أعادت تشكيل وجه السياسة الدولية في أواخر القرن العشرين. وهكذا، فقد أعطت الواقعية التقليدية، وإلى حد كبير، طريقاً أو مخرجاً للواقعية الجديدة.

نظرية النظم
SYSTEM THEORY

تشرع نظرية النظم في شرح كل العملية السياسية، وكذلك وظيفة الفاعلين السياسيين الرئيسيين، من خلال تحليل النظم. ويتمثل النظام في كُلٍّ منظم أو معقد، وهو مجموعة من الأجزاء المترابطة المعتمدة على بعضها ببعض والتي تشكل كياناً جماعياً. ومن هذا المنظور، يتمثل تحليل السياسة في بناء نموذج النظام السياسي. وبدوره، فإن النظام السياسي يتكون من الارتباطات التي تتم رؤيتها كـ"مدخلات" و"مخرجات" (انظر شكل

٤.١). وتتكون المدخلات إلى النظام السياسي من المطالب والتأييد من قبل الجمهور العام. ويمكن أن تتنوع المطالب بين الضغوط من أجل مستويات معيشية أعلى، وتحسين جوانب الوظائف، ومدفوعات أكثر كرماً لنظم الرعاية الاجتماعية -الرفاهية-، إلى أن تصل إلى المطالب بتوفير حماية أعظم للأقليات وحقوق الإنسان. على الجانب الآخر، يتمثل التأييد في الطرق التي يشارك بها الجمهور في النظام السياسي من خلال دفع الضرائب، والاستعداد للمشاركة في الحياة العامة والإذعان. أما المخرجات فهي تتكون من قرارات وأفعال الحكومة*، بما في ذلك صنع السياسة*، وتمرير القوانين*، وفرض الضرائب، وتخصيص الموارد العامة. وتولد هذه المخرجات "التغذية المرتدة"، والتي في المقابل تشكل مطالب وتأييد أكثر جديدين. وتتمثل النظرة الأساسية التي قدمها نموذج النظم في أن النظام السياسي يتجه نحو التوازن طويل الأجل أو الاستقرار السياسي، كما تتوقف قدرته على البقاء على المخرجات، وقد تم وضعها على الخط مع المدخلات.



الشكل (٤,١). النظام السياسي.

الأهمية Significance

تم توظيف نظرية النظم، وللمرة الأولى، في العلوم السياسية خلال الخمسينيات، من خلال العمل الرائد الذي قدمه ديفيد إيستون ({١٩٥٣}، ١٩٨١م). وقد كان

منهج النظم، والذي ارتبط بالسلوكية، جزءاً من محاولة لتقديم قدر أكثر من التحليل العلمي الصارم في دراسة السياسة، وفي هذه الحالة من خلال تطبيق نماذج النظم الأيكولوجية المستمدة من علم الأحياء. وقد قدمت نظرية النظم مصدراً غنياً من الرؤى، وعلى سبيل المثال، في دور "حراس البوابة" مثل ا"الأحزاب السياسية"*، وجماعات المصالح*، والتي تضع القواعد لتنظيم انسياب المدخلات إلى النظام السياسي، وإلى عملية السياسة العامة، وطبيعة مخرجاتها.

وتتضمن جوانب قوة نظرية النظم كلاً من اتساع مجالها، حيث تمتد كثيراً وراء مؤسسات الدولة، بل وحتى النظام الطبقي لتشمل كل الفاعلين المهمين سياسياً، وكذلك اتجاهها لتدعيم التفكير الكلي. على أية حال، فإن نموذج النظم يعدُ، وفي أفضل أحواله، أداة لاستخلاص الفهم، فهو لا يشكل بذاته معرفة يُعولُ عليها *Reliable*. على سبيل المثال، فإن مؤسسات مثل الأحزاب وجماعات المصالح تعدُ أكثر إثارة وتعقيداً عما يقترح وصفهم بأنهم "حراس البوابة". فهم، وعلى سبيل المثال، يلعبون دوراً مهماً في إدارة المدركات "أو التصورات" العامة، فيساعدون بذلك في تشكيل المطالب العامة. أكثر من ذلك، يعدُ نموذج النظم أكثر فاعلية في شرح كيف ولماذا تستجيب النظم السياسية للضغوط الشعبية عنها في شرحها لماذا تقوم تلك النظم باستخدام القمع والقهر، وعلى نحو ما تفعل جميعها. وأخيراً، وضمنياً يعدُ نموذج النظم نموذجاً محافظاً، ذلك أنه يلقي الضوء على أهمية القدرة الاستجابية والاستقرار الموروث للديموقراطية الليبرالية. وبذلك، يمكن إثارة أنه يخفي أوجه ضعفه البنيوية، وتناقضاته الموروثة.

النفعية
UTALITARIANISM

النفعية تُعدُ فلسفة أخلاقية تقوم على اقتراح أن "صحة" أو "صواب" تصرف، أو سياسة، أو مؤسسة، يمكن تأسيسها بتوجيهها لتحفيز السعادة. ويقوم هذا على

الافتراض بأن الأفراد تدفعهم المصلحة الذاتية، وبأن هذه المصالح يمكن أن يتم تعريفها بأنها الرغبة في اللذة، أو السعادة، وتمنى تجنب الألم أو الحزن "عدم السعادة". وهكذا، يحسب الأفراد كميات اللذة والألم التي قد يولدها كل تصرف ممكن، واختيار أي سياق يسمح بأقصى اللذة على الألم. يعتقد مفكرو النفعية أنه من الممكن أن يتم القياس الكمي لكل من اللذة والألم على ضوء "النفع"، آخذاً في الاعتبار حدتها، ومعدلها، وما إلى ذلك. لذلك، فإن المخلوقات البشرية معظمون للفائدة، يبحثون عن اللذة الأكبر الممكنة، وأقل ألم ممكن. ومن ثم، يمكن تطبيق مبدأ المنفعة على المجتمع ككل باستخدام الصيغة التقليدية لجيرمي بنتام (١٧٤٨-١٨٣٢م)، والتي تقول: "إن السعادة الأعظم للعدد الأعظم أو الأكبر" *"The Greates Happiness to the Greatest Number"*.

على أية حال، فقد تطورت النفعية إلى عنقود من النظريات. فالنفعية التقليدية أن تتصرف كنفعي، بمعنى أنها تحكم على التصرف بأنه صواب إذا أدت نتائجه، وعلى الأقل، إلى لذة أكبر عن الألم، عن غيرها من بدائل التصرف. أما نفعية الحكم *"Rule-Utalitarianism"* فتحكم على تصرف بأنه صواب إذا اتفق مع قاعدة، إذا تم، بوجه عام، إتباعها فسوف تنتج نتائج حسنة. وبدوره، فإن ما يسمى بالتعميم النفعي يُقيمُ صحة/ صواب تصرف ليس على ضوء نتائجه، لكن على ضوء وأساس من نتائجه إذا تم، وعلى المستوى العام، القيام بهذا التصرف. أما نفعية الدافع فإنها تضع تأكيداً على نوايا القائم بالتصرف أكثر منها على نتائج كل تصرف.

الأهمية Significance

ظهرت النظرية النفعية في أواخر القرن التاسع عشر كي تكون بديلاً علمياً مفترضاً لنظريات الحقوق الطبيعية. ففي المملكة المتحدة، قدمت النفعية، وخلال القرن التاسع عشر، الأساس لإصلاحات اجتماعية وقانونية متسعة، والتي قدمها الراديكاليون الفلسفيون. وقد قدمت النفعية واحداً من الأسس الرئيسية لليبرالية التقليدية، كما أنها

تظل، وربما، أكثر الفروع أهمية للفلسفة الأخلاقية، وبالتأكيد فيما يتعلق بتأثيرها على الموضوعات السياسية.

تتمثل جاذبية النفعية في قدرتها على تأسيس خلفيات من المفترض أن تكون موضوعية، يمكن على أساسها صنع الأحكام الأخلاقية. وبدلاً من أن تفرض قيماً على المجتمع، فإن النفعية تسمح لكل فرد أن يصنع أحكامه (أحكامها) الأخلاقية الذاتية، حيث يكون كل منهم وبمفرده، قادراً على تحديد ما هو ممتع، وما هو مؤلم. وهكذا، تتمسك النظرية النفعية بالتنوع، والحرية*، كما تطالب بأن نحترم الآخرين باعتبارهم مخلوقات باحثة عن السعادة. أما إخفاقات النفعية فهي فلسفية وأخلاقية. فلسفياً، تعتمد النفعية على رؤية عالية الفردية للطبيعة البشرية، والتي تعدُ غير اجتماعية، وغير تاريخية. فهي، وبدون أي وسيلة، متأكدة، وعلى سبيل المثال، من أن السلوك المتسق ذاتي المصلحة، يمثل خاصية عالية للمجتمعات الإنسانية. أخلاقياً قد لا تكون النفعية أي شيء أكثر من مجرد القول وببلاهة شديدة بأن اللذة أو السعادة هي الخير الأوحد أو الرئيسي في الحياة، وهي رؤية عبر عنها جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣م) في إعلان أنه يفضلُ أن يكون سقراطاً "غير مقتنع، على أن يكون غبياً مقتنعاً" (على الرغم من أن ميل نفسه قد انتمى إلى صيغة معدلة من النفعية). أيضاً، فقد تم انتقاد النفعية لتأييدها تصرفات تعدُ وبشكل متسع خاطئة، مثل انتهاك الحقوق الأساسية للإنسان*، إذا كان عليها أن تخدم تعظيم الفائدة العامة للمجتمع.

الطوباوية / اليوتوبيا/ "المدينة الفاضلة"
UTOPIANISM

تأتي الطوباوية من الكلمة االيونانية "يوتوبيا *utopia*" بمعنى "لا مكان"، أو "الإيوتوبيا" "*eutopia*" الإغريقية، بمعنى "المكان الجيد". وقد صاغ توماس مور المصطلح (١٤٧٨-١٥٣٥م)، وتم استخدامه للمرة الأولى في كتابه بنفس العنوان "اليوتوبيا ([1526] ١٩٦٥م).

واليوتوبيا هي نمط للتنظير الاجتماعي يطور نقداً للنظام القائم من خلال بناء نموذج مثالي، أو بديلاً تاماً. وعلى ذلك، فإنها عادة ما تُظهرُ ثلاثة ملامح: يتمثل الأول في أنها ترسي اعتراضاً راديكالياً وشاملاً للوضع القائم، وتقدم ترتيبات اجتماعية وسياسية يعتقدُ أنها وبشكل جوهري متخلفة، وتحتاج إلى تغيير الجذور والفروع. أما الثاني، فهو أن الفكر الطوباوي يلقي الضوء على القدرة الكامنة من أجل تطوير الذات البشرية، والتي تقوم إما على افتراضات عالية التفاؤل عن الطبيعة البشرية، وإما على افتراضات متفائلة عن قدرة المؤسسات الاقتصادية والسياسية على تحسين أدنى الدوافع والغرائز البشرية. ويتعلق الثالث بأن الطوباوية عادة ما تتجاوز التقسيم إلى "عام/خاص" عندما تقترح إمكانية الإشباع الشخصي الكامل أو شبه الكامل. ولكي يكون المجتمع البديل مثالياً، فإن عليه أن يعرض أفقاً للتحرير في المجال الشخصي، وكذلك في المجال السياسي أو العام.

على أية حال، فإن الطوباوية ليست فلسفة سياسية* وليست أيديولوجية. تختلف اليوتوبيات الجوهرية عن بعضها ببعض، كما أن المفكرين الطوباويين لم يقدموا "مفهوماً مشتركاً" للحياة الجيدة. ومع ذلك، تتميز معظم اليوتوبيات بإلغاء الحاجة أو "الرغبة "want"، وغياب الصراع، وتجنب الصراع والقهر. إن الاشتراكية*، بوجه عام، والفوضوية*، والماركسية* بصفة خاصة، لها ميل ملحوظ تجاه الطوباوية، يعكس اعتقادها في القدرة البشرية الكامنة، للسلوك التعاوني والاجتماعي. أما الطوباويات الاشتراكية، وكنتيجة، فإنها وبقوة مساواتية، "*egalitarian*". وتتميز تقليدياً بالملكية الجماعية، والتقليل من السلطة السياسية. وقد قامت الحركتان النسائية، والأيكولوجية بالحديث أيضاً عن النظريات الطوباوية. إن قدرة الليبرالية على توليد فكر طوباوي يقيدها كل من تأكيدها على الاهتمام بالمصلحة الذاتية، وبالمنافسة. وعلى أية حال، فإن تطرف الاعتقاد في رأسمالية السوق الحرة يمكن أن يُرى كشكل من طوباوية السوق. وقد

تأسست طوباوية الطوباويات الأخرى على الثقة في التأثير الدائم للحكومة والسلطة السياسية. على سبيل المثال، فإن مجتمع توماس مور كان مجتمعا ذكورياً "بطرياركيا"، سلطوياً، تصاعدياً أو تراتبياً، على الرغم من أنه داخل سياق المساواة الاقتصادية.

الأهمية Significance

كان المنهج الطوباوي للفهم السياسي أكثر شهرة في القرن التاسع عشر، وقد حفزه الفوران السياسي والاجتماعي الحاد الذي ولده التصنيع. على أية حال، فخلال القرن العشرين، أصبحت الطوباوية، وبشكل متميز، غير مطابقة للتوجه الحديث. وتقع انتقادات الطوباوية في قسمين. القسم الأول، وعلى نفس الخط مع الاستخدام اليومي المزدري لقدر مصطلح اليوتوبيا، ويقترح أن الطوباوية مخادعة، أو أنها نمط من الفكر الخيالي، باعتبارها اعتقاداً في هدف غير واقعي وغير قابل للتحقيق. على سبيل المثال، أدان كارل ماركس (١٨١٨-١٨٣٨م) الاشتراكية الطوباوية على أساس من أنها تقدم رؤية أخلاقية لا تقوم بأي شكل على الحقائق التاريخية والاجتماعية. على العكس منها، فقد سعت "الاشتراكية العلمية" إلى شرح كيف، ولماذا يأتي المجتمع الاشتراكي إلى الوجود (ومع ذلك، فإن طوباوية الماركسية ظاهرة في طبيعة هدفها النهائي: بناء مجتمع لا طبقي، مجتمع شيوعي). ويقوم القسم الثاني من الانتقادات على أن الطوباوية ضمنياً شمولية، فهي تعزز مجموعة منفردة من قيم غير متنازع عليها، فهي لا تتسامح بالتالي مع حرية المناقشة والتنوع.

وعلى أية حال، فإن إعادة إحياء الطوباوية قد حدثت منذ الستينيات التي ارتبطت بصعود اليسار الجديد*، وكتابات مفكرين مثل هربرت ماركيوز (١٨٩٨-١٩٧٩م)، وإيرنست بلوش (١٨٥٥-١٩٧٧م)، وبول جودمان (١٩١١-١٩٧٢م). إن قوة الطوباوية تتمثل في أنها تُمكن، النظرية السياسية من التفكير وراء الحاضر، وأن تتحدى "حدود الممكن". إن تأسيس طوباوية "متماسكة" هي طريقة لكشف القدرة الكامنة على النمو

والتنمية في إطار الظروف القائمة. فبدون رؤية لما يمكن أن يكون، فإن النظرية السياسية قد تصبح وببساطة مغمورة بما هو قائم، وبذلك تفقد ميزتها النقدية.

قرءات إضافية Further Readings

- Barry, B. and Hardin, R. (eds), Rational Man and Irrational Society? (Beverly Hills, CA: Sage, 1982).
- Burchill, S. and Linklater, A., Theories of International Relations (London: Macmillan, 1996).
- Chalmers, A. F., What Is This Thing Called Science? (Milton Keynes: Open University Press, 1986).
- Cohen, G. A., Karl Marx's Theory of History: A Defence (Oxford: Clarendon Press, 1978).
- Dallmayr, F. and McCarthy, T. (eds), Understanding and Social Inquiry (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1997).
- Dunleavy, P., Democracy, Bureaucracy and Public Choice: Economic Explanations in Political Science (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991).
- Easton, D., The Political System (Chicago, IL: Chicago University Press, 1981).
- Finifter, A. (ed.), Political Science: The State of the Discipline (Washington, DC: American Political Science Association, 1993).
- Goodin, R., Utilitarianism as a Public Philosophy (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).
- Harvey, D., The Condition of Post Modernity (London: Basil Blackwell, 1989).
- Held, D. (ed.), Political Theory Today (Oxford: Polity Press, 1991).
- Held, D., Political Theory and the Modern State (Oxford: Polity Press, 1990).
- Heywood, A., Political Theory: An Introduction (London: Macmillan, 1999).
- Hutcheon, L., The Politics of Post Modernism (New York: Routledge, 1989).
- Kegley, C. (ed.), Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge (New York: St Martin's Press, 1995).
- Johnson, N., The Limits of Political Science (Oxford: Clarendon Press, 1989).
- Kuhn, T., The Structure of Scientific Revolutions (Chicago, IL: Chicago University Press, 1962).
- Kumar, K., Utopianism (Milton Keynes: Open University Press, 1991).
- Kymlika, W., Contemporary Political Philosophy: An Introduction (Oxford and New York: Oxford University Press, 1990).
- Marsh, D. and Stoker, G. (eds), Theory and Methods in Political Science (London: Macmillan, 1995).
- Merleau-Ponty, M., Adventures of the Dialectic (London: Heinemann, 1993).
- Ollman, B., Dialectical Investigations (London: Routledge, 1993).
- Vincent, A., Political Theory: Tradition and Diversity (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).
-Weaver, R. K. and Rockman, B. A. (eds), Do Institutions Matter? (Washington, DC: Brookings Institution, 1993).

الفصل الخامس

القيم
VALUES

يفحص هذا الجزء مفاهيم هي بذاتها مبادئ معيارية، أو مثاليات سياسية، كما أن هذه المفاهيم تكون بذاتها، وفي حالات عديدة، هي كتل البناء للتقاليد الأيديولوجية.

المساءلة/ القابلية للمساءلة
ACCOUNTABILITY

تعني المساءلة القابلية للإجابة، وهي تتضمن واجباً بأن يشرح المرء تصرفه، وأن يكون منفتحاً للنقد من قبل الغير. وتتطلب المساءلة أن يتم تحديد واجبات وسلطات ووظائف الأجهزة الحكومية بطريقة تجعل من الممكن مراقبة أداء الأجهزة التابعة، وتقييمها من قبل "أجهزة" أعلى. بهذا المعنى، يمكن أن تعمل المساءلة، وفقط، في سياق من الدستورية*، ولا يعني كون المرء موضع محاسبة أن يكون عرضة للسلطة* التحكمية أو لنزوات المعاقبة. على أية حال، يمكن أن تصل المساءلة إلى صيغة ضعيفة للمسئولية*، حيث إنها تؤسس واجباً بالرد والشرح لسلوك المرء، ولكن ليس بالضرورة أن يتحمل الذنب ويقبل العقاب.

الأهمية Significance

تعدُ القابلية للمساءلة ملمحاً مهماً لحكومة محدودة، ولعملية فعالة لصنع السياسة والديموقراطية. فالمساءلة تحد من قوة الحكومة من خلال تأسيس آليات للضبط

السياسي يتم من خلالها قيام مؤسسة بمراقبة أعمال وأداء مؤسسة أخرى. كما تستطيع المساءلة ترفيع نوعية السياسة العامة من خلال التأكيد على إخضاع مشروعات السياسات العامة إلى عملية تدقيق حذرة، وأن تتم، وبشكل صارم مراقبة الأداء السياسي. وعندما يتحقق ذلك من خلال انتخابات منتظمة وتنافسية، فإنه سوف يصل إلى نظام للانضباط العام تصبح معه المساءلة العامة الوجه العملي للحكم الديموقراطي. على أية حال، فإن فعالية المساءلة تتحقق، وفقط، في ظل ظروف معينة. وتتضمن هذه الظروف أن تكون آليات مراقبة الأداء آليات صارمة، وأن يكون للمؤسسات أو الأجهزة الأعلى فرصاً كافية للوصول إلى المعلومات لتقوم بعمل تقييمات نقدية ومبنية على المعلومات، وأن تكون العقوبات الملائمة قابلة للتطبيق في حالة ارتكاب أخطاء فاضحة، أو تدني الأداء. ويتمثل العائق الرئيسي للمساءلة في أنها قد تقيد التقييم المستقل أو التصرف. على سبيل المثال، فإن خضوع الموظفين المدنيين لمساءلة الوزراء يمكن أن تؤدي إلى تسييس البيروقراطية، وأن تسمح بتسخير القوة البيروقراطية لحاجات الحكومة القائمة.

الاستقلال / الحكم الذاتي
AUTONOMY

حرفياً، يعني الاستقلال حكماً ذاتياً، أو حكومة ذاتية. ومن ثم، فإنه يمكن القول بأن الدول، والمؤسسات، أو الجماعات مستقلة ذاتياً، إذا كانت تتمتع بدرجة جوهرية من الاستقلال، على الرغم من أن الاستقلالية في هذا الارتباط تؤخذ في بعض الأحيان لتتضمن درجة عالية من الحكومة الذاتية، أكثر منها سيادة. وعند تطبيقها على الأفراد، فإن الاستقلال يرتبط وبدرجة وثيقة مع الحرية*. على أية حال، فنظراً لأن الاستقلال لا يقترح مجرد "أن يترك المرء بمفرده"، بل أن "يكون ذا إرادة ذاتية

عقلانية"، فإنه، أي الاستقلال، يمكن توصيفه في أفضل حالاته كصيغة للحرية الإيجابية. ومن خلال الاستجابة إلى الدوافع الداخلية أو "الأصيلة"، فإن الفرد المستقل ذاتياً يُرى أنه يحقق الأصالة والإشباع الشخصي.

الأهمية Significance

في السياسة الدولية، يستخدم مصطلح الاستقلال بشكل متسع كفهرس للسيادة، وللدول "ذات الاستقلال" والتي تكون مستقلة، وتحكم نفسها بنفسها. على أية حال، فقد أصبح مقبولاً بشكل متسع أن هناك قلة قليلة من الدول ذات استقلال بهذا المعنى، وأن نظريات الجماعة بصفة خاصة تستخدم الآن مصطلح الاستقلال بمعنى نسبي، وليس مطلقاً. ويرتبط الاستقلال، وكمبدأ دستوري، بالإشارة إلى مؤسسات أو مستويات الحكومة، وبدرجة وثيقة، باللامركزية*. في هذا السياق، يتم تبرير الاستقلال من خلال اعتقاد ليبرالي أساسي في تقسيم أو تجزئة* القوة، على الرغم من أن الرقابة والتوازن التي تتأسس على ذلك تتضمن الاعتماد المتبادل، وكذلك الاستقلال. كذلك، يستخدم المصطلح في تحليل الدولة، حيث تتضمن استقلالية الدولة أنها، أي الدولة، تقوم بصياغة مصالحها، وأنها ليست مجرد أداة أو وكيل تقوم، ومن خلاله مجموعات قوية في المجتمع، بالتصرف على نطاق واسع. وقد اعتاد الليبراليون، وبشكل تقليدي، أن يدافعوا عن هذا التصور لاستقلالية الدولة ضد النظرية الماركسية للدولة الطبقية، على الرغم من أن الماركسيين المحدثين مستعدون لقبول فكرة "الاستقلالية النسبية" للدولة. وأخيراً، فإن النموذج المثالي للاستقلالية الشخصية يمكن أن يُرى باعتباره القيمة الأساسية للمفكرين التحرري والفوضوي بأن الأفراد الذين يحكمون أنفسهم ذاتياً يحتاجون لمجرد قليل — إن لم يكن لا شيء- من التوجيه والإرشاد في شكل سلطة* سياسية. بهذا المعنى، فإن الاستقلال غالباً ما يكون

مرتبطاً بالديموقراطية، لكنه، ومع ذلك، يحدد أيضاً نطاق اختصاص الديموقراطية، كما أنها تؤكد على الفردية أكثر من الحكم الجماعي أو الأغلبية.

المواطنة
CITIZENSHIP

تعدُ المواطنة علاقة بين الفرد والدولة يرتبط فيها الطرفان معاً بالحقوق المتبادلة والواجبات. يختلف المواطنون عن الرعايا والأجانب، باعتبار أن المواطنين مكتملو العضوية في المجتمع السياسي، أو الدولة، استناداً إلى حقيقة أنهم يمتلكون حقوقاً أساسية. فالمواطنة يتم النظر إليها بطريقة مختلفة اعتماداً على ما إذا كانت تتشكل من قبل الفردية، أو التشاركية. فمن خلال ارتباطها مع الليبرالية، تقدم الفردية، مبدأ "حقوق المواطنة" وتضع تأكيداً خاصاً على التخويل الخاص، أو الملكية الخاصة، ووضع الفرد باعتباره فاعلاً ذا استقلالية. هناك أيضاً رؤى اشتراكية ومحافظة للتشاركية، تقدم كل منها مبدأ "واجب المواطنة"، وتلقي الضوء على أهمية المسئولية المدنية*. تتجه هذه النظريات نحو تصوير الدولة كوكالة معنوية، وتؤكد على أهمية الحاجة إلى المجتمع*، ودور الوجود الاجتماعي.

الأهمية Significance

يمكن رصد جذور فكرة أن المواطنة تمثل الغاية الصحيحة للحكومة إلى الفكر السياسي لليونان القديمة، وإلى الاعتقاد بأن الاهتمام بالمصلحة العامة يمثل خاصية أساسية للوجود الفردي. لذلك، تعكس عودة الاهتمام بالمواطنة اهتماماً قوياً، والتزاماً، بالوجه العام للحياة الإنسانية. وتركز الآراء المتعارضة حول المواطنة على الحقوق والقيم التي يتضمنها كمبدأ سياسي. وتتجه الحقوق السياسية إلى المصادقة على رؤية ضيقة للمواطنة تؤكد، وفقط، على الحقوق المدنية والسياسية التي تتم ممارستها

داخل المجتمع المدني وحقوق المشاركة. وعلى النقيض، فإن اليسار السياسي يتجه إلى المصادقة على "المواطنة الاجتماعية". ففكرة أن للمواطنين، ومن حقهم، حداً اجتماعياً أدنى يتم التعبير عنه في الحقوق الاجتماعية وحقوق الرفاهة. وبدورهم، فإن المعارضين لجوهر فكرة المواطنة، يتضمنون التحرريين الذين يعارضون الإشارة إلى أن الأفراد لهم هوية اجتماعية ومسئوليات أوسع. أما الماركسيين، فإنهم قد ينتقدون المواطنة أيضاً على أساس أنها تخفي حقيقة اختلاف قوة الطبقة، بينما قد يفعل أنصار الحركة النسائية ذلك لأنها، أي المواطنة، لا تأخذ في اعتبارها أي حساب للقهر البطريركي الذكوري. ومع ذلك، فإن صعود التشاركية، وظهور ديموقراطية اجتماعية "جديدة" قد أدى إلى إعادة إحياء الاهتمام بالمواطنة، كمحاولة لإعادة تأسيس أجندة "الحقوق والواجبات"، واحتواء فردية السوق "لليمين الجديد". وعادة ما يكون هذا مرتبطاً بفكرة "المواطنة النشطة"، وهي إشارة تضع تأكيداً خاصاً على الواجبات الاجتماعية والمسئوليات الأخلاقية للمواطنين.

الحرية المدنية
CIVIL LIBERTY

الحرية المدنية هي مجال "خاص" للوجود يخص المواطن، وليس الدولة. لذلك فإنها، أي الحرية المدنية، تتضمن نطاقاً من الحقوق* السلبية، عادة ما تجد جذورها في مذهب حقوق الإنسان*، والتي تتطلب عدم التدخل من جانب الحكومة. وعادة ما يتم التفكير في الحقوق المدنية التقليدية على أنها تتضمن الحق في حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الدين والاعتقاد الديني، وحرية الحركة، وحرية تكوين الاتحادات. وفي الغالب، فإن الحريات المدنية تتداخل مع الحقوق المدنية. فالأولى، أي الحريات المدنية، هي حريات من، أو تمنحها، الحكومة، بينما، الأخيرة، الحقوق المدنية، هي،

وبصفة عامة، حقوق وضعية، بمعنى أنها حقوق المشاركة والوصول إلى السلطة. وهكذا، تطالب حملات الحقوق المدنية وبشكل تقليدي بتوسيع التصويت والحقوق السياسية، ويوضع نهاية للتمييز، أكثر من مطالبتها بتوسيع الحرية المدنية.

الأهمية Significance

إن صيانة الحريات المدنية الأساسية عادة ما ترى كأمر حيوي لعمل وتفعيل المجتمعات الديموقراطية الليبرالية، ذلك أنها تزود الفرد بالحماية ضد تعسف الحكومة. وفي حالات عديدة، يتم إعطاء مبدأ الحرية المدنية تعبيراً دستورياً من خلال وثائق مثل "وثيقة الحقوق"، ويتم رؤيته، وعلى نطاق واسع، كتبرير أساسي للاستقلال القضائي والفصل الصارم بين القانون* والسياسة*. إن الوضوح الذي يتم به تعريف الحريات المدنية، والفعالية التي يتم من خلالها، التمسك بها، إنما تمثل لذلك القائمة الأساسية للحرية الفردية من وجهة نظر ليبرالية.

ومع ذلك، فإن التحفظات حول الحرية المدنية قد تم التعبير عنها من قبل كل من المحافظين والاشتراكيين. فقد أثار المحافظون أن تقوية الحريات المدنية يميل إلى أن يضعف الحكومة، وأن يعوق، وبصفة خاصة، الحفاظ على النظام الداخلي. ومن جانب آخر، فقد حذَّر الاشتراكيون من أن مذهب الحرية المدنية، وبصفة خاصة عندما يطبق على حقوق الملكية، يستطيع أن يخدم كدفاع عن عدم المساواة الاجتماعية والقهر الطبقي.

الجماعية (المذهب الجماعي)
COLLECTIVISM

على نطاق واسع، تتمثل الجماعية أو المذهب الجماعي، في الاعتقاد بأن الجهد البشري الجماعي ذو قيمة عملية ومعنوية أعظم من الجهد الفردي الذاتي من أجل البقاء. ذلك أن الجماعية، تعكس فكرة أن الطبيعة البشرية* ذات جوهر اجتماعي،

وتتضمن أن الجماعات الاجتماعية، سواءً أكانت طبقات اجتماعية*، أم أمماً*، أم أجناساً بشرية*، أو أياً كانت، هي كيانات سياسية ذات معنى. وعلى أية حال، فإن المصطلح يستخدم بقليل من الاتساق. فقد استخدم باكونين (١٨١٤-١٨٧٦م) مصطلح الجماعية ليشير إلى اتحادات من أفراد أحرار تحكم نفسها، كما وصف صيغته للفوضوية* بأنها فوضوية جماعية. ومن المعتاد أن تتم معاملة الجماعية باعتبارها عكساً أو مضادةً للفردية، على أساس أنها تتضمن أن المصالح الجماعية يجب أن تسود على المصالح الفردية. بهذا المعنى، فإن الجماعية غالباً ما تكون مرتبطة بالدولة*، باعتبارها الآلية التي يتم من خلالها التمسك بالمصالح الجماعية بدلاً من، أو في مواجهة، المصالح الفردية للمجتمع المدني. وهذا أمر يقترح، وفي تناقض واضح لاستخدام باكونين للمصطلح، إن نمو مسئوليات الدولة يمثل دلالة على أو مؤشراً على تقدم الجماعية. كما أنه يشرح أيضاً لماذا تضطرب الجماعية (بمعنى *COLLECTIVISM*) مع عملية التوجه نحو الجماعية (*COLLECTIVIZATION*) بمعنى امتداد سيطرة الدولة على الاقتصاد (على الرغم من أن عملية الاتجاه نحو الجماعية قد تُرى كوسيلة لتحقيق أهداف جماعية).

الأهمية Significance

تمثل الجماعية أحد المكونات الرئيسة للأيديولوجية الاشتراكية. فالحالة الاشتراكية للجماعية ذات جانبين: جانب أخلاقي، وآخر اقتصادي. أخلاقياً، فإن الجهد الجماعي في صيغة التعاون يدعم التضامن الاجتماعي والمسئولية عن باقي الأخوة من الجنس البشري، استناداً إلى إنسانيتنا المشتركة. أما من الناحية الاقتصادية، فإن الجماعية تقوم بتمكين الطاقات الجماعية للمجتمع من أن تصبح مُعدةً ومُسخرةً في شكل عقلاني وفعَّال، على العكس من الجهد الفردي الذاتي للبقاء، والذي ينتهي إلى الإفراط في المنافسة.

يتضح هذا التأكيد على الجماعية في الاعتقاد الاشتراكي التقليدي في المساواة*، والرفاهية* والملكية المشتركة. وفي الحقيقة، فإن الماركسية تشترك في شكل من الجماعية المنهجية. ذلك أنها تتعامل على الطبقات الاجتماعية، بدلاً من الأفراد، باعتبارها المحركات الأساسية للتغيير الاجتماعي. على أية حال، تعدُّ الجماعية مرتبطة، وبشكل تام، بالاشتراكية، كما أن أشكال الجماعية يمكن أن تتحدد، وعلى سبيل المثال، في الحركات القومية*، والعنصرية*، والنسوية*. وعادة ما يتم توجيه اعتراضين أساسيين إلى الجماعية، كما أن كليهما يجد جذوره في أفكار الليبرالية الفردية. يتمثل أول الاعتراضين في أن الجماعية تكبت الفردية والتنوع بالإصرار على هوية اشتراكية مشتركة، وعلى المصالح الإنسانية المشتركة. أما الاعتراض الثاني فيتمثل في أن الجماعية هي وبالضرورة، وليست بالمصادفة، مرتبطة بظاهرة الدولة وتآكل الحرية، حيث لا توجد وسائل فعالة لتقديم المصالح الجماعية إلا من خلال السلطة السياسية.

المجتمع
COMMUNITY

بلغة كل يوم، فإن المجتمع هو مجموعة من الناس في موقع محدد، سواءً أكان قرية، أم مدينة، أو حتى دولة. وعلى أية حال، وكمبدأ سياسي أو اجتماعي، فإن مصطلح المجتمع يقترح مجموعة اجتماعية تمتلك هوية جماعية مشتركة تقوم على روابط المرافقة والولاء والواجب. وقد ميَّز فيردناند تونيز (١٨٥٥-١٩٣٦م) بين المجتمع (جيمنشافت)، والذي يوجد نمطياً في المجتمعات التقليدية، ويتميز بالعاطفة الطبيعية والاحترام المتبادل، وبين الاتحاد (جيسيلشافت) الذي يتمثل في العلاقات التعاقدية أو المصطنعة الأوسع، والتي توجد نمطياً في المجتمعات الصناعية والحضرية. وقد أكد أميل دوركاييم (١٨٥٨-١٩١٧م) الدرجة التي يكون فيها المجتمع قائماً على الاحتفاظ

بالقواعد الأخلاقية والاجتماعية، فإذا ضعفت هذه القواعد، فإن هذا يُحدثُ "اغتراباً"، أي مشاعر بالعزلة/ والوحدة، وانعدام المعنى، وهو ما ربطه دوركاييم بحدوث الانتحار.

الأهمية Significance

يُعدُ التأكيد على المجتمع فكرة متكررة في الفكر السياسي، ويمكن إرجاعها إلى تأكيد أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م.) بأن المخلوقات البشرية هي وبالأساس "حيوانات سياسية"، على الرغم من أن فكرة المجتمع قد ظلت غالباً غامضة وأسيء تعريفها. وقد وضع الاشتراكيون والمحافظون التقليديون تأكيداً خاصاً على المجتمع. بالنسبة للاشتراكيين، فإن المجتمع يتضمن التعاون والمسئولية الاجتماعية، وفي صيغته الأكثر ثورية، فقد أدى إلى تفضيل المجتمعات الصغيرة التي تقوم على الإدارة الذاتية، أو الكوميونات. بالنسبة للمحافظين، فإن المجتمع مرتبط بالحاجة إلى إعطاء الأفراد هوية اجتماعية آمنة، وإحساساً بالتجذر. في أواخر القرن العشرين، تم تقديم قضية المجتمع بشكل صريح من خلال صعود التشاركية*، والتي مهدت إلى إعادة إثارة "الذرية"، والتي نتجت من انتشار القيم الليبرالية والفردية.

يشير منتقدو مبدأ المجتمع إلى أنه إما أن يكون خطيراً سياسياً، وإما أن يكون زائفاً فكرياً. ذلك أن خطر المجتمع يتمثل في أنه من الممكن أن يؤدي إلى انتهاك الحقوق والحريات الفردية باسم الكيان الجماعي. وقد ظهر هذا في أكثر صوره الدقيقة من خلال تأكيد النازية على "المجتمع القومي" الذي استهدف تفكيك الفردية، وفي الحقيقة الخبرة الشخصية، داخل الكيان الاجتماعي. تنبع أوجه القصور الفكرية للمجتمع من اتجاهه؛ لأن يتضمن وجود الهويات الجماعية، والروابط الاجتماعية، والتي لا توجد في الحقيقة. لذلك، فربما يشير الليبراليون إلى أنه لا يوجد شيء اسمه المجتمع، لكن

يوجد، وفقط، مجموعات من الأفراد. فقد خضعت مصطلحات مثل "مجتمع الشواذ"، ومجتمع السود" إلى انتقاد خاص في هذا المجال.

الرضا/ الموافقة
CONSENT

أن ترضى يعني أن توافق، أو أن تمنح تصريحاً. كمبدأ سياسي، فإن الرضا عادة ما يرتبط بالسلطة* كوسيلة يوافق الناس من خلالها أن يتم حكمهم، وبذلك يرتبطون برباط الالتزام السياسي. ومن الناحية العملية، فإن الرضا غالباً ما يرتبط بالانتخابات. على أية حال، فإن الناخبين عادة ما يعتقد أنهم قد وافقوا على أن يتم حكمهم ليس بالتحديد من خلال التصويت لحزب أو لمرشح فائز، ولكن من خلال مشاركتهم في الآلية الانتخابية، وبذلك فإنهم قد قبلوها كوسيلة مشروعة لاختيار القادة أو لتأسيس حكومة*.

الأهمية Significance

يعدُ الرضا مبدأً مهماً من مبادئ الليبرالية. ففي الرؤية الليبرالية، فإن السلطة والعلاقات الاجتماعية يجب أن تقوم، ودائماً، على الرضا، ولتمثل بذلك الأفعال التطوعية لأفراد أحرار. ويؤكد هذا أن السلطة تصعد "من أسفل"، وأنها دائماً تتأسس في الشرعية*. يتمثل التعبير التقليدي عن هذه النظرية في أن الحكومة يجب أن تقوم على "الرضا من قبل المحكومين". لذلك، فإن الرضا يقنع الليبراليين بتفضيل التمثيل والديموقراطية*. على أية حال، فهم أيضاً يعتقدون أن الكيانات والاتحادات الاجتماعية يجب أن تقوم على الرضا، ذلك أنها تتشكل من خلال الاتفاقات التعاقدية، والتي دخلها الأفراد بإرادتهم ونيتهم في اقتفاء مصالحهم الذاتية. في ضوء هذا، تصبح الالتزامات السياسية وغيرها من الالتزامات ملزمة أخلاقياً؛ لأن اتفاقنا

الطوعي يتضمن وعداً بالتمسك بها. وتنبع الاعتراضات على مبدأ الرضا من الخلفيات التي على أساس منها يمكن، وإلى المدى الذي يمكن معه للأفراد أن يُعتبروا أحراراً وفاعلين ذوي إرادة ذاتية. فعلى سبيل المثال، هل يُعدُ من المعقول القول بأن القيام بالتصويت سوف ينتهي بضمان الرضا من جانب المحكومين؟، وهل هؤلاء الذين يقومون بالتصويت ملتزمون باحترام حكومتهم والقوانين التي تضعها؟ أكثر من ذلك، فإن فكرة الرضا تتجاهل قدرة الأيديولوجية*، ودعاية الحكومة لتشكيل الناس، ومن ثم، التأثير على ما يبدو باعتباره سلوكهم التطوعي.

الدستورية
CONSTITUTIONALISM

في معناها الضيق، تعني الدستورية ممارسة الحكومة المحدودة، والتي تتحقق من خلال وجود دستور. بهذا المعنى، يمكن القول بأن الدستورية توجد عندما تكون المؤسسات الحكومية والعمليات السياسية مقيدة وبفاعلية بالقواعد الدستورية. وبشكل أكثر اتساعاً، تشير الدستورية إلى مجموعة من القيم السياسية والتطلعات التي تعكس رغبة في حماية الحرية من خلال "تأسيس" رقابة داخلية وخارجية على قوة الحكومة. ويتم التعبير بشكل تقليدي عن الدستورية من خلال تأييد التدابير الدستورية التي تؤسس هذا الهدف، وتحديداً، دستور مكتوب، ووثيقة حقوق، والفصل بين السلطات، ونظام المجلسين التشريعيين، والفيدرالية أو اللامركزية.

الأهمية Significance

تعدُ الدستورية إحدى القيم السياسية الأساسية لليبرالية، كما أنها واحدة من المكونات الأساسية للديموقراطية الليبرالية. وتقوم أهميتها على الخوف الأساسي من أن الحكومة دائماً عرضة لأن تصبح حكومة طاغية ضد الفرد؛ لأن القوة مفسدةُ بذاتها.

هكذا، فإن الدستورية تُعدُ ضمانة حيوية للحرية. ومع ذلك، فقد تتنوع، وبشكل مهم، الأشكال التي تأخذها.

وعادة ما تكون الليبرالية الدستورية مرتبطة بدستور مكتوب أو عرفي، ونظام للرقابة والتوازن بين المؤسسات الحكومية، وضمانات رسمية عادة ما تعتبر ترسيخاً للحرية المدنية. ومع ذلك، فإن نظام الحكومة في المملكة المتحدة قد اعتبر أحياناً بوصفه نظاماً دستورياً حتى إذا كان تقليدياً يفتقد كلاً من هذه الملامح الثلاثة. وقد أشار منتقدو الدستورية إلى أنها عادة ما توجه الاهتمام وفقط إلى التنظيم الرسمي والقانوني للحكومة. على سبيل المثال، فإن الدساتير والتجزئة المؤسسية قد تكون أقل أهمية في الحفاظ على الحرية الفردية عن المنافسة الحزبية والديموقراطية. كذلك، فإن الدستورية قد تم توجيه الانتقاد إليها من قبل الاشتراكيين باعتبارها وسيلة لتقييد قوة الحكومة، وبذلك تمنع عمليات الإصلاح المهمة للنظام الرأسمالي.

الديموقراطية
DEMOCRACY

حرفياً تعني الديموقراطية الحكم بواسطة (الديموس) الشعب (على الرغم من أن اليونانيين قد استخدموا اللفظ ديموس ليعني في الأصل "الفقراء" أو "الكثيرين"). على أية حال، فإن الإشارة البسيطة إلى "الحكم بواسطة الشعب" إشارة غامضة، ومن ثم، فقد أصبحت موضوعاً لعديد من التفسيرات المتنوعة بشكل محير(في الحقيقة، فقد تتم معاملة الديموقراطية وبالتساوي كقيمة نضالية أو أن تؤخذ كموقف لنظم متعددة). ربما يكون أكثر فائدة أن تتمثل نقطة البداية في خطاب أبراهام لنكولن في جتيسبيرج (١٨٦٤م)، والذي أثنى فيه على فضائل ما أسماه "بحكومة الشعب، بالشعب، وللشعب". هذا يلقي الضوء على أهمية الملامح الجوهرية الثلاثة للديموقراطية. الأول: يؤكد على "الشعب"

متضمناً المساواة السياسية، وتوزيع متساو للقوة والنفوذ السياسيين. الثاني: حكومة بالشعب تؤكد على أهمية المشاركة الشعبية. الثالث: حكومة من أجل الشعب تلقي الضوء على حقيقة أن الديموقراطية تقترح الحكم للمصلحة العامة.

على أية حال، هناك عدد من نماذج الديموقراطية. يتمثل التمييز الأهم منها بين الديموقراطية المباشرة والديموقراطية التمثيلية. الديموقراطية المباشرة (والتي تتداخل مع الديموقراطية التقليدية، والديموقراطية الثورية، والديموقراطية التشاركية) تقوم على المشاركة المباشرة بدون وساطات، والمستمرة للمواطنين في مهام الحكومة. وهكذا، فإن الديموقراطية المباشرة تطمس التمييز بين الحكومة والمحكومين، وبين الدولة* والمجتمع المدني*، فهي نظام للحكومة الذاتية الشعبية. وقد تحققت في أثينا القديمة من خلال صيغة للحكومة من قبل الجماهير تقابل (الديموقراطية الأثينية)، ويتمثل مظهرها الأكثر حداثة في استخدام الاستفتاءات. أما الديموقراطية التمثيلية (والتي تعدُ أكثر صورها شهرة الديموقراطية الليبرالية) فهي صيغة محدودة، وغير مباشرة للديموقراطية. وهي محدودة بمعنى أن المشاركة الشعبية في الحكومة قصيرة وغير منتظمة، وهي مقيدة بعملية التصويت مرة كل بضع سنوات. وهي غير مباشرة بمعنى أن الجمهور لا يمارس السلطة بنفسه، فدوره هو مجرد اختيار أولئك الذين سوف يقومون بالحكم نيابة عنه. وتكون هذه الصورة من صور الحكم ديموقراطية، وفقط، طالما يؤسس التمثيل رابطة فعالة ومعتمد عليها بين الحكومة والمحكومين. أحياناً، ما يتم التعبير عنها في الإشارة إلى "قرار انتخابي".

الأهمية Significance

كان التحول الشامل للسياسيين والمفكرين السياسيين إلى قضية الديموقراطية أكثر الأحداث إثارة وأهمية في التاريخ السياسي. ففي خلال القرن التاسع عشر، فقد تحسن وضع مصطلح الديموقراطية، واستمر في الاحتفاظ بتداعياته التي قد تنتقص من قيمته أحياناً مقترحةً نظاماً من "حكم الغوغاء". والآن، فإننا كلنا، وعلى أية حال،

ديموقراطيون؛ فالليبراليون، والمحافظون، والاشتراكيون، والشيوعيون، والفوضويون، وحتى الفاشيست يتطلعون للإدعاء بآرائهم المنادية بفضائل الديموقراطية، ولإظهار مؤهلاتهم الديموقراطية. وفي الحقيقة، فقد فسر منظرو "نهاية التاريخ" انهيار الشيوعية*، في أواخر القرن العشرين بأنه يتضمن الانتصار النهائي على مستوى العالم لليبرالية الديموقراطية. وقد استبدلت العمليات والممارسات الديموقراطية السلطوية وبشكل أساسي لأن الاستقرار السياسي في المجتمعات الحديثة المعقدة، وعالية التمييز جعل من الممكن الحفاظ عليها، وفقط، من خلال توزيع القوة*، وهو اتجاه يقويه تطوير مواطنة أفضل تعليماً ومعلومات، وأكثر تعقيداً سياسياً. وبشكل ساحق، حيثما انتصرت الديموقراطية، فإنها قد فعلت ذلك في أكثر صورها عملية وتمثيلية. على أية حال، فإن التطورات في تكنولوجيا المعلومات قد جعلت الديموقراطية المباشرة، وبشكل متزايد، أكثر حيوية، وبصفة خاصة في المجتمعات الصغيرة.

وتنبع معظم المجادلات عن الديموقراطية من المنافسات بين النظريات المختلفة أو نماذج الديموقراطية والاهتمام بالسؤال كيف، وإلى أي مدى، يجب أن يتم تطبيق الممارسات الديموقراطية. وتهتم أكثر تلك المناقشات والنظريات بمدى كفاية الديموقراطية التمثيلية، وبصفة خاصة، الارتباط بين الانتخابات والديموقراطية، وما إذا كانت المبادئ الديموقراطية يجب أو لا يجب أن تقتصر وبشكل ضيق على الأمور السياسية، أو أن تمتد بشكل أكثر اتساعاً لتغطي، وعلى سبيل المثال، الأسرة، ومكان العمل، وتوزيع القوة الاقتصادية. ومع ذلك، تظل المناقشات الرئيسية حول فضائل ونواقص الديموقراطية مهمة. ومن بين المزايا التي تدعيها الديموقراطية أنها:

- تحمي الفرد من الحكومة، وبذلك تحمي الحرية من خلال التأكيد على أن القوة مقيدة وموضوع للرضا الشعبي.

- تعزز التعليم والتطوير الشخصي من خلال السماح للمواطنين، ومن خلال المشاركة السياسية، أن يكتسبوا المعرفة بالكيفية التي يعمل بها مجتمعهم.
- كما أنها تقوي المجتمع والتضامن الاجتماعي من خلال إعطاء كل الناس نصيب في المجتمع من خلال حقهم في التصويت في عمليات اتخاذ القرار فيه.
- كذلك، فإن الديموقراطية تزيد من اتساع الحياة الجيدة والاجتماعية للأفراد من خلال تأكيد السياسات الحكومية على أن تعكس مصالح مواطنيها ككل.
- وهي تضمن الاستقرار السياسي بجعل مخرجات الحكومة متفقة مع مدخلات المطالب الشعبية، وبذلك تولد التوازن.

من بين الانتقادات التي تم توجيهها للديموقراطية يأتي كل مما يلي:

- نظراً لأن الحكمة والمعرفة غير موزعة بالتساوي في المجتمع، فإن الديموقراطية تقود إلى الحكم بواسطة الجماهير الجاهلة والأقل علما.
- أنها تتصاعد إلى "طغيان نسبة الـ ٥١٪؛ لأنها تعني أن الحرية الفردية وحقوق الأقلية يمكن أن تسحقها الأغلبية باسم الشعب.
- وأنها تؤدي إلى السيطرة المفرطة للحكومة وللدولة؛ لأنها تصوغ مصالح الكيان الجماعي أكثر من مصالح الفرد.
- أنها قد تؤدي إلى الديكتاتورية والقهر؛ لأنها تسمح للغوغاء بالوصول إلى السلطة من خلال الاحتكام إلى غرائز الجماهير الأكثر أساسية.

المساواة
EQUALITY

المساواة هي مبدأ التوزيع المتسق، وهو لا يتضمن هوية أو التماثل أو الرتابة. على أية حال، تصبح المساواة عديمة المعنى ما لم تستطع الإجابة على السؤال: متساوٍ في ماذا؟ فمصطلح المساواة ذو تطبيقات مختلفة، اعتماداً على ما يتم توزيعه. فالمساواة

في الهوية أو الأصل تتمثل في فكرة أن البشر، وقد ولدوا متساوين، بمعنى أن حياتهم ذات قيمة معنوية متساوية. أما المساواة الرسمية فإنها تشير إلى الوضع الرسمي للأفراد في المجتمع فيما يتعلق بحقوقهم*، واستحقاقاتهم، ويتمثل أوضح تعبيراتها في شكل المساواة القانونية (المساواة أمام القانون)، والمساواة السياسية (حق التصويت العام، وقاعدة صوت لكل فرد، وصوت واحد بقيمة واحدة). وتعني مساواة الفرص أن يملك كل فرد نفس نقطة الانطلاق، أو الفرص المتساوية للحياة. وهذا يميز بين أشكال عدم المساواة التي تنشأ من عدم المساواة في المعاملة الاجتماعية (والتي لا تعدُّ مشروعة)، وتلك التي تنتج من التوزيع غير العادل (غير المتساوي) لجدارة وموهبة وإرادة العمل (والتي تعد مشروعة). أما المساواة في العوائد فتشير إلى التوزيع المتساوي للجوائز، وهو ما ينعكس عادة في المساواة الاجتماعية، والتوزيع المتساوي للدخل، والثروة، وغيرها من الخبرات الاجتماعية. وتُعدُّ هذه الرؤى المختلفة أحياناً غير متوافقة تبادلياً. على سبيل المثال، فقد تبرر المساواة في الفرص عوائد اجتماعية غير متساوية على أساس من الموهبة والحاجة إلى الحوافز.

الأهمية Significance

ربما تكون فكرة المساواة هي الخاصية المحددة للفكر السياسي الحديث. فبينما اعتبر المفكرون التقليديون، ومفكرو العصور الوسطى، وكأمر مضمون لا جدال فيه، فكرة أن التراتبية التصاعدية (الهيراركية) فكرة طبيعية ومحتمة، فإن بعضاً من المفكرين المحدثين لم يكونوا على استعداد لتأييد فكرة المساواة في أي من صورها المتعددة. وفي أحد المعاني، فإننا جميعاً متساوون الآن. ولذلك، فإن المعركة الحديثة حول المساواة لا ينبغي خوضها بين هؤلاء الذين يؤيدون المبدأ، وأولئك الذين يعارضونه، لكنها يجب أن تتم بين وجهات نظر مختلفة حول أين؟ وكيف يجب أن تطبق المساواة. وعلى الرغم من أن المساواة في الأصل - وحدة الأصل - كمبدأ فلسفي، والمساواة الرسمية كمبدأ

قانوني وسياسي، تحظيان بقبول واسع، وعلى الأقل في المجتمعات الليبرالية الديموقراطية، فإن تناقضاً عميقاً يستمر في الإحاطة بفكرة المساواة في العوائد والجوائز. وفي الحقيقة، فإن كثيرين يعاملون أطياف اليسار*/ اليمين السياسي كانعكاس للاتجاهات المختلفة تجاه المساواة الاجتماعية، ومن ثم يؤيدها وبصورة متسعة أعضاء اليسار الجديد، بينما يضعها أنصار اليمين الجديد موضع المساءلة، أو يعارضونها.

من بين الحجج في تفضيل المساواة الاجتماعية أو المادية يأتي ما يلي:

• إنها، أي المساواة الاجتماعية أو المادية، تقوي التماسك الاجتماعي والمجتمع، وذلك من خلال خلق هوية مشتركة، ومصالح مشتركة.

• إنها تعزز العدالة حيث إن معظم الأشكال وضوحاً لعدم المساواة الاجتماعية هي نتيجة للمعاملة غير المتساوية من قبل المجتمع أكثر منها عدم العدالة في الموارد الطبيعية.

• إنها توسع الحرية بمعنى أنها تحرس الناس من الفقر، وتفي بحاجاتهم الأساسية، وتمكنهم من تحقيق الإشباع.

• إنها تعدُّ الشكل ذا المعنى الوحيد للمساواة، حيث إن كل الخصائص الأخرى تعتمد عليها: فالعدالة القانونية والسياسية الجوهرية تتطلب أن يمتلك الناس مدخلاً للموارد الاجتماعية المتساوية.

من بين الحجج ضد تفضيل المساواة الاجتماعية يأتي كل مما يلي:

• إنها ليست عادلة (أي أنها ظالمة)؛ لأنها تعامل غير المتساوين بالتساوي أو بطريقة متساوية، ولذلك فإنها تفشل في مكافأة الناس بالاتساق مع مواهبهم، وقدراتهم.

• إنها تقود إلى ركود اقتصادي، بمعنى أنها تزيل الحوافز وتعوق التطلعات، مؤدية بذلك إلى عملية "الهبوط إلى أسفل".

• إنها يمكن أن تتحقق، وفقط، من خلال تدخل الدولة، ونظام "للهندسة الاجتماعية"، بمعنى أنها ودائما ما تخالف الحرية الفردية.

• إنها تؤدي إلى انتظام ممل أو تماثل كئيب، حيث يختفي التنوع، فيختفي معه وضوح وحيوية المجتمع.

الحرية
FREEDOM

يحدث أفضل استخدام لمصطلحي الحرية *Freedom & liberty* عندما يتم استخدامهما بالتبادل. ففي أوسع معانيها، تتمثل الحرية في القدرة على التفكير والتصرف على نحو ما يرغب المرء. ومع ذلك، يتم التمييز المهم بين الحرية السلبية، والحرية الايجابية (برلين، ١٩٥٨م). وتعني الحرية السلبية عدم التدخل: غياب القيود الخارجية على الفرد. وبذلك، يكون الفرد "في حرية" ليتصرف كما يرغب أو ترغب. تتضمن أوضح مظاهر الحرية السلبية في صيغة حرية الاختيار، والخصوصية، والحرية المدنية*. وترتبط الحرية الإيجابية بإنجاز بعض الأهداف القابلة للتحديد أو الفائدة، وعادة ما تتمثل في التنمية الشخصية أو تحقيق الذات، على الرغم من أن برلين قد عرفها بأنها سيادة الذات وربطها بالديموقراطية. بالنسبة إلى برلين، فقد انعكس التمييز بين الحرية السلبية والإيجابية في الاختلاف بين كون المرء حراً من شيء ما، وكونه حراً ليفعل شيئاً ما. على أية حال، فإن التمييز بين "الحرية من، والحرية للفعل" يعدُ مضللاً؛ لأنه يمكن وصف كل مثال للحرية بالطريقتين. على سبيل المثال، فإن الحرية من الجهل تعني الحرية لاكتساب تعليم. وقد اقترح جي سي ماك كالوم (*G. C. MacCallum, 1991*) أن السؤال الذي يبدو عميقاً هو "هل نحن أحرار" يعدُ سؤالاً لا معنى له، ويجب أن يحل محله مقولة أكثر اكتمالاً وتحديداً عن "ما نحن أحرار منه، وما نحن أحرار لتفعله".

الأهمية Significance

تُعدُ الحرية، وفي الغالب، القيمة السياسية العليا في المجتمعات الليبرالية الغربية. تتمثل قيمتها في أنها بارتباطها بفكرة أن البشر مخلوقات عقلانية ذات إرادة ذاتية، إنما تعدُ باشباع الاهتمامات الإنسانية أو بتحقيق القدرات الإنسانية الكامنة. باختصار، تُعدُ الحرية الأساس للسعادة، وحسن الحال. على أية حال، تمثل الحرية، وعلى الرغم من شعبيتها، تقاليد ومفكرين سياسيين مختلفين، كما أنها تصل إلى نتائج مختلفة تماماً عن معتقداتهم في الحرية. بالنسبة لليبراليين، ولمؤيدي اليمين الجديد، والذين يرون الحرية في معانٍ سلبية تماماً، فإن الحرية تتضمن العودة بالدولة إلى الوراء، وتخفيض مجال السلطة السياسية إلى حده الأدنى. أما بالنسبة للفوضويين، وهم فقط، حقيقة الذين يعتبرون الحرية كقيمة مطلقة، فإنها لا تقبل التوفيق مع أي صيغة للسلطة السياسية. ومن جانب آخر، فقد مال الليبراليون المحدثون والاشتراكيون إلى تأييد رؤية إيجابية للحرية تبرر توسيع مسئوليات الدولة، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالرفاهية والإدارة الاقتصادية. هنا، تعتبر الدولة عدواً للحرية عندما ينظر إليها كقيد خارجي على الفرد، ولكن كضمانة للحرية عندما تضع الشروط للتنمية الشخصية، وتحقيق الذات. أما المحافظين، فإنهم ومن جانبهم قد قاموا تقليدياً بتأييد رؤية ضعيفة للحرية باعتبارها الإرادة للاعتراف بالواجبات والمسئوليات. ويأخذ الفاشيون هذا الموقف إلى نهايته المتطرفة خاصة. أنهم يصورون الحرية "الحقيقية" على أنها الطاعة غير المقيدة للقائد، واستيعاب الفرد في المجتمع القومي.

ومع ذلك، وباستثناء الفوضوية، فإن الحرية لا تعتبر كنعمة أو ميزة غير مشروطة. ينعكس هذا في التمييز واسع القبول بين الحرية والرخصة، وبينما تشير الأولى إلى أشكال مقبولة معنوياً وأخلاقياً للحرية، فإن الثانية تشير إلى إساءة استخدام الحرية أو الحرية المفرطة. وعلى نحو ما وصفها آر إتش توويني *R. H. Twaney* (١٨٨٠-١٩٦٢م)، "فإن

حرية الرمح هي موت للسمك الصغير". وفوق كل ذلك، ينبغي للحرية أن تكون متوازنة ضد النظام، وأن تكون طبيعة هذا النظام واحدة من الأفكار المركزية في النظرية السياسية*. أما أولئك الذين يعتقدون أن هذا التوازن يجب أن يكون في صالح الحرية، مثل الليبراليين والاشتراكيين، فإنهم عادة ما يعتقدون أن البشر كمخلوقات عقلانية ومستنيرة قادرون على صنع قرارات حكيمة فيما يتعلق بمصالحهم. أما هؤلاء — على الجانب المعاكس — والذين يؤكدون على النظام فوق الحرية، مثل المحافظين التقليديين، فإنهم عادة ما يعتبرون البشر كمخلوقات ضعيفة، ومحدودة، بل وفاسدة، ولذا فإنهم يكونون في حاجة إلى سلطة تمارس عليهم.

بالإضافة إلى المجادلات الفلسفية حول الحرية، فإن المفكرين السياسيين قد ناقشوا في بعض الأحيان تأثيرها النفسي. وفي تناقض حاد مع التوقعات المتفائلة للمفكرين الليبراليين مثل جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣م) بأن الحرية سوف تؤدي إلى ازدهار إنساني، فإن كتاباً من أمثال إيريك فروم (١٩٨٤م) قد جذبوا الانتباه إلى "الخوف من الحرية"، وتلك هي الفكرة القائلة بأن الحرية تتضمن أعباءً نفسية للاختيار وعدم التأكد، والتي قد تمثل للناس في أوقات عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية، الفرار من الحرية، والبحث عن الأمن في الخضوع إلى قائد قوي، أو إلى دولة شمولية. وقد تم استخدام ذلك كشرح أو تفسير لصعود الفاشية*، والأصولية الدينية*.

حقوق الإنسان
HUMAN RIGHTS

حقوق الإنسان هي حقوق يستحقها الناس بحقيقة كونهم بشراً، وهي نسخة حديثة وعلمانية من "الحقوق الطبيعية"، والتي كان يُعتقدُ أنها هبة من الله. لذلك، تعدُ حقوق الإنسان عالمية، وأساسية، ومطلقة. فهي حقوق عالمية بمعنى أنها تخص كل

البشر في كل مكان، وبصرف النظر عن الجنسية، والأصل الأثني أو العرقي، والخلفية الاجتماعية، وما إلى ذلك. وهي حقوق أساسية في كونها لا يمكن التنازل عنها: لذلك فقد تتعرض حقوق الإنسان للإنكار أو الانتهاك، لكن حق الإنسان فيها لا يمكن إزالته. وهي حقوق مطلقة في أنها، وباعتبارها الأساس الجوهري ليعيش الإنسان حياة إنسانية حقيقية، لا يمكن تقييدها (وعلى الرغم من أن البعض قد يرى أن كل الحقوق نسبية، (وأنها تتصارع مع بعضها ببعض. فالحقوق تمثل معادلة صفرية). ويمكن التمييز بين حقوق الإنسان والحقوق المدنية على أساس أن الأسبق "حقوق الإنسان" هي مبادئ أخلاقية تدعى نطاقاً عالمياً، بينما تعتمد الأخيرة "الحقوق المدنية" على الحريات والوضع الممنوح للمواطنين في مجتمعات معينة. على أية حال، فغالباً ما تعتمد الإشارات إلى الحقوق المدنية، والحريات المدنية* على اعتقاد أساسي في حقوق الإنسان، وتتم رؤيتها باعتبارها مبادئ أخلاقية، وقد تم اسباغ تعبير قانوني عليها في شكل المواطنة.

الأهمية Significance

أصبحت حقوق الإنسان ممنوحة في أجزاء معينة من العالم، وبما يشبه الأهمية الدينية. ويثير مؤيدو حقوق الإنسان أنها تشكل الأرضية الأساسية للحرية*، والعدالة*، والمساواة*. كما أنها ترسخ فكرة أن كل الأرواح البشرية تستحق الاحترام. بهذا المعنى، يمكن القول بأن حقوق الإنسان تضفي تعبيراً سياسياً للقيم الأخلاقية الموجودة في كل ديانات العالم الرئيسية، والتي تتخطى الأقسام الأيديولوجية التقليدية. وهكذا، فقد أصبحت مقبولة كواحدة من الأركان الأساسية للقانون الدولي*، والذي أحياناً ما يُرى باعتباره أعلى من سيادة الدولة، وبذلك يستخدم لتبرير التدخل الإنساني، بل وحتى العسكري (كما في حالات مثل العراق، وصربيا خلال التسعينيات). ويوجد التعريف الأكثر سلطوية لحقوق الإنسان في إعلان الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان (١٩٤٨م)، على الرغم من أن وثائق أخرى/ مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٥٣م)، كانت أيضاً ولا تزال ذات تأثير.

على أية حال، فإن مذهب حقوق الإنسان قد أثار انتقادات أيضاً. فقد أثيرت العديد من الصعوبات الفلسفية. وهي تتضمن حجج أن حقوق الإنسان ليست سوى مجرد تأكيدات أخلاقية، وتفتقر إلى أي تبريرات تجريبية. فمن الصعب أن نراها باعتبارها مطلقة؛ لأن الحقوق، مثل الحق في الحياة، والحق في الدفاع عن النفس، غالباً ما تكون متوازية في مواجهة بعضها بعضاً، وأن هذا لا يكون دائماً واضحاً عندما يجب اعتبار شخص ما باعتباره "إنساناً" مؤهلاً لحقوق الإنسان (والتي تعدُّ، وبصفة خاصة مثيرة للجدل بالعلاقة إلى الإجهاض). وتأتي الاعتراضات السياسية من قبل المحافظين والتشاركيين، والتي تشير إلى أنه من غير المعقول اقتراح أن الأفراد لهم حقوق منفصلة عن التقاليد، والثقافات، والمجتمعات، التي ينتمون إليها. ومن جانبهم، فإن الماركسيين تقليديًا قد أثاروا أن الحقوق الطبيعية أو حقوق الإنسان تحمي الملكية* الخاصة بإعطاء كل الناس الحق في الانتفاع أو الاستفادة من مواردهم الاجتماعية غير المتساوية. وأخيراً، فغالباً ما يتم الإدعاء بأن حقوق الإنسان ترتبط وبشكل أساسي بأفكار وافتراضات الليبرالية السياسية. وفي هذه الحالة، فإن تقديمها باعتبارها قابلة للتطبيق عالمياً إنما يعني الانغماس في صورة للامبريالية الأيديولوجية، والتي تقترح أن القيم الليبرالية الغربية تعدُّ أسمى مما عداها.

الفردية
INDIVIDUALISM

تتمثل الفردية في الاعتقاد في سمو الفرد، وأهميته التي تعلو على أي جماعة اجتماعية، أو كيان جماعي. وعادة ما ينظر إليها باعتبارها نقيضاً للجماعية*. على أية حال، فإن الفردية يمكن أن تكون إما مفهوماً وصفياً، وإما مفهوماً معيارياً. كمفهوم

وصفي، وفي صيغة الفردية المنهاجية، فإن الفردية تقترح أن الفرد مركزي لأي نظرية سياسية أو شرح اجتماعي - فكل المقولات حول المجتمع يجب أن يتم صياغتها بالعلاقة للأفراد التي يشكلونها. وعلى نحو ما صاغتها مارجريت تاتشر، "ليس هناك شيء ما يسمى المجتمع، فهناك وفقط أفراد وأسرهم". أما كمفهوم معياري، وفي صيغة الفردية الأخلاقية، فإنها - أي الفردية - تتضمن أن المجتمع يجب أن يتم تشييده لكي يفيد الفرد، ولكي تعطى أولوية لحقوق* الفرد، وحاجاته، أو مصالحه.

ومع ذلك، فإن ما تعنيه الفردية الأخلاقية في الممارسة يعتمد على رؤية المرء للفرد، أو النظرية الطبيعية البشرية. ففي أكثر صورها شهرة، فإن الفردية الأنانية (والتي تسمى أيضاً "السوق"، و"التملك"، أو فردية السوق، أو "التملك"، أو "الذرية") تؤكد على الاهتمام الإنساني، والاعتماد الذاتي. إن هذا الفرد هو مالك حصري لموهبته أو موهبتها الذاتية، غير مدين بشيء للمجتمع. وفي المقابل لا يدين له المجتمع بشيء، (تتداخل هذه الصبغة للفردية وفي أوضح صورها مع الفردية المنهجية). على الجانب الآخر، فإن ما يمكن تسميته بالفردية التنموية تؤكد على النمو الشخصي، والازدهار الإنساني، ويتم التعبير عنها في فكرة الفردية. وبينما تسمح هذه الصيغة للفردية بالمسئولية الاجتماعية وحتى بالإيثار، فإنها تجعل التمييز بين الفردية والجماعية غير واضح.

الأهمية Significance

ظهر مذهب الفردية في القرنين السابع عشر، والثامن عشر، كنتيجة لتطور السوق أو المجتمعات الرأسمالية، والتي كان يتوقع من الأفراد فيها أن يصفوا سلسلة متسعة من الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، وأن يقوموا بالمسئولية الشخصية عن حياتهم. وتؤسس الفردية المبدأ الأساسي لليبرالية*، وبذلك، فقد أصبحت واحدة من العناصر الأساسية للثقافة السياسية الغربية. أما الفردية المنهجية، وبما لها من تاريخ طويل ومؤثر، وقد تم توظيفها من قبل منظري العقد الاجتماعي مثل توماس هوبز

(١٥٨٨-١٦٧٩م)، وجون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤م)، ومن قبل النفعيين مثل جيرمي بنتام (١٧٤٨-١٧٩٠م)، وبواسطة المنظرين الاقتصاديين من آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠م) فصاعداً، ومن قبل منظري الاختيار العقلاني الحديثة. إن جاذبيتها كنمط للتحليل تتمثل في أنها تجعل من الممكن بناء النظريات على أساس من الملاحظات التجريبية والعلمية الواضحة حول السلوك الإنساني. باختصار، فإن فهم الفرد والمؤسسات والآليات الاجتماعية والسياسية قد أصبح أمراً قابلاً للشرح أو التفسير. على أية حال، فإن العائق أمام أي شكل من الفردية المنهاجية يتمثل في أنها تعدُ غير اجتماعية، وغير تاريخية في آن واحد. ومن خلال بناء النظريات السياسية على أساس من النموذج سابق التجهيز للطبيعة البشرية، فإن الفرديين يتجاهلون حقيقة أن السلوك الإنساني يتنوع من مجتمع إلى مجتمع، ومن فترة تاريخية إلى الفترة التالية. وإذا كان للخبرة والبيئة الاجتماعية أن تشكل الطبيعة البشرية، فإن الفرد يجب أن يُنظر إليه باعتباره نتاجاً للمجتمع، وليس العكس.

على أية حال، فإن الفردية، كمبدأ أخلاقي أو سياسي، عادة ما كان لها وبقوة تداعيات مضادة للدولة. وبالنسبة لليبراليين التقليديين، فإن اليمين الجديد*، والفوضويين الفرديين، فإن الجوهر المركزي "الرئيسي" للفردية يتمثل في توسيع مجال المجتمع المدني*، والمجال الخاص على حساب السلطة* السياسية. وبذلك تتضمن الفردية حرية سلبية، وتوسيع الاختيار والمسئوليات الفردية. على أية حال، فإن الفردية الأنانية قد لاقت معارضة من قبل كل من الاشتراكيين، والمحافظين التقليديين، والتشاركيين المحدثين. ففي رؤية الاشتراكيين، فإن الفردية تعزز الجشع والمنافسة، فتضعف بذلك روابط المجتمع*، أما في رؤية المحافظين، فإنها تؤدي إلى عدم الأمن، وانعدام الجذور، وتقويض القيم التقليدية. وفي رؤية التشاركيين، فإن الفردية تسرق من المجتمع قدرته على تأسيس نظام أخلاقي، وتشجع المجهود الجماعي.

العدالة
JUSTICE

العدالة هي التوزيع المُبرر أخلاقياً للجوائز والعقوبات أو للثواب والعقاب. باختصار، فإن العدالة تتعلق بإعطاء كل فرد ما يستحقه أو ما تستحقه، وغالباً ما يُرى ذلك بأنه ثمرتها. بهذا المعنى فإنه يمكن تطبيق العدالة بالنسبة لتوزيع أي "سلعة" في المجتمع: الحرية، والحقوق، والقوة، والثروة، ووقت الفراغ، وما شاكل ذلك. على أية حال، وبما أن الخلفيات لتوزيع عادل قد تتنوع، وبشكل هائل، فإن العدالة يمكن أن تُرى وربما باعتبارها النموذج الأصلي أو الطراز المبدئي لمفهوم نضالي ومثير للنقاش. ومع ذلك، فإنه يمكن التمييز بين الإشارات الإجرائية والاسمية للعدالة. العدالة الإجرائية أو العدالة "الرسمية"، تشير إلى الطريقة التي يتم التوصل فيها إلى نتائج، وبذلك إلى القواعد التي تحكم السلوك والتفاعل الإنساني. على سبيل المثال، فإن أي نتيجة لمنافسة رياضية تعد عادلة طالما أنها تنتج من تطبيق قواعد عادلة تم الاحتكام إليها بشكل مستقل. باختصار، يجب أن يكون هناك "مستوى للعب في الملعب أو الحقل". أما العدالة الاسمية، أو العدالة "النظامية"، وعلى الجانب الآخر، فإنها مهتمة بجوهر العوائد نفسها، وهي متعلقة وبالطبيعة بنقطة النهاية. وهذا يمكن رؤيته في الفكرة أن العقوبة يجب أن تكون "مناسبة" للجريمة، وبكلمات أخرى، أن العقوبات يجب أن تكون ملائمة، ومبررة في ذاتها.

إن التطبيقين الأكثر شيوعاً لمفهوم العدالة هما العدالة القانونية، والعدالة الاجتماعية. تشير العدالة القانونية إلى تقسيم العقوبات والجوائز كنتيجة لارتكاب الأفعال الخاطئة، وبصفة خاصة، خرق القانون. لذلك، يتم، وفي بعض الأحيان، وصف النظام القضائي بأنه إدارة العدالة. على أية حال، يجب ألا تتم المزاوجة بين اقتران القانون* والعدالة، فالقوانين قد تكون عادلة أو غير عادلة، وكذلك قد يكون

نظام المحاكم الذي يتم من خلاله إدارة هذه القوانين. أما العدالة الاجتماعية، فإنها تشير إلى توزيع مقبول أخلاقياً للعوائد المادية أو الاجتماعية، وتحديداً الثروة، والدخل، والمكانة الاجتماعية. يتخذ كثيرون العدالة الاجتماعية على أنها تتضمن المساواة*، وحتى رؤيتها باعتبارها مبدأ اشتراكياً بالتحديد. على أية حال، فإن مفاهيم العدالة الاجتماعية قد تكون ذات دلالة فيما يتعلق بالمساواة وبعدم المساواة في نفس الوقت، وحتى عندما يستخدم الاشتراكيون المصطلح، فإنه يميل إلى أن يتضمن صيغة ضيقة للمساواة: تضييق أوجه عدم العدالة المادية، وغالباً ما يتم تبريره فيما يتعلق بمبدأ تساوي، أو تكافؤ، الفرص.

الأهمية Significance

كانت العدالة، ولا تزال، تُقدمُ باعتبارها سيدة مفاهيم الفكر السياسي. فمنذ أيام أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م.)، وأرسطو (٣٨٤-٢٢ ق.م.) يتم النظر إلى المجتمع "الجيد" باعتباره مجتمعاً عادلاً. لذلك، تتكون معظم النظرية السياسية* من المناقشة حول السؤال: "من يجب أن يحصل على ماذا؟". وفيما يتعلق بالعدالة القانونية، فإن هذا الموضوع قد تم حله، وإلى درجة كبيرة، من خلال تطوير قواعد إجرائية واسعة القبول حول، وعلى سبيل المثال، طرق الوصول إلى النصيحة، والتمثيل القانونيين، والحياد القضائي، وقواعد الإثبات واستخدام هيئات المحلفين، على الرغم من أنه قد تكون هناك فروق جوهرية مهمة بين القوانين التي تعمل في مجتمعات ديموقراطية ليبرالية، وتلك القوانين القائمة على الشريعة في الدول الإسلامية.

على أية حال، فإن التناقضات حول العدالة الاجتماعية كانت عميقة ومتكررة. بعض ممن يشيرون إليها، بما فيهم مؤيدو اليمين الجديد، يرفضون فكرة العدالة الاجتماعية على أساس أنها غير ملائمة لتطبيق مبادئ أخلاقية مثل العدالة على توزيع الثروة والدخل؛ لأنها موضوعات اقتصادية تماماً، ويمكن الحكم عليها، وفقط، بمعايير

مثل الكفاءة والنمو. من هذا المنظور، فإن تقديم الفقراء، كضحايا لعدم العدالة، يُعدُّ وببساطة أمراً سخيفاً ومنافٍ للعقل. وعلى العكس من ذلك، فإن الاشتراكيين والتحرريين المحدثين قد انجذبوا إلى فكرة العدالة الاجتماعية تحديداً لأنهم غير مستعدين لفصل الاقتصاد عن الأخلاق، ولأنهم غير مستعدين لترك الموضوعات المتعلقة بالثروة والفقر لتقلبات السوق*. لذلك، فعادة ما يذهب التعاطف مع العدالة الاجتماعية يداً بيد مع تأييد تدخل الحكومة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية. على أية حال، فإن هناك نماذج ليبرالية واشتراكية للعدالة الاجتماعية مختلفة تماماً عن بعضها بعضاً. فبينما يجد النموذج الليبرالي جذوره في الفردية، وقيامه على الالتزام بمبدأ الكفاءة، فإن النموذج الاشتراكي يقوم على الجماعية، ويُظهر تأييداً أكبر للمساواة الاجتماعية والمجتمع*.

القيادة

LEADERSHIP

يمكن أن يتم فهم القيادة كنموذج للسلوك، وكصفة شخصية، وكقيمة سياسية. كنموذج للسلوك، تمثل القيادة تأثيراً يمارسه فرد أو جماعة على كيان أكبر، لتنظيم أو توجيه جهوده باتجاه تحقيق أهداف مرجوة. إما باعتبارها "سمة شخصية"، فإن القيادة تشير إلى خصائص الشخصية التي تُمكنُ القائد من ممارسة نفوذه (تأثيره) على الآخرين. بهذا المعنى، فإن القيادة ترتبط، وبفاعلية، بالكاريزما؛ الجاذبية أو القوة الشخصية. كقيمة سياسية، تشير القيادة إلى الإرشاد والإلهام، والقدرة على تعبئة آخرين من خلال سلطة أخلاقية أو رؤى أيديولوجية.

الأهمية Significance

في بعض الجوانب، يبدو موضوع القيادة السياسية موضوعاً قديماً. ذلك أن انقسام المجتمع إلى قادة وإتباع يتجذر في ثقافة ما قبل الديموقراطية للاختلاف والاحترام والتي يكون القادة فيها يعلمون أفضل، بينما الجمهور يحتاج إلى من يقوده، أو يقوم بتعبئته أو

بتوجيهه. وربما لم تكن الضغوط الديموقراطية قد أفلحت في إزالة الحاجة إلى القادة، لكنها وبالتأكيد قد وضعت قيوداً قوية على القيادة، وتحديداً بجعل القادة قابلين للمساءلة العلنية، وتأسيس آليات مؤسسية يمكن من خلالها إزاحتهم عن القيادة. على أية حال، فإن سياسات القيادة، وفي جوانب أخرى، قد أصبحت، وبشكل متزايد، ذات أهمية. على سبيل المثال، فإن الديموقراطية* نفسها، وإلى حد ما، قد دعمت أهمية الشخصية بإجبار القادة السياسيين، وبالفعل، على "تقديم أنفسهم"، أملاً في كسب التأييد الانتخابي. وبدون شك، فإن هذا الاتجاه قد اكتسب قوة من خلال الوسائل الحديثة للإعلام الجماهيري (خاصة التليفزيون)، والتي تميل إلى التأكيد على الشخصية أكثر من تأكيدها على السياسات، وتزويد القادة بأسلحة قوية يستطيعون بها، وببراعة، تقديم صورتهم الذهنية العامة. أكثر من ذلك، فكلما أصبح المجتمع أكثر تعقيداً وتجزئة، فإن الناس قد يتطلعون، وبشكل متزايد، إلى الرؤية الشخصية لقائد بذاته لتقديم صورة متماسكة وذات معنى للعالم الذي يعيشون فيه. ومع ذلك، تظل مشكلة القيادة السياسية محاطة بتناقض أيديولوجي عميق. فقد كان مؤيدوها على اليمين السياسي متأثرين باعتقاد عام في التمايز الطبيعي، واتساع رؤيتهم التشاؤمية عن الجماهير. وهكذا، فقد انعكست تلك التوجهات، وفي صيغتها المتطرفة، في مبدأ "القائد الفاشي"، والذي يقوم على أن هناك "قائداً أعلى ووحيداً"، يكون هو، وفقط، قادراً على قيادة الجماهير نحو مصيرهم، وتعدُ هذه النظرية نابعة من إشارة فردريك نيتشة (١٨٤٤-١٩٠٠م) للسوبرمان.

ومن بين الفضائل المفترضة للقيادة يأتي ما يلي:

- أن القيادة تقوم بتعبئة وقيادة الناس، والذين قد يكونوا بدونها جامدين، ولا وجهة لهم.
- أنها تحفز الوحدة، وتشجع أفراد الجماعة للحركة في نفس الاتجاه.
- تقوي القيادةُ المنظمات من خلال تأسيس نظام تصاعدي (هيراركي) للمسئوليات والأدوار.

ومن جانب آخر، فإن الليبراليين والاشتراكيين قد حذروا عادة من أن القادة يجب أن يكونوا موضع ثقة، وأن تتم معاملتهم باعتبارهم تهديداً أساسياً للمساواة والعدالة. ومع ذلك، فإن هذا لم يمنع النظم الاشتراكية من توظيف نظم القيادة، وفي حالة نظرية لينين (١٨٧٠-١٩٢٤م) لحزب الطليعة الثورية، فإنهم قد أكدوا أحياناً على الحاجة للقيادة السياسية.

أما المخاطر التي تنسب إلى القيادة، فإنها تتضمن ما يلي:

- إن القيادة تركز القوة؛ ويمكن بذلك أن:
- تؤدي إلى الفساد والطغيان، وحينئذ تبرز المطالبة الديموقراطية بأن القيادة يجب أن يتم ضبطها من خلال مبدأ المساءلة.
- تولد القيادة الخضوع والاختلاف، وبذلك لا تشجع الناس على تحمل المسئولية عن حياتهم.
- وأخيراً، فإنها تضيق المناقشة والحجة بسبب تأكيدها على انسياب الأفكار من أعلى إلى أسفل، أكثر منها إلى أعلى من أسفل.

الجدارة — الاستحقاق
MERITOCRACY

حرفياً، يعني مبدأ الجدارة قواعد يضعها القادر أو الموهوب، وقد تحددت الجدارة بالموهبة، مُضافاً إليها العمل الشاق. على أية حال، يعدُ المصطلح أكثر شيوعاً واستخداماً كمبدأ للعدالة الاجتماعية، متضمناً أن الموقف الاجتماعي، والجوائز المادية يجب أن تعكس توزيع القدرة والمجهود في المجتمع على اتساعه. ومع ذلك، يمكن استخلاص تطبيقات مختلفة من الجدارة/ التميز اعتماداً على ما إذا كان التأكيد قد تم وضعه على الموهبة أو على العمل الشاق. نظم الجدارة التي تركز أساساً على الموهبة، يتم تصميمها، لتشجيع الناس، وبصفة خاصة الموهوبين منهم، على تحقيق قدرتهم

الطبيعية إلى أقصى طموحها. أما تلك النظم التي تؤكد أساساً على العمل الشاق، فإنها تعتبر أن الجهد، والجهد فقط، هو الجدير معنوياً على أساس من أن مكافأة الموهبة تتمثل في خلق "يا ناصيب طبيعي" (راؤلز، ١٩٧١م). تختلف الجدارة عن التراتبية التصاعدية في أنها تسمح بالتعبئة الاجتماعية، وبنموذج مرن لمظاهر عدم المساواة، باعتبارها معاكسة للمستويات الثابتة والبنيوية في الوضع الاجتماعي والثروة.

الأهمية Significance

تمثل الجدارة مبدأً اجتماعياً ليبرالياً أساسياً، كما يمكنُ أن تُرى باعتبارها واحدة من القيم الأساسية للرأسمالية* الليبرالية. ويرى المدافعون عنها أن الجدارة ذات مزايا اقتصادية وأخلاقية، تتضمن ما يلي:

- أنها تضمن حوافز من خلال تشجيع الناس على تحقيق مواهبهم، وعلى مكافأة العمل الجاد.
- أنها تؤكد على أن المجتمع يتم توجيهه بواسطة أناس حكماء وموهوبين، والذين يكونون أكثر قدرة على الحكم على مصالح الآخرين.
- أنها عادلة، بمعنى أن التوزيع على أساس الموهبة يعطي لكل شخص ما يستحقه أو ما تستحقه، وتحترم مبدأ المساواة في الفرصة "تكافؤ الفرص".

على أية حال، فإن مبدأ الجدارة، وبكل الوسائل، موضع قبول عالمي. وبينما كان معارضوه الأساسيون من الاشتراكيين، فإن المحافظين التقليديين قد عارضوها أيضاً. ويأتي ضمن انتقاداتهم كل مما يلي:

- أنها تهدد المجتمع والتماسك الاجتماعي من خلال تشجيعها للمنافسة، ومثابرة الذات، وقد أسماها آر إتش توني (١٨٨٠-١٩٦٢م) "فلسفة الشرغوف"(*).

---

* الشرغوف هو فرخ الضفدع.

• أنها غير عادلة ؛ لأنها تتضمن أن التمايزات تعكس استحقاق شخصي غير متساوي، وفي الحقيقة، فإنها عادة ما تعكس معاملة اجتماعية غير عادلة.

• أنها متناقضة، لأنها من جانب، تبرر عدم المساواة الاجتماعية، وعلى الجانب الآخر، فإنها يمكن أن تتحقق، وفقط، من خلال إعادة توزيع الثروة لخلق "حقل بمستوى اللعب" : "*level Playing field*" .

الحياد

NEUTRALITY

يتمثل الحياد في غياب أي شكل للتحيز أو الالتزام، ويتكون من رفض الانحياز لطرف. وفي العلاقات الدولية، يعدُ الحياد "حالة قانونية تعلن الدولة من خلالها عدم التورط في صراع أو حرب، وتشير إلى نيتها في الامتناع عن تأييد أو مساعدة أي من الجانبين". وكمبدأ للسلوك الفردي، فإنه حين يُطبقُ على أمثال القضاة، والموظفين العموميين، وشاغلي مناصب المسئولية العامة من العسكريين وغيرهم، فإن الحياد يعني، وبمعنى صارم، غياب أوجه التعاطف السياسي والميل الأيديولوجي. وهكذا، يصبح الفاعلون المحايدون بمثابة "المخصيين سياسياً *Political Eunuchs*. وفي الممارسة، فإن أقل المتطلبات المُلحة المتمثلة في التجرد والنزاهة عادة ما يتم تطبيقها، مما يسمح بالإبقاء على بعض التعاطفات السياسية طالما أنها لا تتدخل في المسئوليات المهنية، أو العامة للفرد.

الأهمية Significance

يعدُ مبدأ الحياد أساسياً لنظرية وممارسة الحكومة الديموقراطية الليبرالية. ذلك أنه يكمن في جوهر الاعتقاد في حياد الدولة فكرة أن الدولة لا تتمسك بأي تحيزات اقتصادية، أو اجتماعية أو غيرها، لذلك، فإنها تعامل كل الأفراد والجماعات بالمثل. وينعكس هذا في المبدأ الدستوري بالحياد، كما أنه ينطبق على كل أجهزة الدولة

وموظفيها، وبصفة خاصة في هيئتها القضائية*، وأجهزة الخدمة العامة، والشرطة، والجيش. وهكذا، فإن الحياد يضمن أن تظل الدولة منفصلة عن الحكومة. وبهذا المعنى، فإن شاغلي الوظائف العامة لا يكونوا ملوثين بحماسات السياسة والأيديولوجية الخاصة بالسياسيين المحترفين. من هذا المنظور، فإن للحياد السياسي فائدتين أساسيتين. فهو أولاً يؤكد العدالة بمعنى أن كل الناس تتم معاملتهم بالتساوي بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية، أو الأصل العرقي، أوالدين، أو النوع، وما شابه ذلك. كما أن الحياد ثانياً يدعم الموضوعية من خلال السماح بتقديم الأسئلة على أساس من المنطق والبرهان بدلاً من التحيز غير العقلاني.

على أية حال، يتم انتقاد الحياد على أساس من خلفيات ثلاث. تتمثل أولها في أن الماركسيين، وأنصار الحركة النسوية، وغيرهم قد صوروا الحياد كواجهة مصممة لإخفاء الدرجة التي تصل إليها الدولة، وغالباً من خلال بناء وتكوين مؤسسات الدولة، في صياغتها لمصالح الجماعات القوية أو المتميزة في المجتمع. أما الانتقاد الثاني، فيتمثل في أن البعض يلغي أو يطرد فكرة الحياد باعتبارها وهماً، مستندين في ذلك إلى القول بأنه ليس هناك من يستطيع قمع القيم والمعتقدات التي تتشكل من خلال الخلفية الاجتماعية للفرد أو عضويته في الجماعة. وينصرف الانتقاد الثالث إلى أن الحياد قد يعتبر أمراً غير مرغوب فيه من قبل أولئك الذين يعتقدون أنه يولد اللامبالاة، أو يسمح للموظفين العموميين بمقاومة إرادة الحكومات المنتخبة ديموقراطياً.

التعهد
OBLIGATION

يمثل التعهد واجباً أو متطلباً بالتصرف بطريقة معينة. ومع ذلك، تختلف التعهدات القانونية عن التعهدات الأخلاقية. فالتعهدات القانونية مثل مطلب دفع الضرائب، ومراعاة القانون يتم فرضها من خلال المحاكم، ويدعمها نظام العقوبات.

فكون المرء مُتعهداً (ملتزماً) بعمل شيء ما، يتضمن عنصراً من القهر. ولذلك، فربما يتم التمسك بالالتزامات القانونية على خلفية من الحكمة البسيطة: سواءً أكانت القوانين صواباً أم خطأً، فإنه يتم طاعتها خوفاً من العقاب. ومن جانب آخر، فإن التعهدات الأخلاقية يتم الوفاء بها، ليس لأنه من الملائم فعل ذلك، لكن لأن مثل هذا السلوك بعمل شيء ما يقترح في ذاته، وفقط واجباً أخلاقياً. على سبيل المثال، يعني إعطاء وعد، أن يكون المرء تحت التزام أخلاقي لتنفيذه، وبصرف النظر عن النتائج التي قد يفضي إليها عدم الوفاء بالوعد. يعد الالتزام السياسي أكثر صيغ الالتزام الأخلاقي أهمية، فهو يتمثل في واجب المواطن أن يُقر أو يعترف بسلطة الدولة، وبطاعة قوانينها. لذلك، فإن الالتزام يتم التفكير فيه باعتباره واحداً من أهم المكونات الرئيسية للمواطنة. ذلك أن حقوق المواطن والتزاماته وجهان متقابلان لعملة واحدة.

الأهمية Significance

يمثل موضوع التعهد السياسي واحداً من الأفكار السياسية التي كانت ولا تزال محورية في النظرية السياسية. يرجع سبب ذلك إلى أن مشكلة التعهدات تتناول الأساس الأخلاقي للحكم السياسي. يجد التفسير التقليدي للتعهد السياسي وجوده في فكرة "العقد الاجتماعي"، والتي تمثل اتفاقاً تم بين المواطنين، أو بين المواطنين والدولة، يقبلون من خلاله سلطة الدولة في مقابل الفوائد التي لا يستطيع تقديمها سوى، وفقط، الدولة ذات السيادة. بالنسبة لأفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م.) يجد التعهد بطاعة الدولة أساسه في وعد ضمني قدمته الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن المواطنين قد اختاروا البقاء داخل حدودها. أما عند هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م)، ولوك (١٦٣٢-١٧٠٤م) فقد قام على أساس من قدرة الدولة على تقديم النظام والاستقرار. أما لدى روسو (١٧١٢-١٧٧٨م)، فإنها، أي فكرة التعهد بطاعة الدولة، قد نبعت من قدرة أو استطاعة الدولة صياغة "الإرادة العامة"، أو "الخير الجماعي".

على أية حال، فإن المحافظين والتشاركيين قد ذهبوا إلى أبعد من ذلك، واقترحوا أن التعهد ليس مجرد التزام تعاقدي، لكنه خاصية جوهرية لأي مجتمع مستقر. من هذا المنظور، يعدُ التعهد شكلاً من الواجب الطبيعي، يعكس حقيقة أن قيمنا وهوياتنا إنما تنبع، وبدرجة كبيرة، من المجتمعات التي نعيش فيها. إن المنظرين الوحيدين الذين يعارضون جوهر فكرة التعهد السياسي هم الفوضويون الفلسفيون، الذين يصرون على أن الاحترام المطلق هو، وفقط، للسلطة الشخصية.

الملكية
PROPERTY

يشير مصطلح الملكية في استخدامه اليومي إلى "موضوعات أو أشياء غير حية". على أية حال، تتمثل أفضل طريقة للتفكير في الملكية في اعتبارها مؤسسة اجتماعية، تتحدد بواسطة العادة، والاتفاق، وفي معظم الأحوال، بالقانون. كمبدأ أساسي، توجه الملكية الاهتمام إلى علاقة امتلاك توجد بين الشيء موضع التساؤل والشخص أو الجماعة التي يخصها أو ينتسب إليها. بهذا المعنى، فإن هناك تمييزاً واضحاً بين الملكية، وببساطة استخدام شيء كحيازة. على سبيل المثال، فإن التقاط حصاة من الشاطئ، أو استعارة قلم، أو قيادة سيارة شخص آخر، لا يؤسس ملكيتها. هكذا، فإن الملكية هي إدعاء قائم يتم فرضه على شيء أو حيازته، باعتباره حقاً، وليس شيئاً. لذلك، يعدُ امتلاك الملكية منعكساً في وجود حقوق وقوى على شيء، وأيضاً قبول واجبات ومسئوليات قانونية متعلقة به.

يمكن، وعلى أية حال، إدراك الملكية كملكية خاصة، أو كملكية مشتركة، أو كملكية الدولة. تتمثل الملكية الخاصة في حق الفرد أو المؤسسة في استثناء فرد أو مؤسسة آخرين من استخدام شيء ما، أو الاستفادة منه. وعلى أية حال، فإن الحق في الاستبعاد لا يعني بالضرورة إنكار حق الوصول. فقد يستطيع شخص آخر استخدام

سيارتي، ولكن على أن يتم ذلك وفقط بتصريح مني. أما الملكية المشتركة فهي تقوم على الحق المشترك في الوصول إلى ملكية بين أفراد من هيئة جماعية، ولا يستطيع أي منهم أن يمارس "حق الاستبعاد" عليه، إلا فيما يتعلق بغير الأعضاء. أما ملكية الدولة فإنها ملكية خاصة تخص الدولة. فعلى سبيل المثال، فإن المواطنين العاديين ليس لديهم حق أكثر في الوصول إلى ملكية الدولة، مثل سيارات الشرطة، عما يكون لهم بالنسبة لأي سيارة خاصة أخرى. على أية حال، فإن الإشارات إلى ملكية الدولة، والملكية المشتركة غالباً ما تتداخل فيما بينها. ذلك أن مصطلحات مثل "الملكية العامة"، أو "الملكية الاجتماعية"، تبدو أنها تشير إلى ملكية مملوكة جماعياً بواسطة المواطنين، لكنها في الممارسة تصف ملكية تمتلكها الدولة وتنظمها. وبالمثل يتضمن "التأميم" ملكية من قبل الأمة، وإن كانت تعمل، وبثبات، من خلال نظام لسيطرة الدولة.

الأهمية Significance

كانت مشكلة الملكية، ولا تزال، واحدة من أعمق وأكثر الموضوعات حساسية في المناقشات السياسية والأيديولوجية. وفي الحقيقة، فإن الانقسامات الأيديولوجية، تعود في نشأتها إلى الموقف من الملكية، حيث تمارس العقائد السياسية لكل من الجناحين اليميني واليساري أشكالاً مختلفة من سياسات الملكية. وهكذا يتم تقديم الصدام بين الرأسمالية والاشتراكية كاختيار بين فلسفتين اقتصاديتين متنافستين، تقوم الأولى منهما (أي الرأسمالية) على الملكية الخاصة، بينما تقوم الأخيرة (أي الاشتراكية) على الملكية المشتركة.

وبوجه عام، فقد كان الليبراليون والمحافظون، وبوجه عام، مؤيدين أقوياء للملكية الخاصة، ويأتي من بين حججهم ما يلي:

- أن الملكية حق يقوم على "الامتلاك الذاتي"، حيث لكل شخص، وعلى وجه الحصر، حقوق على نفسه أو نفسها، ويلي ذلك أن بعض هؤلاء الناس لهم حق

حصري في منتج عملهم، ذلك أن أشياءهم غير الحسية قد اختلطت مع العمل الإنساني لتخلق حقوق ملكية (لوك).

• إنها، (أي الملكية الخاصة) حافز للعمل، وبذلك تعمل كضمانة للرخاء والكفاءة الاقتصادية.

• أنها توسع من مجال الحرية الفردية، بمعنى أنها تحفز الاستقلال والاعتماد على الذات، فيستطيع الأفراد الوقوف على أقدامهم.

• إنها تحفز قيماً اجتماعية مهمة، ذلك أن لمالكي الملكية مصلحة في المجتمع، ومن ثم، فمن المحتمل أنهم سيحافظون على النظام، وأن يكونوا مواطنين مطيعين للقانون، ويحترموا ملكية الآخرين.

• إنها وسيلة لتحقيق الذات، وهي مظهر خارجي للهوية الشخصية للفرد، حيث يرى الناس أنفسهم فيما يمتلكونه مثل سياراتهم، ومنازلهم، وكتبهم، وما إلى ذلك.

ومن جانب آخر، فإن الاشتراكيين والشيوعيين، قد قدموا الحجج التالية في تفضيل الملكية المشتركة:

• أن الملكية المشتركة تعكس حقيقة أن العمل يعدُ عادة نشاطاً اجتماعياً وجماعياً يعتمد على التعاون أكثر منه على الجهد المستقل، وإن ما يتم إنتاجه بشكل مشترك، يجب أن يتم امتلاكه بشكل مشترك أيضاً.

• أنها تقوي المجتمع والتماسك الاجتماعي من خلال التأكيد على أن كل أعضاء المجتمع لهم مصلحة مشتركة وهوية جماعية.

• أنها تضمن المساواة من خلال منع البعض من مراكمة الثروة، بينما يتم إنكارها على الآخرين.

• أنها تسمح للناس بالفرار من الطمع والمادية من خلال تحديد السعادة على أساس من تطوير الذات، وليس فيما يتعلق بالاستحواذ.

ومع ذلك، فإن هناك مؤشرات أن سياسات الملكية قد تراجعت بشكل مهم. فعلى الرغم من إعادة إحياء قضيتها في الثمانينيات من قبل اليمين الجديد المتحمس للخصخصة، فإن إنهيار الشيوعية في ثورات ما بين عامي ١٩٨٩/١٩٩١م، وتفريغ الاشتراكية من ثوريتها، قد أدت إلى قبول واسع النطاق، على الأقل، للمزايا الاقتصادية للملكية الخاصة، وكذلك، لمساوئ كل من الملكية المشتركة، وملكية الدولة.

التمثيل
RERESENTATION

إن تمثل يعني، وفي لغة كل يوم، أن "تمثل / تصور *Protray*، أو "أن تجعل شيئاً حاضراً"، وعلى نحو ما يحدث عندما يُقال إن الصورة تمثل منظراً أو شخصاً. وكمبدأ سياسي، يعدُ التمثيل علاقة يقوم من خلالها الفرد أو الجماعة بالتصرف، أو بالعمل نيابة عن كيان أكبر من الناس. يختلف التمثيل عن الديموقراطية في أن التمثيل يعترف بالتمييز بين الحكومة والمحكومين، بينما تتطلع الديموقراطية، وعلى الأقل في معناها التقليدي، إلى إلغاء هذا التمييز، وإقامة حكم ذاتي شعبي. ومع ذلك، فقد تؤسس الديموقراطية التمثيلية صورة محدودة وغير مباشرة للحكم الديموقراطي، علماً بأن التمثيل يربط الحكومة بالمحكومين بطريقة يتم فيها صياغة فعالة لآراء الناس، وتأمين مصالحهم.

على أية حال، فليست هناك نظرية وحيدة متفق عليها للتمثيل. ومن ثم، فقد يتخذ المصطلح أحد أربع مجموعات من التداعيات. ترى المجموعة الأولى أن الممثل قد يكون موثوقاً به، أي شخص يتم تخويله بمسئولية رسمية عن ممتلكات شخص آخر أو شؤونه. وتقليدياً، فقد عبر إدموند بيرك (١٧٢٩-١٧٩٧م)عن هذا، حيث رأي أن الممثلين يخدمون ناخبيهم بالتفكير من أجلهم، واستخدام حكمهم الناضج. وتذهب المجموعة الثانية إلى أن الممثل قد يكون مندوباً أو مفوضاً، وهو شخص تم اختياره

ليتصرف من أجل آخر على أساس من التوجيه أو التعليمات الواضحين. ويتضمن التفويض التصرف كقناة تحمل آراء الآخرين دون تعبير المنتدب ذاته عن آرائه أو وجهات نظره الشخصية. وتتضمن الأمثلة مندوبي المبيعات والسفراء. وتتمثل المجموعة الثالثة في أن الممثل قد يكون شخصاً ينفذ قراراً بمعنى أن مثل هؤلاء الناس ملتزمون بتنفيذ الوعود التي حاربوا من أجلها في انتخابات. وتتضمن هذه النظرية أن الأحزاب السياسية، وليس الساسة منفردين، هم العملاء/ الوكلاء (*Agents*) الأساسيون للتمثيل. وفي المجموعة الرابعة، قد يقوم الممثل باتخاذ شكل الرمز أو الشبيه للجماعة التي يدعي، أو تدعي، تمثيلها، كما أنه عادة ما يأتي من الجماعة نفسها. وتترسخ هذه الإشارة في فكرة "التمثيل عبر القطاعات"، وتتضمن أن الحكومة التمثيلية أو البرلمانية، قد تؤسس عالماً مصغراً من المجتمع الأكبر، وأنها تحتوي على أفراد ممن يأتون من كل الجماعات والقطاعات في المجتمع، وفي أعداد تعدُ متناسبة مع حجم الجماعات في المجتمع ككل.

الأهمية Significance

ينظر إلى التمثيل بشكل متسع باعتباره الصيغة العملية الوحيدة للديموقراطية في الظروف الحديثة. وقد تطور الاهتمام بها جنباً إلى جنب مع الاستخدام الأوسع للانتخابات العامة باعتبارها الوسيلة الأساسية للتجنيد السياسي. ومع ذلك، فإن أشكال التمثيل ما قبل الديموقراطية كان من المفترض أنها كانت تعمل أيضاً من خلال الالتزام مثل تلك الأشكال من قبل الملوك للتشاور مع مصالح كبار الملاك، ورجال الدين، وغيرهم من أصحاب المصالح. وتتمثل الفوائد العامة للصيغة التمثيلية في أنها تزود الناس بآلية يستطيعون من خلالها استبدال السياسيين غير المشهورين، أو الحكومات غير الناجحة، في الوقت الذي تريح فيه المواطنين العاديين من أعباء الحياة اليومية لاتخاذ القرار، وبذلك فهي تجعل من الممكن تطبيق مبدأ تقسيم العمل في

السياسة. لذلك، تسمح النظرية التمثيلية بإمكانية وضع الحكومات في أيدي أولئك الذين يتمتعون بتعليم أفضل، وبخبراء المعرفة، ومن ذوي الخبرة الأعظم.

ومع ذلك، فإن هناك آراء شديدة الاختلاف حول ما تقوم به العملية التمثيلية، أو ما يجب أن تتضمنه في الممارسة. على سبيل المثال، فإن نموذج بيرك للثقة "يرى التمثيل كواجب أخلاقي يمكن استثماره في نخبة اجتماعية متعلمة". وتتمثل أفضلية هذا النموذج في أنه لا يربط الممثلين بوجهات النظر غير السليمة والجاهلة لناخبيهم، كما يتمثل عيبها في أنها قد تسمح للمثلين بتقديم مصالحهم الذاتية أو الدفاع عن المصالح العامة للنخبة الاجتماعية. ومن هنا، وعلى وجه التحديد، فإن ظهور التمثيل في صورة مندوبين أو مفوضين يرجع إلى الرغبة في احتواء مثل تلك التوجهات، وذلك من خلال تحقيق السيادة الشعبية النموذجية. وعلى أية حال، فيبدو أن التمثيل يسرق من الحكومات والبرلمانات وظيفتهم الحيوية في التداول كأشكال للجدل والمناقشة. وتمتلك نظرية الانتداب ميزة أنها تساعد على صبغ الانتخابات بصبغة منح الحكومات السلطة، وفقط، لتنفيذ السياسات التي تم تبنيها بشكل صحيح، ولكنها تعدُ موضع تساؤل حول ما إذا كان الناخبون يتأثرون بالموضوعات والسياسات، وعلى نحو ما عليه الحال مع التفويض، حيث إنه يسمح للحكومات بقليل من الحرية في المناقشة أو المناورة. ومن المفترض أن نموذج التشابه يؤكد على أن الممثلين يستطيعون، وبشكل كامل أن يتماهوا مع الجماعة التي يمثلونها؛ لأنهم يمتلكون خلفية مشتركة، وخبرات مشتركة. غير أن فكرة أن المرأة، وفقط، هي التي تستطيع أن تمثل النساء، أو أن شخصاً أسود يستطيع أن يمثل آخرين من السود، قد تكون، وبشكل غير ضروري، فكرة ضيقة و مبسطة. على أية حال، فإن آخرين قد أثاروا التساؤل حول فكرة التمثيل في أساسها. وقد فعل ذلك، وبشكل مشترك، أولئك الذين يرون أن التمثيل هو وببساطة بديل للديموقراطية، ذلك أن الأسبق "التمثيل" دائما له تداعيات نخبوية؛ لأن

الحكومة تديرها مجموعة صغيرة من السياسيين المحترفين، بينما يظل الناس، وعلى طول الأذرع، بعيداً من القوة السياسية.

المسئولية

RESPONSIBILITY

يمكن فهم المسئولية بثلاث طرق متعارضة. تعني الطريقة الأولى أن يكون هناك سيطرة أو سلطة، بمعنى أن تكون مسئولاً عن شيء ما، أو شخص ما. هكذا، تتضمن المسئولية الشخصية أن تكون مسئولاً عن الذات، وعن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرء، بينما تتضمن المسئولية الاجتماعية أن تكون مسئولاً عن آخرين. وفي الطريقة الثانية تعني المسئولية المساءلة، أو القابلية للإجابة، بمعنى أن تكون مسئولاً أمام شخص ما. وهذا يقترح وجود سلطة أعلى يكون الفرد أو الجماعة مسئولاً أمامها، والتي يتم من خلالها عملية السيطرة. بهذا المعنى، تكون الحكومة مسئولة إذا كانت تصرفاتها مفتوحة للتدقيق والنقد من قبل البرلمان، أو الجمعية الوطنية التي لها قدرة على الإطاحة بها من السلطة. ولهذا أيضاً بعد أخلاقي مهم، فهو قد يتضمن أن الحكومة مستعدة لقبول اللوم، وتحمل العقوبة الملائمة. أما في الطريقة الثالثة، فإن المسئولية تعني التصرف بطريقة حساسة، وعقلانية، أو صحيحة أخلاقياً، وغالباً في مواجهة الضغوط لتتصرف بشكل آخر. هكذا، يمكن أن تدعي الحكومة أنها مسئولة عندما تقاوم الضغوط الانتخابية، وتخاطر بعدم الشعبية من خلال اتباع سياسات تم تصميمها لمواجهة المصالح العامة طويلة الأجل.

الأهمية Significance

المسئولية، وعلى نحو ما تنطبق على الأفراد، ذات تطبيقات مختلفة اعتماداً على ما يعتقد المواطنون أنهم مسئولون عنه، وأمام من. على أية حال، فإن فكرة الحكومة

المسئولة ذات تطبيقات أكثر وضوحاً، ترتبط بالاستخدام الأوسع للإجراءات الانتخابية والديموقراطية الأوسع. الحكومة المسئولة، ويمعنى أن الحكومة القابلة للمسائلة عادة ما ترتبط بفائدتين مهمتين. تتمثل الفائدة الأولى في أنها تسهل التمثيل من خلال ربط الحكومة بالهيئة الناخبة، وقد تم رؤيتها كسلطة أعلى. وهكذا، تعني "الحكومة المسئولة" أن الحكومة مسئولة أمام، ويمكن إزالتها بواسطة، الجماهير، ومن المفترض أن يتم ذلك من خلال آلية الانتخابات التنافسية. أما الميزة الثانية، فتنصرف إلى أنها تعرضُ الحكومة إلى التدقيق والمراقبة، وضبط ممارسة قوة الحكومة، وتعريض السياسة إلى التحليل والمناقشة. وعادة ما تكون هذه الوظيفة منوطة بالبرلمان، حيث يتم تنفيذها من خلال إجراءات للمناقشة والاستجواب، وبشكل أكثر تحديداً، باستخدام اللجان.

وفي نظام المملكة المتحدة، فإن الحكومة المسئولة قد خضعت لعملية تطوير في تقاليد المسئولية الوزارية الجماعية والمنفردة. فالمسئولية الجماعية تلزم كل الوزراء بـ "غناء نفس الأغنية"، على أساس أنهم، أي الوزراء، مسئولون جماعياً، وقابلين للعزل من قبل البرلمان. وطبقاً، للمسئولية الفردية، فإن الوزراء مسئولون شخصياً أمام البرلمان عن أخطاء وزاراتهم، أو فشل سياساتها. ومع ذلك، فقد كانت كفاية الحكومة المسئولة تُعدُ، وبشكل واسع، موضع شكوك. يحدث هذا عندما تفقد مذاهب المسئولية تميزها السياسي لتصبح مجرد مبادئ سياسية. فعلى سبيل المثال، فإن حكومات المملكة المتحدة يكون لديها قليل من الخوف من المسئولية الجماعية طالما أنها تمتلك سيطرة الأغلبية في مجلس العموم، بينما لم تعد المسئولية الفردية، وعلى الأقل، في شكلها التقليدي تؤدي إلى الاستقالات الوزارية. وقد كانت المسئولية بمعنى حكومات تعمل بطريقة أخلاقية صحيحة مثيرة دوماً خلافاً عميقاً. وبالمقابلة مع فكرة المساءلة، فإن خطرها يتمثل في أنها تطلق الحكومة من، أو تفصل الحكومة عن، الشعب من خلال اقتراح أن الحكومة هي، فقط، التي تمتلك القدرة على أن تحكم لصالح أفضل المصالح

للشعب. بدون شك، فإن كل الحكومات سوف ترى نفسها باعتبارها مسئولة بهذا المعنى، ويؤيدها في ذلك معرفة أنه لا يوجد أي كيان آخر يستطيع تحدي هذا المعنى.

الحقوق
RIGHTS

الحق هو تخويل للتصرف، أو للمعاملة بطريقة خاصة (على الرغم من أنه في معناه الأصلي قد وقف من أجل قوة أو ميزة، كحق النبلاء، أو الحق المقدس). على أية حال، يمكن أن تكون الحقوق قانونية أو معنوية في طبيعتها. وبينما يتم تحديد الحقوق القانونية بقانون، أو في نظام من القواعد الرسمية، ومن ثم، يمكن فرضها أو تنفيذها، فإن الحقوق المعنوية هي، وعلى النقيض من ذلك، توجد كمطالبات أخلاقية أو تأكيدات فلسفية. وتعد حقوق الإنسان، وسابقاتها من الحقوق الطبيعية، حقوقاً معنوية بالضرورة، على الرغم من حقيقة أنها، وبشكل متزايد قد تم ترجمتها في القانون الدولي، وأحياناً في القانون الداخلي. ويمكن أيضاً تمييز فرق آخر بين الحقوق السلبية والحقوق الإيجابية. فالحقوق السلبية هي حقوق تحدد مجالاً للتصرف غير المقيد، وبذلك تفرض قيوداً على سلوك الآخرين، وبصفة خاصة، الحكومة. ولذلك، تعدُ الحقوق المدنية التقليدية، مثل حرية التعبير، وحرية الحركة حقوقا سلبية؛ وتتطلب ممارساتنا لها أن تتركنا الحكومة وزملاءنا المواطنين في حالنا. أما الحقوق الإيجابية فهي حقوق تفرض مطالب على آخرين، وبصفة خاصة الحكومة، فيما يتعلق بالتزويد بالموارد، أو التأييد، وبذلك يتم مد نطاق مسئولياتها. وتعدُ الحقوق الاجتماعية، أو حقوق الرفاهية مثل الحق في التعليم، أو الحق في المنافع، حقوقاً إيجابية تتطلب ممارساتنا لها أن تقوم الحكومة بتزويد الخدمات، وأن تضمن التأييد الاجتماعي.

الأهمية Significance

انبثق مذهب الحقوق في القرنين السابع عشر، والثامن عشر من خلال فكرة الحقوق الطبيعية أو الحقوق التي منحها الله وبصفة خاصة على نحو ما استخدمها

منظرو العقد الاجتماعي. وهكذا، فقد تطورت الحقوق باعتبارها، وبمعنى مهم، باقية كتعبير عن الفردية الليبرالية. على أية حال، فقد أصبحت لغة الحقوق موضع تبني وتقريباً من قبل كل المفكرين والتقاليد السياسية لتعني أن الجدل السياسي يمهد بالتأكيدات على الحقوق؛ الحق في التعليم، والحق في حرية الحديث، والحق في الإجهاض، وحقوق الحيوان، وما إلى ذلك. هذا يعكس حقيقة أن الحقوق هي الوسائل الأكثر ملاءمة لترجمة الالتزامات السياسية إلى مطالب مبدئية. لذلك، لم تعد معظم التقسيمات المهمة للحقوق تركز على وجود الحقوق من عدمه، لكنها تركز على تحديد الحقوق التي ينبغي إعطاؤها الأولوية، وعلى التداعيات المترتبة على ذلك. وعلى سبيل المثال، فقد كانت الحقوق السلبية تقليدياً موضع تأييد من قبل الليبراليين، والذين يرونها كوسائل للدفاع عن الفرد من التحكم الحكومي، لكنها أصبحت موضع انتقاد من قبل الاشتراكيين على أساس من أنها قد تتمسك بمجرد الملكية الخاصة، وبالتالي بعدم المساواة الطبقية. وعلى الجانب الآخر، يتم تفضيل الحقوق الإيجابية من قبل الاشتراكيين الذين يتمنون الدفاع عن توفير الرعاية الاجتماعية، والتدخل الاقتصادي، لكن تلك الحقوق قد تعرضت للإدانة من قبل بعض الليبراليين، ومؤيدي اليمين الجديد؛ لأنها تنتج أو تؤدي إلى التبعية وضعف الاعتماد على النفس.

أكثر من ذلك، فبينما يعامل الليبراليون الحقوق كمخصصات فردية صارمة، فإن آخرين قد طوروا فكرة حقوق الجماعة، كما في حالة التأييد الاشتراكي لحقوق اتحادات العمال، والتأكيد القومي على الحقوق الوطنية في تقرير المصير. إن فكرة حقوق الأقليات بالإشارة إلى حقوق جماعات بذاتها مثل النساء (أقلية بالطبع، وفقط فيما يتعلق بتمثيل النخبة)، والشواذ، والمعوقين، والأطفال، والأقليات الإثنية، قد أثارت جدالاً خاصاً. وفي حالات عديدة، تتمثل تلك الحقوق في حقوق: العدالة، والمطالبة، بمعنى آخر، بمعاملة متساوية نيابة عن الناس الذين يعانون من بعض أشكال التمييز، أو المساوئ

الاجتماعية. في حالات أخرى، فإن حقوق الأقليات تصوغ المطالب التي تثور من الاحتياجات الخاصة لجماعات بذاتها، وتتضمن الأمثلة حقوق استخدام العوازل الطبية، والإجهاض بالنسبة للنساء، وحقوق التحرك لمستخدمي كراسي الإعاقة (المتحركة). وقد ثارت مجادلات أكثر كنتيجة لمحاولات معتنقي الأيكولوجية لتطبيق حقوق على غير الآدميين، وأكثر وضوحاً في شكل حقوق الحيوان، لكن أيضاً، وبشكل أكثر عمومية في فكرة حقوق الكوكب (الذي نعيش فيه).

ومع ذلك، فقد عارض بعض المفكرين فكرة الحقوق ذاتها. تقليدياً، قام الماركسيون بتصوير الحقوق كمثال للأيديولوجية البرجوازية، في أنها — أي تلك الحقوق، تؤسس مبدأ مساواة وهمية تخفي آليات النظام الطبقي الرأسمالي. أما النفعيين فإنهم يعارضون الحقوق، باعتبار أنها لا معنى لها، على أساس أنها ـ أي الحقوق تمثل تأكيدات فلسفية غير مستقرة. أما بالنسبة للمحافظين وبعض التشاركيين، فإنهم قد حذروا من أن "ثقافة الحقوق" تقترح الأنانية، وتضعف الأعراف الاجتماعية، والافتتان بحقوق الأفراد باعتبارها تهديداً لفكرة ما هو صحيح أخلاقياً.

التسامح
TOLERATION

يعني التسامح التحمل، والاستعداد لقبول آراء أو تصرفات يختلف معها المرء، أو لا يوافق عليها. لذلك، يجب التمييز بين التسامح وكل من الإباحية، واللامبالاة. فمن جانب، تُعدُّ الإباحية اتجاهاً اجتماعياً يسمح للناس بالتصرف كما يريدون، أو يرغبون، أو كما يختارون. وهي تعكس إما إباحية معنوية (الاعتقاد في أن التصرفات موضع التساؤل لا يمكن أن يتم الحكم عليها في لغة أخلاقية)، وإما نسبية أخلاقية (الاعتقاد في أن الأحكام المعنوية يمكن أن تتم وفقط من منظور الأفراد المعنيين). ومن

جانب آخر، يستند التسامح على حكمين أخلاقيين أو معنويين منفصلين: يتمثل أولهما في الاعتراض أو عدم الموافقة على شكل للسلوك، أو على منظومة من المعتقدات، بينما ثانيهما هو الرفض المتعمد لفرض آراء الفرد الذاتية على الآخرين. وبذلك، يعني التسامح " الانصراف عن أو تجاهل ما لا يمكن أن يتم تغييره، وعلى سبيل المثال، يصعب القول بأن الزوجة التي يضربها زوجها، والتي تبقى خوفاً مع زوجها الذي يسيء معاملتها، يمكن أن تتسامح مع سلوكه. أكثر من ذلك، فإن التسامح لا يتضمن عدم التدخل. وعلى الرغم من أن التسامح لا يسمح بالتدخل في شؤون الآخرين، أو بفرض القيود عليهم، فإنه يسمح بأن تتم ممارسة التأثير عليهم من خلال المثال الأخلاقي، والإقناع العقلاني. كذلك، يتم التمييز أحياناً بين التسامح "السلبي"، والمتمثل في القبول المذعن (أو المستسلم) للتنوع، أو الاستعداد "للحياة وترك الآخرين يعيشون"، وبين التسامح الإيجابي، والمتمثل في الاحتفال بالتعددية والتنوع، وقد تمت رؤيتهما كإثراء للجميع.

الأهمية Significance

يمثل التسامح مبدأً جوهرياً لليبرالية، كما يعدُ إحدى القيم المركزية للديموقراطية الليبرالية. وعادة ما رأي الليبراليون التسامح كضمانة للحرية الفردية، وكوسيلة للإثراء الاجتماعي. وقد دافع جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤م) عن التسامح، وبصفة خاصة التسامح الديني، على أساس من أن الدولة ليس لديها حق في التطفل في "رعاية أرواح الرجال". على أية حال، فقد كانت مقولته المركزية تقوم على الاعتقاد في العقلانية الإنسانية. وسوف تبرز الحقيقة، وفقط، من خلال المنافسة الحرة بين الأفكار والمعتقدات، ولذلك يجب أن يتم تركها "لتتحول من أجل نفسها". وقد عامل جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣م) التسامح كأحد وجوه الحرية الفردية، مقترحاً أنها تمثل هدف السلطة الذاتية للفرد، وأنها، ومن خلال تقرير المناقشة والمحاورة، تستثير

التطور الفكري، والصحة المعنوية للمجتمع على اتساعه. وتتسق مثل هذه الأفكار مع تأييد التعددية في أشكالها الأخلاقية والثقافية والسياسية.

ومع ذلك، فإنه حتى الليبراليين يعترفون بأن هناك حدوداً للتسامح، وبصفة خاصة، في الحاجة إلى حماية التسامح من غير المتسامحين. وقد يتيح هذا، وعلى سبيل المثال، تبريراً لحظر الأحزاب السياسية المعادية للديموقراطية والمناهضة للدستورية، على أساس أنها إذا وصلت إلى السلطة فإنها سوف تؤسس حكماً ديكتاتورياً، وتلغي التسامح. وتتضمن الاهتمامات الأخرى بشأن التسامح أنه يضع ثقة كبيرة، وربما فوق الكبيرة، في العقلانية وقدرة الناس على مقاومة الأفكار "السيئة"، حيث إنها قد تسمح لجماعات ذات وجهات نظر هجومية، مثل العنصريين والفاشيين، بأن تعمل بشكل قانوني، وأن تكسب احتراماً، وأن تضعف المجتمع بمعنى أنها تجعل من المستحيل تطوير قيم مشتركة وثقافة مشتركة.

التقاليد
TRADITION

تشير التقاليد إلى أفكار، وممارسات، أو مؤسسات استطاعت أن تتحمل وتبقى عبر الزمان، وأن تصبح نتيجة لذلك موروثة من فترة سابقة. على أية حال، فإنه يصعب التحديد وبدقة للمدة التي استغرقها شيء ما ليحيا وليحافظ على بقائه قبل أن يتم اعتباره تقليداً. عادة ما يتم التفكير في التقاليد على أنها تشير إلى الاستمرارية بين الأجيال، ومن ثم تعدُ التقاليد أشياء تم انتقالها من جيل إلى جيل تال. على أية حال، فغالباً ما يكون الخط الفاصل بين ما هو تقليد وما هو نمط سائد خطاً غامضاً. ومع ذلك، يجب أن يتم تمييز التقاليد عن كل من التقدم "*Progress*" ورد الفعل. بينما يتضمن التقدم حركة إلى الأمام، تبنى على الماضي، فإن رد الفعل يقترح "إعادة الساعة إلى الوراء"، وإعادة المطالبة بالماضي، في حين تقف التقاليد من أجل الاستمرارية أو المحافظة: غياب التغيير.

الأهمية Significance

تمثل التقاليد أحد المبادئ الأساسية، والتي يرى البعض أنها المبادئ المحددة للمحافظة أو التيار المحافظ. وقد استند التبرير المحافظ الأصلي للتقاليد على فكرة النظام الطبيعي، والاعتقاد بأن التقاليد قد عكست مؤسسات وممارسات من عند الله، وقد تم، وبفعالية، التخلي عنها باستثناء الأصوليين الدينيين. وتعدُ الحالة المحافظة الباقية للتقاليد حالة ثنائية: الأولى، أن التقاليد تعكس الخبرة التراكمية للماضي، وللمؤسسات والممارسات التي تم "اختبارها عبر الزمن"، ويجب الاحتفاظ بها لفائدة الأجيال الحالية والأجيال القادمة. وقد ترسخ هذا في تأكيد إدموند بيرك (١٧٢٩-١٧٩٧م) على أن المجتمع هو "شراكة بين أولئك الذين يعيشون، وأولئك الذين ماتوا، وأولئك الذين سيولدون". أما الثانية، فإن التقاليد تولد إحساساً بالانتماء والهوية في الفرد، والتي تجد جذورها في التاريخ، كما أنها أيضاً تدعم التماسك الاجتماعي من خلال تأسيس أساس أخلاقي وثقافي في المجتمع. هكذا، تعطي التقاليد الناس، فرادي وجماعياً، إحساساً بمن يكونون.

على أية حال، فإن الاحترام للتقاليد قد تآكل بشكل عام بفعل التطورات في المجتمع المعاصر. ومن ثم، فغالباً، ما ينظرُ إلى الأشكال الباقية للتقليدية، مثل دفاع التيار المحافظ الجديد عن القيم التقليدية، باعتبارها جزءاً من التكيف الصعب مع المجتمع ما بعد التقليدي. وقد تمثل أكثر هذه التطورات أهمية في السرعة المتزايدة للتغيير في المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً، وفي انتشار العقلانية مقترحة أن العقل والفهم النقدي هما أفضل اختبار للقيمة أكثر من مجرد البقاء. وتتمثل أكثر الانتقادات المعتادة للتقاليد في انتقادين. يتمثل الانتقاد الأول في أنها تتصاعد إلى "طغيان العادة" (جون ستيوارت ميل)، حيث إنها تستعبد الجيل الحالي إلى الجيل السابق أو الماضي، وأنها تنكر إمكانية التقدم. أما الانتقاد الثاني فينصرف إلى أن التقاليد تخدم مصالح القلة، وليست الكثرة، أي جماعات النخب التي سيطرت على المجتمعات الماضية.

الرفاهية
WELFARE

تعني الرفاهية، وفي أبسط صورها، السعادة، والرخاء، والوضع الجديد بصفة عامة، وهي لا تتضمن وفقط مجرد البقاء بالجسد، بل أيضاً بعضاً من مؤشرات الصحة والاطمئنان. على أية حال، تقف الرفاهية كمبدأ سياسي، لتدل على وسائل خاصة يتم من خلالها الحفاظ على حُسنِ وجودة الأوضاع الاجتماعية: توفير الرفاهية الجماعية، وتقديمها من قبل الحكومة، من خلال ما يسمى بدولة الرفاهة. ويستخدم مصطلح "دولة الرفاهة" ليشير إما إلى دولة تتولى مسئوليات واسعة لرغد العيش الاجتماعي لمواطنيها، وإما بشكل أضيق، إلى النظم الصحية والتعليمية والإسكانية، والضمان الاجتماعي، والتي يتم من خلالها تنفيذ هذه المسئوليات.

ومع ذلك، تأتي دول الرفاهة في أشكال أو صيغ مختلفة عديدة، وقد ميَّز إيسبنج – اندرسن (١٩٩٠م) بين ثلاثة أنواع من دولة الرفاهية. يتمثل أول هذه الأنواع في دولة الرفاهة الليبرالية أو المحدودة (كما في الولايات المتحدة واستراليا)، وتهدف إلى توفير قليل أكثر من إطار سلامة لأولئك المحتاجين. أما النموذج الثاني فتقدمه دولة الرفاهة المحافظة، أو المشتركة (كما في حالة ألمانيا)، وتقوم بتزويد معدل أشمل من الخدمات التي تعتمد وبشكل أساسي على مبدأ "المشاركة في الدفع"، وربط الفوائد بدقة إلى الوظائف. ويأتي النوع الثالث تحت اسم دولة الرفاهة الاشتراكية الديموقراطية، أو دولة "بيف ريدج" *Beveridge* وعلى نحو ما وجدت تقليدياً في السويد، والمملكة المتحدة، والتي تمثل نموذجها في تقرير (بيف ريدج، ١٩٤٢م)، وتتضمن نظاماً للفوائد العامية، وتقوم على التأمين الوطني والتوظيف الكامل.

الأهمية Significance

بزغ الاهتمام بالرفاهية خلال القرن التاسع عشر عندما خلقت عملية التصنيع شبحاً من الفقر الحضري، والانقسام الاجتماعي، والذي أزعج، وبطرق مختلفة،

السياسيين من المحافظين، والليبراليين، والاشتراكيين. وقد عكس التأييد المبكر للإصلاح الاجتماعي والرفاهية مخاوف النخبة حول خطر الثورة الاجتماعية والرغبة في تعزيز الكفاءة الوطنية في معانيها الاقتصادية والعسكرية، وكذلك الرغبة الأكثر ثورية في إلغاء الفقر واحتواء مظالم النظام الرأسمالي. وفي المقابل، فقد أدى هذا إلى صعود أشكال مختلفة تماماً لتأييد الرفاهية في دول مختلفة. على الرغم من أن الإجماع حول الرفاهية قد تطور في بدايات فترة ما بعد ١٩٤٥م، حين اتحد كل من المحافظين الأبويين، والليبراليين المحدثين، والاشتراكيين الديموقراطيين، وعلى الأقل، في تأييد مبدأ الرعاية، كما شهدت الثمانينيات والتسعينيات تراجعاً عاماً عن الرفاهية حتى فيما بين الاشتراكيين، والذي حدث جزئياً؛ نتيجة لضغوط العولمة الاقتصادية. ومع ذلك، تظل الرفاهية واحدة من الثغرات المركزية في المناقشة الأيديولوجية، وقد انقسمت إلى مؤيدي الرفاهية من الاشتراكيين الديموقراطيين، و المعادين للرفاهية من الليبراليين المحدثين الليبراليين، ومؤيدي اليمين الجديد.

ومن بين الحجج المؤيدة للرفاهية ما يلي:

- أنها - أي الرفاهية - تعزز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، حيث تعطي لكل المواطنين نصيباً في المجتمع، وتضمن، وعلى الأقل، تأييداً اجتماعياً أساسياً.
- وهي توسع من الحرية، بمعنى أنها تحمي الناس من الفقر، وتوفر الظروف التي يستطيعون فيها تطوير وتحقيق ذواتهم.
- كما أن الرفاهية تؤكد الرخاء من خلال احتواء آثار الحرمان الاجتماعي، ومساعدة أولئك الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم.
- كذلك، تخدم الرفاهية كآلية لإعادة التوزيع، ولتعزيز مساواة أعظم، وتقوية الإحساس بالمسئولية الاجتماعية.

أما الحجج المضادة للرفاهية، فهي تتضمن كلاً مما يلي:

- أنها تخلق ثقافة التبعية، ومن ثم تقيد الحرية بمعنى المسؤلية الفردية والاعتماد على الذات.
- أنها تصل إلى السرقة المقننة، كما أنها أيضاً غير عادلة (ظالمة) في أنها تحول الموارد من المزدهرين إلى الكسولين بدون رضاهم (أي رضا المزدهرين).
- أنها مدمرة اقتصادياً؛ لأن الإنفاق على الرفاهية يدفع الضرائب إلى الارتفاع ويشعل التضخم.
- أنها غير كفء؛ لأنه يتم توفيرها من خلال بيروقراطيات عامة احتكارية ليست مجهزة للاستفادة من الدافع.

قراءات إضافية Additional Readings

- Arblaster, A., Democracy (Milton Keynes: Open University Press, 1994).
- Barbalet, J. M., Citizenship (Milton Keynes: Open University Press, 1988).
- Barker, J., Arguing for Equality (London and New York: Verso, 1987).
- Barry, N., Welfare (Milton Keynes: Open University Press, 1990).
- Bellamy, R. (ed.), Theories and Concepts of Politics (Manchester: Manchester University Press, 1993).
- Birch, A. H., Representation (London: Macmillan, 1972).
- Freeden, M., Rights (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1991).
- Goodin, R. E. and Pettit, P., A Companion to Contemporary Political Philosophy (Oxford: Blackwell, 1995).
- Gray, T., Freedom (London: Macmillan, 1990).
- Held, D. (ed.), Political Theory Today (Cambridge: Polity Press, 1991).
- Heywood, A., Political Theory: An Introduction (London: Macmillan, 1999).
- Horton, J., Political Obligation (London: Macmillan, 1992).
- Kingdom, J., No Such Thing as Society? Individualism and Community (Buckingham: Open University Press, 1992).
-Mendus, S., Toleration and the Limits of Liberalism (London: Macmillan, 1989).
- O'Neill, J. (ed.), Modes of Individualism and Collectivism (London: Gregg Revivals, 1993).
- Rawls, J., A Theory of Justice (London: Oxford University Press, 1971).
- Ryan, A., Property (Milton Keynes: Open University Press, 1987).

الفصل السادس

النظم
SYSTEMS

يفحص هذا القسم مفاهيم تشير إلى تنظيم القوة السياسية، أو الترتيبات المؤسسية الأوسع للحكومة.

نظرية الحكم المطلق
ABSOLUTISM

الحكم المطلق هو نظرية أو ممارسة الحكومة المطلقة. تكون الحكومة "مطلقة بمعنى أنها تمتلك قوة متحررة من الأغلال، أي "لا يمكن للحكومة أن تكون مقيدة بأي جهة غيرها". تتمثل أكثر مظاهر القوة المطلقة وضوحاً في نظم الملكية المطلقة. وعلى أية حال، لا يوجد هناك وبالضرورة، ارتباط بين النظم الملكية والحكومة المطلقة. وعلى الرغم من أن القوة غير المقيدة يمكن أن توضع في يدي الملك، فإنها يمكن أن تستثمر أيضاً في كيان جماعي مثل مجلس تشريعي أعلى. ومع ذلك، فإن الحكومة المطلقة تختلف عن الأشكال الحديثة للديكتاتورية، وتحديداً الشمولية. فبينما تتطلع النظم المطلقة إلى احتكار القوة السياسية، والتي تتحقق عادة من خلال استبعاد الجماهير من السياسة، فإن الشمولية "تتضمن تأسيس القوة الشاملة" من خلال تسييس كل جانب من جوانب الوجود الاجتماعي والفردي. وهكذا، يختلف نظام الحكم المطلق وبشكل مهم، وعلى سبيل المثال، عن الفاشية.

الأهمية Significance

كانت نظرية الحكم المطلق الشكل السياسي الغالب في أوروبا خلال القرنين السابع عشر، والثامن عشر. وعادة ما ارتبطت نظرية الحكم المطلق بالإدعاء بأن السيادة، وهي التي تمثل سلطة قانونية غير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتحدي، تكمن في النظام الملكي. وقد تم تبرير الحكم المطلق من قبل كل من النظريتين العقلانية والدينية. وقد تولت النظريات العقلانية للحكم المطلق، وعلى نحو ما تمثل في نظريات جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦م)، وتوماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م)، تقديم الاعتقاد بأن الحكومة المطلقة هي، وفقط، التي تستطيع أن تضمن النظام والاستقرار الاجتماعي. وعلى ذلك، تعدُّ السيادة المجزأة، أو القوة التي يمكن تحديها، وصفة للفوضى وانعدام النظام. أما النظريات الدينية للحكم المطلق، فقد قامت على أساس من مذهب الحق المقدس، وطبقاً له فإن السيطرة المطلقة التي يمارسها الملك (أو الملكة) على رعاياه (أو رعاياها) إنما تنبع من، وتتشابه مع، قدرة الله على مخلوقاته.

على أية حال، يتم الآن، وعلى نطاق واسع، اعتبار أن النظريات المطلقة تتميز بالإسهاب سياسياً، كما يتم الاعتراض عليها أيديولوجياً. فهي تتميز بالإسهاب السياسي؛ لأن تقديم النظرية الدستورية والنظرية التمثيلية قد أدى إلى تجزئة القوة، وتقوية نظم الرقابة والتوازن، وكذلك لأنه أينما استطاعت الديكتاتوريات أن تبقى، فإنها قد اتخذت طبيعة سياسية مختلفة. ومن البعد الأيديولوجي، فإنه يمكن الاعتراض عليها؛ لأن نظرية الحكم المطلق تخدم باعتبارها قناعاً للطغيان والحكومة المتسلطة، وهي بالتعريف غير قابلة للتوافق مع أفكار مثل الحقوق الفردية، والمساءلة الديموقراطية. ومع ذلك، فإن صيغة الحكم المطلق الدستوري يمكن أن ترى قابليتها للبقاء في النظم السياسية القائمة على احترام مبدأ السيادة البرلمانية.

السلطوية
AUTHORITARIANISM

تتمثل السلطوية في الاعتقاد في، أو الإيمان بممارسة الحكومة "من أعلى"، والتي يتم فيها فرض الحكم السياسي على مجتمع بصرف النظر عن رضاه. وبذلك، تختلف السلطوية عن السلطة. فالسلطة تستند على الشرعية، وهي بهذا المعنى تصعد "من أسفل". أما السلطوية فهي تتمثل في توصيف واسع جداً للحكومات. فمن الممكن أن ترتبط السلطوية بالحكم الملكي المطلق، وبالديكتاتوريات التقليدية، وبمعظم أشكال الحكم العسكري، كما يمكن أيضاً تحديد صيغ الجناحين اليساري واليميني للسلطوية، وبيان ارتباطهما، وعلى التوالي مع الشيوعية، والرأسمالية. على أية حال، فإن السلطوية عادة ما يتم تمييزها عن الشمولية على أساس أنها مهتمة أساساً بقهر ومعارضة الحرية السياسية أكثر من اهتمامها بالهدف الأكثر راديكالية المتمثل في طمس التمييز بين الدولة والمجتمع المدني. ولذلك، فقد تتسامح النظم السلطوية مع درجة مهمة من الحريات الاقتصادية، والدينية، وغيرها من الحريات.

الأهمية Significance

كانت السلطوية الشكل السياسي المسيطر في مجتمعات ما قبل الدستورية، وما قبل الديموقراطية، والتي عادة ما اتخذت شكل الحكم الملكي والمزايا الارستقراطية. ويمكن إرجاع جذور نظريات السلطوية إلى مفكرين من أمثال جوزيف ميستير (١٧٥٣-١٨٢١م)، والذي رأى أن الاعتقاد في مبدأ السلطة، وباعتباره معاكساً للحرية الفردية، هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها لتأمين النظام. على أية حال، ففي السياسة الحديثة، عادة ما تتم رؤية السلطوية باعتبارها نمطاً لنظام يختلف عن كل من الديموقراطية والشمولية. ومع ذلك، فإن قيمة المصطلح محدودة بحقيقة أنه، وعلى الرغم من أن النظم السلطوية تعتمد على الأمر والطاعة، فإنها تظهر سلسلة

متسعة من الملامح السياسية والأيديولوجية. وعلى سبيل المثال، فإن ما يطلق عليه النظم السلطوية القديمة، مثل نظام فرانكو في أسبانيا، كانت غالباً نظماً محافظة وذلك لأنها قامت لحماية النخب التقليدية وعدم تسييس الجماهير، وتخليصها من السياسة، بينما كانت نظم السلطوية الجديدة، والتي عادة ما تأسست في العالم النامي، تهدف إلى تحقيق تعبئة اقتصادية، وإلى حد ما، تعتمد على الإثارة السياسية. وفي الحقيقة، فإن مثل هذه النظم قد تُطورُ ملامح سلطوية شعبوية تشبه البونابارتية (على نمط نظام لويس نابليون في فرنسا ١٨٤٨-١٨٧٠م)، وهي نمط من الحكومات يمزج القيادة الشخصية مع القومية المحافظة، أو البيرونية (على نمط نظام جوان بيرون في الأرجنتين ١٩٤٦-١٩٥٥م)، أو الديكتاتورية التي أقامت تأييدها على الجماهير الفقيرة والوعد بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

على أية حال، فإن التمييز الصارم بين السلطوية والديموقراطية غالباً ما يكون تمييزاً مُضللا؛ لأن الخصائص السلطوية يمكن تحديدها في نظم ديموقراطية. من بين ما تتضمنه نماذج ذلك "حملات مطاردة الساحرات"، ذات الطابع المكارثي، خلال الخمسينيات في الولايات المتحدة، والتاتشرية في المملكة المتحدة، والتي تم تفسير عنصريها المتمثلين في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكل من اليمين الجديد والمحافظين الجدد، باعتبارها شكلاً من السلطوية الشعبوية" (هال، وجاكي، ١٩٨٣م). وأخيراً، فإن السلطوية قد تم أيضاً النظر إليها باعتبارها ظاهرة نفسية أو اجتماعية ارتبطت إما بالاستعداد المسبق لطاعة الأوامر بدون تفكير، وإما بإصرار حاد على الطاعة من قبل التابعين. وقد تمثل الإسهام التقليدي لهذا المنهج للسلطوية في فكرة "الشخصية السلطوية"، والتي طورها أدورنو وآخرون (١٩٥٠م)، والتي تشرح الطاعة المطلقة، وحدة طابعها الذي يتراوح ما بين تطرف التشدد إلى الغموض. وبعبارة أخرى، فإنها استجابة إلى المظاهر العميقة لانعدام الأمن الذي يستثيره عدم اليقين والاختيار.

الرأسمالية

CAPITALISM

تعدُ الرأسمالية نظاماً اقتصادياً، وكذلك شكلاً لتملك الممتلكات. تتضمن ملامحها الرئيسية كلاً مما يلي:

أولاً: أن الرأسمالية تقوم على إنتاج للسلع يتصف بالعمومية، والسلع سواءً أكانت سلعة وإما خدمة يتم إنتاجها للتبادل، لها قيمة سوقية أكثر من قيمة الاستخدام.

ثانياً: تعد الثروة المنتجة في الاقتصاد الرأسمالي، وبشكل غالب، في حيازة أيدي خاصة.

ثالثاً: يتم تنظيم الحياة الاقتصادية طبقاً لقوى السوق غير الشخصية، وبصفة خاصة قوى الطلب (ما يكون المستهلكون مستعدين وقادرين على استهلاكه)، والعرض (ما يكون المنتجون مستعدين وقادرين على إنتاجه).

رابعاً: في الاقتصاد الرأسمالي، توفر المصلحة الذاتية المادية وتعظيم الفائدة، الدافع الرئيسي للمشروع، والعمل الشاق.

على أية حال، فليس هناك شيء ما يمكن تسميته "بالنظام الرأسمالي النقي" أي نظام لم تلوثه الملوثات الاشتراكية أو غيرها، مثل الملكية العامة، والإدارة الاقتصادية، أو الممارسات الجماعية. أكثر من ذلك، فإن كل النظم الاقتصادية يشكلها السياق التاريخي، والثقافي، والأيديولوجي الذي تعمل فيه تلك النظم. على الأقل، هناك ثلاثة أنواع للنظام الرأسمالي يمكن تحديدها في العالم الحديث. يتميز أولها "المشروع الرأسمالي" أو رأسمالية السوق الحرة (والموجودة في الولايات المتحدة، ومنذ الثمانينيات في المملكة المتحدة) بالثقة التي لا تهتز بآليات منافسة السوق، وبالحد الأدنى من الملكية العامة، ومنظومة للأمان وتوفير الرفاهية واتحادات تجارية ضعيفة. النوع الثاني هو الرأسمالية الاشتراكية، أو رأسمالية الراين والألب (الموجودة عبر أوروبا القارية خاصة في ألمانيا)،

وتتميز بفكرة السوق الاشتراكي الذي يحاول أن يوازن نظم السوق التنافسية في مواجهة الحاجة إلى التماسك الاجتماعي والتضامن الذي يضمنه التدخل الاقتصادي والاجتماعي. أما الرأسمالية الجماعية، أو رأسمالية النمو (والتي توجد في شرق آسيا عامة، وبشكل متزايد في الصين) فهي تتميز بما يسمى " علاقات السوق"، والمتمثلة في ارتباطات وثيقة بين الصناعة والتمويل، وبين المنتجين والحكومة، وبالتأكيد على الجهد الجماعي والذي أحياناً ما يوصف بالشعبية (Peoplism).

الأهمية Significance

يرجع الظهور الأول للأشكال الاقتصادية الرأسمالية إلى أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث تطورت داخل المجتمعات التي غلبت عليها السيطرة الإقطاعية. وبشكل مبدئي، فقد أخذت الممارسات الرأسمالية جذورها في شكل الزراعة التجارية التي كانت موجهة نحو السوق، وتزايد اعتمادها على العمل بأجر بدلاً من العبيد المكبلين، وقد بدأت الرأسمالية المطورة أو الصناعية في الظهور اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر فصاعداً، أولاً في المملكة المتحدة، لتنتقل، وعبر أوروبا، سريعاً إلى الولايات المتحدة مع قدوم نظام إنتاج المصنع المعتمد على الآلات، والتحول التدريجي للسكان من الأرض إلى الضواحي والمدن الآخذة في الاتساع. وقد أثبتت الرأسمالية خطأ التنبؤات الاشتراكية حول حتمية انهيارها. فقد استطاعت الرأسمالية الصناعية أن تصمد في معركة القرن العشرين الأيديولوجية ضد الشيوعية، كما أن الرأسمالية قد استطاعت، ومنذ ثورات أوروبا الشرقية (١٩٨٩-١٩٩١م)، أن تبرز كنظام كوني بدون منافسين خطرين. إن السر المزدوج لنجاح الرأسمالية الصناعية قد تمثل في مرونتها التي مكنتها من استيعاب الملوثات "غير الرأسمالية"، والتكيف مع ثقافات متعددة، وقدرتها الظاهرة التي لا تقاوم على توليد التطور التكنولوجي الذي مكنها من تقديم الرخاء واسع الانتشار، حتى وإن كان غير مؤكد.

هناك بضعة موضوعات أسهمت في تشعب الجدال السياسي، وبشكل فعال، على نحو ما فعلت الرأسمالية. وفي الحقيقة، فإن التقسيم الأيديولوجي إلى يسار ويمين قد تم تفسيره في العادة كمعركة بين المواقف المؤيدة والمعارضة للرأسمالية. وقد تم تبني ثلاثة مواقف عريضة في العلاقة بالرأسمالية. الموقف الأول اتخذه الاشتراكيون الأصوليون، ويعارض خروج الرأسمالية عن السيطرة على أساس من أنها تتصاعد لتصل إلى نظام من استغلال الجماهير. بدون شك، فقد كان كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م) أكثر المتبنين لهذه الرؤية. وقد أثار أن الرأسمالية مثل كل المجتمعات الطبقية الأخرى مقدر عليها الموت أو الهلاك؛ لأنها تقوم على تناقض جوهري بين القائمين بالقهر (البرجوازيين) والمقهورين (البروليتاريا). أما الموقف الثاني، فقد تبناه، وبطريقة مختلفة، كل من البرلمانيين الاشتراكيين، والليبراليين المحدثين، والمحافظين الأبويين، ويمكن تلخيصه في التأكيد على أن الرأسمالية خادم جيد، لكنها سيد سيء. وتقبل هذه الرؤية أن الرأسمالية هي الآلية الأكثر قابلية للاعتماد عليها - إن لم تكن الوحيدة - في توليد الثروة، لكنها تؤكد على أن الرأسمالية غير الخاضعة للقواعد تمثل عدم استقرار مزمن، كما أنها أميل إلى البطالة المرتفعة، واتساع انعدام المساواة المادية. ويقترح هذا المنظور، وبالارتباط مع أفكار جيه إم كينز (١٨٨٣-١٩٤٦م) أن الموضوع ليس كثيراً من الرأسمالية، ولكنه كيف؟ وإلى أي مدى يجب إعادة إصلاح النظام الرأسمالي؟ أو أنسنته (جعله أكثر إنسانية)؟. أما الموقف الثالث، فقد تبناه كل من الليبراليين التقليديين واليمين الجديد، وفي أكثر صورهم تطرفاً، الفوضويين الرأسماليين. ويتمثل هذا الموقف في أن الرأسمالية هي آلية ذاتية التنظيم، ولذلك يجب أن ينخفض تعويقها إلى الحد الأدنى من خلال الضوابط الخارجية، وهي الفكرة التي تتلخص في مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، والتي تعني حرفياً "اتركه ليعمل". ويعدُّ آدم

سميث (١٧٢٣-١٧٩٠م) أسبق وأكثر المؤيدين تأثيراً لهذه الرؤية، حيث رأى أن السوق يتم تنظيمه من قبل "يد خفية"، وبالتالي تميل نحو التوازن طويل الأجل.

الجماعية
COLLECTIVISATION

تعدُ الجماعية نظاماً تكون الممتلكات فيه مملوكة، من قبل وتحت سيطرة، كيان جماعي، وعادة من خلال آلية الدولة. ولذلك تكون الجماعية شكلاً شاملاً للتأميم، ذلك أنها تُخضعُ الحياة الاقتصادية كاملة، وليس مجرد صناعات مختارة، تحت سيطرة الدولة. ويتم تنظيم الاقتصاديات الجماعية على أساس من التخطيط أكثر من السوق، ولذلك تسعى إلى تخصيص الموارد على أسس عقلانية بالاتفاق مع الأهداف المحددة بوضوح.

الأهمية Significance

وُجدت أفضل أمثلة الجماعية في الدول الشيوعية الأرثوذكسية، مثل الاتحاد السوفيتي الذي كان يعمل بنظام التخطيط المركزي. وقد تم تقديم الجماعية في الاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين من خلال سلاسل من الخطط الخمسية، والتي أُعلنت أولها في عام ١٩٢٨م. وقد قامت كل المشروعات السوفيتية: المصانع، والمزارع، والمحلات، وما شابه، بإعداد أهداف تخطيطية (وبالتحديد من خلال لجنة التخطيط للدولة، والتي عرفت باسم جوسبلان)، وخضعت تلك الأهداف لإدارة مجموعة من وزراء الاقتصاد الأقوياء. وقد تمثلت جاذبية الجماعية في أنها قد وعدت بتحقيق سلسلة مهمة من الأهداف الاشتراكية، وعلى الخصوص بتوجيه عجلة الاقتصاد نحو الاحتياجات الأوسع للمجتمع، باعتبارها معاكسة للفائدة الخاصة، ولتأكيد إلغاء الفروق المادية، أو على الأقل، تخفيضها بشكل هام.

وعلى أية حال، فقد انهارت الجماعية وبشكل فعال مع الثورات الأوروبية الشرقية فيما بين عامي ١٩٨٩-١٩٩١م. بينما استطاعت الشيوعية أن تحافظ على بقائها، كما في الصين، وفي كوبا، فإنها قد فعلت ذلك، وجزئياً، بالتخلي عن الجماعية. وتتضمن الانتقادات السياسية للجماعية أنها، أي الجماعية، وبشكل موروث غير كفؤة؛ لأنها ليست ذات توجه نحو الفائدة، وتسمح بمجال ضيق للحوافز المادية، كما تعدُ وضمنياً شمولية حيث تمثل سيطرة الدولة على الاقتصاد تهديداً جوهرياً للمجتمع المدني، إضافة إلى ذلك، فإن غياب الحرية الاقتصادية يفرض تهديداً محتماً للحرية السياسية.

التوافقية
CONSOCIATIONALISM

التوافقية هي صيغة للحكومة تتناقض مع نظم الأغلبية ذات النمط الوزاري الغربي، وهي وبصفة خاصة، تلائم احتياجات المجتمعات المجزأة أو التعددية. وقد حدد ليب هارت (١٩٧٧م) خاصتين أساسيتين لما أسماه "الديموقراطية التوافقية". أول هاتين الخاصتين تتمثل في مشاركة القوة التنفيذية، وتتم عادة من خلال ائتلاف كبير يمثل كل قطاعات المجتمع المهمة، على الرغم من أن ذلك قد يتحقق في النظم الرئاسية من خلال توزيع مناصب عليا أخرى. أما الخاصية الثانية، فتتعلق بأن القطاعات المتنوعة للمجتمع تستمتع بقدر اكبر من الاستقلال، والذي يضمنه، وعلى سبيل المثال، التقسيمات الإقليمية مثل الفيدرالية، أو التفويض. يمكن أيضاً الإشارة إلى وجود خاصتين إضافيتين: الأولى وتتمثل في أن الآليات التمثيلية التي تؤكد التمثيل النسبي تضمن أن يكون للأقليات صوت سياسي، أما الخاصية الثانية فتتعلق بأن يكون للأقلية فيتو يمنع خرق وإرادة المصالح الحيوية للفئات الصغيرة بالمجتمع من قبل إرادة الأغلبية.

الأهمية Significance

انتشرت الممارسات الواسعة للتوافقية، وبصفة خاصة في أوروبا القارية منذ ١٩٤٥م. تتضمن أمثلة ذلك كلاً من النمسا في الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٦٦م، وبلجيكا منذ عام ١٩١٨م، وهولندا ولوكسمبورج في الفترة من ١٩١٧-١٩٦٧م، وفي بعض جوانبها الخاصة كلاً من إسرائيل الحديثة، وكندا. وبصفة خاصة، تتمثل الظروف المواتية للتوافقية في وجود عدد صغير نسبياً (نموذجياً مابين ثلاثة إلى خمسة) من القطاعات المركزة جغرافياً، والمتساوية في الحجم بشكل تقريبي، والميل إلى البحث عن الإجماع الوطني القائم على الولاءات المشتركة، وغياب المظاهر الرئيسية لعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وعدد صغير نسبياً من السكان.

تتمثل قوة التوافقية في أنها تعرض حلاً مؤسسياً لمشكلات المجتمعات المجزأة، والتي تتصف بأنها مستقرة وديموقراطية. فهي تحقق، ومن خلال موازنة التوفيق في مواجهة السلطة الذاتية، أموراً مشتركة، أو اهتماماً وطنياً يتم إقراره بشكل مشترك من قبل ممثلين لكل الأقسام الأساسية، بينما تسمح لهذه الأقسام بأكبر قدر ممكن من الاستقلال بالعلاقة بالاهتمامات الأخرى.

هناك نقدان أساسيان قد تم توجيههما للتوافقية. يتمثل النقد الأول في أن مجموعة الظروف المواتية للتوافقية تتميز بأنها شديدة التعقيد باعتبار أنها ملائمة، وفقط، لمجتمعات ذات خصوصية خاصة، ولفترات محددة من الزمان. وبكلمات أخرى، فإن التوافقية قد لا تكون حلاً ملائماً لكل المجتمعات المجزأة. أما النقد الثاني فيتمثل في أن التوافقية قد تم انتقادها باعتبارها وبشكل موروث غير مستقرة، وأن تأكيدها على اقتسام القوة، وحماية مصالح الأقليات يمثل فرصة كامنة لخلق مجال للصراع بين الجماعات المتنافسة أكثر من كونه أساساً للتوفيق بينها.

الاندماجية / الاتحادية
CORPORATISM

تعدُ الاندماجية أو الاتحادية، وفي معناها الأوسع، وسيلة لاتحاد المصالح المنظمة في العملية الحكومية. لذلك، تتمثل الأسس الجوهرية للاندماجية أو الاتحادية في كل من: الاعتراف بالأهمية السياسية للانقسامات الوظيفية أو الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع، والإشارة إلى أن هذه الانقسامات يمكن إصلاحها من خلال مؤسسات تستهدف رسم خريطة للمصالح الوطنية العليا. على أية حال، فإن هناك وجهين للاتحادية أو الاندماجية: الاتحادية أو الاندماجية السلطوية، والاتحادية أو الاندماجية الليبرالية.

تمثل التشاركية أو الاتحادية السلطوية (والتي أحياناً ما تسمى باتحادية أو تشاركية الدولة) شكلاً أيديولوجياً أو اقتصادياً وثيق الارتباط بالفاشية الإيطالية. وهي تسعى إلى تأسيس ما أسماه موسوليني "بالدولة المتحدة"، والتي ادعت تجسيد الوحدة العضوية للمجتمع الإيطالي، لكنها، وفي الممارسة، قد عملت من خلال الابتزاز السياسي للصناعة، ولتحطيم اتحادات التجارة المستقلة. أما الاتحادات أو التشاركية الليبرالية، والتي تسمى أحياناً بالاتحادية المجتمعية، أو التشاركية الجديدة، فإنها تشير إلى اتجاه تأسس في الديموقراطيات الليبرالية الناضجة بأن يتم منح المصالح المنظمة مزايا مضمونة، ووسيلة مؤسسية للوصول إلى عملية صياغة السياسات. وتتنوع الآليات التي تتحقق من خلالها هذه الصيغة من سياسات الجماعات، كما تتنوع درجة التكامل بين الجماعات والحكومة. على النقيض من مثيلتها السلطوية، فإن الاتحادية أو التشاركية الليبرالية غالباً ما تُرى كصيغة "من أسفل إلى أعلى" للاتحادية تقوي الجماعات في علاقاتها بالحكومة، وليس العكس.

الأهمية Significance

نشأت فكرة الاتحادية أو التشاركية في إيطاليا في ظل حكم موسوليني. وقد ارتبطت بالصيغة الفاشية للنظرية الاجتماعية الكاثوليكية. وقد أكد هذا أهمية

الجماعات وليس الأفراد، كما أكد على الحاجة إلى توازن أو انسجام اجتماعي. على أية حال، ففي الممارسة تصاعدت الاتحادية أو التشاركية الفاشية إلى ما هو أكثر قليلاً من وسيلة استطاعت من خلالها الدولة الموسولينية أن تمارس السلطة على الاقتصاد الإيطالي. وقد أثبتت محاولات تصدير هذا النموذج السلطوي لاتحادية أو تشاركية الدولة إلى البرتغال تحت حكم سالازار، أو في فترة ما بعد ١٩٦٤م إلى كل من البرازيل والمكسيك وبيرو، أثبتت أنها وبشكل متشابه قصيرة الأجل، كما أنها قد اتصفت بالفشل، على الأقل فيما يتعلق بتحفيز النمو الاقتصادي.

من الجانب الآخر، فقد أثبتت الاتحادية أو التشاركية الليبرالية أنها أكثر أهمية سياسياً، وبصفة خاصة، في بدايات فترة ما بعد ١٩٤٥م. فقد اعتبر بعض المعلقين أن الاتحادية باعتبارها ظاهرة تتعلق بدولة محددة، قد تشكلت بظروف تاريخية وسياسية خاصة. وهكذا، فقد ارتبطت بدول مثل النمسا، والسويد، وهولندا. وإلى حد ما ألمانيا واليابان، والتي اعتادت فيهما الحكومة على ممارسة شكل من الإدارة الاقتصادية. على أية حال، فإن هناك آخرين قد رأوا أن الاتحادية كظاهرة عامة تنبع من اتجاهات ضمنية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ولذلك تعتقد أنها ظاهرة في بعض الأشكال أو في غيرها، في كل المجتمعات الصناعية المتقدمة.

من هذا المنظور، فإن الاتجاهات الاتحادية قد تعكس مجرد العلاقات العرضية التي قد توجد بين الجماعات والحكومة. فالجماعات تسعى إلى تحقيق وضع "الداخلي"؛ لأنه يعطيهم مدخلاً إلى صياغة السياسة، والذي يمكنهم وبشكل أفضل من الدفاع عن مصالح أعضائها. ومن جانبها، فإن الحكومة تحتاج الجماعات باعتبار أنها مصدر للمعرفة والمعلومات، ولأن الاتفاق مع المصالح الاقتصادية الأساسية يعدُ ضرورياً للسياسة لكي تكون قابلة للتطبيق. وهكذا، فإن مؤيدي الاتحادية قد أثاروا أن العلاقات الوثيقة بين الجماعات والحكومة تيسر كلاً من الاستقرار الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية.

على أية حال، فإن التحول باتجاه الاتحادية في الدول الرأسمالية المتقدمة قد اتخذ اتجاهاً عكسياً منذ السبعينيات، حيث أصبحت الأفكار والبنى التشاركية الاتحادية عرضة للانتقاد المتنامي. فقد تعددت وتنوعت الاهتمامات بالتشاركية الاتحادية. وقد تعرضت للانتقاد لتضييقها أساس التمثيل حيث تؤدي إلى صيغة ثلاثية تربط معاً كلاً من الحكومة، والأعمال، والاتحادات، لكنها تترك المستهلك والجماعات التحفيزية في العراء، وتقيد المداخل المؤسسية لما يسمى باتحادات الذروة. وتتمثل المشكلة الثانية في أن التمييز بين الاتحادية السلطوية والليبرالية قد يكون أكثر شكلية عنه حقيقياً، بمعنى أن الثمن الذي يدفعه قادة الجماعة للمدخل المتميز إلى الحكومة هو بمثابة استعداد لتقديم اتفاق أعضائها. كما أن الاتحادية، وثالثاً، قد تؤدي إلى إضعاف العملية الرسمية للتمثيل من خلال السماح بصنع القرارات خارج إطار السيطرة الديموقراطية، ومن خلال عملية مساومة ليست، وبأي طريقة، عرضة للتدقيق السياسي. وأخيراً، فإن منظري اليمين الجديد يرون أن الاتحادية مسئولة عن مشكلة تزايد عبء الحكومة، والتي تصبح فيها الحكومة، وبشكل فعال، أسيرة من قبل الجماعات الاستشارية، وغير قادرة على مقاومة مطالبهم. بذلك، فإن الاتحادية تغذي التدخلية، والتي، وفي المقابل، تخنق المنافسة، والظهور الطبيعي للسوق.

الديكتاتورية

Dictatorship

تعدُ الديكتاتورية، وبشكل صارم، شكلاً للحكم تكون السلطة المطلقة فيه بيد فرد واحد. بهذا المعنى، تكون الديكتاتورية مرادف للأوتوقراطية. وفي أصله، فقد ارتبط مفهوم الديكتاتورية بسلطات الطوارئ غير المقيدة التي منحت لحاكم أعلى في بدايات الجمهورية الرومانية، والتي خلقت بدورها شكلاً من الديكتاتورية الدستورية. وعلى أية

حال، ففي الاستخدام الحديث للمصطلح، يتم النظر إلى الحكام الديكتاتوريين باعتبارهم فوق القانون، وأن تصرفاتهم تتجاوز القيود الدستورية (أو تذهب إلى ما وراء القانون). وبشكل أكثر عمومية، تتحدد خصائص الديكتاتورية بالممارسة التحكمية والمطلقة للقوة، كما في أفكار "ديكتاتورية البروليتاريا"، والديكتاتوريات العسكرية، والديكتاتوريات الشخصية. كذلك، يتم أحياناً التمييز بين الديكتاتوريات التقليدية والديكتاتوريات الشمولية. فمن جانبها، تهدف الديكتاتوريات التقليدية إلى احتكار سلطة الحكومة، والالتزام بمبادئ السلطوية. أما الديكتاتوريات الشمولية، فإنها تسعى إلى "القوة الشاملة"، وتمد نطاق سيطرتها السياسية إلى كل جوانب الوجودين الاجتماعي والشخصي.

الأهمية Significance

وُجدت الديكتاتوريات عبر التاريخ السياسي. وتتضمن الأمثلة التقليدية كلا من سولا Sula، ويوليوس قيصر، وأوجستس سيزر في روما، وكرومويل بعد تحلل البرلمان ١٦٥٣م، ونابليون بونابرت، ونابليون الثالث، وبسمارك في القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين كلاً من هتلر وموسوليني وصدام حسين. وعلى الرغم من أن كل الديكتاتوريين كانوا يعتمدون على الخوف، ويعملون من خلال السيطرة على قوة القهر، فإن الظاهرة الحديثة للديكتاتورية غالباً ما ترتبط بالقيادة الكاريزمية، وفكرة القائد بطريقة تتضمن بطريقة ما مصير الناس، أو الإرادة العامة. وهكذا، فقد تتخفى الديكتاتوريات الشمولية في شكل ديموقراطيات تامة أو كاملة، وتتمتع بقدر من التأييد الجماهيري الذي يقوم أساساً على السيطرة الصارمة لوسائل الإعلام الجماهيري. على أية حال، فإن الجانب الشخصي للديكتاتورية لا يجب أن يتلقى تأكيداً مبالغاً فيه، حيث أن معظم الديكتاتوريات الحديثة هي في العادة ديكتاتوريات عسكرية، أو تعمل من خلال حزب احتكاري. في هذه الحالات، فإن القوة المطلقة تتركز في القوات

المسلحة، أو في الحزب المسيطر على أوضاع الدولة، (أو خليط منهما)، مع قيادة قد تكون في بعض الأحيان مشتركة بين مجموعة من الأفراد، والتي يمثلُ "الجونتا" أو المجلس العسكري، نموذجها التقليدي. ومع ذلك، فإن هناك دليلاً على أن أهمية الديكتاتورية كبديل رئيسي للديموقراطية آخذة في الانحسار: فقد ارتبط تأثيرها خلال القرن العشرين، بالقوى الأيديولوجية للفاشية، والشيوعية، والتي انقضت إلى حد كبير، مما يعني أن الديكتاتوريات هي الآن وبشكل أساسي ظاهرة تخص العالم النامي. كما يتمثل الخلل الأخلاقي الفاضح للديكتاتورية في ارتباطها بالقهر والطغيان، بينما يتمثل خللها البنيوي الأساسي في عجزها عن توليد أو التعامل مع الضغوط التي تولدها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

النخبوية / الصفوة
ELITISM

كان المعنى الأصلي لمصطلح النخبة، ولا يزال، الأعلى، والأفضل، أو الممتاز. على أية حال، فإن استخدام المصطلح بمعنى محايد أو تجريبي يشير إلى أقلية تتركز في أيديها، وبشكل مبرر، أو على نحو آخر، القوة، والثروة أو المزايا. وعلى ذلك، فإن النخبوية، هي اعتقاد في، أو ممارسة، للحكم من قبل نخبة أو قلة. وتوجد هناك، وعلى الأقل، أشكال ثلاثة للنخبوية. يتمثل أولها في النخبوية المعيارية، وهي نظرية سياسية ترى أن حكم النخبة أمر مرغوب فيه، وعادة على أساس من أن القوة يجب استثمارها في أيدي أقلية حكيمة أو مستنيرة. (بهذا المعنى، يمكن اعتبار النخبوية كقيمة أو حتى كأيديولوجية). ويتضمن هذا أن الديموقراطية غير مرغوبة. ويتضح هذا، على سبيل المثال، في اعتقاد أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م.) في حكم طبقة الفلاسفة الحكام. أما الشكل الثاني فهو النخبوية التقليدية، وقد ادعت أنها تجريبية (على الرغم من أن المعتقدات المعيارية غالباً ما كانت تتطفل أو تتدخل)، وأنها ترى أن حكم النخبة أمرٌ

محتمٌ وحقيقة للوجود الاجتماعي لا يمكن تغييرها. يتضمن هذا أن أفكار المساواة مثل الديموقراطية والاشتراكية هي أفكار مستحيلة. ويعدُ فلفريدو باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣م) من أبرز مؤيدي هذا الرأي، وكذلك جاتينو موسكا (١٨٥٧-١٩٤١م)، وروبرت ميشيلز (١٨٧٦-١٩٣٦م). وتمثل النخبوية الحديثة الشكل الثالث للنخبوية، وقد طورت أيضاً تحليلاً تجريبياً، لكنها تعدُ أكثر نقداً وتمييزاً لقضايا حكم النخبة، وعادة ما تربطها ببنى وهياكل اقتصادية وسياسية معينة أكثر منها ببيئة المجتمع التي لا يمكن اجتنابها. وقد كان النخبويون المحدثون من أمثال سي رايت ميلز (١٩١٦-١٩٦٢م) عادة معنيين بإلقاء الضوء على حكم النخبة أو الصفوة أملاً في شرحها وتحديها في الوقت نفسه. وفي هذا السياق، فإن ما يطلق عليه، وبشكل متنوع، النخبوية الجماعية، أو النخبوية التنافسية، أو الديموقراطية، إنما يمثل تطوراً داخل النخبوية الحديثة التي تعترف بأن النخب أو الصفوة الحديثة هم وبشكل نمطي مجزأون أو منقسمون أكثر من كونهم متحدين أو متماسكين، وأن المنافسة بين النخب تستطيع، وإلى حد ما، أن تؤكد إعطاء صوت سياسي للجماعات غير النخبوية.

الأهمية Significance

إلى حد كبير تم التخلي عن النخبوية المعيارية آخذاً في الاعتبار تقدم القيم والممارسات الديموقراطية، على الرغم من أن الديموقراطية التمثيلية يمكن رؤيتها وهي ترسي بقايا الافتراضات النخبوية، في تأكيدها على أن قرارات الحكومة إنما تتخذ من قبل السياسيين المتعلمين، والأكثر خبرة واحترافاً عنها من قبل الجمهور مباشرة. وقد كان للنخبوية التقليدية تأثير مهم على النظرية الاجتماعية، والسياسية. وقد تم استخدامها، وضمن أشياء أخرى، لمعارضة فكرة المجتمع اللاطبقي الماركسية، المجتمع الشيوعي. وقد أثار موسكا أن الموارد أو الخصائص الضرورية للحكم تكون دائماً غير متساوية في توزيعها، وأن أقلية متماسكة سوف تكون قادرة دائماً على المناورة

والسيطرة على الجماهير، حتى في الديموقراطية البرلمانية. أما باريتو فقد ربط حكم النخبة أو الصفوة بنمطين نفسيين: "الثعالب"، وهم الذين يحكمون بالمكر والابتزاز، و"الأسود" وهم الذين يسيطرون من خلال القهر والعنف. وقد طور ميشيلز ما أسماه "بالقانون الحديدي للأوليجاركية"، والذي يتمثل في فكرة أن القوة في كل المنظمات تتركز في أيدي مجموعة صغيرة من القادة. على أية حال، فإن مثل هذه الحجج قد خضعت للانتقاد؛ بسبب التعميم على أساس من افتراضات حول "الطبيعة البشرية" أو التنظيم، ولأنها يصعب التوفيق بينها وبين الممارسات الديموقراطية الحديثة.

ومع كل ذلك، تقدم النخبوية الحديثة، نقداً مهماً لكل من التعددية والديموقراطية. فقد عرضت النخبوية الديموقراطية لجوزيف شومبيتر (١٨٨٣-١٩٥٠م) نموذجا واقعياً للديموقراطية، يؤكد على أنه على الرغم من أن الانتخابات تستطيع أن تقرر أي نخبة تقوم بالحكم، إلا أنها - أي الانتخابات - لا تستطيع تغيير حقيقة أن القوة دائماً ما تمارس من قبل نخبة أو صفوة (قلة). وقد أدى هذا إلى ظهور "النظرية الاقتصادية للديموقراطية"، والتي تطبق نظريات الاختيار العقلاني على السياسة من خلال معاملة المنافسة الانتخابية باعتبارها سوقاً سياسياً. إن نموذج "نخبة القوة" الذي قدمه منظرون مثل ميلز (١٩٥٦م) قد انفصل عن الماركسية بقدر ما عارض فكرة "الطبقة الحاكمة" وقد تم تعريفها اقتصاديا، ولكنه مع ذلك، قد وجه الاهتمام إلى التأثير غير المتكافئ للمجمع العسكري - الصناعي. وقد حاولت دراسات عديدة عن قوة المجتمع أن تقدم تأييداً تجريبياً "إمبريقيا" لنظرية النخبة. وعلى أية حال، فعلى الرغم من أن الموقف النخبوي لازال مؤثراً في الولايات المتحدة بوجه خاص، إلا أنه له إخفاقاته أو عيوبه. وتتضمن تلك الإخفاقات أنها أقل تعقيداً نظرياً عما تقوله الماركسية أو نظرية الجماعة، وأن البرهان التجريبي لدعم النتائج النخبوية، خاصة حول توزيع القوة على المستوى الوطني، لازالت غير مقنعة بعد.

الديموقراطية الليبرالية
LIBERAL DEMOCRACY

الديموقراطية الليبرالية هي صيغة للحكم الديموقراطي توازن بين مبدأ الحكومة المحدودة، والنموذج المثالي للرضا الشعبي. تنعكس ملامحها الليبرالية في إطار من قوى الرقابة الداخلية والخارجية على الحكومة، والتي يتم تعميمها لتضمن الحرية، ولتستطيع حماية المواطنين ضد الدولة. تقوم خاصيتها الديمموقراطية على نظام للانتخابات التنافسية المنتظمة، والتي يتم إجراؤها على أساس من الاقتراع العام، والمساواة السياسية. على الرغم من أنها قد تستخدم لوصف مبدأ سياسي، فإن مصطلح الديموقراطية الليبرالية يصف وبشكل أكثر ذيوعاً نمطاً معيناً من النظم. وتتضمن الخصائص الرئيسية للنظام الديموقراطي الليبرالي ما يلي:

- حكومة دستورية تقوم على قواعد رسمية عادة ما تكون قانونية.
- ضمان الحريات المدنية والحقوق الفردية.
- التجزئة المؤسسية ونظام للرقابة والتوازن.
- انتخابات منتظمة تحترم مبادئ الاقتراع العام، وقاعدة "صوت واحد" لكل فرد.
- التعددية السياسية في شكل اختيار انتخابي ومنافسة حزبية.
- مجتمع مدني صحي، تنتظم فيه الجماعات والمصالح، وتتمتع فيه بالاستقلالية عن الحكومة.
- اقتصاد رأسمالي، أو مشروع خاص ينتظم جنباً إلى جنب مع خطوط السوق.

الأهمية Significance

الديموقراطية الليبرالية هي القوة السياسية المسيطرة التي تأسست في العالم المتقدم، وبشكل متزايد في العالم النامي. وفي الحقيقة، فإن انهيار الشيوعية، وتقدم عملية الدمقرطة "التحول إلى الديموقراطية"، (والتي عادة ما تفهم على أنها تتضمن إصلاحات ديموقراطية ليبرالية، تتمثل في الديموقراطية الانتخابية، والتحرر الاقتصادي)، في آسيا،

وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وبصفة خاصة خلال الثمانينيات، قد أدى إلى "نهاية التاريخ"، والذي ادعى منظرون من أمثال فرانسيس فوكاياما (١٩٨٩م) أنه يمثل انتصاراً للديموقراطية الليبرالية الغربية على نطاق عالمي. فمن وجهة نظر فوكوياما، تمثل الديموقراطية الليبرالية "الشكل النهائي للحكومة الإنسانية". ينبع النجاح الملحوظ للديموقراطية الليبرالية من عاملين أساسيين. يتمثل أولهما في أن نظم الديموقراطية الليبرالية هي نظم عالية الاستجابة حيث إنها تؤسس عدداً من قنوات الاتصال بين الحكومة والمحكومين. أما العامل الثاني، فهو يتعلق بكون الارتباط وثيقاً بين الديموقراطية الليبرالية والرأسمالية بالنسبة للمستهلكين. ذلك أنها قد ارتبطت بفكرة رخاء المستهلك واسعة الانتشار. ويشير منظرو الديموقراطية الليبرالية إلى أنها النظام السياسي الوحيد القادر على تقديم أو توفير الحرية السياسية، والفرصة الاقتصادية، وأن عمليات الديموقراطية الليبرالية استجابية بشكل كافٍ، وقوية بما يمكنها من التعبير عن اهتمامات كل الفئات المهمة بالمجتمع. وقد كان منظرو نظريات الجماعة من بين أقوى المؤيدين للديموقراطية الليبرالية، وقد امتدحوا قدرتها على تأكيد توزيع متسع للقوة السياسية بين الجماعات المتنافسة.

ومع ذلك، فإن الديموقراطية الليبرالية لا تحظى بموافقة عالمية أو احترام. وقد كان منتقدوها الأساسيون من النخبويين، والماركسيين، والديموقراطيين الراديكاليين، وأنصار الحركة النسائية. وقد وجه النخبويون الأنظار إلى أن قدرة الديموقراطية الانتخابية على أن تحل نخبة محل أخرى لا تستطيع أن تتحدى حقيقة حكم النخبة. وطبقاً لهذا المنظور، فإن مبدأ المساواة السياسية، وعملية المنافسة الانتخابية التي تأسست عليها الديموقراطية الليبرالية ليس شيئاً أكثر من عارٍ أو خجل. أما انتقادات الماركسية التقليدية للديموقراطية الليبرالية فقد ركزت على التناقض الداخلي بين الديموقراطية والرأسمالية. إن مساواة الديموقراطية السياسية ليست سوى قناع يخفي

حقيقة القوة الطبقية غير المتساوية، ذلك أن الطبقة المسيطرة اقتصادياً تحكم الحكومات الديموقراطية من خلال سيطرتها على الثروة والموارد الأخرى. ويعارض الديموقراطيون الراديكاليون الطبيعة المحدودة وغير التوافقية للديموقراطية الليبرالية، مشيرين إلى حقيقة أن القيام بالتصويت كل بضعة أعوام هو مظهر ضعيف للمشاركة الشعبية، وانعدام وسائل تأمين المسائلة الحقيقية. ومن جانبهم، فقد قام النسائيون بتوجيه الاهتمام إلى الطبيعة الذكورية (البطريركية) للنظم الديموقراطية الليبرالية التي تطبق الديموقراطية فقط على مجالات هي تقليدياً مجالات ذكورية مثل الحكومة والدولة، بينما تتجاهل بنى القوة الذكورية التي تعمل تقليدياً من خلال الأسرة والحياة الداخلية.

العسكرية
MILITARISM

يمكن استخدام مصطلح العسكرية بطريقتين؛ تشير أولهما إلى تحقيق غايات باستخدام القوة المسلحة. ومن ثم، يمكن وصف أي محاولة لحل مشكلات بالوسائل العسكرية بأنها عسكرية بهذا المعنى. أما الطريقة الثانية، وهي الأكثر شهرة، فإنها تعني أن العسكرية ظاهرة ثقافية وأيديولوجية تكون فيها الأولويات والمثاليات، والقيم العسكرية متخللة المجتمع الأكبر. وبشكل نمطي، يتضمن هذا تمجيد القوات المسلحة، والإحساس الملتهب بالمواطنة القومية، والاعتراف بالحرب كأداة مشروعة للسياسة، واعتقاد في البطولة والتضحية بالذات. في بعض الحالات، وليس في كلها، تتميز العسكرية بإساءة استخدام العسكرية لوظائفها المشروعة، واستيلائها على المسئوليات التي تكون عادة من اختصاص السياسيين المدنيين.

الأهمية Significance

في معناها الثقافي أو الأيديولوجي، تعدُ العسكرية خاصية مشتركة للنظم العسكرية والديكتاتوريات الشمولية. يتمثل الملمح المحدد للحكم العسكري في أن أعضاء القوات

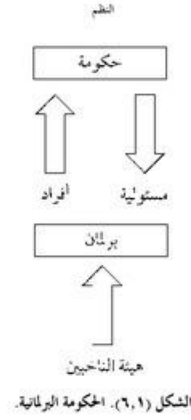
المسلحة يزيحون السياسيين المدنيين، بمعنى أن الوظائف القيادية في الحكومة يتم شغلها على أساس وضع أو مكانة الشخص في سلسلة للقيادة العسكرية. على أية حال، فقد يتخذ الحكم العسكري عديداً من الأشكال، متضمنة الحكومة العسكرية الجماعية، وتقليدياً في شكل المجلس العسكري (من الكلمة الأسبانية "جونتا"، بمعنى المجلس، أو مجلس الإدارة)، أي ديكتاتورية عسكرية يسيطر عليها فرد واحد (على سبيل المثال، الكولونيل بابا دوبوليس في اليونان (١٩٧٤-١٩٨٠م)، والجنرال اباشا في نيجيريا (١٩٩٣- ١٩٩٨م)، ومواقف تكون فيها القوات المسلحة "تمسك بأطراف الخيوط"، من وراء الستار، بينما تسمح، وفي الوقت ذاته، للقادة السياسيين المدنيين بالاحتفاظ بوظائف القوة الرسمية.

في مثل تلك الظروف، تصبح العسكرية وسيلة مباشرة لإضفاء الشرعية على السيطرة العسكرية على الحياة السياسية. وفي حالة الديكتاتوريات الشمولية، فإن القادة الكاريزميين من أمثال موسوليني، وهتلر، وصدام حسين قد استخدموا العسكرية بطرق أكثر حذقاً ومهارة لتدعيم القوة. فمن خلال ارتداء الأزياء العسكرية، وربط أنفسهم مع القوات المسلحة، واستخدام الخطاب العسكري، وقانون الأحكام العرفية، فإنهم قد حاولوا صبغ نظمهم ومجتمعاتهم بقيم عسكرية مثل النظام، والطاعة، والإحساس العالي بهدف جماعي، عادة ما يكون مرتبطاً بقومية شديدة الوطنية. على أية حال، فإن العسكرية كآلية لدعم النظام من المحتمل أن تكون فعَّالة، وفقط، في سياق حرب أو تكثيف الصراع الدولي، على نحو ما تظهره حقيقة أن العسكرية يصاحبها، وبشكل ثابت بوليس إرهابي، وقمع واسع الانتشار. أحياناً، ما استطاع الماركسيون أن يلقوا الضوء على الارتباط بين العسكرية، بالمعنى المحدود للمزاج نحو الحرب، واستخدام الوسائل العسكرية، والرأسمالية على أساس من مستويات الإنفاق العسكرية العليا، والتي يمكن وفقط تبريرها بالاستخدام المنتظم للعسكرية، والتي تؤكد أن الطلب الداخلي منشط، وأن مستويات الفائدة تظل مرتفعة.

الحكومة البرلمانية
PARLIAMENTARY GOVERNMENT

يمثل النظام البرلماني للحكومة نظاماً تقوم الحكومة بالحكم فيه بالبرلمان، أو الجمعية ومن خلاله (أو خلالها) تدمج الفروع التنفيذية والتشريعية. على الرغم من أنهما رسمياً متميزان، فإن البرلمان والسلطة التنفيذية عادة ما يُريان أو يُنظرُ إليهما كحكومة، مرتبطان معاً بطريقة تخرق نظرية الفصل بين السلطات، وتضع النظم البرلمانية للحكومة، وبشكل واضح، متميزة أو منفصلة عن الحكومة الرئاسية. وتتضمن الخصائص الرئيسية للنظام البرلماني كلاً مما يلي:

- يتم تشكيل الحكومات البرلمانية كنتيجة للانتخابات البرلمانية، استناداً إلى قوة تمثيل الحزب، فليس هناك سلطة تنفيذية منتخبة بشكل منفصل.
- أن أعضاء الحكومة يُختارون من البرلمان، وعادة ما يكونون من قادة الحزب، أو الأحزاب التي لها سيطرة الأغلبية.
- أن الحكومة مسئولة أمام البرلمان، بمعنى أنها تستند على ثقة البرلمان، ويمكن تغييرها أو إزاحتها (عادة من قبل المجلس الأدنى)، إذا فقدت تلك الثقة.
- تستطيع الحكومة، وفي معظم الحالات، أن "تحل" البرلمان من خلال الدعوة إلى انتخابات عامة، مما يعني أن شروط الهيئة الناخبة عادة ما تكون مرنة داخل حدود الحد الأقصى.
- أن الهيئة التنفيذية البرلمانية عادة ما تكون هيئة جماعية حيث أنهم يقبلون، وعلى الأقل، المبدأ الرسمي لمجلس الوزراء.
- تكون وظائف رئاسة الحكومة (عادة ما يكون رئيس الوزراء)، ورئيس الدولة منفصلة، كما يكون الأخير إما ملكاً دستورياً، وإما رئيساً غير تنفيذي.



الشكل (٦,١). الحكومة البرلمانية.

الأهمية Significance

تبَّنى معظم الديموقراطيين الليبراليين شكلاً أو آخر للحكومة البرلمانية. وغالباً ما تُرى هذه الأشكال باعتبارها نموذجاً "لنظم ويست منيستر" للحكومة، وذلك لأنها تقوم على نمط برلمان المملكة المتحدة، والذي يصور أحياناً على أنه "أم البرلمانات". على أية حال، فإن "نموذج ويست منيستر" الكامل يعتمد أيضاً على ملامح مثل نظام الحزبين، والسيادة البرلمانية، والمسئولية الجماعية، والتي قد تغيب في بعض النظم البرلمانية الأخرى، مثل تلك في ألمانيا، والسويد، والهند، واليابان، ونيوزيلندا، والنمسا. وتتمثل القوة الرئيسية للحكومة البرلمانية في أنها من المفترض أن تقدم حكومة قوية لكنها مسئولة أيضاً. فهي حكومة قوية بمعنى أنها تستند إلى ثقة البرلمان، ومن ثم تستطيع، وفي معظم الحالات، أن تؤكد على أن برنامجها التشريعي يمكن تمريره.

باختصار، يمكن لهذه الحكومات أن تنجز الأشياء. على أية حال، فإن الحكومة المسئولة يمكن الإبقاء عليها؛ لأن الحكومة تستطيع أن تحكم، وفقط، طالما كانت تحتفظ بثقة البرلمان. نظرياً، يكون للبرلمان اليد العليا؛ لأنه يمتلك قوة لا يمتلكها في نظام رئاسي: وهي تتمثل في القدرة على إزاحة الحكومة أو السلطة التنفيذية. أكثر من ذلك، فإن الحكومة البرلمانية غالباً ما ترى أنها تحفز الديموقراطية، فالديموقراطية البرلمانية وقد تمثلت في شكل حكومة مسئولة وتمثيلية يلعب البرلمان فيها دوراً حيوياً مدروساً كمنتدى للنقاش الوطني، مشكلاً بذلك نوعا من الرقابة على الحكومة. على أية حال، تعتمد آليات الحكومة البرلمانية على عدد من العوامل الأخرى، وتحديداً طبيعة النظام الحزبي، والثقافة السياسية. وعلى سبيل المثال، تستطيع الحكومة البرلمانية أن تصبح شكلاً من حكومة الحزب. يحدث هذا عندما تكون الحكومة مشكلة من حزب واحد، يتميز بالتماسك الأيديولوجي والتنظيمي، والذي يعمل على أساس من التكليف المباشر من هيئة الناخبين، أكثر منه على أساس من السلطة البرلمانية. أيضاً، غالباً ما تكون الحكومة البرلمانية مرتبطة بمشكلة السيطرة التنفيذية، والتي أشار إليها اللورد هيلشمان(*) (١٩٧٦م)، وفي حالة المملكة المتحدة باعتبارها ديكتاتورية انتخابية. إذا كانت الحكومات لها سيطرة الأغلبية، وتستطيع أن تحتفظ بالنظام الحزبي (وبحالة أسهل في حالة حكومة الحزب الواحد)، فإن البرلمان يمكن تخفيضه إلى ماهو أكثر قليلاً من "منتدى أو مكان للكلام"، وقد يصبح أفراده مجرد "لوبي للعلف". وأخيراً، فإن النظم البرلمانية قد ارتبطت أيضاً بحكومة ضعيفة وعدم استقرار سياسي. وعادة ما يحدث هذا عندما يكون النظام الحزبي مجزأً، وغالباً مرتبطاً بنظم انتخابية عالية النسبة. وعلى سبيل المثال، ففي الجمهورية الرابعة الفرنسية (١٩٤٥-١٩٥٨م)، أتت خمس وعشرون حكومة وذهبت فيما يزيد قليلاً على اثنتي عشرة سنة، كما شهدت إيطاليا

(*) Lord Hailshman, 1976

ما يزيد قليلاً على (٥٢) اثنتي وخمسين حكومة فيما بين ١٩٤٥، ١٩٩٦م. وهكذا، تستطيع الحكومة البرلمانية، وبشيء مثير للسخرية، أن تؤدي إما إلى قوة تنفيذية مفرطة، وإما إلى قوة تشريعية مفرطة.

البطرياركية / السيطرة الذكورية
PATRIARCHY

حرفياً، تعني البطريركية الحكم بواسطة الباتر (Pater) "أي الكلمة اللاتينية للأب"، وتشير إلى سيطرة الزوج أو الأب داخل الأسرة، وخضوع زوجته وأبنائه. على أية حال، فعادة ما يستخدم المصطلح بمعنى أكثر عمومية للإشارة إلى "الحكم بواسطة الرجال"، ولتوجيه الانتباه إلى القمع والاستغلال الكليين اللذين تتعرض لهما النساء. وهكذا، يتضمن استخدام البطريركية/الذكورية أن نظام القوة الذكوري في المجتمع يعكس وينبع في اتساعه من سيطرة الأب في الأسرة. ينعكس هذا في الشعار النسائي الراديكالي: "الشخص هو السياسي". وقد أثارت كاتي ميلليت (١٩٧٠م) أن البطريركية / الأبوية تحتوي على مبدأين: "أن الذكر سوف يسيطر على الأنثى، وأن الذكر الأكبر سوف يسطر على الأصغر" مقترحة أن المجتمع البطريركي الأبوي يتميز بالنظم المتداخلة والمغلقة للقمع النوعي (أو الجنسي بمعنى القائم على نوع الجنس) بين الأجيال.

الأهمية Significance

تم تقديم مفهوم البطريركية / الأبوية في مطارحة سياسية أوسع خلال ظهور ما سمي بالموجة الثانية للحركة النسائية (أو النسوية) في الستينيات. وتتمثل قيمته في أنه يوجه الانتباه إلى الأهمية السياسية للنوع، وللعلاقة السياسية بين النساء والرجال. وبينما تعامل النظرية السياسية التقليدية علاقات النوع باعتبارها علاقات طبيعية، فإن النظريات النسائية أو النسوية، ومن خلال الإشارة إلى البطريركية / الأبوية تراها (أي علاقات النوع) باعتبارها جزءاً من المؤسسة السياسية للسلطة الذكورية. على أية حال،

فإن البطريركية/الأبوية تعدُ مفهوماً رئيسياً، حيث إنها تؤكد على أن عدم المساواة النوعية نظامية ومؤسسية ومنتشرة، ومن ثم فقد يرى عديد من النسائيين الراديكاليين أن البطريركية أمر واضح في كل المؤسسات الاجتماعية، وفي كل مجتمع على المستويين المعاصر والتاريخي. وهكذا، تعتبر البطريركية/الأبوية الاعتقاد بأن تقسيمات النوع أعمق وأكثر أهمية سياسياً عن التقسيمات، ولنقل، على أساس الجنسية، والطبقة الاجتماعية، والأصول العرقية والجنس. أما النسويين (أنصار الحركة النسوية) الاشتراكيين، فإنهم وعلى العكس، يلقون الضوء على الروابط بين عدم المساواة على أساس النوع، وعدم المساواة الاجتماعية، ويرون البطريركية/الأبوية، والرأسمالية باعتبارها نظماً للسيطرة تتداخل فيما بينها، وتعتمد على بعضها بعضاً.

وعلى الجانب الآخر، فإن النسويين (أنصار الحركة النسوية) الليبراليين عادة ما يكونوا، وفي بعض الأحيان، مترددين في استخدام مصطلح البطريركية، على أساس أنها أقل احتمالاً في إعطاء أولوية لانقسامات النوع على الأشكال الأخرى لعدم المساواة؛ نظراً لأنهم قد فهموها على ضوء التوزيع غير المتساوي للحقوق والمخصصات، بدلاً من القمع النظامي والمؤسسي. أما منظري ما بعد النسائية، فإنهم قد أثاروا أيضاً أن الإنجازات التي حققتها النساء، وعلى الأقل في المجتمعات النامية، إنما تعني أن البطريركية / الذكورية لم تعدُ مصطلحا مفيداً أو ملائماً، وأن المؤسسات والممارسات البطريركية قد خضعت، وبشكل جوهري للإصلاح، وإعادة التشكيل.

التعددية
PLAURALISM

يمكن وبشكل واسع تعريف التعددية كاعتقاد في، أو التزام بالتنوع أو التعددية، أي وجود أشياء متعددة. على أية حال، فإن المصطلح معقد؛ لأنه يمكن أن يستخدم بمعنيين: معياري ووصفي. (وأحياناً، ما يجمع بين، أو يمزج كلاً من، الملاحظات

الوصفية مع المصادقات المعيارية)، وأنه أيضاً ذو تطبيقات متعددة. كمصطلح معياري، يتضمن مصطلح التعددية أن التنوع أمر صحي، ومرغوب فيه لذاته؛ لأنه عادة يحرس الحرية الفردية، ويعزز المناقشة، والمحاورة، والفهم. أما كمصطلح وصفي، فإنه يستطيع أن يتخذ عديداً من الأشكال؛ فتشير التعددية السياسية إلى تعددية في القيم الأخلاقية، بينما تقترح التعددية الثقافية تنوعاً في نمط الحياة والأعراف الثقافية.

على أية حال، تستخدم التعددية بشكل أكثر ضيقاً كنظرية لتوزيع القوة السياسية. وتتمسك التعددية التقليدية بأن القوة منتشرة وبالتأكيد بشكل واسع في المجتمع أكثر من كونها مركزة في أيدي نخبة أو طبقة حاكمة. في هذه الصيغة، فعادة ما تُرى التعددية كنظرية لسياسة الجماعة، والتي يكون الأفراد فيها، وإلى حد كبير، ممثلين من خلال عضويتهم في جماعات منظمة، وأن كل تلك الجماعات لديها سبيل للوصول إلى عملية صنع السياسة. تتحدد الافتراضات الأساسية للمنظور التعددي على النحو التالي:

- ينتمي كل المواطنين إلى جماعات، وأن كثيراً منهم سوف يكون لهم عضوية في جماعات متعددة.
- أن هناك مساواة تقريبية بين الجماعات، حيث إن لكل جماعة طريقاً للوصول إلى الحكومة، بينما لا تتمتع جماعة بوضع مسيطر بينها.
- أن هناك مستوى مرتفعاً من سرعة الاستجابة الداخلية داخل الجماعات، فالقادة مسئولون أمام الأعضاء.
- أن الدولة محايدة بين الجماعات، وأن الآلية الحكومية تكون مجزأة بما يكفي ليتيح للجماعات عدداً من نقاط الوصول إليها.
- على الرغم من أن الجماعات لها مصالح متنافسة، فإن هناك إجماعاً أوسع بين الجماعات على طبيعة النظام السياسي، وقيم الانفتاح والمنافسة.

وقد قامت التعددية الإصلاحية، أو التعددية الجديدة، بتنقيح التعددية التقليدية في أنها تعترف بأن توزيع القوة في المجتمعات الحديثة غير مكتمل ومعيب، وأن النخبة والمصالح المتميزة قائمة داخل سياق أوسع للتنافس بين الجماعات. هكذا، تُرى الديموقراطيات الغربية باعتبارها "بولياركيات"، أي "نظماً تعددية مشوهة" تقوم فيها الشركات الرئيسية بصفة خاصة بممارسة تأثير غير متكافئ.

الأهمية Significance

يمكن رصد جذور الأفكار التعددية الجمعية إلى بدايات الفلسفة السياسية الليبرالية، وتحديداً إلى أفكار جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤م)، وسي إل مونتسكيو (١٦٨٩- ١٧٧٥م). فقد تمثلت أولى تطوراتها النظامية على أية حال، في إسهامات جيمس ماديسون (١٧٥١-١٨٣٦م) في الأوراق الفيدرالية (١٧٨٧-١٧٨٩م)، والتي تبنى فيها نظاماً للحكومة المجزأة القائمة على الفصل بين السلطات، ونظام المجلسين، والفيدرالية من أجل أن تقاوم الأغلبية وأن تزود مصالح الأقليات بصوت سياسي مضمون. إن الارتباط بين التعددية والديموقراطية قد تأكد من قبل منظري التعددية الحديثة مثل روبرت داهل (١٩٥٦م). وقد اعتُبرت التعددية السياسية، وبشكل واسع أنها الملمح الأساسي للديموقراطية الليبرالية، حيث إنها تسمح لكل من الناخبين أن يعبروا عن آراء مستقلة، كما تعطيهم آلية يستطيعون من خلالها إزالة الحكومات غير الشرعية.

ومع ذلك، فإن مفكري التعددية عامة قد أكدوا على أن الديموقراطية في المجتمعات الحديثة تعمل بدرجة أقل من خلال الآلية الانتخابية أو الرسمية، وبشكل أكثر من خلال التفاعل الدائم بين الحكومة والجماعات أو المصالح المنظمة. بهذا المعنى، فإن الديموقراطية التعددية يمكن أن ترى كبديل للديموقراطية البرلمانية، ولأي شكل من الأغلبية. وقد أمكن للأفكار والقيم التعددية أن يُعاد إحياؤها بظهور ما بعد الحداثة، والتي تعارض كل النظريات الكلية عن المجتمع، وتمجد فضائل المناقشة والحوار..

وعلى أية حال، فقد تعرضت التعددية أيضاً لعديد من الانتقادات. فالتعددية، وكنظرية لتوزيع القوة، قد خضعت لهجوم من قبل النخبويين والماركسيين، واليمين الجديد. فمن جانبهم، يشير أنصار النخبة إلى أن عديداً من المصالح في المجتمع مثل البطالة، والمشردين، أو المستهلكين، لا يملكون صوتاً سياسياً ذا معنى؛ لأنهم إما غير منظمين، أو سيئي التنظيم، وأن جماعات الأعمال التي تتحكم في قرارات التوظف والاستثمار في المجتمع تسيطر بشكل ثابت. وبدورهم، فإن الماركسيين قد ألقوا الضوء على عدم المساواة البنيوية التي تنبع من نظم الملكية داخل الرأسمالية، ويرون أن الدولة منحازة بشكل دائم في جانب مصالح الأعمال. أما انتقادات اليمين الجديد للتعددية، فإنها تجذب الانتباه إلى مشكلة "الركود التعددي"، ونمو ضغوط الجماعات المتنافسة المتجددة على الحكومة، والمؤدية إلى "أعباء إضافية"، وزيادة حلزونية في الإنفاق العام، وتدخل الدولة. وهكذا، وبطرق عديدة، فإن التعددية الجديدة قد ظهرت كاستجابة لتلك الانتقادات.

على الرغم من أن انتشار قيم الديموقراطية الليبرالية تعني أن التعددية السياسية تجذب موقفاً قريباً من الموافقة العالمية، إلا أن نفس الشيء لا يمكن أن يقال عن التعددية الثقافية والأخلاقية. بينما يعتقد الليبراليون أن التنوع في الحياة الثقافية والأخلاقية هو تعبير ضروري عن التسامح، فإن المحافظين التقليديين قد أثاروا أنه ربما يضعف أسس المجتمع، والتي تعتمد في استقلالها على القيم والثقافة المشتركتين. وقد طور الأصوليون الدينيون هجوما مشابهاً على التعددية الغربية، معتقدين أنها تدعم النسبية الأخلاقية، وأنها غير قادرة على أن تزود الأفراد بالإرشاد الأخلاقي.

الشعبوية
POPULISM

تستخدم الشعبوية (وهي من الكلمة اللاتينية بوبيوليس بمعنى الشعب) لتصف كلاً من تقليد خاص للفكر السياسي، وحركات سياسية متميزة، وأشكال للحكم.

فمن جانب، تعكس الشعبوية، وباعتبارها تقليداً أساسياً خاصاً، الاعتقاد بأن غرائز ورغبات الشعب توفر الدليل الرئيسي المشروع للعمل السياسي. أما من منظور الحركات السياسية أو الأحزاب التي توصف بأنها شعبوية، فقد أصبحت الشعبوية متميزة بادعائها تأييد الناس العاديين في مواجهة النخب الاقتصادية أو السياسية "الفاسدة". أما كشكل للحكم، فإن السياسيين الشعبويين يصنعون مناشدة مباشرة أو احتكام مباشر إلى الناس، ويدعون أنهم يقدمون تعبيراً عن آمالهم العميقة، ومخاوفهم، بأن كل المؤسسات الوسيطة قد أصبحت موضع ارتياب أو شك.

الأهمية Significance

يمكن متابعة جذور التقاليد السياسية الشعبوية في إشارة روسو (١٧١٢-١٧٧٨م) إلى "الإرادة العامة"، باعتبارها المصلحة الجماعية التي لا تتجزأ للمجتمع. هكذا، تهدف الشعبوية إلى تأسيس رابطة بدون وساطة بين القائد وشعبه أو شعبها، يقدم القائد من خلالها تعبيراً عن أكثر أعمق آمال وأحلام الشعب. ومن ثم، يمكن رؤية القيادة الشعبوية في أكثر صورها تطوراً في الديكتاتوريات الشمولية التي تعمل من خلال إغراء القادة الكاريزميين، كما أنها يمكن أن توجد أيضاً في النظم الديموقراطية التي يقوم القادة فيها بغرس صورة شخصية، ورؤية أيديولوجية منفصلة عن، وفوق كل من الأحزاب، والبرلمانات، والمؤسسات الحكومية الأخرى. وفي الحقيقة، فإن الاستخدام الأوسع لجماعات التركيز، وتزايد تعقيد العرض والاتصال السياسي، وبصفة خاصة المرتبط بأنشطة ما يسمى "عجلة الأطباء" قد أتاح مدخلات أعظم للشعبوية في السياسة الشعبوية بشكل عام.

إذا كانت الشعبوية يمكن الدفاع عنها، فإن ذلك الدفاع يتم على أساس أنها، أي الشعبوية، تؤسس شكلاً جوهرياً للديموقراطية ومؤسسات وسيطة تميل إلى إفساد أو سوء تمثيل إرادة الشعب. على أية حال، فمن المعتاد أن تخضع الشعبوية للانتقاد.

هناك انتقادان رئيسيان لها. يتمثل أولهما في أن الشعبوية ترى باعتبارها، وضمنياً، سلطوية، على أساس من أنها توفر أساساً متواضعاً لتحدي إدعاءات القادة في صياغة مصالح حقيقة للشعب. أما الانتقاد الثاني فيتمثل في أنها تخفض من قيمة السياسة من جانبين ؛ الأول أنها تعطي مظهراً لأكثر آمال ومخاوف الناس بساطة، والثاني أنها لا تترك مجالاً للمناقشة والتحليل العقلاني. هكذا، تعدُ "الديموقراطية الشعبوية" عدواً لكل من الديموقراطية التعددية (*Plauralistic*)، والديموقراطية البرلمانية.

الحكومة الرئاسية
PRESIDENTIAL GOVERNMEN

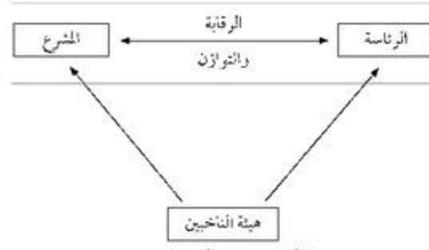
يتم تمييز نظام الحكومة الرئاسية بالفصل الدستوري والسياسي بين السلطات، وبين الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة. وهكذا، فإن السلطة التنفيذية تُناط برئيس يتم انتخابه بشكل مستقل، ولا يكون مسئولاً مباشرة، أو قابلاً للعزل، من قبل الجمعية الوطنية أو البرلمان.

وتتحدد الملامح الرئيسية للحكومة الرئاسية على النحو التالي :

- يتم اختيار كلاً من السلطتين التنفيذية والتشريعية بانتخابات مستقلة، ويناطُ بكل منهما عدد من القوى "الصلاحيات" الدستورية المستقلة.
- هناك فصل رسمي وشخصي بين الفرعين التنفيذي والتشريعي.
- دستورياً لا يعدُ رئيس السلطة التنفيذية مسئولاً أمام السلطة التشريعية، ولا يمكن لها عزله (عدا من خلال عملية استثنائية بالاتهام بالخيانة أو التقصير).
- لا يستطيع الرئيس، أو رئيس السلطة التنفيذية، حل الهيئة التشريعية/ مما يعني أن الشروط الانتخابية لكل من الفرعين تتسم بالثبات.
- تتركز السلطة التنفيذية في أيدي الرئيس، بينما يعدُ أعضاء الوزارة والوزراء، مجرد مستشارين مسئولين أمام الرئيس.

• يتم دمج أدوار رئيس الدولة، ورئيس الحكومة في مكتب الرئاسة، فالرئيس يرتدي "قبعتين".

بشكل واضح يمكن التمييز بين الحكومة الرئاسية والحكومة البرلمانية. على أية حال، فإن هناك عدداً من النظم المهجنة تقوم بدمج عناصر من النظامين، وهي تحديداً النظم شبه الرئاسية. فالنظم شبه الرئاسية تعمل على أساس من ازدواج السلطة التنفيذية والتي يعمل فيها رئيس منتخب بشكل منفصل بالارتباط مع رئيس وزراء، ومجلس وزراء مختار من، ومسئول أمام، البرلمان. وفي بعض الحالات، فإن مسئوليات صنع السياسة تقسم بين الرئيس ومجلس الوزراء، مؤكدة على أن الرئيس مهتم بشكل أكبر مع الشؤون الخارجية، بينما يتعامل الأخير – مجلس الوزراء – وبشكل أساسي مع الموضوعات الداخلية.



الشكل (٦,٢). الحكومة الرئاسية.

الأهمية Significance

تمثل الحكومة الرئاسية بديلاً أساسياً للحكومة البرلمانية في العالم الليبرالي الديموقراطي. على أية حال، فإن الحكومة الرئاسية نادرة عن تلك البرلمانية. وتمثل الولايات المتحدة المثال التقليدي للنظام الرئاسي، كما أنها تمثل نموذجاً تم تبنيه في عديد

من أجزاء أمريكا اللاتينية، كما أن النظم شبه الرئاسية تقوم أيضاً في دول مثل فرنسا وفنلندا. وتتمثل القوة الرئيسية للحكومة الرئاسية في أنها، ومن خلال فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، إنما تخلق توترات داخلية تساعد على حماية الحقوق والحريات الفردية. وفي الحقيقة، فقد مثل هذا نية ما يسمى بـ "الآباء المؤسسين" لدستور الولايات المتحدة، والذين رغبوا في منع الرئيس من إدعاء/ غطرسة النظام الملكي البريطاني. ففي الولايات المتحدة، تتم الحماية ضد خطر السيطرة التنفيذية من خلال عدد من القوى التي تناط بالكونجرس. فعلى سبيل المثال، فإن للكونجرس الحق في إعلان الحرب، وزيادة الضرائب، كما قد يقوم "مجلس النواب" بالتصديق على المعاهدات، واعتماد التعيينات الرئاسية، كما يستطيع المجلسان أن يشتركا في إتهام ومحاكمة الرئيس. كما تتمثل المزايا الأخرى في أن الرئيس، باعتباره رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة، والسياسي المنفرد الذي يتم انتخابه على المستوى الوطني، يعمل كبذرة قوية للولاء الوطني، والوحدة الوطنية. إن تجزئة السلطة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تسمح أيضاً للحكومة أن تكون أكثر ديموقراطية، بمعنى أنها تكون أكثر استجابة للأقليات المتنافسة.

على أية حال، فإن النظم الرئاسية قد تكون أيضاً غير فعالة، ومرهقة أو مزعجة، ذلك أنها تعرض "دعوة إلى النضال" لكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية. على سبيل المثال، فإن منتقدي نظام الولايات المتحدة يرون أنه نظراً لأن الرئيس يقترح، والكونجرس يعتمد، فإن هذا النظام لا يعد أكثر من وصفة إلى ورطة مؤسسية أو "دائرة حكومية مغلقة". ويزيد احتمال حدوث هذا عندما يكون البيت الأبيض (الرئاسة) والكابيتول هيل (الكونجرس) تحت سيطرة أحزاب متنافسة، كما أنه من الممكن أن يحدث أيضاً، وكما أظهرت إدارة كارتر (١٩٧٧-١٩٨١م)، عندما يكون كل من الفرعين تحت سيطرة نفس الحزب. وإلى حد ما، فإن الأحزاب شبه الرئاسية

كانت قد تم إنشاؤها للتغلب على هذه المشكلة. على أية حال، فقد تولدت توترات مؤسسية مشابهة في فرنسا عندما اضطر الرؤساء إلى العمل مع رؤساء وزراء ومجالس وزراء تشكلت من حزب، أو أحزاب منافسة، مما أعطى الفرصة لظهور ظاهرة "التعايش المشترك".

الجمهوروية
REPUBLICANISM

تشير الجمهوروية، وببساطة كبيرة إلى تفضيل نظام الجمهوروية على الملكية. على أية حال، فإن مصطلح الجمهوروية ليس مجرد غياب الملك، لكن، وعلى ضوء، جذورها اللاتينية، (ريبابليكا بمعنى المشترك، الشؤون المشتركة)، فإنها تتضمن مجالاً عاماً متميزاً، وحكما شعبياً. وبذلك، فإن الجمهوروية قد تطورت في مدرسة أوسع للنظرية السياسية تتبنى منطلقات أخلاقية وبنى مؤسسية معينة، ويتم التعبير عنها في الاعتقاد في الفضيلة المدنية، وقد تم فهمها على أنها تتضمن روحاً عامة، والشرف، والوطنية. وفوق كل ذلك، فإنها ترتبط بالتأكيد على النشاط العام فوق النشاط الخاص.على أية حال، فإن البؤرة المؤسسية للجمهوروية قد حولت تأكيدها على الوقت. بينما كانت الجمهورية التقليدية عادة ما ترتبط بحكومة مختلطة تتضمن عناصر ملكية وارستقراطية وديموقراطية، فإن الثورتين الأمريكية والفرنسية قد أعادتا صياغة الجمهورية من خلال تطبيقها على أمم كاملة بدلاً من المجتمعات الصغيرة، ومن خلال المصادقة على تداعيات الحكومات الديموقراطية الحديثة. وفي صورتها الأمريكية، فإن هذا يعني قبولاً للحكومة المجزأة التي تحققت من خلال الفيدرالية، والفصل بين السلطات. أما في صورتها الفرنسية، فإنها تصبح أكثر ارتباطاً مع الديموقراطية الراديكالية، وفكرة "الإرادة العامة".

الأهمية Significance

يمكن إرجاع جذور الأفكار السياسية الجمهورية إلى الجمهورية الرومانية القديمة؛ فقد تمثلت أقدم صورها في دفاع شيشيرون (١٠٦-٤٣ ق. م.) عن الحكومة المختلطة التي تطورت في الجمهورية. وقد أُعيد إحياؤها خلال عصر النهضة في إيطاليا باعتبارها نموذجاً لتنظيم دولة المدينة الإيطالية، والتي كان من المفترض أن توازن الحرية المدنية في مقابل الاستقرار السياسي. وقد ولدت أشكال أخرى للجمهورية من رحم الثورات الانجليزية، والأمريكية، والفرنسية. ويتمثل الدفاع الرئيسي عن الأشكال الجمهورية للحكومة، وبصفة خاصة في صيغتها المضادة للملكية، في تأكيدها على الحرية المدنية. وتتضمن الحرية الجمهورية الحرية بمعنى الحماية ضد الحكومة التحكمية والطاغية، والمشاركة الكاملة والنشطة للمواطنين في الحياة العامة والسياسية. وفي شكل "الجمهورية المدنية"، والتي تم تبنيها منذ الستينيات، وبصفة خاصة من قبل المفكرين التشاركيين، فإنها تتصاعد إلى محاولة إعادة تشكيل المجال العام باعتبارها المصدر الرئيسي لإشباع الشخص، وبذلك تعارض الاتجاه نحو الخصخصة، وعودة المجال السياسي إلى الوراء، وعلى نحو ما تبناه اليمين الجديد. لذلك، فإن الجمهورية مرتبطة بالإشارة إلى "المواطنة النشطة".

وتتضمن الانتقادات الرئيسية الموجهة إليها أنها غير متماسكة سياسياً؛ وذلك لأنها مرتبطة بأشكال سياسية متنوعة، كما أنها غير ليبرالية؛ لأنها تعارض فكرة الحرية كنوع من الخصوصية وعدم التدخل، كما أنها قد استخدمت لتبرير توسيع نطاق مسئوليات الحكومة.

الثورة
REVOLUTION

في استخدامه المبكر، كان مصطلح الثورة يعني دورة تغيير (من الفعل "يتعاقب" *REVOLVE*)، كما في استعادة "النظام السياسي "الأصوب" فيما أطلق عليه الثورة

المجيدة لعام ١٦٨٨م في انجلترا. على أية حال، فإن الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) قد أسست المفهوم الحديث للثورة باعتبارها عملية تغيير (درامي) مثير بعيد المدى، يتضمن التدمير والإحلال للنظام القديم. ومع ذلك، فإن الثورات قد يكون لها طبيعة أو خاصية سياسية واجتماعية أو ثقافية. فالثورات السياسية هي هبات شعبية تتضمن تصرفات جماهيرية ذات أبعاد قانونية إضافية، وهي غالباً، وعلى الرغم من أنه ليس ضرورياً، ما تكون عنيفة في طبيعتها. وهذا ما يميز الثورة عن الانقلاب، والسيطرة على القوة من قبل مجموعة صغيرة. وتختلف الثورات عن التمرد في أنها تؤدي إلى تغيير جوهري، وتغيير في النظام السياسي نفسه، باعتبارها مخالفة أو معارضة لمجرد إزاحة النخب الحاكمة أو تغيير سياسة.

الثورات الاجتماعية هي تغييرات في نظام الملكية، أو النظام الاقتصادي. وفي النظرية الماركسية، فإن الثورات الاجتماعية هي تغييرات في "نمط الإنتاج"، كما حدث عندما حلت الرأسمالية مكان الإقطاع، وعندما حلت الشيوعية محل الرأسمالية. وبالنسبة للماركسيين، تعدُ الثورات الاجتماعية أكثر جوهرية عن الثورات السياسية، خاصة وأن الأخيرة هي المظهر السياسي لتحول أعمق، وطويل الأجل للنظام الطبقي. وتتضمن الثورات الثقافية اقتلاع جذور القيم، والمذاهب، والمعتقدات التي دعمت النظام القديم، وتأسيس منظومة جديدة بدلاً منها. وتتضمن كل الثورات بعداً ثقافياً حاسماً، يعكس حقيقة أن أي نظام مستقر للحكم، يجب، وإلى حد ما، أن يكون راسخ الجذور سياسياً وأيديولوجياً. فهناك، عديد من الثورات السياسية التي تدعمت من خلال عملية واعية لإعادة التعليم لتأسيس منظومة جديدة من القيم والتطلعات الداعمة للنظام.

الأهمية Significance

لقد تشكل العالم الحديث من خلال سلسلة من الثورات الحاسمة. وقد بدأت تلك الثورات بالثورة الإنجليزية (1640s-1650s)، والتي أطاحت بالملكية المطلقة، وأسست

المبادئ المبكرة للدستورية والحكومة البرلمانية. وقد أدت الثورة الأمريكية (١٧٧٦م) إلى خلق جمهورية دستورية مستقلة عن بريطانيا، كما أعطت تعبيراً عملياً لمبدأ التمثيل. وقد مهدت الثورة الفرنسية لتحطيم النظام القديم تحت شعار "الحرية، والعدالة، والإخاء". كما قدمت مثاليات ديموقراطية، وأطلقت شرارة "عصر الثورة" في أوائل القرن التاسع عشر. أما الثورة الروسية (١٩١٧م) وهي أول ثورة "شيوعية"، فقد قدمت نموذجاً للثورات التالية خلال القرن العشرين، والتي تضمنت الثورة الصينية (١٩٤٩م)، والثورة الكوبية (١٩٥٩م)، والثورة الفيتنامية (١٩٧٢م)، وثورة نيكاراجوا (١٩٧٩م).

يتركز الجدل عن الثورات حول أسبابها ونتائجها. ومن بين النظريات العامة للثورات، تأتي النظريات التالية. ترى النظرية الماركسية للثورة أن الثورات هي بالضرورة ظاهرة اجتماعية تثور من التناقضات التي توجد في كل المجتمعات الطبقية. أما نظريات النظم فتقول أن الثورة تنتج من "عدم التوازن" في النظام السياسي، والذي يحدث نتيجة للتغييرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، أو الدولية، والتي يعجز النظام نفسه عن الاستجابة إليها، لتصبح مخرجات الحكومة خارج الخط هيكلياً مع المدخلات. وتقترح فكرة "ثورة التوقعات" أن الثورات تحدث عندما تأخذ فترة التنمية الاجتماعية والاقتصادية اتجاهاً عكسياً بشكل مفاجئ، مؤدية إلى اتساع الفجوة بين التوقعات الشعبية وقدرات الحكومة. ويتضمن التفسير الاجتماعي الهيكلي أن النظم عادة ما تخضع للثورة عندما تفقد القدرة،- ومن خلال الضعف الدولي، أو عدم الفاعلية الداخلية، أو الإرادة السياسية-، على الاحتفاظ بالسيطرة من خلال ممارسة قوة قاهرة.

أيضاً، تسبب نتائج الثورات اختلافاً عميقاً. ويرى الثوريون أنفسهم أن الثورة بطبيعتها ظاهرة شعبية، وهي إطلاق للضغوط الديموقراطية المجردة. وتميل الثورات أيضاً إلى تقديم الثورة كنضال للتطهر والنبل، وإزالة الفساد، والظلم، والقهر. ولهذا السبب، فإن الحركات الثورية عادة ما التزمت ببعض أشكال الطوباوية.

على أية حال، فإن منتقدي الثورة يشيرون إلى أن الثورات، وفي الممارسة، تفشل وبلا اختلاف في الوصول إلى المثاليات العليا للمؤمنين بها. ويرجع حدوث هذا إلى أسباب عديدة. تتضمن هذه الأسباب أنه، وعلى الرغم من صورة الثورة الشعبية، فإن الثورات وعلى تنوعها، قد حدثت بواسطة مجموعات صغيرة، والتي تكون تقليدياً غير عازمة على التخلي عن قوتها المكتسبة حديثاً، وأن أي نظام يتم تأسيسه خلال استخدام القوة والعنف يكون مضطراً للاستمرار في استخدامهما، وبذلك يُجبرُ، وخلال مسيرته، على التحول إلى السلطوية، كما أن الثورات تُفككُ أو تُضعفُ، وبشكل أساسي، المؤسسات والهياكل الحكومية، لتترك بذلك القادة الثوريين بقوة كامنة مطلقة أو لا رقيب عليها.

الشمولية

TOTALITARIANISM

الشمولية هي نظام شامل للحكم السياسي تأسس تقليدياً بالابتزاز الأيديولوجي المستمر، وبالرعب المفتوح، والوحشية. وتختلف الشمولية عن كل من الأوتوقراطية والسلطوية في أنها تستهدف "القوة الكلية" من خلال تسييس كل جانب من جوانب الوجود الاجتماعي والشخصي. هكذا، تتضمن الشمولية الإلغاء المباشر للمجتمع المدني: إلغاء الخاص. وقد عرف فردريك بريز زنسكي (١٩٦٦م) الشمولية، على ضوء نموذج من ست نقاط مترابطة من الخصائص والصفات:

- وجود أيديولوجية رسمية.
- حزب واحد للدولة، عادة ما يقوده قائد ذو قوة شاملة.
- نظام بوليسي إرهابي.
- احتكار وسائل الإعلام الجماهيري.
- سيطرة الدولة على كل جوانب الحياة الاقتصادية.

الأهمية Significance

عادة ما يوجد اعتقادُ بأن الظاهرة الشمولية قد ثارت وتزايدت خلال القرن العشرين، حيث تطلب انتشار المعالجة الأيديولوجية البارعة والرعب النظامي موارد الدولة الصناعية الحديثة. ففي الأصل، نشأت الفكرة الشمولية في إيطاليا الفاشية كاعتقاد في الدولة باعتبارها مجتمعاً كلياً أخلاقياً واستهلاكياً، يعكس الإيثار والتعاطف المتبادل بين أعضائه. وقد تطور هذا في نظرية تقول "كل شيء من أجل الدولة، ولا شيء خارج الدولة، ولا شيء ضد الدولة". وقد أصبح المصطلح، وكنتيجة لذلك، موضع تبني ربما ليصف الطبيعة القهرية المتميزة لديكتاتوريات القرن العشرين. وبصفة خاصة، ألمانيا هتلر، وستالين في روسيا. وقد حقق التحليل الشمولي ريادته العظمى خلال الخمسينيات والستينيات عندما تم استخدامه وعلى نطاق واسع في إلقاء الضوء على خطوط التوازي بين الفاشية والشيوعية، ولتقسيم العالم إلى دول ديموقراطية (ليبرالية ديموقراطية) ودول شمولية.

على أية حال، فإن تقسيم الشمولية يعاني من عدة إخفاقات. يتمثل أول تلك الإخفاقات في أنها أصبحت جزءاً من أيديولوجية الحرب الباردة، وأنها قد استخدمت باعتبارها صيغة خام في بعض الأحيان للدعاية المضادة للشيوعية. ويتعلق إخفاقها الثاني بأنها مالت إلى التعتيم على اختلافات مهمة بين الفاشية والشيوعية، وبصفة خاصة، بالعلاقة لتوجهاتها الأيديولوجية، والدرجة التي تتسامح فيها مع الرأسمالية. أما ثالث تلك الإخفاقات فهو أن فكرة قوة الدولة "الكلية الشاملة"، هي فكرة مضللة؛ لأنه توجد هناك، ودائماً، بعض أشكال المقاومة، أو المعارضة، حتى في معظم الدول الأكثر تقدماً تكنولوجياً، والدول المتوحشة. وعلى الرغم من التحديد الدقيق الظاهر للنموذج ذي النقاط الست، فإنه، ومع ذلك، مضلل، ذلك أن مفهوم الشمولية مفيد في إلقاء الضوء على جوانب التمايز بين الديكتاتوريات التقليدية والحديثة، وفي توجيه

الانتباه إلى أهمية القيادة الكاريزمية. وقد أعطى الاهتمام الأخير دفعة لظهور فكرة "الديموقراطية الشمولية"، وهي الظاهرة التي يبرر بها القائد قوته غير المقيدة من خلال الإدعاء بامتلاك احتكار الحكمة الأيديولوجية، وصياغة المصالح "الحقيقية" لشعبه. وهي نظرية مختلفة تماماً للشمولية قدمها هيربرت ماركيوز (١٩٦٤م)، والذي حدد اتجاهات شمولية في الدول الصناعية المتقدمة، وقد رأها باعتبارها "مجتمعات ذات بعد واحد"، والتي يساعد فيها الرخاء المتزايد على إخضاع المقولة والمناقشة واستيعاب كل أشكال المعارضة.

قراءات إضافية Further Readings

- Beetham, D. (ed.), Defining and Measuring Democracy (London: Sage, 1994).
- Birch, A. H., Representative and Responsible Government: An Essay on the-British Constitution (London: Allen and Unwin, 1964).
- Bottomore, T., Elites and Society (London: Routledge, 1993).
- Bottomore, T., Theories of Modern Capitalism (London: Allen & Unwin, 1985).
-Calvert, P., Revolution and Counter-Revolution (Buckingham: Open University Press, 1990).
- Friedrich, C. J. and Brzezinski, Z. (eds), Totalitarian Dictatorship and Autocracy (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1966).
- Holden, B., Understanding Liberal Democracy (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1993).
- Lijphart, A., Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).
- McLennan, G., Pluralism (Buckingham: Open University Press, 1995).
- Millett, K., Sexual Politics (London: Virago, 1970).
- Pettit, P., Republicanism: A Theory of Freedom and Government (Oxford: Oxford University Press, 1997).
- Pinkney, R., Right-Wing Military Government (London: Pinter, 1990).
- Saunders, P., Capitalism: A Social Audit (Buckingham: Open University Press, 1995).
- Schmitter, P. C. and Lehmbruch, G. (eds), Trends Towards Corporatist Intermediation (London: Sage, 1979).
Tormey, S., Making Sense of Tyranny: Interpretations of Totalitarianism (Manchester and New York: Manchester University Press, 1995).
-Verney, D. V., The Analysis of Political Systems (London: Routledge & Kegan Paul, 1959).

الفصل السابع

البنى / الهياكل
STRUCTURE

يفحص هذا الجزء مفاهيم تقف من أجل مؤسسات خاصة أو هيئات حكومية، وهى غالباً ما تمثل الملامح المكونة للنظم.

الهيئة التشريعية ثنائية المجلسين
BICAMERIALISM

ثنائية المجلس أو نظام المجلسين التشريعيين هو انقسام القوة التشريعية. وقد تأسس هذا النظام من خلال وجود قاعتين أو مجلسين في البرلمان. وعادة ما يتم تصنيفُ النظمُ التشريعية ثنائية المجلس طبقاً لدور، وقوى، وتكوين المجلس الثاني (الغرفة الثانية)، أو المجلس "الأعلى". دستورياً وسياسياً، تعدُ معظم المجالس التشريعية الثانية تابعة للمجلس الأول، والذي عادة ما يُنظَر إليه باعتباره شاهداً تقليدياً على السلطة الشعبية". وعادة ما تكون هذه هي الحالة في النظم البرلمانية، والتي تكون الحكومة فيها مسئولة بصفة عامة أمام، ومختارة، وإلى حد كبير أو كلي، من قبل المجلس الأدنى. أيضاً، غالباً ما تمارس المجالس الثانية قوة تشريعية محدودة، بمعنى أنها تعمل بالضرورة كمجلس للتنقيح والتعديل. ليس من غير المعتاد أن مثل تلك الصياغات الضعيفة للسلطة التشريعية ذات المجلسين تعكس الأساس التمثيلي المقيد للمجلس الأعلى،

والذي قد يتم اختياره من خلال انتخابات غير مباشرة، أو بالانتخابات الجزئية، أو بالتعيين، أو من خلال الميراث، وإن كان ذلك أمراً نادر الحدوث.

وتوجد هناك صورة أقوى من السلطة التشريعية ذات المجلسين في مجالس تشريعية ذات مجلسين تشريعيين منتخبين شعبياً، والتي يكون لها وبشكل متسع قوى متساوية. وربما يمثل الكونجرس الأمريكي المثال الوحيد للسلطة التشريعية التي لها مجلس أعلى مسيطر (على الرغم من أن كل الضرائب يجب أن تقدم في مجلس الشيوخ فإن السينيت فقط هو الذي يمارس سلطة التصديق والتأكيد).

الأهمية Significance

عادة ما يتم النظر إلى السلطة التشريعية ذات المجلسين باعتبارها مبدأ مركزياً أو محورياً لليبرالية الدستورية. ذلك أن الفوائد الرئيسية لنظام المجلسين تتضمن أن المجالس الثانية تستطيع أن تراقب قوة المجالس الأولى، وأن تمنع حكم الأغلبية، وأن المجالس الثنائية تستطيع أن تراقب، وبفعالية أكثر، قوة السلطة التنفيذية، وأن وجود المجلسين، يوسع من أسس* التمثيل وصياغة المصالح، وأن العبء التشريعي للمجلس الأول يمكن التخفف منه، كما يمكن إخضاع عملية التشريع إلى تدقيق تام، إضافة إلى أن المجلس الثاني بمكنه أن يتصرف كصمام أمن دستوري يمنع أو يؤجل تمرير التناقض التشريعي. كذلك، فقد تزداد أهمية المزايا التمثيلية لنظام المجلسين، وبصفة خاصة، في النظم التي تقوم على الفيدرالية*، أو تفويض السلطة*، حيث يستطيع المجلس الثاني يستطيع أن يساعد في التغلب على الصراع بين المركز والأطراف من خلال تمثيل مصالح المقاطعات أو الأقاليم وعلى المستوى الوطني.

على أية حال، فقد كان هناك اتجاه واضح نحو وحدة المجلس التشريعي في فترة ما بعد ١٩٤٥م (خاصة وأن المجلس الثاني كان قد تم إلغاؤه في نيوزيلندا، والدانمارك، والسويد). وقد تعرض نظام ثنائية المجلس التشريعي إلى الانتقادات استناداً إلى عدة

أسباب تتضمن أولا : إن المجالس التشريعية ذات المجلس الواحد قد تكون أكثر فعالية ؛ لأن وجود المجلس الثاني يمكن أن يجعل العملية التشريعية عملية معقدة وصعبة بغير ضرورة ؛ وثانياً: فإن المجالس الثانية قد تتصرف كرقيب على الحكم الديموقراطي، وبصفة خاصة عندما يكون أعضاؤها غير منتخبين أو منتخبين بشكل غير مباشر ؛ وثالثاً إن البرلمانات ثنائية المجلسين قد تكون متلقية للصراع المؤسسي في البرلمان، وقد تجعل من الحكومة القوية والفعالة أمراً مستحيلاً ؛ ورابعاً، فإن وجود مجلسين متساويي القوة قد يضيق من فرصة الوصول إلى عملية صنع السياسة من خلال إجبار اللجان المشتركة على اتخاذ قرارات عندما يكون هناك اختلاف بين المجلسين. وخامساً وأخيراً، فإن المجالس الثانية قد تقدم تحيزاً سياسياً محافظاً من خلال التمسك بالترتيبات الدستورية القائمة، وأحياناً، بمصالح نخب اجتماعية.

وثيقة الحقوق
BILL OF RIGHTS

وثيقة الحقوق هي وثيقة قانونية تحدد مزايا، وحقوق، وحريات الفرد. وعلى ذلك، فهي تحدد العلاقة بين الدولة والمواطن، وتؤسس المدى القانوني للحريات المدنية. وثائق الحقوق نوعان: فهي إما أن تكون حقوقاً راسخة وحصينة، وإما أن تكون حقوقاً قانونية. الوثيقة الأولى، أي وثيقة الحقوق الراسخة والحصينة، هي وثيقة ذات وضع "أعلى"، أو تكون "قانوناً دستورياً"، وهي غالباً ما تتضمن جزءاً من الدستور المكتوب. مثال ذلك، التعديلات العشرة الأولى لدستور الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحدد مجموعة من الحقوق والحريات الفردية، قد أصبحت تُعرفُ بوثيقة الحريات، مع التعديلات الرابع عشر، والخامس عشر، والتاسع عشر على التوالي، وقد تم إعطاؤها نفس الوضع دستورياً. وعلى ذلك، تكون تلك الحقوق

الراسخة ملزمة للهيئة التشريعية، وعادة ما يمكن تقديمها، وتعديلها أو إلغاؤها، وفقط من خلال عملية دستورية معقدة، كما يتم التمسك بها، وبالتحديد، من قبل المحكمة العليا أو الدستورية.

أما النوع الثاني، وثيقة الحقوق القانونية، فهي وثيقة لها نفس الوضع القانوني مثل أي قانون آخر من صنع السلطة التشريعية، ومن ثم، يمكن أن تتغير من خلال العملية التشريعية العادية. وعلى نحو ما تسمى أحياناً "وثيقة الحقوق"، فإن وثيقة الحقوق هذه يمكن أن تعمل في غياب دستور مكتوب، ومحكمة دستورية، كما في حالة قانون الحقوق الإنسانية (١٩٩٨م) في المملكة المتحدة، والذي ضمَن الاتفاق الأوروبي لحقوق الإنسان (١٩٩٨م) في القانون البريطاني. وفي حالات أخرى، فإن وثائق الحقوق الاستشارية قد تعمل، وتلزم الحكومة رسمياً بأن تأخذ الحقوق الفردية في الاعتبار في عملية صياغة السياسة بدون أن تكون مضطرة لاحترامها.

الأهمية Significance

غالباً ما تعتبر وثائق الحقوق وسائل ذات قيمة وربما جوهرية لضمان الحكومة المحدودة وحماية الحرية. ذلك أن وثيقة الحقوق لا تقوم فقط بتزويد الفرد بوسائل الدفاع ضد السلطة العامة المستبدة، لكنها أيضاً ذات قيمة تعليمية تتمثل في زيادة الحساسية نحو الحقوق الفردية داخل الحكومة، وبين السلطة القضائية*، بل وأكثر أهمية، فيما بين الجمهور على اتساعه. وغالباً ما يكمن وراء تلك الحجة الاعتقاد في نظرية حقوق الإنسان، وفكرة أن هناك حقوقاً أساسية خاصة للإنسان، لا يمكن خرقها أو انتهاكها، وهي من حق كل المخلوقات البشرية، كما يجب أن تتمتع تلك الحقوق بحماية كل من القانون الدولي، وقانون الدولة ذاتها. وهنا، فإن معارضي هذه الرؤية يستندون إما إلى إثارة التساؤل حول مصداقية فكرة الحقوق الطبيعية، وإما اقتراح أن تلك الحقوق يتم حمايتها بما فيه الكفاية من قبل القانون العام، وكذلك القوانين التي

أنشأها البرلمان، وهي ذات علاقة بوثائق الحقوق الراسخة. وهناك انتقادات أخرى تتمثل في القول بأن وثائق الحقوق تعرض حيادية القضاة إلى الشبهة، وتجعل من المحتم اجتذابهم إلى المنازعات السياسية، وأن الحقوق من الأفضل أن تترك في أيدي السياسيين المنتخبين أكثر منها في أيدي القضاة غير المنتخبين، وأن وثائق الحقوق تلك تطمر التحيزات الأيديولوجية (على سبيل المثال، بالعلاقة إلى حقوق الملكية، والتي يصعب إزالتها، بل وربما تستثير الصراع).

البيروقراطية
BUREAUCRACY

حرفياً، تعني البيروقراطية (الحكم من قبل الرسميين)، وهي في لغة كل يوم مصطلح إزدرائي يعني الروتين الإداري الأحمق، أو خطأ أحمر. ويستخدم مفهوم البيروقراطية في العلوم الاجتماعية بمعنى أكثر تحديداً وحياداً، لكنه يشير إلى ظاهرة مختلفة كالحكم بواسطة الموظفين غير المنتخبين، أو إلى الآلية الإدارية للحكومة*، أو إلى نمط عقلاني من التنظيم. على الرغم من عدم الاتفاق حول موقعه وطبيعته، فإن من المقبول، وبوجه عام، أن التنظيم المجرد، وتولي الحكم من قبل إدارة تعدُّ ملامح للبيروقراطية. هناك بضعة صعوبات مع استخدام مصطلح البيروقراطية في مجال الحكومات المقارنة. فهنا، تشير البيروقراطية إلى الآلية الإدارية للدولة، وإلى البيروقراطيين باعتبارهم موظفي دولة غير منتخبين، أو موظفين مدنيين.

الأهمية Significance

تتمثل الوظيفة الأساسية للبيروقراطية في تطبيق وتنفيذ القانون والسياسة. ولذلك، فإن توسيع مسئوليات الحكومة قد صاحبه تزايد عام في حجم البيروقراطية عبر الكون. على أية حال، فإن الأهمية السياسية للبيروقراطية، تنبع وبدرجة كبيرة، من دورها كمصدر رئيسي ومتاح أمام الحكومات للمعلومات وللنصائح حول السياسة

العامة. لذلك، تتضمن المصادر الرئيسية للقوة البيروقراطية قدرة الموظفين المدنيين على السيطرة على انسياب المعلومات، وبذلك تحديد ما يعرفه سادتهم السياسيين، وكذلك المزايا اللوجستية التي يتمتعون بها باعتبارهم موظفين عموميين ودائمين، وأيضاً بحكم وضعهم كخبراء وكحراس مفترضين للمصالح الوطنية. إن النمو المتزايد في القوة البيروقراطية خلال القرن العشرين عادة ما يتم شرحه على ضوء المكافآت المتزايدة التي تقدم لإغراء الخبرات والمعرفة المتخصصة بحقيقة أن مهمة صنع السياسة في المجتمعات الحديثة قد أصبحت متزايدة التعقيد والمطالب. وفي هذه الاعتبارات، تكمن الأسباب التي تجعل من السيطرة على البيروقراطية موضوعاً مهماً في كل النظم السياسية. وتتضمن الوسائل الأساسية التي يتم من خلالها ممارسة هذه السيطرة آليات المساءلة العامة للوزراء، وللجمعيات، وللمحاكم، والتسييس (سواءً أكان رسمياً أم غير رسمي) للوظائف البيروقراطية القيادية، وتشييد آليات مضادة للبيروقراطيات لتزود السياسيين بالمصادر البديلة للمشورة.

لقد كان تأثير البيروقراطية ودورها موضع جدل مهم. فمن جانبه، قدم ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠م) تقييمه الكلاسيكي للبيروقراطية بأنها يمكن الاعتماد عليها، وتتميز بالكفاءة، كما أنها، وفوق ذلك، تعدُ وسيلة عقلانية للتنظيم الاجتماعي تتميز بسلوك يخضع للقواعد، وبتراتبية تصاعدية (تنظيم هيراركي)، وباستخدام وثائق مكتوبة، ونظام للتدوين أو التسجيل، وبسلطة غير شخصية يقوم التعيين فيها، والترقي على أساس من معايير مهنية.

ومن جانب آخر، فإن الاشتراكيين، وبصفة خاصة الماركسيين، قد رأوا البيروقراطية باعتبارها كتلة أو تكتلاً من القوة يستطيع مقاومة الضبط أو السيطرة السياسية. كما أنها تعكس مصالح طبقية أوسع إما من خلال التكوين الاجتماعي لكبار شاغلي وظائف الخدمة العامة، وإما من خلال الروابط الهيكلية بين الأقسام الحكومية

ومصالح رجال الأعمال. وعلى أية حال، فكما أظهرت النظم الشيوعية، فإن البيروقراطية لا يمكن النظر إليها كمجرد ظاهرة رأسمالية ضيقة. فقد قام منظرو "الاختيار العام" بتفسير البيروقراطية على ضوء المساق الوظيفي ذاتي المصلحة من جانب شاغلي الوظائف العامة. في هذه الرؤية، فإن نمو التدخل الحكومي هو، وبالضرورة، مظهر من مظاهر القوة البيروقراطية، وللمدى الذي يمكن أن يصل إليه شاغلوا الوظائف البيروقراطية العليا في مقاومة الضبط السياسي.

مجلس الوزراء
CABINET

مجلس الوزراء هو لجنة من قدامى الوزراء الذين يمثلون أقسام أو وزارات الحكومة. (وهنا لا يجب الخلط بين مجلس الوزراء بهذا المعنى، وبين مجلس الوزراء على نحو ما هو مستخدم في فرنسا والاتحاد الأوروبي للإشارة إلى مجموعات من مستشاري السياسة الذين يؤيدون وزراء بذاتهم). وفي النظم الرئاسية، عادة ما يوجد مجلس وزراء لخدمة الرئيس من خلال التصرف باعتباره مستشاراً للسياسات أكثر من كونه صانعاً للسياسة. فمثل هذه المجالس، وإلى حد كبير، تعمل باعتبارها أداة إدارية، وكمجلس استشاري، لكنها دستورياً تكون خاضعة للرئيس الذي يحتكر المسئولية الرسمية لصنع السياسة.

على النقيض من ذلك، فإن مجلس الوزراء، وعلى الأقل نظرياً، يمثل قمة السلطة التنفيذية في الدول التي تحترم مبدأ حكومة مجلس الوزراء. ذلك أن تلك الحكومة، حكومة مجلس الوزراء، تتميز بخاصتين، تتمثل أولهما في أن مجلس الوزراء يشكل الرابط الأساسي بين الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة، حيث يُختارُ أعضاؤه من، ويكونون مسئولين أمام، البرلمان، ولكنهم يخدمون أيضاً باعتبارهم الرؤساء السياسيين للوزارات الحكومية المتعددة. أما الصفة الثانية، فتتمثل في أن مجلس الوزراء هو

الجهاز الأعلى الذي يتم داخله الاشتراك في مسئولية صنع السياسة، ذلك أن رئيس الوزراء يُعدُّ مجرد الأول اسماً فقط. وهذا النظام عادة ما تدعمه المسئولية الجماعية، فكل الوزراء أعضاء مجلس الوزراء (وأحياناً الوزراء من خارج مجلس الوزراء)، مطلوب منهم أن يعزفوا نفس اللحن، وأن يؤيدوا السياسة الرسمية للحكومة.

الأهمية Significance

إن الانتشار الواسع لاستخدام مجالس الوزراء يعكس الحاجة السياسية والإدارية للإجراءات الجماعية داخل السلطة التنفيذية. ففي المقام الأول، يمكن مجلس الوزراء الحكومة من تقديم وجه جماعي إلى البرلمان وإلى الجمهور. فبدون مجلس الوزراء، فإن الحكومة تبدو كأداة شخصية يسيطر عليها شخص واحد. ثانياً، فإن مجالس الوزراء تعدُّ بمثابة أداة إدارية مصممة لتأكيد ولضمان التنسيق الفعال لسياسة الحكومة. باختصار، ففي غياب مجلس للوزراء، فإن الحكومة، قد تتكون من إمبراطوريات بيروقراطية متنافسة تقوم كل منها على تعظيم أو تضخيم الذات. لذلك، فإن مزايا حكومة مجلس الوزراء تتضمن تشجيع المناقشة الكاملة والصريحة للسياسة داخل ديموقراطية اجتماعات المجلس، وإخضاع المقترحات لعملية تدقيق واسعة وفعالة، إضافة إلى ضمان وحدة وتماسك الحكومة، حيث إن المجلس يصنع القرارات، كما يقف ورائها، جماعياً. ومع ذلك، فإن حكومة مجلس الوزراء قد خضعت للنقد؛ لأنها تتصرف كغطاء أو كعباءة لسلطة رئيس الوزراء من خلال إجبار الوزراء المعارضين للتأييد العلني للسياسات التي تتفق عليها الحكومة؛ وكذلك لأنه يجعل سياسة الحكومة غير متماسكة وغير متناسقة، حيث تتجه القرارات لأن تقوم على التوفيق بين الوزراء والمصالح المتنافسة.

سواءً أكانت مجالس الوزراء مخولة أو غير مخولة بصنع السياسة الرسمية، فإنها قد ناضلت لتأكيد دورها السياسي ووضعها ومكانتها. وإلى حد كبير، يُعدُّ هذا نتيجة للأهمية المتزايدة لرئيسها التنفيذي (سواء أكان رئيساً، أم رئيساً للوزراء) والتي تنتج

عن اتجاه وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون، نحو التركيز على الشخصية والصورة الذاتية، والحاجة إلى قيادة واضحة لصنع السياسة في فترة من التدخل الحكومي المعقد وواسع الانتشار، والاعتماد الكوني المتبادل. كذلك، فإن مجالس الوزراء قد تعرضت للضعف ؛ بسبب الحجم والأهمية المتزايدين لوزارات الحكومة ووكالاتها الأخرى، مما يعني أن مقترحات السياسة تبدو أو تبزغ في صورة حزم أو مجموعات سابقة التجهيز، تصحبها وترافقها عمليات جدال وسجال مهمة، إضافة إلى عملية تدقيق عميقة حدثت في أماكن أخرى. وعلى أية حال، فإن مجالس الوزراء تستمر في الوفاء بوظيفتها المتبقية، وغير القابلة للاختزال باعتبارها وسيلة لتنسيق السياسة، وبصفة خاصة، عندما تتضمن أعضاءً لهم تأييد حزبي أو جماهيري مهم، أو عندما تكون سلطة رئيس السلطة التنفيذية سلطة ضعيفة، فإن مجالس الوزراء يمكن أن تمارس تأثيراً حاسماً على صنع السياسة.

الائتلاف
COALITION

الائتلاف هو تجمع للفاعلين السياسيين المتنافسين، وقد تم جمعهم معاً سواءً من خلال إدراك لتهديد مشترك، أو الاعتراف بأن أهدافهم لا يمكن أن تتحقق من خلال عملهم منفردين. الائتلافات الانتخابية هي تحالفات تتفق من خلالها الأحزاب السياسية على ألا تتنافس ضد بعضها بعضاً، وعلى رؤية لتنظيم تمثيلهم المشترك. أما الائتلافات التشريعية فهي اتفاقات بين حزبين أو أكثر على تأييد مشروع قانون أو برنامج معين. وبدورها، فإن الائتلافات الحكومية هي اتفاقات رسمية بين حزبين أو أكثر تتضمن توزيع الحقائب الوزارية بين هذه الأحزاب. أما التحالف الكبير أو الحكومة القومية، فهي تتضمن كل الأحزاب الرئيسية، لكنها عادة ما تتكون، وفقط، في أوقات الأزمات القومية أو الضرورة الاقتصادية.

الأهمية Significance

تركز معظم المناقشات حول التأثير السياسي للائتلافات على العوامل المساعدة لتشغيل الحكومات الائتلافية. فهذه الائتلافات عادة ما تتشكل لتأكيد سيطرة الأغلبية على البرلمان، ولذلك، فهي عادة ما توجد في النظم السياسية التي تقوم على توظيف التمثيل النسبي، أو التي يوجد بها نظم حزبية مجزأة أو منقسمة. كذلك، فقد تم انتقاد الائتلافات على أساس من أنه؛ نظراً لأنها لا تمتلك السيطرة على أغلبية برلمانية موحدة، فإنها تؤدي إلى حكومة ضعيفة وغير فعالة. ذلك أن الصراع بين شركاء الائتلاف يميل إلى أن ينتج أو يؤدي إلى، عدم استقرار، كما أنها تمنع تطور مبادرات سياسية قوية، حتى لو كانت مثيرة للجدل.

على أية حال، فإن الحكومات الائتلافية تتمتع بمزايا تتضمن أنها تحفز وتشجع على التوفيق وبناء الإجماع عبر الطيف السياسي، كما أنها تحظى بتأييد عام متسع حتى وإن كان متنوعاً، فضلاً عن أنها تقوم وبشكل جاد وفعال بالتدقيق في مشروعات السياسة العامة. وعادة ما تعمل الحكومات الائتلافية الناجحة في سياق من الإجماع الأيديولوجي المتسع أو العريض، والذي تقوم الأحزاب فيه بالتصرف "كسماسرة" لمصالح بذاتها، كما أنها قد تعودت على التوفيق والمرونة. وغالباً، ما تُرى الحكومة الائتلافية باعتبارها ملائمة، وبصفة خاصة، للمجتمعات المنقسمة.

اللجنة
COMMITTEE

اللجنة هي مجموعة عمل صغيرة مكونة من أعضاء مختارين من هيئة أكبر، ويناط بها مسئولية محددة. وبينما يتم تشكيل اللجان الخاصة بموضوعات بذاتها من أجل غرض محدد، ليتم حلها عندما تكتمل هذه المهمة، فإن اللجان الدائمة، أو اللجان العاملة، تعدُ ذات مسئولية ثابتة ومستمرة، كما يكون لها دور مؤسسي. على

أية حال، فإن المسئوليات التي توكل إلى هذه اللجان تتراوح ما بين صنع القرارات الرسمية (كما في حالة بعض لجان مجلس الوزراء)، وتحليل السياسات والمناقشات، إلى عمليات التنسيق الإداري، وتبادل المعلومات. ليس من غير المعتاد أن تعمل اللجان داخل نظام لجان أكبر مثل اللجان المتخصصة، ولجان التنسيق، واللجان الفرعية.

الأهمية Significance

أصبحت بُنى أو هياكل اللجان ذات أهمية متزايدة في الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة، وكذلك كمنابر للتشاور والاستشارات، وأيضاً كأجهزة لصنع القرار. وقد أصبح من المقبول، وبشكل عام، فإن الاستخدام الأوسع والأكثر رسمية للجان قد أصبح ضرورة إدارية آخذاً في الاعتبار حجم وتعقد الحكومات الحديثة.

وتتضمن المزايا الرئيسية للجان ما يلي: أن اللجان تسمح بتمثيل الرؤى والآراء والمصالح تفصيلاً، وتشجع صنع القرارات بشكل أكثر كفاءة وسرعة، كما أنها تجعل من الممكن تقسيم العمل، وتشجيع تراكم الخبرة والمعرفة المتخصصة. على أية حال، فإن اللجان قد تم انتقادها. فهي، وعلى سبيل المثال، يمكن، وبسهولة، أن تخضع للتلاعب والمناورة من قبل أولئك الذين يقومون على تشكيلها وإدارتها، كما أنهم يستطيعون تشجيع المركزية بالسماح لرؤساء اللجان بالسيطرة على الإجراءات مستترين وراء قناع من التشاور. أكثر من ذلك، فإن اللجان يمكن أن تضيق من تنوع الرؤى والمصالح التي تؤخذ في الاعتبار عند صنع القرار، وبصفة خاصة، عندما ينفصل أعضاؤها عن الهيئة أو اللجنة الأكبر، ويخلقون بذلك شكلا من التمثيل المشين.

الدستور
CONSTITUTION

بشكل متسع، فإن الدستور، هو مجموعة من القواعد التي تسعى إلى تأسيس الواجبات، والسلطات، والوظائف، للمؤسسات المتنوعة للحكومة، وكذلك تنظيم

العلاقات بينها، وتحديد العلاقة بين الدولة والفرد. وهكذا، فإن الدساتير ترسي الأساس لبعض القواعد العليا للنظام السياسي. وفي الحقيقة، فإن تلك القواعد هي التي تحكم الحكومة. ومثلما تؤسس الحكومة القواعد المنظمة في المجتمع ككل، فإن الدستور يؤدي إلى الاستقرار، والقدرة على التنبؤ، وإلى تنظيم أعمال الحكومة. إن أكثر الطرق شهرة في توصيف الدساتير تقوم على التمييز بين الدساتير المكتوبة وتلك غير المكتوبة (المدونة، وغير المدونة).

تقوم الدساتير المدونة بوضع الضوابط أو الأسس الدستورية معاً داخل وثيقة قانونية واحدة، تعرف شعبياً باسم "الدستور المكتوب"، أو بـ "الدستور". وتكون هذه الوثائق وثائق رسمية آمرة، بمعنى أنها تشكل، وفي الحقيقة، القانون "الأعلى" للبلاد. وفي المقابل، فإن هذا يرسخ القواعد الأساسية للدستور، حيث إنه يمكن تعديلها، أو إلغاؤها، وفقط، من خلال استخدام عملية أكثر تعقيداً عن تلك التي تم استخدامها لقانون النظام الأساسي. وأخيراً، فإن منطق التدوين يُملي، أنه مثلما يحدد الدستور واجبات، وسلطات، ووظائف مؤسسات الحكومة في شكل قانون أعلى، فإنه يجب أن يكون الدستور قابلاً لتطبيق العدالة، بمعنى أن كل الأجهزة السياسية يجب أن تكون خاضعة لسلطة المحاكم، وبصفة خاصة، المحكمة العليا، أو المحكمة الدستورية.

أما الدساتير غير المكتوبة، فإنها توجد الآن، وفقط، في اثنتين من الديموقراطيات الليبرالية (المملكة المتحدة، وإسرائيل)، إضافة إلى عدد من الدول غير الديموقراطية. وفي غياب دستور مكتوب، فإن الدساتير غير المدونة تعتمد على مصادر متنوعة (ففي المملكة المتحدة تتضمن القانون الأساسي، والقانون العام، والمعاهدات، وأعمال السلطة، وقانون الاتحاد الأوروبي). لذلك، فإن قوانين الأهمية الدستورية تُعدُ غير راسخة، أو غير "محصنة": فقد يتم تغييرها من خلال العمليات التشريعية العادية. والأمر الأكثر أهمية، أن هذا يعني أن السيادة، أو السلطة القانونية التي لا يمكن

تغييرها، إنما تستثمر في البرلمان. فالبرلمان يكون له حق صنع أو إلغاء أي قانون أياً كان، فلا أحد غير البرلمان، بما في ذلك المحاكم، تكون لديه القدرة على أن يلغي أو ينحي جانباً قوانينها. وتتعامل الطرق البديلة لتوصيف الدساتير مع مسألة سهولة تغيير الدساتير (سواءً أكانت مرنة أم جامدة)، والدرجة التي يتمم عندها الالتزام بالدستور في الممارسة (سواء أكانت فعلية أم اسمية، أم مجرد واجهة)، أو أسس محتوياته (سواءً كان ملكياً، أم جمهورياً، فيدرالياً أم مركزياً، برلمانياً أم رئاسياً).

الأهمية Significance

على الرغم من أن تطور الدستور البريطاني أحياناً ما يتم إرجاع جذوره إلى وثيقة الحقوق الصادرة عام ١٨٦٩م، أو حتى إلى الماجنا كارتا عام ١٢١٥م، فقد يكون من الأكثر فائدة أن يتم التفكير في الدساتير باعتبارها نتاجاً لأواخر القرن الثامن عشر. فقد ابتدأ "عصر الدساتير" بتفعيل أول الدساتير "المكتوبة": دستور الولايات المتحدة في عام ١٧٨٧م، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن في العام ١٧٨٩م. وتلعب الدساتير عدداً من الأدوار الحيوية والهامة في أعمال النظم السياسية الحديثة. تتمثل أكثر تلك الأدوار الأساسية في أن الدساتير تشكل علامة على وجود الدولة، وأنها تضع مطالب أو إدعاءات فيما يتعلق بمجال سلطتها المستقلة. أيضاً، تؤسس الدساتير، ضمنياً أو صراحة، مجموعة متسقة من القيم، والمثل، والأهداف السياسية (وفي حالة الدساتير المكتوبة، فإن هذا عادة ما يتحقق في مقدمات يتم توظيفها باعتبارها مقولات إقرار بالمثل القومية). أكثر من ذلك، فإن الدساتير، وباعتبارها "خرائط أو جداول تنظيمية، أو برامج عمل مؤسسية"، تقدم مقياساً للاستقرار وإمكانية التنبؤ بأعمال الحكومة، كما تجعل من الممكن حل الصراعات بشكل أسرع وأكثر كفاءة. على أية حال، فإن الدساتير تعد، وبصورة أساسية، ذات قيمة وموضع تقدير لأنها تمثل وسائل لتقييد الحكومة، وحماية الحرية. فمن خلال تحديد أسس

العلاقة بين الدولة والفرد، والتي غالباً ما تتم من خلال "وثيقة للحقوق"، فإن الدساتير تحدد مجالاتها لكل من سلطة الحكومة، وحرية الفرد على التوالي.

ومع ذلك، فإن مجرد وجود الدستور ذاته لا يشكل ضمانة للدستورية. ذلك أن الدساتير ليست سوى وسيلة للحكومة المحدودة عندما يتم تجزئة السلطة الحكومية، وإيجاد نظام فعال للرقابة والتوازن خلال النظام السياسي. كذلك، وبصرف النظر عن الوسيلة، تقوم بالتأكيد على أن الحرية المدنية قد تم تحديدها بوضوح، ويتم ضمانها قانونياً.

وتركز المناقشات الأخرى حول الدستور على تطبيقات تدوين أو "تكويد" أو توصيف الدساتير. فالدساتير المدونة أو المكتوبة يتم النظر إليها باعتبارها تحقق المزايا التالية:

- نظراً لأنها تعمق المبادئ الرئيسية، والمبادئ الدستورية الأساسية، فإن الدساتير تتم حمايتها من تدخل الحكومة.
- إن الدساتير تستأثر بالسيادة وتحرم المشرع منه، ومن ثم تجعله غير قادر على أن يمدَّ أو يوسع من سلطته عندما يشاء.
- إن القضاة غير المسيسين هم القادرون على حراسة الدستور لتأكيد أن مبادءه موضع التزام من قبل الهيئات العامة الأخرى.
- إن الحرية الفردية تتحقق أفضل حماية لها من خلال تعميق وثيقة الحقوق.
- إن الوثيقة المكتوبة أو المكودة لها قيمة تعليمية أكبر، وأكثر اتساعاً، حيث إنها تلقي الضوء على القيم المركزية، والأهداف الكلية للنظام السياسي.

على أية حال، فإن تدوين الدساتير وتوصيفها له أيضاً بعض الإخفاقات أو الانتقادات. ومن بين أكثر ما تتضمنه تلك الإخفاقات والانتقادات ما يلي:

- إن الدستور المكتوب أو "المُكَود" يعدُ دستوراً جامداً، ولذلك ربما يكون أقل قدرة على الاستجابة والتكيف مع الظروف المتغيرة عما تكون عليه الحال مع الدساتير غير المكتوبة أو غير "المكودة".

- إن سمو الدساتير على ما عداها يتحقق، وبالتحديد، مع القضاة غير المنتخبين أكثر من تحققه مع السياسيين المسئولين ديموقراطياً.
- نظراً لآن الوثائق الدستورية تكون وبشكل حتمي متحيزة، فإنها قد تؤدي إما إلى تعزيز الهيمنة الأيديولوجية، وإما إلى استثارة صراعات أكثر مما تقوم بحله.
- إن تأسيس الدساتير المكتوبة (المكودة) يتطلب أن توافق الأطراف الرئيسية على الملامح المهمة للنظام السياسي، الأمر الذي قد لا يتحقق دائماً.

الانتخابات
ELECTION

الانتخابات هي آلية لشغل وظيفة أو منصب من خلال اختيارات تقوم بها هيئة محترمة أو متميزة من الناس، هي هيئة الناخبين. ومع ذلك، فقد تكون الانتخابات انتخابات ديموقراطية، أو غير ديموقراطية. الانتخابات الديموقراطية يتم إجراؤها طبقاً للمبادئ التالية:

- حق التصويت العام أو "الانتخاب" حق عام للبالغين (أياً كان تعريف الشخص البالغ)، على أساس من قاعدة صوت واحد للفرد الواحد، وقيمة واحدة لكل صوت.
- سرية الاقتراع.
- يتحقق اختيار الناخبين من خلال المنافسة بين كل من المرشحين والأحزاب السياسية.

وعلى ذلك، فإن الانتخابات غير الديموقراطية تُظهِر كلا من الخصائص التالية:

- أن حق التصويت مقيد على أساس من حق الملكية أو الامتلاك والتعليم والنوع والأصل العرقي.
- وجود اختلافات مهمة في نظام التصويت الجماعي سواء على أساس إجرائي، أو طبقاً لحجم هيئة الناخبين.

- تعرض الناخبين إلى ضغوط شديدة، أو إلى عمليات ابتزاز.
- يمكن، وفقط، لمرشح وحيد، أو حزب منفرد، أن يناضل أو يقاتل من أجل الانتخابات.

على أية حال، فإن هناك عديداً من النظم الانتخابية الديموقراطية. هذه النظم تختلف، وبطرق متعددة، فيما بينها. فمن الممكن أن يُطلب إلى الناخبين أن يختاروا من بين المرشحين، أو من بين الأحزاب، فيمكنهم أن يختاروا مرشح واحد، أو أن يصوتوا طبقاً لاختيارهم، وترتيب المرشحين الذين يقع عليهم الاختيار طبقاً لنظام معين. وقد يتم أو لا يتم تنظيم الهيئة الناخبة في جماعات من الوحدات الانتخابية، أو الهيئات الناخبة؛ وقد تقوم الهيئات الناخبة بإعادة عضو منفرد، أو عدد من الأعضاء. كذلك، قد يتنوع أو يختلف مستوى التأييد المطلوب لمرشح بذاته كأن يتراوح ما بين الأكثرية (العدد الأكبر المنفرد من الأصوات أو الأغلبية النسبية)، إلى الأغلبية المطلقة، أو إلى نسبة محددة من نوع ما. على أية حال، فإن الطريقة الأكثر شيوعاً في التمييز بين النظم الانتخابية هي تلك الطريقة التي تقوم على أساس كيفية تحويل الأصوات إلى مقاعد.

نظم الأغلبية تمكن الأحزاب الكبرى من الفوز بنسبة أعلى، وبشكل مهم، من المقاعد عما تكسبه الأصوات النسبية في الانتخابات. ويؤدي هذا إلى زيادة الفرص أمام الحزب الواحد في الفوز بالأغلبية البرلمانية، وأن يصبح قادراً على الحكم بذاته.

تتضمن أمثلة نظم الأغلبية كلاً من نظام الأكثرية البسيطة، ونظام الاقتراع الثاني والصوت البديل. وتضمن النظم النسبية علاقة متساوية، أو على الأقل أكثر تساوياً، بين المقاعد والأصوات. ففي نظام نقي للتمثيل النسبي، فإن الحزب الذي يحصل على ٤٥٪ من الأصوات سوف يكسب وبالتحديد ٤٥٪ من المقاعد. أما نماذج النظم النسبية فتتضمن نظام القائمة الحزبية، ونظام تحويل الأصوات الفردية، ونظام العضو الإضافي.

الأهمية Significance

غالباً ما يتم النظر إلى الانتخابات على أنها شيء لا يقل عن الديموقراطية وقد وضعت موضع الممارسة والتطبيق. وتتمثل الرؤية التقليدية في أن الانتخابات عندما تكون عادلة وتنافسية، تكون بمثابة آلية يمكن من خلالها وضع السياسيين موضع المسائلة وإجبارهم على تقديم سياسات تعكس، وإلى حد ما، الرأي العام. هذا يؤكد على أن الوظائف الأساسية للانتخابات تأتي من أسفل إلى أعلى. ففي هذه الرؤية، تعدُ الانتخابات المصدر الأساسي للتجنيد السياسي، ووسيلة لصنع أو تشكيل الحكومات، ولتحويل قوة الحكومة، ولضمان التمثيل، كما أنها محدد جوهري لسياسة الحكومة. وعلى الجانب الآخر، تُصورُ الرؤية الثورية للانتخابات بأنها، وإلى حد كبير، آلية تستطيع من خلالها الحكومات والنخب السياسية أن تمارس السيطرة على سكانهم. وتؤكد هذه الرؤية على وظائف الانتخابات التي تأتي من أعلى إلى أسفل. وتتمثل هذه الوظائف في أن الانتخابات لها القدرة على بناء شرعية للنظام، كما أنها، أي الانتخابات، 'تمكنُ الحكومة من أن تقوم بتعليم هيئة الناخبين، وأن تشكل الرأي العام، وأن تحيد عدم الرضا السياسي والمعارضة، وتحديها في اتجاه دستوري. وفي الحقيقة، فإن الانتخابات، وعلى أية حال، إما أن تكون، وببساطة، آليات للمسائلة العامة، وإما أن تكون وسيلة لتأكيد السيطرة الاجتماعية. ومثل كل قنوات الاتصال السياسي، فإن الانتخابات هي طريق ذو اتجاهين؛ فهي تتيح لكل من الحكومة والشعب، للنخب والجماهير، الفرصة للتأثير على بعضهم بعضاً.

يتركز معظم الجدال حول الانتخابات حول مزايا النظم الانتخابية المختلفة، وبصفة خاصة الاختيار بين نظم الأغلبية، ونظم التمثيل النسبي. نظم الأغلبية ذات ميزة تتمثل في أنها تسمح للحكومات التي تتشكل على أساسها بأن يكون لديها تفويض واضح من الهيئة الناخبة. كما أن هذه النظم تزيد أيضاً من احتمال وجود

حكومة قوية وفعالة، بمعنى أن حزباً واحداً عادة ما يكون لديه سيطرة على الأغلبية في البرلمان، ومن ثم يُنتجُ حكومة مستقرة، حيث نادراً ما تنهار الحكومات التي تعتمد على حزب واحد بسبب التفكك الداخلي. على العكس من ذلك، فإن النظم الانتخابية القائمة على التمثيل النسبي تعدُ أكثر عدلاً، حيث يكون التمثيل الحزبي مرتبطاً، وبشكل يعتمد عليه، على التأييد الانتخابي، كما أنه يضمن أن يكون للحكومات تأييد أوسع، وعادة ما يكون تأييد الغالبية من بين الناخبين. أكثر من ذلك، فمن خلال زيادة احتمال تشكيل حكومة ائتلافية، فإن الانتخابات القائمة على التمثيل النسبي تؤسس سبل الرقابة أو الضوابط على القوة، وتشجع صنع السياسة من خلال عملية المساومة وبناء الإجماع. ومع ذلك، فليس هناك نظام يمكن أن يطلق عليه أفضل نظام انتخابي. إن الجدال حول النظم الانتخابية هو في جوهره جدال حول الطبيعة المرغوبة للحكومة، وحول المزايا التبادلية للحكومة التمثيلية والحكومة الفعالة. وأخيراً، فإن تأثير نظم انتخابية بذاتها سوف يتنوع من دولة إلى أخرى، ومن المحتمل عبر الزمان، معتمداً في ذلك على عوامل مثل الثقافة السياسية، وطبيعة النظام الحزبي، السياق الاقتصادي الاجتماعي الذي يتم فيه إدارة السياسة.

السلطة التنفيذية
EXECUTIVE

في أكثر معانيها اتساعاً، فإن السلطة التنفيذية هي فرع الحكومة المسئول عن تطبيق القوانين والسياسات التي يضعها البرلمان أو المجلس التشريعي. ويمتد الفرع التنفيذي من رأس الحكومة، أو الرئيس التنفيذي، إلى أعضاء هيئات التنفيذ مثل الشرطة والعسكريين، ويتضمن كلاً من الوزراء، والموظفين العامين. من الأكثر شيوعاً، أن المصطلح يستخدم الآن بمعنى ضيق ليصف الهيئة الأصغر لصانعي القرار الذين يتحملون المسئولية الكلية

لتوجيه ولتنسيق سياسة الحكومة. إن هذه الهيئة الجوهرية من الشخصيات غالباً ما يطلق عليها الجهاز التنفيذي السياسي، والذي يعادل بشكل تقريبي "الحكومة القائمة" في النظم الرئاسية "الإدارة" باعتباره معاكساً للفرع التنفيذي الرسمي أو البيروقراطية. إن مصطلح "الجوهر التنفيذي- *the executive core*" أحياناً ما يستخدم للإشارة إلى آليات التنسيق والتحكم التي تكمن في قلب الحكومة المركزية وتخترق التقسيم إلى "سياسي/رسمي" يضم رأس السلطة التنفيذية، ومجلس الوزراء، وكبار الموظفين في وزارات الحكومة الرئيسية، ومؤسسات الأمن والاستخبارات، وشبكات المستشارين السياسيين.

على أية حال، فإن تنظيم الفرع التنفيذي يختلف بشكل مهم اعتماداً على ما إذا كان يعمل في نظام برلماني أو رئاسي للحكومة. فرؤساء الفرع التنفيذي البرلمانيين (أي في النظم البرلمانية) يتميزون بالخصائص التالية:

- عادة ما يتم اختيار أعضاء الفرع التنفيذي من البرلمان على أساس من أوضاعهم ووظائفهم داخل الحزب أو الأحزاب القائدة.
- يكون الفرع التنفيذي مسئولا مباشرة أمام البرلمان (أو على الأقل أمام مجلسه الأدنى)، بمعنى أن يستمر بقاؤه في الحكومة، وفقط، عندما يحتفظ بثقة البرلمان.
- غالباً ما يتم اعتبار مجلس الوزراء القمة أو الرأس الرسمية للسلطة التنفيذية، وبذلك تتدعم فكرة القيادة الجماعية.
- نظراً لأن رئيس الوزراء هو "قيادي برلماني"، فإن رئيساً منفصلاً للدولة، في شكل ملك دستوري، أو رئيس غير تنفيذي، يعدُ أمراً مطلوباً للقيام بمهام المراسم، وتنفيذ وظائف الدولة.

أما في النظام الرئاسي، فإن رؤساء السلطة التنفيذية يتميزون بما يلي من خصائص:

- إن الرئيس باعتباره الرئيس التنفيذي الأعلى يتم انتخابه بشكل منفصل عن البرلمان، ومن ثم فهناك فصل رسمي بين شخص رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية.

• يختص الرئيس بسلطات دستورية مستقلة متعددة، ولا يمكن إزاحته أو إقالته من قبل البرلمان.

• تتركز السلطة التنفيذية في أيدي الرئيس، حيث تعدُ الإدارة والوزارات الأخرى مجرد مستشارين مسئولين أمام الرئيس.

• أدوار رئيس الدولة، ورئيس الحكومة يتم دمجها في مكتب الرئاسة.

أما في النظم شبه الرئاسية، فإن السلطات التنفيذية يرأسها رئيس يتم انتخابه بشكل منفصل، ويرأس حكومة يتم اختيارها من، وتكون مسئولة أمام، البرلمان. إن توازن القوى بين الرئيس ورئيس الوزراء في مثل هذه الظروف يعتمد على متغيرات مثل القوى الرسمية للرئاسة، والتي قد تتضمن القدرة على حل البرلمان، والتكوين الحزبي لكلتا المؤسستين.

الأهمية Significance

تعدُ السلطة التنفيذية بمثابة القلب الذي لا يمكن تخفيضه أو اختزاله للحكومة. فالنظم السياسية تستطيع أن تعمل بدون دساتير أو برلمانات، أو سلطة قضائية، وحتى بدون أحزاب سياسية، لكنها لا تستطيع أن تحيا بدون الفرع التنفيذي. ذلك أن الوظيفة الأساسية للفرع التنفيذي والسياسي تتمثل في التوجيه والضبط للعملية السياسية، فيما يتعلق بكل من صياغة سياسة الحكومة، وضمان أنها يتم تطبيقها. باختصار، فإن السلطة التنفيذية يتوقع منها أن "تحكم". الرئيس السياسي يتطلع، وبصفة خاصة، إلى تطوير برامج اقتصادية واجتماعية متماسكة تستجيب للحاجات والمجتمعات المركبة والمعقدة سياسياً، وإلى أن يسيطر على العلاقات الخارجية المتعددة للدولة في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل. وقد تمثلت نتيجة هذا في نمو السلطات التشريعية لرئيس السلطة التنفيذية، وتعديه على المسئوليات التقليدية للبرلمان. تتضمن الوظائف المهمة الأخرى لرئيس السلطة التنفيذية الإشراف على تطبيق السياسة العامة، والسيطرة الإستراتيجية

على الآلية البيروقراطية للحكومة، وتوفير القيادة في حالة الأزمات سواء الداخلية أو الدولية، وأداء المسئوليات الدبلوماسية والبروتوكولية المتعددة، والتي يقوم فيها رؤساء الدول، ورؤساء السلطة التنفيذية، وإلى حد أقل، رؤساء الوزراء، بتمثيل الدولة. أكثر من ذلك، فإن شعبية الرئيس السياسي للسلطة التنفيذية، أكثر من أي فرع آخر للنظام السياسي، تعدُ مهمة جداً لخاصية واستقرار النظام ككل. إن قدرة السلطة التنفيذية على تعبئة التأييد تؤكد التوافق والتعاون للجمهور العام، وأكثر أهمية، فإن شعبية رئيس السلطة التنفيذية السياسية لها أهميتها في تحديد شرعية النظام الأوسع.

تتمثل مثل تلك القوى الكامنة للسلطة التنفيذية في أن كثيراً من التنمية السياسية قد اتخذت محاولات لضبط أو لتقييد هذه السلطات، سواءً بإجبارها على العمل داخل إطار دستوري، أو بإخضاعها لبرلمان منتخب شعبياً أو لهيئة ناخبة ديموقراطية. ومع ذلك، وباعتباره مصدراً للقيادة السياسية، فإن دور السلطة التنفيذية قد تدعم كثيراً من خلال توسيع مسئوليات الدولة في كل من المجالين الداخلي والدولي، وباتجاه وسائل الإعلام إلى تقديم السياسة على ضوء شروط الشخصيات أو الأفراد. وفي المقابل، فإن هذا التطور، قد أدى إلى تحولات متناقضة في موقع القوة التنفيذية. فالرئيس التنفيذي الرسمي، باعتباره مصدراً للخبرة والمعرفة المتخصصة، قد ازدادت قوته على حساب التنفيذي السياسي، ولكن بصرف النظر عن التمييز بين البرلماني والرئاسي، فإن القوة قد أصبحت متركزة في أيدي رئيس السلطة التنفيذية باعتباره الوجه الشعبي للسياسة الحديثة. على أية حال، فلقد أحال رؤساء السلطة التنفيذية الآمال والتوقعات التي ركزت عليهم إلى سراب. ففي عديد من النظم السياسية، يجد القادة أن قدرتهم على الوفاء بالوعود قد أصبحت أمراً متزايد الصعوبة. وقد ارتبط ذلك بكل من التعقيد المتزايد للمجتمع المعاصر من جانب، وبحقيقة أن قدرة الحكومات الوطنية على حل المشكلات آخذة في التراجع تحت وطأة العولمة.

النوع
GENDER

يشير النوع إلى التمييز بين الذكور والإناث فيما يتعلق بأدوارهم ومكانتهم الاجتماعية. وعلى الرغم من أن مصطلحي النوع والجنس (Gender & Sex) غالباً ما يتم استخدامهما بالتبادل في لغة الحياة اليومية، فإن التمييز بينهما يعدُ أمراً أساسياً للتحليل الاجتماعي والسياسي. فالنوع يلقي الضوء على الاختلافات الاجتماعية أو الثقافية بين النساء والرجال، بينما يشير الجنس إلى اختلافات بيولوجية، ومن ثم، غير قابلة للاستئصال أو الإزالة. هكذا، فإن النوع مفهوم اجتماعي يعمل عادة من خلال التعميمات النمطية لكل من "الأنثوية"، و"الذكورية".

الأهمية Significance

كان "النوع"، وإلى حدٍ كبير، موضع تجاهل من قبل المفكرين السياسيين حتى عودة ظهور الحركة النسائية، وإعادة إحياء "الحركة النسوية" في الستينيات. ومنذ ذلك الحين، فقد أصبح مفهوم "النوع" مفهوماً مركزياً في النظرية النسوية، كما أنه قد حظي باهتمام أوسع في أوساط التحليل السياسي. بالنسبة لمعظم معتنقي "النسوية"، فإن النوع يلقي الضوء على حقيقة أن الاختلافات البيولوجية أو الطبيعية (الاختلافات الجنسية) بين النساء والرجال، لا تتضمن ولا تضفي الشرعية على اختلافات أدوارهم ومكاناتهم الاجتماعية (اختلافات النوع). باختصار، فإن المطالبة بالمساواة النوعية (بين النوعين)، والتي تعدُ جوهرية لمعظم أشكال الحركة النسوية، تعكس الاعتقاد بأن الاختلافات الجنسية (البيولوجية) ليس لها أي أهمية سياسية أو أهمية اجتماعية، فالأحياء/ البيولوجي، ليست قدراً أو مصيراً. فمن جانبهم، يرى النسويون الثوريون التقسيمات النوعية باعتبارها أكثر الانقسامات السياسية والاجتماعية عمقاً وأهمية، وعلى ذلك، فإن النوع هو فئة أو مجموعة سياسية مفروضة من قبل النظام الذكوري

"البطريركي"، ويتم إعادة إنتاجه من خلال عملية اشتراط أن يعمل النوع، وبشكل أساسي من خلال الأسرة. وهكذا، فإن النوع، وبالنسبة للنسويين الثوريين، يلعب نفس الدور الذي تلعبه الطبقة الاجتماعية في التحليل الماركسي، وقد أصبح مفهوم "الأخوة النسوية" معادلاً لمفهوم "الوعي الطبقي". أما النسويين الليبراليين أو (التحرريين)، وغالبية المحللين السياسيين فإنهم يفهمون تقسيمات النوع بدرجة أقل على ضوء ظروف القهر البنيوي، وبدرجة أكبر على ضوء توزيع غير متساوٍ للحقوق والفرص يحول دون المشاركة الكاملة للنساء في المجال العام.

من هذا المنظور، فإن سياسات النوع توجه الاهتمام إلى موضوعات مثل حقوق المرأة (النساء)، وانخفاض تمثيلهن في السياسة، وفي المناصب العامة والإدارية.

الهيمنة
HEGEMONY

الهيمنة من الكلمة اليونانية (*Hegemonia*) بمعنى القائد) هي في أبسط معانيها، العلو أو السيطرة من قبل أحد عناصر النظام على باقي عناصره. على سبيل المثال، فإن الدولة التي تكون مسيطرة أو سائدة في عصبة من الدول، أو اتحاد، أو إقليم يمكن أن يقال إنها تتمتع بالهيمنة. في النظرية الماركسية، يستخدم المصطلح بمعنى أكثر تحديداً وأكثر فنية. ففي كتابات انطونيو جرامشي (١٨٩١-١٩٣٧م)، تشير الهيمنة إلى قدرة طبقة اجتماعية مسيطرة على ممارسة القوة من خلال الفوز برضاء أولئك الذين تقوم بإخضاعهم، وكبديل لاستخدام كلمة القهر. وباعتبارها صيغة غير قهرية لحكم الطبقة، فإن الهيمنة تُفهمُ بطريقة نمطية باعتبارها عملية ثقافية أو أيديولوجية تعمل من خلال انتشار القيم والمعتقدات البرجوازية خلال المجتمع. على أية حال، فإن للهيمنة أيضاً بعدين سياسي واقتصادي: فالرضا أو القبول يمكن التلاعب به من خلال زيادة المكسب المادي، أو من خلال الإصلاح السياسي أو الاجتماعي.

الأهمية Significance

تستخدم فكرة الهيمنة الأيديولوجية من قبل المنظرين الماركسيين كبديل للإشارة الأكثر تقليدية "الثقافة السياسية". وهي قد صيغت على أساس من مفهوم ماركس (١٨١٨-١٨٣٨م) للأيديولوجية، والتي تقر بأن الطبقة الحاكمة ليست فقط القوة المادية الحاكمة في المجتمع، لكنها أيضاً تحكم القوة الفكرية. يتضمن هذا كلاً من أن الأفكار والقيم والمعتقدات إنما تتحدد بالطبقة، بمعنى أنها تعكس الوجود الاجتماعي المميز لكل طبقة، وأن أفكار الطبقة الحاكمة إنما تتمتع بميزة حاسمة على أفكار الطبقات الأخرى. وبذلك، فإنها تصبح "الأفكار الحاكمة للعصر". وهكذا، فإن المجتمعات الرأسمالية تسيطر عليها الأيديولوجية البرجوازية. وقد وجهت مذكرات جرامشي في السجن {(1935 -1929)- 1971 } إلى الدرجة التي يتدعم عندها النظام الطبقي ليس فقط بالقوة الاقتصادية والسياسية غير المتساوية، ولكن أيضاً بتفوق ثقافة الطبقة الحاكمة وسموها روحياً وثقافياً، وقد تم فهمها باعتبارها هيمنة. ذلك أن القيم والمعتقدات البرجوازية، في تخللها وانتشارها في المجتمع المدني (الإعلام الجماهيري، والكنائس، وحركات الشباب، واتحادات التجارة، وغيرها...)، إنما تمتد إلى ما وراء التعلم والتعليم الرسميين، ولتصبح بمثابة الذوق العام جداً للعصر. ولذلك، فبالنسبة للاشتراكية لكي تتحقق، فإن "معركة للأفكار" يجب أن تنطلق، والتي ستحل فيها المبادئ، والقيم، والنظريات البروليتارية، ستحل محل نظيراتها البرجوازية، أو على الأقل ستشكل تحدياً لها. إن الانتقادات الرئيسية لفكرة الهيمنة تتضمن أنها تبالغ في دور الأفكار في السياسة، وأنها تتصاعد إلى أن تشكل صورة من "الأدلجة"، وأنها تقلل من قيمة التنوع الثقافي للمجتمعات الرأسمالية التي تصبح، وبمرور الزمن، مجتمعات تعددية، ومعقدة بشكل متزايد.

السلطة القضائية
JUDICIARY

السلطة القضائية (الهيئة القضائية) هي فرع الحكومة المخول له سلطة اتخاذ القرار بشأن المنازعات القانونية. لذلك، تتمثل الوظيفة المركزية للسلطة القضائية في أن تُحكمَ قضائياً معنى القانون، بمعنى أنهم يفسرون أو "يشكلون" القانون. وعلى الرغم من تنوع السلطة القضائية من دولة إلى أخرى، فإن الهيئة القضائية عادة ما تمنح احتراماً غير عادي، كما أنها تعتبر متميزة عن المؤسستين السياسيتين الأخريين. يرجع سبب ذلك إلى الارتباط المفترض بين القانون والعدالة، والذي ينعكس في قدرة القضاة على اتخاذ القرار في المنازعات بأسلوب عادل ومتوازن. وتتشكل الهيئات القضائية، ونظم المحاكم، وبدون اختلاف، بطريقة تصاعدية تعكس الأنواع والمستويات المختلفة للقانون، كما أنها تسمح بعملية الاستئناف وتأكيد اتساق التفسير من خلال سلطة أعلى لمحكمة عليا، أو لمحكمة عالية. وعلى أية حال، فإن الهيئات القضائية الوطنية، تصبح، وبشكل متزايد، عرضة لسلطة المحاكم فوق الوطنية، مثل محكمة العدل الأوروبية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الدولية.

الأهمية Significance

إن الموضوعين الأساسيين فيما يتعلق بالسلطة أو الهيئة القضائية هما: ١) ما إذا كان القضاة سياسيين، و ٢) وما إذا كانوا صانعي سياسة. هناك نظم سياسية معينة لا تدعي بوجود حياد قضائي أو عدم تحيز. على سبيل المثال، في النظم الشيوعية الأرثوذكسية، فإن مبدأ "القانونية الاشتراكية" إنما يملي أو يفرض أن يفسر القضاة القانون بما يتفق مع الماركسية اللينينية، وأن يخضعوه إلى السلطة الأيديولوجية للحزب الشيوعي للدولة. وهكذا، يصبح القضاة مجرد آليات عمل تقوم بتنفيذ الأهداف السياسية والأيديولوجية للنظام نفسه، وعلى نحو ما أظهرته "المحاكمات المسرحية"

خلال فترة الثلاثينيات باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي). وعلى نحو مشابه، تم استخدام المحاكمات الألمانية خلال فترة النازية كأدوات للقمع الأيديولوجي والإعدام السياسي.

أما الدول الليبرالية الديموقراطية، فقد أكدت، وعلى أية حال، مبادئ الاستقلال القضائي والحيادية. فاستقلال القضاة هو المبدأ السياسي، الذي يجب أن يكون هناك وبمقتضاه فصل قاطع بين السلطة القضائية وباقي فروع الحكومة، وبذلك يكون هناك تطبيق لمبدأ الفصل بين السلطات. أما الحياد القضائي فيتمثل في أن القضاة يجب أن يفسروا القانون بطريقة لا يشوبها انحياز اجتماعي وسياسي، أو غير ذلك من أي نوع للانحياز. ويتمثل قصد هذه المبادئ، وقد أخذت معاً، في تأسيس فصل قاطع بين القانون والسياسة، وأن تضمن أن الالتزام بحكم القانون أمر موضع التزام تام. تتنوع الأدوات التي يتم استخدامها لتأكيد الموضوعية القضائية من تأمين الوظيفة الدائمة، واستقلال المهنة القانونية (كما في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة)، إلى التدريب المهني المتخصص (وعلى نحو ما يتم تبنيه بشكل واسع في أوروبا القارية). وعلى أية حال، فإن صورة الموضوعية القضائية هي دائماً مُضللة. فالهيئة القضائية، في أفضل طريقة للتفكير فيها، هي مؤسسات سياسية وليست مجرد مؤسسات قانونية فقط. إن الطرق الرئيسية التي تتدخل فيها التأثيرات السياسية في عملية اتخاذ القرار القضائي إنما تكون من خلال خروقات أو انتهاكات للاستقلال غالباً ما تكون مرتبطة بنظام التعيين، أو بالاستخدام الأوسع للقضاة في أدوار الدولة، وبالتهديد للحيادية، والذي يتم فرضه بحقيقة أن القضاة في كل مكان ليسوا ممثلين اجتماعيا وتعليمياً للمجتمع الأكبر.

إن صورة القضاة باعتبارهم مجرد مطبقين بسطاء للقانون كانت، ودائماً، نوعاً من الوهم. ذلك أن القضاة لا يستطيعون تطبيق ما يسمى "التطبيق الحرفي للقانون"؛ لأنه لا يوجد قانون، أو مصطلح قانوني له معنى ظاهر ووحيد. ففي الممارسة، يقوم

القضاة بفرض معنى على القانون من خلال عملية "البناء أو التشييد" التي تضطرهم للاختيار بين عدد من المعاني أو التفسيرات الممكنة. بهذا المعنى، فكل القانون هو بمثابة قانون من صنع القاضي. على أية حال، هناك عاملان رئيسيان يؤثران على الدرجة التي يصنع فيها القاضي سياسة. العامل الأول هو الوضوح والتفصيل اللذين يتم بهما تحديد القانون. بشكل عام، فإن القوانين التي تصاغ في إطار واسع، أو المبادئ الدستورية، تسمح بمجال أعظم أو أكبر للتفسير القضائي. يتمثل العامل الثاني في وجود دستوري أو دستور مكتوب. إن وجود مثل هذه الوثيقة يدعم وبشكل مهم وضعية الهيئة القضائية، حيث يستثمر فيها قوة المراجعة القضائية. والمراجعة القضائية هي قدرة الهيئة القضائية على إعادة النظر في القوانين، بل وحتى إمكانية إبطالها، وإبطال القرارات والتصرفات التي تتخذها بعض الفروع الأخرى للحكومة إذا كانت غير متوافقة مع الدستور. في المعنى التقليدي، فإن هذا يتضمن أن الهيئة أو السلطة القضائية هي الحكم الدستوري الأعلى. شكل آخر أكثر تواضعاً للمراجعة القضائية يوجد في النظم الدستورية غير المكتوبة، (وقد تم تقييده) ويقتصر على مراجعة الأفعال التنفيذية على ضوء القانون العادي، باستخدام المبدأ العكسي (ما وراء السلطات).

أمر رسمي، (إلزام أو انتداب)
MANDATE

السلطة أو الأمر الرسمي هو تعليمات أو أمر من هيئة أعلى تستوجب الطاعة. ويمكن تمييز قرارات السياسة الرسمية عن القرارات أو الأوامر الحاكمة. فقرارات السياسة الرسمية تنشأ عن الإدعاء عن طرف فائز في الانتخابات، بأن وعوده في برامجه الانتخابية قد تم تبنيها، وإعطائها السلطة التي تترجم هذه الوعود إلى برنامج للحكومة. أحياناً، ما يتم تقديم أو تصوير ذلك على اعتبار أنه إلزام "تكليف شعبي"، أو سلطة ديموقراطية. وفي الحقيقة، فإن التكليف أو الأمر الحاكم هو تكليف بالحكم.

فهو أكثر مرونة حيث إنه يرتبط بقائد فرد (في حالة التكليف الشخصي)، أو يرتبط بحزب سياسي، أو بحكومة، أكثر منه بمجموعة من السياسات. وبينما تقوم أوامر السياسة بربط أو تقييد السياسيين والأحزاب والحد من حريتهم في المناورة، فإنه يصعب أن نرى كيف تقيد أوامر / قرارات الحكومة الرسمية، وبأي طريقة، وبأي طريقة، السياسيين في المقابل بمجرد أن يصبحوا في السلطة.

الأهمية Significance

يمثل مذهب الإلزام أو الانتداب نموذجاً مهماً للتمثيل. فهو يذهب إلى القول بأن السياسيين يخدمون ناخبيهم ليس من خلال التفكير من أجلهم، أو التصرف كقناة تنقل رؤاهم، ولكن من خلال البقاء على ولاء لحزبهم وسياساته. إن قوة مذهب الانتداب تتمثل في أنه يأخذ في الاعتبار الأهمية العملية التي لا يرقى إليها شك لشعارات الحزب وسياساته. أكثر من ذلك، فإنها توفر وسيلة لفرض نوع من المعنى على نتائج الانتخابات، وكذلك طريق للإبقاء على السياسيين ملتزمين بوعودهم. وهكذا، فإن مذهب الانتداب أو التكليف الرسمي يضمن حكومة حزبية مسئولة، حيث إن الحزب في السلطة يستطيع، وفقط، أن يتصرف في إطار قرار الانتداب أو التكليف الذي تسلمه من الناخبين. ومع ذلك، فإن هذا المذهب قد استثار أيضاً نقداً قاسياً. فهو:

أولاً: أنه يقوم على نموذج للسلوك التصويتي هو بدوره موضع تساؤل كبير، فطالما أنه يقترح أن الناخبين يختارون الأحزاب على أساس من السياسات والموضوعات أكثر منه على أساس من "العوامل غير العقلانية" مثل شخصية القادة، وصورة أحزابهم، وولاءاتهم المعتادة، وأوضاعهم الاجتماعية.

ثانياً: أن المذهب يفرض ستاراً مباشراً على الحكومة، بمعنى أنه لا يترك مجالاً ليتم تعديل السياسات على ضوء الظروف المتغيرة. فما هي الإرشادات التي تقدمها قرارات الانتداب أو التكليف في مناسبة حدوث أزمة دولية أو اقتصادية مثلاً.

ثالثاً: أن مذهب الانتداب أو الإلزام يمكن أن يتم تطبيقه، وفقط، في حالة نظم الأغلبية الانتخابية والتي يفوز فيها حزب واحد بالسلطة، ويستخدمها حتى إذا بدا هنا كضجر واضح إذا فشل الحزب الفائز في اكتساب ٥٠٪ من الأصوات.

رابعاً: أن سياسات الانتداب أو الحكم الآمر تواجه دائماً خطر أن يتم ترجمتها إلى قرارات حاكمة، والتي غالباً ما تكون مفتوحة لإساءة استخدام واضحة، ويكون لها وفقط ارتباط طفيف بالتمثيل.

السوق
MARKET

السوق هو نظام للتبادل التجاري يتم فيه إحضارُ المشترين ليطلبوا سلعة أو خدمة في اتصال مع البائعين الذين يعرضون نفس السلعة أو الخدمة للشراء. وفي كل أنواع الأسواق وأبسطها، تُستخدمُ النقود كوسيلة ملائمة للتبادل أفضل من المقايضة. الأسواق هي آليات غير شخصية بمعنى أنها تخضع للتنظيم من قبل دورات السعر التي تعكس توازن العرض والطلب، والتي تسمى بقوى السوق. إن مصطلحات كاقتصاد السوق والرأسمالية غالباً ما تستخدم بالتبادل، لكن أشكال السوق قد تتطور أيضاً في نظم اجتماعية أخرى (وعلى نحو ما تظهره فكرة سوق الاشتراكية)، كما أن النظم الرأسمالية ذاتها تُخضعُ الأسواق إلى درجة تزداد أو تقل من التنظيم والقواعد.

الأهمية Significance

يمثل السوق المبدأ التنظيمي الحاكم داخل الاقتصاد الرأسمالي. وقد تم تطبيقه على تنظيم بعض المجتمعات الاشتراكية، وكذلك على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة (باستخدام فكرة "الأسواق الداخلية"). وقد أصبحت أشكال الأسواق وبنياتها، وبشكل متزايد، بارزة في المجتمع الحديث، آخذاً في الاعتبار فشل ترتيبات التخطيط البديلة، والتي تجلت في أكثر صورها وضوحاً في انهيار الشيوعية في ثورات

١٩٨٩-١٩٩١م، وكذلك بسبب أن العولمة قد سارت يداً بيد مع التحول إلى الأسواق. وقد حدث هذا من خلال قدرة السوق على تنظيم التفاعلات بالغة التعقيد بين الأفراد بطريقة تحقق التوازن بين "توازن الديناميكية" في مواجهة "التوازن"، وهي قدرة تسبق فيما يبدو قدرة العملاء من البشر بما لديهم من عقلانية، وأياً كانت جودة ودقة معلوماتهم، أو مدى تقدمهم التكنولوجي.

ومع ذلك، فعلى الرغم من التأييد، المتذمر أحياناً، بسبب امتداد السوق الآن إلى العديد من الاشتراكيين، فإن السوق يستمر في استثارة تناقض سياسي وأيديولوجي عميق. يرى مؤيدو السوق أن مميزاته تتضمن ما يلي:

- أن السوق يحفز الكفاءة من خلال نظام "دافع الفائدة".
- أنه يشجع الابتكار في شكل منتجات جديدة، وعملية إنتاج أفضل.
- كما أنه يسمح للمنتجين والمستهلكين أن يسعوا إلى تحقيق مصالحهم الذاتية، والتمتع بحرية الاختيار.
- كذلك، يميل السوق إلى التوازن من خلال التنسيق لعدد لا نهائي تقريباً من قرارات وتفضيلات الفردية.

ومع ذلك، فإن منتقدي نظرية السوق يشيرون إلى أن للسوق أيضاً مساوئ خطيرة، تتضمن ما يلي:

- أن السوق يولِّد عدم الأمان؛ لأن حياة الناس تتشكل بقوى لا يستطيعون السيطرة عليها، أو التحكم فيها، ولا يفهموها.
- أنه يوسع عدم المساواة المادية، ويولد الفقر.
- كما أنه يزيد من مستوى الجشع والأنانية، ويتجاهل الحاجات الأوسع للمجتمع.
- كذلك، فإن السوق يحفز عدم الاستقرار من خلال دورات زمنية من الصعود والهبوط.

الإعلام الجماهيري
MASS MEDIA

يتضمن الإعلام تلك المؤسسات المجتمعية المهتمة بإنتاج وتوزيع كل أشكال المعرفة، والمعلومات، والترفيه. وتستمد الطبيعة "الجماهيرية" للإعلام من حقيقة أنه (الإعلام) يمرر اتصالات تجاه جمهور أكبر ومتمايز، وذلك باستخدام التكنولوجيا المتقدمة نسبياً. من ناحية القواعد اللغوية، وسياسياً، فإن تعبير الإعلام الجماهيري تعدُ "صيغة جمع". فالإعلام المُذاع، والذي يتضمن التليفزيون، والراديو، وبشكل متزايد، وسائل الاتصال الإلكترونية مثل الإنترنت، يمكن تمييزه عن الإعلام المطبوع، والذي يتضمن الصحف، والمجلات، والنشر بصفة عامة. وبالمثل، فإن الرسائل المختلفة يمكن إرسالها، وعلى سبيل المثال، من قبل قنوات التليفزيون العامة والخاصة، وبصحف ونشرات الإثارة والفضائح.

الأهمية Significance

جاءت الانطلاقة بالتأثير السياسي للإعلام الجماهيري خلال القرن العشرين. وبشكل مبدئي، فقد تحققت تلك الانطلاقة من خلال نمو الصحافة الشعبية، وكذلك كنتيجة للاختراق المتزايد من قبل التليفزيون، وبشكل خاص، عبر المجتمع الحديث. فما لاشك فيه، أن معظم المعلومات السياسية يتم انتشارها اليوم من خلال الإعلام الجماهيري. ومن ثم، فعندما تخضع نظم الاتصال للسيطرة السياسية الرسمية، وعلى نحو ما كان الحال في الدولة الاشتراكية، أو النظم الفاشية، أو السلطوية، فإن الإعلام لا يصبح أكثر من آلية دعائية.

على أية حال، فإن هناك جدلاً مهماً حول تأثيره (أي تأثير الإعلام) في النظم الديموقراطية الليبرالية. فالبعض يرى أن للإعلام، وبشكل متسع، تأثيراً إيجابياً. على سبيل المثال، تميل نظريات الجماعة إلى إثارة أنه طالما أن الإعلام مستقل عن الدولة، فإن وسائل الإعلام تؤدي إلى تحفيز الديموقراطية، وحماية الحرية من خلال تزويد، أو

إتاحة، منبر يسمح بأن تتم مناقشة الآراء السياسية المتنوعة والتحاور بشأنها. أكثر من ذلك، فنظراً لأن معظم صيغ وأشكال الإعلام تعدُ ملكية خاصة، ومن ثم تكون ذات حساسية لمطالب السوق، فإن الإعلام لا يفرض أراءه الخاصة، بل يمثل مجرد انعكاس لآراء جماهيره، ومستمعيه، أو قادته.

ومع ذلك، فإن الشكوى من تحيز الإعلام تمثل قاسماً مشتركاً بين الناقدين على كل من الجناحين اليساري واليميني. ذلك أن هذا التحيز ينبع من حقيقة أن كل أشكال الاتصالات تتضمن اختياراً، وترتيب أولويات، وتفسيراً للمعلومات. تتمثل الصيغة الأكثر ذيوعاً لهذه الرؤية، والتي تبناها وبوجه خاص الماركسيون، بصدد الإعلام الجماهيري، في اعتباره الوسيلة الرئيسية لنشر الأفكار البرجوازية، والاحتفاظ بالهيمنة الرأسمالية. وعادة ما تلقي هذه الأفكار الضوء على القوة السياسية التي تنبع من ملكية الإعلام. رؤية بديلة عن مقولة "تحيز الإعلام" تقول بأن الإعلام الجماهيري يصوغ قيم جماعات يتم تمثيلها بشكل غير نسبي بين قياداتها المتخصصة، سواءً أكانت من المثقفين الذين يميلون نحو اليسار، وإما من محافظي الطبقة الوسطى، أو الرجال. رؤية ثالثة أكثر وضوحاً، وربما أكثر صدقاً، لكنها، ومع ذلك، تمثل صيغة مهمة لتأثير الإعلام. وقد لخصها مارشال ماك لوهان في تشبيهه الشهير - الوسيلة هي الرسالة -. فعلى سبيل المثال، فإن التأثير السياسي للتليفزيون، ربما يكون أقل ارتباطا بمحتواه، وأكثر ارتباطاً باتجاهه لتخصيص وقت الفراغ، وتخفيض مستويات الإنجاز عند الأطفال، وبذلك، فإنه يخلق جيلاً ما بعد المدني.

الملكية (نظام الحكم الملكي)
MONARCHY

النظام الملكي أو "الملكية" هي نظام للحكم يسيطر عليه فرد واحد (وهي حرفياً تعني الحكم بواسطة فرد واحد). وعلى أية حال، ففي الاستخدام العام، فإنها المؤسسة التي يتم فيها شغل وظيفة رئيس الدولة من خلال الميراث، أو الخلافة في الإمبراطورية.

ومع ذلك، فإن نظم الملكية المطلقة تختلف عن نظم الملكية الدستورية. فنظم الملكية المطلقة هي تلك النظم التي يدعي فيها الملك باحتكار القوة السياسية، وبذلك يكون الملك (وبشكل حرفي) ذا سيادة. وتتمثل الأسس التقليدية للحكم الملكي المطلق في نظرية الحق المقدس، والاعتقاد بأن الملك قد تم اختياره من قبل الله، ومن ثم فإنه يحكم بسلطة الله على الأرض. وبذلك، فإن نظم الملكية الدستورية هي نظم تكون السيادة مُخولةً فيها لجهة أخرى، ويقوم الملك فيها بدور له طابع المراسم، ويكون مُفرغاً، وإلى حد كبير، من أي أهمية سياسية مباشرة. وفي بعض الحالات، فإن الملكيات الدستورية قد تنفذ بعض وظائف سياسية، مثل اختيار رئيس الوزراء، بينما في حالات أخرى، لا تتجاوز وظائفهم في تلك النظم أكثر من كونهم رؤساء رسميين للدولة.

الأهمية Significance

كانت النظم الملكية المطلقة هي الصيغة المسيطرة للحكومة منذ القرن السادس عشر، وحتى القرن التاسع عشر، ولكنها توجد الآن في عدد لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. تتضمن الأمثلة كلاً من المملكة العربية السعودية، ونيبال، والمغرب. وعلى أية حال، فإن ديناميات الملكية المطلقة تتسم بالتعقيد. فعلى الرغم من أن الملك يكون نظرياً ذا سلطة مطلقة، فإن القوة في الممارسة، تكون عادة مشتركة بين الملك والنخب الاقتصادية (والتي عادة ما كانت تتمثل في الارستقراطية الزراعية)، والكنيسة القائمة، باعتبارها المصدر الرسمي لسلطة الملك. ومع ذلك، فإن النظم الملكية المطلقة، كانت غير قادرة على تحمل الضغوط التي ولدتها عملية التحديث، بمعنى أنه عندما استطاعت النظم الملكية أن تنجو وتستمر في الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة، وهولندا، وإسبانيا، فإنها قد فعلت ذلك في صيغة دستورية صارمة. ففي المملكة المتحدة، وعلى الرغم من أن المزايا الملكية تتم ممارستها الآن من قبل رئيس الوزراء والوزراء الآخرين الذين يكونون مسئولين أمام البرلمان، فإنه، أي الملك أو الملكة،

يحتفظ بتأثير سياسي مهم، ومحتمل، يتمثل في قدرته أو قدرتها على اختيار رئيس الوزراء، وحل البرلمان في حالة البرلمان "العالق" (عندما لا يكون هناك لأي حزب سيطرة الأغلبية في مجلس العموم).

تتضمن المزايا التي ترتبط بنظم الملكية الدستورية كلاً مما يلي:

- أن هذا النظام يوفر حلاً للحاجة إلى رئيس غير متحيز للدولة، يكون فوق كل السياسات الحزبية.
- أن الملك يجسد سلطة تقليدية، ومن ثم يقدم كرمز للولاء الوطني، والوحدة الوطنية.
- يمثل الملك مستودعاً للخبرة والحكمة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأمور الدستورية، والتي يجعلها متاحة للحكومات المنتخبة.

أما مساوئ النظم الملكية الدستورية، فإنها تتضمن ما يلي:

- أنها تخرق المبادئ الدستورية، حيث تكون السلطة السياسية فيها غير قائمة على رضا جماهيري، كما أنها ليست، وبأي طريقة، خاضعة للمساءلة العامة.
- أن الملك يمثل (ومن المحتمل أن يؤيد) القيم المحافظة مثل التراتبية التصاعدية، والاختلاف، والاحترام للثروة الموروثة، والمكانة الاجتماعية.
- أن الملك يربط الشعوب بطرق قديمة، ورموز للماضي، وبذلك يعيق عملية التحديث والتقدم.

المعارضة
OPPOSITION

تعني المعارضة، وفي معنى الاستخدام اليومي، العداء أو الخصومة. وفي معناها السياسي، تشير المعارضة، وعلى أية حال، إلى خصومة ذات طابع رسمي تعمل داخل إطار دستوري. ويتمثل هذا في أكثر صوره وضوحاً فيما يتعلق بالنظم البرلمانية

للحكم، والتي تتم فيها رؤية الأحزاب السياسية الموجودة خارج السلطة، وبشكل عام، أحزاباً معارضة، والتي عادة ما يوصف أكبرها بأنه "المعارضة". أما في نظام الحزبين، فغالباً ما تأخذ الإجراءات البرلمانية في الاعتبار التنافس الرسمي بين الحزبين الرئيسيين، واللذين يتصرفان، وعلى التوالي، كحكومة ومعارضة، وحيث تقوم المعارضة في بعض الأحيان بتكرار بنية أو هيكل الحكومة من خلال تشكيل "حكومة ظل"، لتقوم بالعمل كحكومة في الانتظار.

عادة ما تكون الإشارة إلى المعارضة أقل تطوراً من الناحية الرسمية في نظم التعددية الحزبية، وفي نظم الحكومات الرئاسية. ففي نظم التعددية الحزبية، تتعرض ديناميكية الحكومة في مواجهة المعارضة إلى الضعف؛ نتيجة لحقيقة أن الحكومة، حالة كونها حكومة ائتلافية، ليست قوة متماسكة، لكنها تحتوي على مصادر داخلية للتنافس، ومن ثم يندر أن يكون هناك حزب معارضة وحيد يمكنه تشكيل حكومة بمفرده. أما في النظم الرئاسية، فإن حزب المعارضة، ومن الناحية الفنية، يكون هو الحزب الذي لا يتولى الرئاسة. وعلى أية حال، فإن الحزب، مع ذلك، قد يكون صاحب الأغلبية في الهيئة التشريعية، وبذلك يكون قادراً على امتلاك تأثير مهم على صنع السياسة. وعلى الجانب الآخر، فإن المعارضة قد يكون لها طبيعة برلمانية إضافية، ومضادة للدستور. في مثل تلك الحالات، فإنها، أي المعارضة، تشير إلى تجمعات سياسية وحركات، وأحزاب تقوم بمعارضة الإجراءات السياسية القائمة، والتي أحياناً، ما تتحدى، ومن خلال الثورة، المبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي.

الأهمية Significance

تعدُ المعارضة سمة حيوية لحكومة ديموقراطية ليبرالية. فهي تقوم بثلاثة وظائف رئيسية. تتمثل الوظيفة الأولى في أنها تساعد على تأكيد الحكومة المحدودة، ومن ثم، تحمى الحرية بالعمل كنوع من الرقابة الرسمية على الحكومة القائمة. أما الوظيفة الثانية

فهي أن المعارضة تضمن التدقيق والمراجعة، وتحسين نوعية السياسة العامة، وتجعل الحكومة مسئولة عن أخطائها الفاضحة. وتنصرف الوظيفة الثالثة إلى أن المعارضة تقوي المساءلة الديموقراطية من خلال خلق هيئة ناخبة أكثر معرفة وعلماً، وتعرض الاختيار بين الأحزاب الحكومية ذات التأثير. بالإضافة إلى ذلك، وفي نظام الحزبين بوجه خاص، فإن المعارضة البرلمانية تؤكد انتقالاً سلساً وفورياً للسلطة؛ لأن الحكومة المحلية البديلة "حكومة الظل" دائما ما تكون متاحة.

ومع ذلك، فإن هناك اهتمامات حول فعالية وقيمة المعارضة الدستورية. فالبعض يرى أن المعارضة الدستورية هي مجرد معارضة كلامية رمزية. ذلك أن، كلاً من الحكومة والمعارضة، ومن وراء ستار الجدل والخصومة، تؤيدان الترتيبات الدستورية القائمة طالما أن القوة يتم تبادلها لمصلحة كل منهما. وعلى ذلك، فإن كثيراً من المعارضة يعدُ شعيرة برلمانية ذات تأثير محدود على محتوى السياسة العامة. هناك اهتمام بديل آخر يتمثل في أن المعارضة، وبصفة خاصة، في سياق نظام الحزبين، وقد تؤدي إلى سياسات معادية، كنموذج للسياسة التي تحول الحياة السياسية إلى معركة مستمرة بين الأحزاب الرئيسية مستهدفة كسب التأييد الانتخابي. ذلك أنه عندما تقوم أطراف المعارضة بالمعارضة من أجل المعارضة، فإن النقاش أو الجدل السياسي يهبط إلى ما يسمى أحياناً بسياسة "نعم / لا".

البرلمان

PARLIAMENT

غالباً ما تستخدم مصطلحات البرلمان، والجمعية، والمجلس التشريعي، استخداماً تبادلياً. غير أنها، وإلى حد ما، ذات تداعيات ومعانٍ مختلفة. ففي أبسط معانيها، تمثل الجمعية مجموعة من، أو اجتماع من، الناس، وعلى سبيل المثال، كما في مجلس إدارة المدرسة. أما كمصطلح سياسي، فإن الجمعية قد أصبحت مرتبطة بحكومة تمثيلية وشعبية، ويتم النظر إليها، كوكيل أو كنائب عن الشعب. لهذا السبب، فإن المصطلح

أحياناً ما يتم الاحتفاظ به للإشارة إلى المجلس الأدنى، والمنتخب شعبياً في النظام البرلماني ثنائي المجلسين، أو للغرفة الفردية في نظام المجلس الواحد. وعلى أية حال، فإن المجلس التشريعي هو جهاز لصنع القانون، وحتى عندما يكون للمجالس التشريعية سلطة رسمية، وربما سلطة تشريعية عليا، فإنها لا تحتكر أبداً أي قوة لصنع القانون، ونادراً ما تكون مسيطرة على العملية التشريعية. أما البرلمان، (وهو من الفعل الفرنسي *Parler* "يتكلم، أو أن تتكلم")، فهو يتضمن التشاور والمداولات، وبذلك يقترح أن الدور الأساسي للمجلس التشريعي هو أن يتصرف كغرفة للمداولة يمكن أن يتم فيها، وبشكل صحيح، مناقشة السياسات والموضوعات السياسية. ومن ثم، فإنه يمكن للبرلمانات التي تقوم بالتأثير على السياسة أن تحول "السياسة"، وفقط من خلال رد الفعل، إلى المبادرات التنفيذية. أما البرلمانات التي تسيطر عليها السلطة التنفيذية، فإنها تأثيرها يكون هامشياً، أو مجرد ختم على القرارات التنفيذية.

الأهمية Significance

تحتل البرلمانات وضعاً أساسياً في آلية الحكومة. وقد تم التعامل مع البرلمانات تقليدياً باحترام ووضعية خاصة، باعتبارها الوجه الديموقراطي للحكومة. وتحظى البرلمانات بالاحترام؛ لأنها تتكون من سياسيين يدَّعون تمثيل الناس أكثر من كونهم مدربين على ذلك، أو كخبراء حكوميين رسميين. بهذه الصفة، تقوم البرلمانات بتوفير رابطة بين الحكومة والشعب، تتمثل في أنها، أي البرلمانات، تمثل قنوات للاتصال يمكن أن تقوم بتأييد الحكومة والإبقاء على النظام، وأن تجبر الحكومة على الاستجابة للمطالب الشعبية. تتمثل الوظائف الرئيسية للبرلمان في تفعيل التشريعات، والتصرف كمجلس تمثيلي يراقب ويدقق أعمال السلطة التنفيذية، ويقوم بتجنيد السياسيين المدربين، والمساعدة في الاحتفاظ بشرعية النظام السياسي.

على أية حال، فغالباً ما تكون البرلمانات أجهزة تابعة في النظم السياسية الحديثة. نماذج المجالس التي تقوم بصنع السياسة هي نماذج قليلة (الكونجرس الأمريكي، والمجلس الإيطالي يمثلان استثناءً). يمكن تقسيم معظم تلك البرلمانات كبرلمانات ذات تأثير على السياسة، أو برلمانات خاضعة لسيطرة السلطة التنفيذية. ذلك أن مقدار أو حجم السلطة التي يستحوذ عليها البرلمان تتحدد بعوامل متعددة للدولة. وتتضمن هذه العوامل مدى السلطة الدستورية للبرلمان، ودرجة استقلاله السياسي عن السلطة التنفيذية (وتحديداً ما إذا كانت تعمل داخل نظام برلماني أو نظام رئاسي)، وطبيعة النظام الحزبي، ومستوى التماسك التنظيمي للبرلمان (خاصة قوة نظام لجانه).

يتفق معظم المعلقين على أن البرلمانات بوجه عام قد فقدت قوتها خلال القرن العشرين. وقد حدث هذا التراجع بسبب القدرة الأكبر للسلطة التنفيذية على صياغة السياسة وتوفير القيادة، وبسبب النمو في دور الحكومة، والتزايد الناتج عن ذلك في حجم ووضع البيروقراطية، وبسبب ظهور الأحزاب السياسية المنظمة، والقوة المتزايدة لجماعات الضغط، وصعود الإعلام الجماهيري كصيغة بديلة للجدال السياسي والمناقشة. ومع ذلك، هناك أيضاً، دليل على إحياء قوة البرلمان، وعلى سبيل المثال، من خلال تقوية اللجان المتخصصة، والاتجاه نحو المهنية. الأمر الذي يعكس الاعتراف بالارتباط بين الشرعية والاستقرار للنظام السياسي، وبين فعالية برلمانه.

الثقافة السياسية

POLITICAL CULTURE

الثقافة في معناها العام هي طريقة الحياة لشعب. يميل علماء الاجتماع ودراسة الإنسان على التمييز بين مصطلحي "ثقافة"، و"طبيعة"، فالأول "الثقافة" يتضمن ما تم انتقاله من جيل إلى الجيل التالي من خلال التعليم، بينما المصطلح الثاني يشير إلى ما

هو مكتسب من خلال الموروث البيولوجي. ويستخدم علماء السياسة المصطلح في معنى ضيق للإشارة إلى توجهات الشعب النفسية، بينما الثقافة السياسية تشير إلى النمط العام للتوجهات نحو الموضوعات السياسية مثل الأحزاب، والحكومة، والدستور، وقد تم التعبير عنها في معتقدات، ورموز، وقيم. تختلف الثقافة السياسية عن الرأي العام في أنها تتخذ شكل قيم طويلة الأجل، أكثر منها ردود أفعال الناس لموضوعات ومشكلات محددة.

الأهمية Significance

ظهر اهتمام علماء السياسة بفكرة الثقافة السياسية في الخمسينيات والستينيات، كآليات جديدة للتحليل السياسي، وقد حلت محل المناهج التقليدية والمؤسسية لدراسة الموضوع. وفي هذا الصدد، فقد تمثل العمل التقليدي في كتاب ألموند و فيربا "الثقافة السياسية" (١٩٦٣م) (والذي تم تحديثه فيما بعد تحت عنوان "الثقافة المدنية" (١٩٨٠م)، والتي استخدمت استطلاعات الرأي لتحليل الاتجاهات السياسية في الديموقراطية في خمس دول: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا الغربية (آنذاك)، وإيطاليا، والمكسيك). وقد حدد نموذج الثقافة المدنية ثلاثة أنماط عامة للثقافة السياسية: ثقافة المشاركة، وثقافة ذاتية، وثقافة محدودة. تمثل الثقافة السياسية المشاركة في تلك الثقافة التي يقدم فيها المواطنون اهتماما محكماً بالسياسة، وتعتبر المشاركة الشعبية كأمر مرغوب وفعال. أما الثقافة السياسية الشخصية أو الذاتية فتتميز بسلبية أكثر بين المواطنين، والاعتراف بأنهم يمتلكون، وفقط، قدرة محدودة على التأثير على الحكومة. أما الثقافة المحدودة فهي متميزة بغياب الإحساس بالمواطنة، حيث يتماهى المواطنون مع المحليات أكثر منه مع الإقليم، ولا يكون لديهم لا الرغبة في، ولا القدرة على، المشاركة السياسية. وقد رأى ألموند وفيربا بأن "الثقافة المدنية" هي مزيج من كل الأنواع الثلاثة التي تقوم بالتوفيق لمشاركة المواطنين في العملية السياسية مع الضرورة الملحة للحكومة لتقوم

بالحكم. على الرغم من أن الاهتمام بالثقافة السياسية قد خبا في السبعينيات والثمانينيات مع التأثير المتراجع للسلوكية، فإن الجدال قد أُعيد مرة ثانية خلال التسعينيات، وقد حدث هذا كنتيجة للمجهودات التي قامت بها دول ما بعد الشيوعية لدعم القيم والتوقعات الديموقراطية، وكنتيجة للقلق المتزايد في الديموقراطيات، مثل الولايات المتحدة، عن التراجع الظاهر لرأس المال والمشاركة المدنية.

على أية حال، فإن منهج الثقافة المدنية لدراسة الاتجاهات والقيم السياسية قد تعرض، وعلى نطاق واسع، للنقد. ففي المقام الأول، فإن نظرية ألموند وفيربا عن الثقافة الديموقراطية، والتي تؤكد أهمية الإذعان والسلبية والاختلاف، قد أصبحت موضع معارضة من قبل أولئك الذين يرون أن المشاركة السياسية هي المحتوى الحقيقي للديموقراطية، فعلى سبيل المثال، فإن انخفاض معدلات المشاركة في التصويت قد تعكس اغتراباً واسع الانتشار، ومساوئ مترسخة أكثر من كونها تعبيراً عن رضا سياسي. ثانياً، أن الثقافة المدنية قد تكون نتيجة للديموقراطية أكثر من كونها سبباً لها. بكلمات أخرى، فإن الافتراض أن الاتجاهات والقيم السياسية تشكلان السلوك وليس العكس، هو افتراض لم يثبت. ثالثاً: أن هذا المنهج يميل إلى معالجة الثقافة السياسية كثقافة متجانسة، ذلك أنها ليست سوى شيئاً أكثر قليلاً من شفرة للثقافة الوطنية، أو الطابع القومي. إنها حين تفعل ذلك، إنما توجه اهتماماً قليلاً إلى الثقافات السياسية الفرعية، كما تميل إلى إضفاء الانقسام والصراع الاجتماعي. وأخيراً، فإن نموذج الثقافة المدنية قد تعرض للإدانة باعتباره نموذجاً محافظاً سياسياً. فقد عارض الماركسيون بصفة خاصة التداعيات من "القاعدة للقمة" المرتبطة بعمل كل من ألموند و فيربا. وبدلاً من ذلك، فإنهم، أي الماركسيين، قد تبنوا نموذج الأيديولوجية المهيمنة للثقافة السياسية، والذي يلقي الضوء على الهيمنة الأيديولوجية، كما يوجه الاهتمام إلى الارتباط بين القوة الطبقية غير المتساوية، والانحياز الثقافي والأيديولوجي.

الحزب السياسي
POLITICAL PARTY

الحزب السياسي هو مجموعة من الناس يتم تنظيمها من أجل الفوز بسلطة الحكومة، من خلال الانتخابات أو وسائل أخرى. وغالباً ما تلتبس الأحزاب مع جماعات الضغط أو الحركات الاجتماعية. غير أنه توجد هناك أربعة خصائص تميز الأحزاب السياسية عن باقي الجماعات الأخرى. أول تلك الخصائص أن الأحزاب تستهدف ممارسة سلطة الحكومة من خلال الفوز بالمكتب (الحكومة)، على الرغم من أن الأحزاب الصغيرة قد تستخدم الانتخابات للحصول على منبر أكثر منها للفوز بالسلطة. أما الخاصية الثانية فتتمثل في أن الأحزاب هي أجهزة منظمة طبقاً لنظام رسمي للعضوية يقوم على الاشتراكات. وتميز هذه الصفة الأحزاب عن غيرها من الحركات الاجتماعية الأوسع، والأكثر انتشاراً. كذلك، فإن الأحزاب، وكصفة ثالثة، تتبنى، وبشكل نمطي، محور تركيز واسع حول موضوع واحد، يقوم بتناول كل من الموضوعات الرئيسة للحكومة (وعلى أية حال، فقد يكون للأحزاب الصغيرة القدرة على الاهتمام بمحور تركيز حول موضوع واحد، وتتشابه في ذلك مع جماعات الضغط). الصفة الرابعة، أن الأحزاب، وبدرجات متنوعة، تتصف بالترابط حول التفضيلات السياسية المشتركة، وبهوية أيديولوجية عامة.

على أية حال، فإنه يمكن تقسيم الأحزاب السياسية إلى أحزاب جماهيرية وأحزاب الكادر، وإلى أحزاب تمثيلية وأخرى اندماجية أو تكاملية، وإلى أحزاب دستورية وأخرى ثورية. وتضع الأحزاب الجماهيرية تأكيداً كبيراً على توسيع العضوية، وتشييد قاعدة انتخابية متسعة. وتتمثل النماذج المبكرة لهذا النوع في الأحزاب الاشتراكية الأوروبية التي استهدفت تعبئة تأييد الطبقة العاملة مثل حزب العمال في المملكة المتحدة، والحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني. مثل تلك الأحزاب تضع تأكيداً أثقل على التجنيد والتنظيم أكثر من الاقتناعات الأيديولوجية والسياسية.

وقد قام كيريك هايمر (١٩٦٦م) بتقسيم معظم الأحزاب الحديثة إلى "أحزاب تضم الجميع"، ويقصد بها تلك الأحزاب التي تؤكد على أنها قد قامت، وبشكل مثير بتخفيض حقيبتها الأيديولوجية من أجل إغراء أكبر عدد من الناخبين. وعلى الجانب الآخر، فإن أحزاب الكادر، عادة ما تكون تحت سيطرة أعضاء الحزب المدربين والمحترفين، والذين يتوقع أن يظهروا مستوى عالياً من الالتزام السياسي، والنظام المذهبي، وكما هي حالة الأحزاب الشيوعية والفاشية.

وقد عرض نيومان (١٩٥٦م) تمييزاً بديلاً بين الأحزاب التمثيلية، والتي تتبنى إستراتيجية ضم الكل، وتضع البراجماتية قبل المبدأ، وبين الأحزاب الاندماجية أو التكاملية، والتي تكون أكثر ميلاً إلى الفعل عنها إلى رد الفعل، كما أنها تحاول أن تعبئ، وتعلم، وتلهم الجماهير بدلاً من مجرد الاستجابة إلى اهتماماتهم. وبالمناسبة، فإن الأحزاب الجماهيرية تستطيع أن تظهر توجهات تعبوية، أو اندماجية تكاملية، كما في حالة المحافظين في المملكة المتحدة في ظل حكم مارجريت تاتشر في الثمانينيات. وأخيراً، فإن الأحزاب يمكن تصنيفها كأحزاب دستورية عندما تعمل داخل إطار من القيود التي يفرضها وجود الأحزاب الأخرى، وقواعد المنافسة الانتخابية، وبشكل حاسم، التمييز بين الحزب في موقع السلطة (حكومة اليوم)، ومؤسسات الدولة (البيروقراطية، والقضاء، والشرطة، وما إلى ذلك). وعلى النقيض من ذلك، فإن الأحزاب الثورية، تتبنى موقفاً مضاداً للنظام، أو مضاداً للدستور، وعندما تفوز مثل تلك الأحزاب بالسلطة، فإنها، وبلا اختلاف عن غيرها، تصبح أحزاباً حاكمة، أو أحزاب النظام، وتقوم بقمع الأحزاب المنافسة، وتؤسس علاقة دائمة مع آلية الدولة.

الأهمية Significance

يعدُ الحزب السياسي مبدأً أساسياً للسياسة الحديثة. وباعتباره آلية سياسية يتم تنظيمها للفوز بقوة الحكومة (من خلال الانتخابات أو غيرها)، والاستحواذ على

سلطتها، فإن الأحزاب السياسية، وفي واقع الأمر، تعدُ ذات وجود شامل وكامل، أو أنها، و بعبارة أخرى، تتميز بشمول وجودها. وعلى ذلك، فإن الأجزاء أو الأماكن الوحيدة في العالم التي لا توجد فيها الأحزاب تكون تلك الأماكن التي تتعرض فيها الأحزاب للقمع من قبل الديكتاتوريات أو حكم العسكريين. ذلك أن الأحزاب السياسية تمثل رابطاً حيوياً بين الدولة والمجتمع المدني، فهي تقوم بتنفيذ وظائف أساسية مثل التمثيل، وتشكيل وتجنيد النخب السياسية، وصياغة وتكتيل المصالح، وتنظيم الحكومة.

وعلى أية حال، فإن دور وأهمية الأحزاب تتنوع طبقاً للنظام الحزبي. ففي نظم الحزب الواحد، فإن الأحزاب تقوم وبنجاح بإحلال نفسها محل الحكومة، فتخلق بذلك جهازاً أو كياناً للدولة تندمج فيه الدولة مع الحزب. أما في نظم الحزبين الكبيرين، فإن الحزب الأكبر من بين الأحزاب الرئيسية يستحوذ، وبشكل تقليدي، على قوة الحكومة، بينما تشكل الأحزاب الرئيسية الأخرى المعارضة، وتقوم بالعمل كحكومة "في وضع الانتظار". أما في نظم التعدد الحزبي، فإن الأحزاب تتجه إلى العمل كوسطاء أو كسماسرة يمثلون نطاقاً ضيقاً من المصالح، وإلى ممارسة التأثير من خلال تشييد تحالفات انتخابية تتفاوت بين القوة والضعف، والائتلافات الرسمية.

الانتقادات الموجهة إلى الأحزاب السياسية ذات مصادر متنوعة. فهي إما أنها قد نبعت من خشية ليبرالية مبكرة من أن الأحزاب قد تحفز الصراع، وتحطم الوحدة المؤسسة للمجتمع، وقد تصنع من سياسات الضمير الفردي أمراً مستحيلاً. كذلك، تعدُ الأحزاب السياسية، وبشكل موروث، كيانات ذات طبيعة نخبوية، وبيروقراطية. وقد استمدت وجهة النظر هذه وجودها من صيغتها الأكثر شهرة، والتي صاغها روبرت ميشيلز (١٩١١-١٩٦٢م) باسم "القانون الحديدي للأوليجاركية". كذلك، فإن بعض الأحزاب الحديثة، وبصفة خاصة "أحزاب الخضر"، تصور نفسها باعتبارها "أحزاباً مضادة للحزب"، بمعنى أنها تنشأ لتدمير أو لتحويل سياسات الحزب التقليدية

بمعارضة التوفيق البرلماني، والتأكيد على التعبئة الشعبية. وقد كان لينين من أبرز وأقوى مؤيدي الحزب السياسي الثوري (١٩٠٢-١٩٦٨م). فقد كان هو الذي تبنى بناء أو تشييد حزب ثوري ذي شبكة محكمة، يتم تنظيمه على أساس من المركزية الديموقراطية، لخدمة "الطليعة الثورية للطبقة العاملة". ومع ذلك، فإن أواخر القرن العشرين قد قدمت دليلاً على ما يسمى "بأزمة سياسة الحزب"، والتي انعكست في التدهور العام الواضح آنذاك في عضوية الحزب، والولاء الحزبي، وفي النمو المقيد لجماعات الاحتجاجات حول موضوع واحد، وصعود الحركات الاجتماعية الجديدة.

وقد تم شرح هذا على أساس أن الأحزاب، باعتبارها آليات سياسية تمت عملية بيروقراطيتها تكون غير قادرة على الاستجابة للشهية المتزايدة للمشاركة والفعالية الشعبية؛ ذلك أن صورتها كأداة للحكومة تعني أنها، وبشكل محتم، مرتبطة بالقوة، والطموح، والفساد، وأنه مع التعقيد المتزايد للمجتمعات الحديثة، وتراجع الهويات القائمة على الطبقة والهويات الاجتماعية التقليدية، فإن القوى الاجتماعية التي منحت يوماً الفرصة لظهور الأحزاب قد أصبحت الآن تعاني من الضعف. ومع ذلك، فإن مثل تلك العوامل من المحتمل أن تقود إلى تحول في دور الأحزاب السياسية، وفي نمط السياسات الحزبية أكثر من أن تجعلها متكررة.

الرئيس
PRESIDENT

يمثل الرئيس الرأس الرسمي للدولة، وهو لقب يحتفظ به في دول أخرى ملك أو إمبراطور. على أية حال، فإن الرؤساء الدستوريين يختلفون عن الرؤساء التنفيذيين. الرؤساء الدستوريون، أو الرؤساء غير التنفيذيين (على نحو ما هو موجود على سبيل المثال في كل من الهند، وإسرائيل، وألمانيا) يمثلون خاصية للحكومة البرلمانية، ويكون لديهم مسئوليات تنحصر، وإلى حد كبير، في نطاق واجبات المراسم. في مثل هذه

الظروف، فإن الرئيس لا يعدو كونه رمزاً لرئاسة الدولة، بينما يسيطر رئيس الوزراء مع، أو مجلس الوزراء على القوة التنفيذية. وبدورهم، فإن الرؤساء التنفيذيين يكون لهم صفتان "قبعتان"، بمعنى أنهم يجمعون بين المسئوليات الرسمية لرئيس الدولة، مصحوبة بالقوة السياسية لرئيس السلطة التنفيذية. ويشكل الرؤساء من هذا النوع الأساس للحكومة الرئاسية، ويلتزمون بمبادئ الفصل بين السلطات.

الأهمية Significance

أنتج نموذج الحكومة الرئاسية على النمط الأمريكي نماذج مقلدة عبر العالم، وبصفة أساسية في أمريكا اللاتينية، وفي الفترة الأكثر حداثة، في دول ما بعد الشيوعية مثل بولندا، وجمهورية التشيك، وروسيا. وذلك لأن مهندسي الدستور الأمريكي في استثمارهم للسلطة التنفيذية كانوا، وفي الحقيقة، على وعي تام بأنهم يخلقون "مملكة انتخابية". فقد أُوكلوا أو أُسندوا إلى الرئيس سلسلة من السلطات المؤثرة متضمنة سلطات رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس السلك الدبلوماسي. كما أنه قد تم منحه نطاق متسع من سلطات الرعاية، وحق الاعتراض على التشريعات. على أية حال، فقد تشكلت الرئاسة الحديثة في الولايات المتحدة، وفي أماكن أخرى، بواسطة تطورات سياسية أوسع، وأيضاً من قبل القواعد الدستورية الرسمية. ومن بين كل تلك التطورات، فقد تمثلت أكثرها أهمية في النمو المتزايد لتدخل الحكومة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وفي نظام دولي معولم، أو يقوم، وبشكل متزايد، على الاعتماد المتبادل، وصعود مؤسسات الإعلام الجماهيري، وبصفة خاصة التليفزيون، كمؤسسات سياسية. ومن ثم، فقد أصبح الرؤساء، وداخل قيود نظامهم السياسي، قائمين على تنفيذ وتحقيق الرخاء القومي، كما أصبحوا رجال دولة عالميين، ونجوم وطنيين.

وبحلول السبعينيات، فقد أدت كل تلك التطورات، وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة، إلى التحذير من ظهور نمط من "الرئاسة الإمبريالية"، وهي رئاسة قادرة على تحرير نفسها من قيودها الدستورية التقليدية. وعلى أية حال، فإن الإخفاقات التالية لرؤساء مثل نيكسون وكارتر في الولايات المتحدة، إنما تعيد التأكيد على الحقيقة الثابتة التي قال بها نيوستادت (١٩٨٠م) عن الصبغة التقليدية للقوة الرئاسية باعتبارها "القدرة على الإقناع" والتي تعني القدرة على المساومة، والتشجيع، وحتى على التملق والمداهنة، وليست القدرة على الإملاء. وعلى الرغم من أن الرؤساء يبدون أكثر قوة من رؤساء الوزارات، فإن هذا غالباً ما يكون وهماً. ذلك أن جمع كل من قيادة الدولة، وقيادة الحكومة في مكتب واحد ربما يثير بعض التوقعات السياسية بأنها تجعل الفشل محتماً، وأنه لا يجب إخفاء حقيقة أنه، وعلى العكس من رئيس الوزراء، فإن الرؤساء يحوزون سلطة تشريعية مباشرة.

الرئاسية ذات مزايا واضحة. تتمثل الميزة الرئيسية من بينها في أن الرئاسية تجعل القيادة الشخصية أمراً ممكناً، ومن ثم فإنها تجعل السياسة أكثر وضوحاً وجاذبية، وأكثر قابلية للانخراط فيها، لأنها، وتحديداً، تأخذ صيغة أو شكلاً شخصياً؛ فالجمهور يكون أكثر استعداداً للارتباط مع شخص أكثر مما يفعل مع مؤسسة سياسية مثل مجلس الوزراء، أو حزب سياسي. يرتبط بذلك أيضاً قدرة رئيس ما على أن يصبح شخصاً مشهوراً ورمزاً للأمة على المستوى الوطني، وقدرته على أن يرسي كلاً من السلطتين السياسية والبروتوكولية (تلك الخاصة بالمراسم)، وبذلك، فإن الرؤساء قد يعلنون، وبصفة خاصة، تعبئة القدرات، وعلى وجه الخصوص تلك القدرات المهمة في أوقات الأزمات الاقتصادية والحروب. وأخيراً، فإن تركيز السلطة التنفيذية في مكتب واحد يؤكد الوضوح والتماسك، على العكس من، أو كنقيض لـ، عمليات التوفيق غير المرضية، والتي ربما لا تقوم على المبادئ، والتي تشكل المضمون لحكومة مجلس الوزراء الجماعية.

ومن جانب آخر، فإن للرئاسية مخاطرها. تتمثل أكثر تلك المخاطر وضوحاً في أن شخصنة السياسة تحمل مخاطر إفراغها من مضمونها. فعلى سبيل المثال، قد تتحول الانتخابات إلى مجرد متابعات جميلة تضع تأكيداً أكبر على الصورة والجاذبية الشخصية أكثر منها على الأفكار والسياسات. يتمثل الإخفاق الثاني للرئاسية في أنها تقوم على مفهوم للقيادة تجاوزه الزمان. فهي تتضمن أن المجتمعات الحديثة المعقدة، والقائمة على التعددية، يمكن أن يتم تمثيلها وتعبئتها من خلال فرد واحد. فإذا كنا نقول بأن السياسة تتعلق وبالتحديد بالتوفيق والمساومة، فإن هذا أدعى أن يتيسر وأن يتحقق بشكل أفضل من خلال نظام للقيادة الجماعية أكثر منه للقيادة الشخصية.

جماعات الضغط
PRESSURE GROUPS

جماعة الضغط، أو جماعة المصالح (المصطلحان غالبا، ولكن ليس دائما، ما يستخدمان تبادلياً) تهدف إلى التأثير على سياسات وأعمال حكومة. تختلف جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية في أن تلك الجماعات تهدف إلى ممارسة التأثير أو النفوذ من الخارج أكثر من استهدافها الفوز بسلطة/ قوة الحكومة، أو ممارستها. إضافة إلى ذلك، فإن جماعات الضغط يكون لها، وبشكل تقليدي، موضوع ضيق أو محدد تركز عليه. فهي عادة ما تكون مهتمة بقضية محددة، أو بمصالح مجموعة معينة، ونادراً ما يكون لديها الملامح البراجماتية، أو الأيديولوجية، الأوسع، والتي عادة ما تكون مرتبطة بالأحزاب السياسية. تتميز جماعات الضغط عن الأحزاب والحركات الاجتماعية من خلال صفتين أو جانبين: يتعلق أحدهما بالدرجة الرسمية الأوسع للتنظيم الرسمي، بينما الآخر يتعلق بوسائل عملها. فجماعات الضغط التي تعمل على المستوى الدولي (خاصة فيما يتعلق بموضوعات التنمية والبيئة) قد أصبحت،

وبشكل متزايد، تكتسب اعترافاً رسمياً باعتبارها منظمات غير حكومية. ومع ذلك، فليس لكل جماعات الضغط عضوية بالمعنى الرسمي؛ ومن هنا، كان تفضيل بعض المعلقين لاستخدام المصطلح الأوسع "مصالح منظمة".

تظهر جماعات الضغط في أشكال وأحجام متنوعة. وتتمثل الصيغتان أو الشكلان الأكثر ذيوعا لتصنيفات جماعات المصالح في كل من الجماعات القطاعية والجماعات التحفيزية، وبين الجماعات الداخلية، وتلك الخارجية. الجماعات القطاعية (والتي أحيانا ما تسمى بالجماعات الحمائية، أو الجماعات الوظيفية، أو جماعات المصالح) توجد من أجل تقويم أو حماية مصالح أعضائها (والتي عادة ما تكون مصالح مادية). تُستمدُ صفة القطاعية لهذه الجماعات من حقيقة أن تلك الجماعات تمثل قطاعاً بذاته من المجتمع: العمال، الموظفين، المستهلكين، جماعة عرقية، أو دينية، ...الخ.) وفي الولايات المتحدة الأمريكية، عادة ما تقسم الجماعات القطاعية إلى "جماعات مصالح خاصة"، تؤكد على أن اهتمامها الرئيسي إنما يتمثل في تحسين أوضاع، وسلامة أعضائها، وليس للمجتمع ككل. أما الجماعات التحفيزية (والتي أحياناً ما يطلق عليها جماعات القضية، أو الاتجاه) فيتم إنشاؤها للدفع بالقيم، والمبادئ، والمثاليات المشتركة وتطويرها. وفي الولايات المتحدة، 'أطلق على تلك الجماعات اسم "جماعات مصالح عامة"، تأكيداً على أنها تحفز، وتشجع الفوائد الجماعية، وليست الانتقائية، لجماعة بذاتها، حيث إنها تهدف إلى مساعدة الجماعات من خارج أعضائها. ومع ذلك، فإن عديداً من جماعات المصالح تصبح في موقف ملتبس من التقسيم إلى جماعات قطاعية، وأخرى تحفيزية استناداً إلى أنها تمثل كلا من مصالح أعضائها، كما أنها تهتم بالمثاليات والقضايا الأوسع. فاتحادات العمال، وعلى سبيل المثال، غالباً ما تتبنى موضوع العدالة الاجتماعية*، إضافة إلى أمور مثل الأجور، وأوضاع وأمن الوظيفة.

وبالتبادل، فإن جماعات المصالح يمكن أن تقسم على أساس من علاقاتها بالحكومة. تتمتع الجماعات الداخلية بالوضع المميز، وعادة بالوصول المؤسسي إلى الحكومة من خلال التشاور والتمثيل الروتيني في أجهزة الحكومة. وتميل مثل تلك الجماعات إما إلى تمثيل مصالح اقتصادية أساسية، أو إلى امتلاك معرفة متخصصة ومعلومات ضرورية للحكومة في عملية صياغة سياساتها. أما الجماعات الخارجية، وعلى الجانب الآخر، فعادة ما تكون جماعات لا يتم التشاور معها من قبل الحكومة، أو يتم التشاور معها بشكل غير منتظم، كما لا تكون عادة في مستوى أول، أو متقدم. ونظراً لافتقادها إلى الرابطة الرسمية بالحكومة، فإن تلك الجماعات تضطر إلى الذهاب إلى "الجمهور" أملاً في ممارسة تأثير غير مباشر على عملية صنع السياسة من خلال الإعلام والحملات الإعلامية العامة.

الأهمية Significance

توجد جماعات المصالح، وفقط، في النظم السياسية الديموقراطية الليبرالية، والتي تتم فيها حماية حقوق الاجتماع، والاتحاد السياسي، وحرية التعبير، واحترامها. على أية حال، يتنوع، وبشكل مهم، الدور الذي تلعبه جماعات الضغط، والأهمية التي تمارسها. ومن بين العوامل التي تدعم تأثير جماعة (جماعات) المصالح يأتي كل من: الثقافة السياسية التي تعترف بها (أي بجماعات المصالح) باعتبارها من الفاعلين الشرعيين، وتشجع عضويتها ومشاركاتها؛ والإطار المؤسسي المجزأ، وغير المركزي، الذي يعطي للجماعات نقاطاً عديدة ومتنوعة للوصول إلى العملية السياسية؛ والنظام الحزبي الذي ييسر الروابط بين الأحزاب الرئيسية والمصالح المنظمة؛ وكذلك وجود نمط تدخلي للسياسة العامة التي تتطلب أن تتشاور الحكومة وتتعاون مع المصالح الرئيسية، وغالباً من خلال التشاركية.

وقد عرضت نظريات الجماعة الرؤية الأكثر إيجابية عن سياسيات الجماعات. فلا تكتفي هذه النظريات، وفقط، برؤية الجماعات المنظمة باعتبارها أساسية في بناء كتل العملية السياسية، ولكنها تصورها أيضاً، أي تصور هذه الجماعات، باعتبارها ضمانة حيوية للحرية والديموقراطية. تتضمن الترتيبات المواتية لجماعات الضغط الفكرة القائلة بأنها، أي هذه الجماعات، تقوي العملية التمثيلية من خلال صياغة المصالح، وتقديم وجهات النظر التي تتجاهلها الأحزاب السياسية؛ كما أن تلك الجماعات تحفز المناقشة والجدال، وبذلك تخلق هيئة ناخبة أكثر علماً ومعلومات، وتوسع من مجال المشاركة السياسية، وأنها تراقب أعمال الحكومة وسلطتها، وتحافظ على وجود مجتمع مدني صحي وفاعل، وأنها تساعد على الاستقرار السياسي من خلال توفير قناة للاتصال بين الحكومة والشعب.

تتمثل رؤية أخرى أكثر نقدية لجماعات الضغط في تلك التي قدمتها كل من النظريات التشاركية، واليمين الجديد، والماركسية. فمن جانبها، تلقي التشاركية الضوء على الوضع المتميز الذي تتمتع به بعض جماعات بذاتها في العلاقة بالحكومة، كما تقدم جماعات الضغط كجماعات ذات تنظيم تصاعدي، يسيطر عليها قادة لا يكونوا، وبشكل مباشر، مسئولين أمام أعضائها. أما اليمين الجديد، فهو يوجه الانتباه إلى التهديد الذي تفرضه تلك الجماعات فيما يتعلق بعدم الكفاءة الاقتصادية وتخطي الحكومة. وبدورهم، فإن الماركسيين يرون بدورهم أن سياسات الجماعات تمثل وتحمي بشكل منظم مزايا نظامية لدوائر العمال والمصالح المالية في المجتمع الرأسمالي، كما أن الدولة* متحيزة لصالح مثل تلك المصالح من خلال دورها في التمسك بالنظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه تلك الجماعات.

رئيس الوزراء
PRIME MINISTER

رئيس الوزراء (والذي يطلق عليه أحيانا لقب المستشار، كما في ألمانيا، والوزير الرئيس كما في هولندا، أو يسمى بلقب محلي مثل اللقب الأيرلندي "تاوي سيش"

Taoiseach) هو رئيس حكومة يستمد (تستمد) سلطته وقوته من قيادته (أو قيادتها) لحزب الأغلبية، أو لائتلاف من الأحزاب، في البرلمان أو الجمعية التشريعية. ومع أن رؤساء الوزراء هم رؤساء رسميون للسلطات التنفيذية، أو رؤساء حكومات، إلا أن وضعهم أو وظيفتهم تختلف عن وضع الرئيس في عدد من الجوانب:

أولا: يعمل رؤساء الوزراء داخل إطار من النظم البرلمانية للحكومة، أو للنظم شبه الرئاسية، ولذلك فهم يحكمون في، ومن خلال، البرلمان، ولا يعوقهم فصل دستوري للسلطات.

ثانياً: أن رؤساء الوزراء عادة ما يعملون داخل نظام لمجلس رسمي للوزراء، بمعنى أنها، وفي النظرية على الأقل، سلطة تنفيذية تتم مشاركتها جماعياً داخل المجلس.

ثالثاً: أن رؤساء الوزراء مخولون بسلطات دستورية عادة ما تكون أكثر تواضعاً مما هو مخول للرؤساء، ومن ثم، فإنهم يكونون تقليدياً أكثر اعتماداً على ممارسة السلطات غير الرسمية، وبصفة خاصة، تلك التي ترتبط بأدوارهم كقادة حزبيين.

رابعاً: نظراً لأن رؤساء الوزراء يكونون قادة برلمانيين، فإنهم ليسوا رؤساء دول، فعادة ما يتم شغل هذه الوظيفة الأخيرة من قبل رئيس غير تنفيذي، أو من قبل ملك دستوري.

الأهمية Significance

يمكن أن يكون لوظيفة رئيس الوزراء، وفقط، وصف دستوري فضفاض. فهناك بعض الصدق أو الحقيقة في المثال أو الحكمة القديمة بأن الوظيفة هي ما يختار شاغلها أن يفعل بها، أو بشكل أكثر دقة، أو بما يكون قادراً على أن يصنع منها. ومن ثم، فإن قوة رئيس الوزراء تقوم، وفي الممارسة الفعلية، على الاستخدام الذي يتحقق لمجموعتين من العلاقات. تتم المجموعة الأولى منها مع مجلس الوزراء، والوزراء، وأقسام الحكومة، بينما تكون المجموعة الثانية مع حزبه (أو حزبها)، ومن خلالها، مع

البرلمان والجمهور. ومن ثم، يعدُ تأييد مجلس الوزراء ضرورياً لرئيس الوزراء الذي يعمل، وبشكل جماعي، داخل نظام من الحكومة ومجلس الوزراء. وفي هذه الحالات، فإن قوتهم، أي قوة رؤساء الوزراء، تعدُ انعكاساً للدرجة التي يتم بها، ومن خلال الولاء الحزبي، إدارة مجلس الوزراء، وسيطرة آلية الحكومة، ومدى قدرة رؤساء الوزراء على التأكيد على أن الوزراء يعملون تحت رئاستهم. ومع ذلك، فليس هناك شك في أن الحجر الأساسي لقوة رئيس الوزراء تكمن في وضعه، أو وضعها، كقائد حزبي. وفي الحقيقة، تعدُ رئاسة الوزارة أو الحكومة، وإلى درجة كبيرة، نتاجاً لظهور الأحزاب السياسية المنظمة. فوظيفة رئيس الوزراء لا يتم تخصيصها، وفقط، على أساس من القيادة الحزبية، لكنها أيضاً تتيح لشاغلها وسائل لضبط البرلمان، وقاعدة يمكن من خلالها أن تتشكل صورة قائد وطني. إن درجة اتحاد الحزب، والقوة البرلمانية لحزب رئيس الوزراء (وبصفة خاصة، ما إذا كان يحكم بمفرده، أو إذا كان عضواً في ائتلاف)، والسلطة المخولة للبرلمان، أو على الأقل لمجلسه الأول، تعدُ لذلك المحددات الرئيسة لقوة رئاسة الوزارة.

يتفق معظم المعلقين على أن رؤساء الوزراء قد أصبحوا، وبشكل ثابت، فاعلين سياسيين أكثر أهمية. جزئيا، ترجع تلك الأهمية إلى اتجاه وسائل الإعلام، وبصفة خاصة الإذاعة والتلفزيون، إلى التركيز على الشخصيات، بمعنى أن رؤساء الوزراء قد أصبحوا نوعاً من "الصورة المعتمدة، أو العلامة التجارية" لأحزابهم. كذلك، فقد أتاح النمو المتزايد في لقاءات القمة الدولية والزيارات الخارجية الفرصة لرؤساء الوزراء لتقديم أنفسهم كقادة وطنيين. بل إنه في بعض الحالات، قد أدى ذلك إلى الإدعاء بأن رؤساء الوزراء قد حرروا أنفسهم، وبشكل فعال، من قيود مجلس الوزراء، وأسسوا صيغة أو شكلاً من حكومة رئيس الوزراء. وتتميز هذه الصيغة من الحكومات (حكومة رئيس الوزراء) بخاصتين أساسيتين؛ تتمثل الخاصية الأولى في أن

رئيس الوزراء، وقد حقق سيطرته على البرلمان، وكذلك على الآلية البيروقراطية، قد أصبح الرابط المركزي بين الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة. وتنصرف الخاصية الثانية إلى أن السلطة التنفيذية قد أصبحت مركزة في يدي رئيس الوزراء من خلال الإخضاع الفعال لمجلس الوزراء، ولوزارات الإدارات الحكومية المختلفة.

وقد أدت مثل تلك التطورات إلى بروز ظاهرة "تسلل الرئاسية"، والتي تتمثل في أن رؤساء الوزراء، وتحت ضغوط من الإعلام وغيره، قد أصبحوا، وبشكل متزايد، يباعدون أنفسهم عن أحزابهم، ومجالس الوزراء، والحكومات، وذلك من خلال زراعة خطاب خاص بهم، قائم على قدرتهم على صياغة رؤيتهم السياسية والأيديولوجية. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن رؤساء الوزراء الذين يقودون أغلبية برلمانية متماسكة، ويتمتعون بتأييد مجالس وزراء متحدة، ويحوزون قوة أعظم من كثير من الرؤساء، فإن قوتهم تكون ودائماً قوة هشة؛ لأنها، وفقط، يمكن ممارستها في ظروف سياسية مفضلة. وتحديداً، فإن رؤساء الوزراء هم بمثابة آليات تكسب السلطة من خلال الأحزاب، وتحتفظ بها، ومن ثم، فإن رؤساء الوزراء الذين يخفقون في تحقيق هذه المهام، أو الذين يصبحون غير مكترثين بهذا الدور، نادراً ما يستطيعون البقاء طويلاً في مواقعهم.

السلالة/العرقية
RACE / ETHNICITY

السلالة "*Race*" – أو جنس البشري معين – تشير إلى اختلافات طبيعية أو جينية بين النوع البشري، والتي من المفترض أن تميز بين مجموعة من الناس ومجموعة أخرى على أساس من خلفية بيولوجية مثل لون الجلد أو الشعر، والملامح الطبيعية أو ملامح الوجه. بهذا المعنى، فإن السلالة هم جماعة من الناس ينتمون إلى أصل مشترك ، ودم واحد. وعلى أية حال، يعدُ المصطلح خلافياً من الناحيتين العلمية والسياسية. فالدليل العلمي يقترح أن انه ليس هناك شيء مثل السلالة بمعنى نوع أو نمط من الاختلاف بين

الناس على أساس من نشأة الكائنات البشرية. أما سياسياً، فإن التقسيم السلالي إنما يقوم وبشكل شائع على أساس من أنماط ثقافية تكون أفضل صورة لها هي صورتها البسيطة، بينما يكون في أسوأها ضاراً وخبيثاً. لذلك، فإن استخدام مصطلح "العرقية — *Ethnicity*" يعدُ أمراً مفضلاً.

أما العرقية "*Ethnicity*" فهي مشاعر الولاء تجاه سكان متميزين، أو جماعة ثقافية، أو منطقة جغرافية بذاتها. والعرقية مصطلح معقد لما له من دلالات ثقافيه، وعنصرية. وغالباً ما ينظر إلى أعضاء المجموعة العرقية، وبشكل صحيح أو غير صحيح، على أنها متحدرة من أصول أو أسلاف مشتركة، ومن ثم يتم التفكير فيها كجماعات ممتدة من الأقرباء، ومن الأمور الأكثر شيوعاً أن يتم فهم العرقية كصيغة للهوية الثقافية، على الرغم من أنها صيغة تعمل على مستوى عميق وعاطفي. فالثقافة العرقية هي ثقافة تتضمن قيماً وتقاليد وممارسات، ولكنها أيضاً، وبشكل أساسي، تعطي شعباً هوية مشتركة، وكذلك شعوراً بالتميز والخصوصية، وعادة ما يكون ذلك من خلال التركيز على أصولهم وسلالتهم المتميزة.

الأهمية Significance

لقد تأسس الارتباط الأول بين السلالة وبين السياسة من قبل العنصرية الأوروبية* في القرن التاسع عشر. فقد تبنت تلك العنصرية مذاهب السمو والتدني العنصري، والفصل العنصري خلال القرن العشرين، وقد اختلطت مع الفاشية* لتنتج النازية*، ولتساعد على اشتعال نيران الحركات القومية اليمينية، أو المعادية للهجرة. وتتمثل الفكرة المركزية وراء هذه الحركات في أنه يمكن، وفقط، لمجتمع موحد عنصرياً وعرقياً، أن يكون متماسكاً وناجحاً، حيث دائماً ما تكون التعددية الثقافية أو العرقية مصدراً للصراع وعدم الاستقرار. وقد تطورت أشكال مختلفة تماماً للسياسات العنصرية والعرقية؛ نتيجة للنضال ضد الاستعمار* بصفة خاصة، وكنتيجة للتمييز العنصري،

وغياب المزايا بوجه عام. وعلى أية حال، فإن التقاء مساوئ العنصرية وعدم العدالة الاجتماعية قد ولد أنماطاً متعددة من الفعاليات السياسية.

تتراوح تلك الفعاليات مابين حركات الحقوق المدنية، مثل تلك التي قامت في الولايات المتحدة خلال الستينيات بقيادة مارتين لوثر كنج، وصولاً إلى الحركات المتشددة والثورية مثل حركة القوة السوداء، والمسلمين السود، (والتي تعرف الآن باسم "أمة الإسلام") في الولايات المتحدة، ونضال حركة المؤتمر القومي الإفريقي *(A N C)* ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا حتى عام ١٩٩٤م. على أية حال، فقد أصبحت السياسات العرقية ظاهرة أكثر عمومية في فترة ما بعد ١٩٤٥م، والتي ارتبطت بأشكال القومية* التي قامت على أساس من الوعي العرقي والهوية الإقليمية. وقد كان هذا واضحاً في تقوية ودعم التوجهات المركزية الطاردة في دول مثل المملكة المتحدة، وبلجيكا، وإيطاليا، والتي ظهرت في صعود قوميات خاصة. كما أنها قد أدت إلى انهيار الدولة في كل من الاتحاد السوفيتي، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، لتخلق بدلاً منها مجموعة من الدول القومية الجديدة. وتتمثل القوتان اللتان تغذيان مثل تلك التطورات في نماذج غير مؤكدة للتطور الاجتماعي فيما يسمى "بالمركز والأطراف" من أجزاء العالم، وفي إضعاف صور وأشكال "القومية المدنية" الناتجة من تأثير العولمة.

الاستفتاء العام
REFERENDUM

الاستفتاء هو تصويت يستطيع فيه الناخبون أن يعبروا عن آرائهم حول موضوع معين من موضوعات السياسة العامة. ويختلف الاستفتاء عن الانتخاب في أن الأخير (الانتخاب) هو بالضرورة وسيلة مباشرة أو معتمد عليها للتأثير على محتوى السياسة. لذلك، فإن الاستفتاء هو آلية للديموقراطية المباشرة. وعلى أية حال، فإن الاستفتاء

يستخدم، وبطريقة تقليدية، لا ليحل محل المؤسسات التمثيلية، ولكن ليكملها أو يُتممها. وقد تكون الاستفتاءات استشارية أو ملزمة، كما أنها قد تثير موضوعات للمناقشة، وقد تستخدم لتبرير قضايا سياسية ما أو لتأكيدها (مقترحات أو استفتاءات). وبينما معظم الاستفتاءات تدعو إليها الحكومة، فإن المبادرة بها، والتي يتم استخدامها (وبصفة خاصة في سويسرا، وكاليفورنيا) يتم طرحها للتصويت من خلال صيغة أو شكل مطلب شعبي.

الأهمية Significance

يمكن إرجاع استخدام الاستفتاء إلى سويسرا خلال القرن السادس عشر. على أية حال، فقد كان للاستفتاءات، ودائما، طبيعة مزدوجة. فمن جانب، تُعدُ الاستفتاءات شكلاً من أشكال الحكومة الشعبية، بمعنى أنها تقدم تعبيراً عن الضغوط "من أسفل إلى أعلى" داخل النظام السياسي. وعلى الجانب الآخر، فقد استخدمت الاستفتاءات كأدوات من "أعلى إلى أسفل" للسيطرة السياسية. وقد تمثلت أكثر حالات ذلك وضوحاً في حالة هتلر وغيره من الديكتاتوريات خلال الثلاثينيات، حين لجأوا إلى استخدام الاستفتاءات العامة كوسائل لإضفاء الشرعية على الديكتاتورية. غير أن الاستفتاءات قد تم تطبيقها أيضاً على سياسيين ديموقراطيين أرادوا تحييد المعارضة داخل المؤسسات التمثيلية.

وعادة ما يستمد الاستخدام الأوسع للاستفتاءات بالرجوع إلى الشعب في استفتاءات عامة، يستمد تأييده من خلال من عدة أسباب تتضمن في مجملها كلاً مما يلي:

- أن الاستفتاءات تقوي الديموقراطية من خلال السماح للجمهور بالتحدث عن نفسه، بدلا من وجهات نظره التي من المحتم أن تشوهها وجهات نظر ممثليه.
- أن الاستفتاءات تقوم بضبط سلطة الحكومة المنتخبة، وذلك من خلال الإبقاء عليها في حالة اتساق مع الرأي العام في فترات ما بين الانتخابات.

• تحفز الاستفتاءات المشاركة السياسة، فتساعد بذلك على خلق هيئة ناخبة أكثر مشاركة واهتماماً، وأكثر تعليما ومعلومات.

• تزود الاستفتاءات، وعلى العكس من الانتخابات، الجمهور بطريقة للتعبير عن آرائه فيما يتعلق بموضوعات محددة.

• تتيح الاستفتاءات العامة وسائل لتسوية المشكلات الدستورية الرئيسية.

على الجانب الآخر، فقد ارتبطت الاستفتاءات بالمساوئ والمخاطر التالية:

• أنها تضع القرارات السياسية في أيدي أولئك قليلي التعليم والخبرة، وهم الذين يكونون أكثر عرضة لتأثير الإعلام، وغيره من المؤثرات.

• أن الاستفتاءات، وفي أفضل أحوالها، تتيح، وفقط، رأياً عاماً خاطفاً في لحظة زمنية معينة.

• أنها تسمح للسياسيين بالتملص من مسئولية اتخاذ القرار الصعبة.

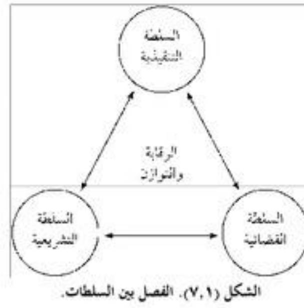
• أن الاستفتاءات تمكن القادة من التلاعب بالأجندة السياسية (وبصفة خاصة عندما تدعو الحكومات إلى الاستفتاءات العامة، وتستطيع استخدام الموارد العامة وآليات إعلامها لتدعم النتائج المفضلة لديها).

• أنها تميل إلى تبسيط وتشويه الموضوعات السياسية، وتخفيضها إلى مجرد أسئلة ذات إجابة بسيطة بنعم أو لا.

الفصل بين السلطات
SEPARATION OF POWERS

الفصل بين السلطات هو مذهب يقترح أن الوظائف الرئيسية الثلاثة للحكومة* (التشريع، والتنفيذ، والتقاضي) يجب أن توكل إلى فروع مستقلة للحكومة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية على التوالي). وفي معناه الرسمي، يتطلب الاستقلال حيث يجب أن يكون هناك تداخل للأشخاص بين هذه الفروع. على أية حال، فإنه يتضمن أيضاً

اعتماداً متبادلاً في شكل سلطات مشتركة لتأكيد أن هناك رقابة وتوازن. وينطبق الفصل بين السلطات، وبشكل صارم في النظم الرئاسية للحكومة، كما في الولايات المتحدة، حيث إنه يمثل الأساس للدستور، لكن المبدأ يحظى بالاحترام في بعض أشكال الديموقراطيات الليبرالية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمبدأ استقلال السلطة القضائية. فالفصل التام بين السلطات يتطلب وجود دستور مكتوب يحدد السلطات الرسمية، ومسئولية كل من فروع الحكومة.



الشكل (٧,١). الفصل بين السلطات.

الأهمية Significance

مع أن مبدأ الفصل بين السلطات يمكن أن نجده في كتابات جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤م)، إلا أن مونتسكيو (١٨٦٩-١٧٧٥م). قد قام بتطويره بشكل كامل. ويمثل مبدأ الفصل بين السلطات إحدى الوسائل الكلاسيكية (أو التقليدية) لتجزئة سلطة الحكومة من أجل الدفاع عن الحرية، والإبقاء على الطغيان في حالة نباح. أحد الملامح المهمة للدستورية الليبرالية تتمثل في أن مزاياها إنما تتضمن أنها تقوم بتخفيض قوة أي

فرع من الحكومة إلى حجمه الطبيعي، وتؤسس إطاراً من توترات العمل التي تؤكد أن ممارسة القوة ليست أبداً بلا ضابط. يتضح هذا في وصف ريتشارد نيوستادت (١٩٨٠م) لنظام الولايات المتحدة "كمؤسسات منفصلة، تمارس سلطة مشتركة". على أية حال، فإن قلة من الديموقراطيين الليبراليين، أو بعضهم، يعملون على أساس من الفصل التام بين السلطات. يتمثل الإخفاق الرئيسي لمبدأ الفصل بين السلطات في أنه يقدم "دعوة للنضال" لكل من الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة. ولذلك، فربما لا يعدو هذا المبدأ أن يكون شيئاً أكثر من وصفه للصراع المؤسسي، أو لـ "مأزق حكومي". انطلاقا من هذه الرؤية، يعد الفصل بين السلطات أداة قد تتناسب، وفقط، مع المجتمعات الكبيرة، وعالية التنوع والاختلاف مثل الولايات المتحدة، والتي يتطلب الاستقرار السياسي فيها أن يكون لدى الجماعات والمصالح المتنافسة تنوعاً متسعاً من نقاط الوصول إلى الحكومة. وفي أماكن أخرى، فإن الروابط المؤسسية قد تم تعميقها بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية من خلال نظم برلمانية أو نظم مختلطة شبه رئاسية

الطبقة الاجتماعية
SOCIAL CLASS

الطبقة الاجتماعية هي، وبشكل موسع، "مجموعة من الناس تتشارك في وضع اجتماعي واقتصادي متشابه". وترتبط الطبقة، بالنسبة إلى الماركسيين، بالقوة الاقتصادية، والتي يتم تحديدها من خلال علاقة الفرد بوسائل الإنتاج. من هذا المنظور، فإن الأقسام الطبقية هي أقسام بين رأس المال والعمل، أي بين مالكي الثروة المنتجة (الطبقة البرجوازية) وأولئك الذين يعيشون على بيع عملهم (الطبقة البروليتارية). أما التعريفات غير الماركسية للطبقة، فهي عادة ما تقوم على الدخل واختلافات الوضع بين الجماعات المهنية. وتميز الإشارة الأكثر شهرة للطبقة المهنية بين

طبقة "وسطى" من العمال أصحاب الياقات البيضاء (أو من غير القائمين بالعمل اليدوي) والطبقة العاملة، أصحاب الياقات الزرقاء (أو أصحاب العمل اليدوي). ويتم استخدام تمييز أكثر تعقيداً، وبدرجات متنوعة، من قبل علماء الاجتماع وعلماء السياسة، ويتم فيه التمييز بين المهنيين الأعلى (الطبقة أ) والمهنيين (ب)، والعمال الكتابيين (ج١)، والعمال اليدويين المهرة (ج٢)، والعمال شبه المهرة، وغير المهرة (د)، وأولئك من غير الموظفين، وغير المتاحين للعمل أو غير القادرين عليه (هـ).

الأهمية Significance

يعدُ الماركسيون قادة المؤيدين لنظرية الطبقة السياسية. فقد اعتبروا أن الطبقة هي القسم الأكثر جوهرية اجتماعياً، والأكثر أهمية سياسياً. ففي رؤية ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م) فإن الطبقات هم الفاعلون الأساسيون على المسرح السياسي، وأنها تمتلك القدرة على صنع التاريخ. فالطبقة البروليتارية (الطبقة العاملة) يتمثل مصيرها وقدرها في أن "تحفر قبر" الرأسمالية". وسوف تفي طبقة البروليتاريا (الطبقة العاملة) بمصيرها بمجرد أن تحقق الوعي الطبقي، وتصبح على علم ودراية بمصالحها الطبقية الحقيقية، فتعترف بذلك بحقيقة خضوعها للاستغلال. لذلك، فإن البروليتاريا سوف تتحول من "طبقة في ذاتها" (أي مجموعة تقوم على التعريف الاقتصادي) إلى "طبقة من أجل نفسها" (قوة ثورية). وقد اعتقد ماركس أن هذا سوف يكون نتيجة لأزمة الرأسمالية العميقة، وانهيار الأوضاع المادية، وإفقار الطبقة العاملة. على أية حال، فقد تعرض النموذج الماركسي للطبقتين لفقد مصداقيته من جراء العديد من الانتقادات بسبب فشل نبوءات ماركس في التحقق، والبرهان المتراجع للصراع الطبقي، وعلى الأقل، في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وقد حاول الماركسيون المحدثون تنقية النموذج الخام للطبقتين، بينما يتمسكون بالتأكيد على أهمية امتلاك الثروة، ويقبلون، وعلى سبيل المثال، بظهور الطبقة الوسيطة من المديرين والفنيين، وأن هناك انقسامات داخلية داخل كل من الطبقتين البرجوازية والبروليتارية.

عادة ما يرتبط التراجع في سياسة الطبقة بظهور المجتمع ما بعد الصناعي، وهو مجتمع لم يعد معتمداً على صناعة التصنيع، ولكنه أكثر اعتماداً على المعرفة والاتصالات. وبينما وجدت الثقافة الداعمة أو "التضامنية" جذورها في ولاءات سياسية واضحة، وفي عادة تنظيم اتحاد قوي، إلا أن اتجاهات أكثر فردية وذرائعية قد حلت محل تلك الثقافة الداعمة. وقد انعكس هذا بالنسبة للبعض في التحول من المرحلة "الفوردية" إلى مرحلة "ما بعد الفوردية"، ومن نظام للإنتاج الكبير والاستهلاك الكبير إلى نمط يتميز بالانقسام الاجتماعي والسياسي. تتمثل أحد جوانب التحول في بروز ظاهرة تفكيك الطبقة، وإضعاف العلاقة بين الطبقة الاجتماعية، والتأييد الحزبي، والتي تتضح بشكل ظاهر في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفي أماكن أخرى منذ السبعينيات. جانب آخر يتمثل في الاهتمام السياسي المتزايد بما يسمى بالطبقة المعدمة، وهم أولئك الذين يعانون من حرمان متعدد الجوانب (البطالة، أو الأجور المنخفضة، والإسكان السيئ، والتعليم غير الكافي، وغيرها)، ومن التهميش الاجتماعي، المستبعدين. على أية حال، فبينما يعرف معلقو الجناح اليساري الطبقة المعدمة على ضوء المساوئ البنيوية والتوازن المتغير للاقتصاد الكوني، فإن معلقي الجناح اليميني يميلون إلى أن يشرحوا ظهور الطبقة المعدمة، وإلى حد كبير، على ضوء الاتكال على مساعدات الدولة المقدمة ضمن برامج الرفاهة الاجتماعي، وعدم الكفاية الفردية.

الحركات الاجتماعية
SOCIAL MOVEMENTS

الحركة الاجتماعية هي شكل خاص للسلوك الجماعي، والذي ينبع الباعث على التصرف فيه، وإلى حد كبير، من اتجاهات وتطلعات الأفراد، والتي تتصرف تقليدياً داخل إطار تنظيمي متسع (فضفاض). أن تكون جزءاً من حركة اجتماعية أمراً

يتطلب مستوى من الالتزام والفاعلية السياسية، أكثر من مجرد العضوية الرسمية، أو حملة كارت العضوية. فقوق كل شيء، فإن الحركات تتحرك. وتختلف الحركة عن التحرك التلقائي لعمل الجماهير (مثل حالة الهيجان، والتمرد، والثورة) في أنها تتضمن إجراءً بالنية للتصرف في محاولة تحقيق هدف اجتماعي معترف به. وليس من غير المعتاد، أن تتضمن الحركات الاجتماعية جماعات الضغط، بل وربما يمكن، وعلى سبيل المثال، النظر إلى كل من الأحزاب السياسية، واتحادات العمال، والأحزاب الاشتراكية، يمكن النظر إليها كجزء من حركة عمالية أكثر اتساعاً.

وتختلف ما تسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة — كالحركة النسوية، والحركة الأيكولوجية أو حركة الخضر، وحركة السلام، وغيرها — عن الحركات الاجتماعية الأكثر تقليدية في ثلاثة جوانب:

- يتمثل الجانب الأول منها في أنها (أي الحركات الجديدة) عادة تجتذب التأييد من الصغار، ومن الأفضل تعليماً، أو ألأكثر ثراءً نسبياً، أكثر من المضطهدين، أو غير المتميزين.
- أما الجانب الثاني فهو أنها عادة ما يكون لديها توجه ما بعد - مادي، باعتبارها أكثر اهتماماً بنوعية "الحياة" عنها بالتقدم المادي.
- الجانب الثالث فهو أنه بينما ليس للحركات التقليدية إلا القليل من الأمور المشتركة بينها، كما أنها نادراً ما تعمل في تناغم، ذلك أن الحركات الاجتماعية الجيدة تشترك في مجموعة مشتركة، وإن لم تكن دائماً واضحة التحديد، في منظومة مشتركة من قيم ومعتقدات اليسار الجديد.

الأهمية Significance

يمكن رصد جذور الحركات الاجتماعية في أوائل القرن التاسع عشر. فقد تمثلت الحركات الأولى في حركات العمل، والتي أدارت حملة لتحسين أوضاع الطبقة العاملة

المتنامية، وفي عديد من الحركات القومية، والتي عادة ما كانت تناضل من أجل الاستقلال عن الإمبراطوريات الأوروبية متعددة القوميات. وفي وسط أوروبا بصفة خاصة، كانت هناك حركة كاثوليكية قاتلت من أجل التحرر من خلال ضمان "حقوق سياسية وقانونية للكاثوليك. أما في القرن العشرين، فقد كان شائعاً أيضا أن يتم النظر إلى الجماعات الفاشية والسلطوية من الجناح اليميني باعتبارها حركات أكثر منها كأحزاب سياسية تقليدية. على أية حال، فإن خبرة الشمولية في فترة ما بعد الحرب قد شجعت منظري المجتمع الجماهيري مثل إيريك فروم (١٩٠٠-١٩٨٠م)، وحنا أريندت (١٩٠٦-١٩٧٥م) على أن يروا الحركات في معانٍ سلبية متميزة. فمن وجهة نظر المجتمع الجماهيري، فإن الحركات الاجتماعية تعكس هروباً من الحرية، ومحاولة من الأفراد الذين يشعرون بالاغتراب لتحقيق الأمن والهوية من خلال الالتزام المتشدد بقضية، وطاعة قائد (عادة ما يكون فاشياً).

على النقيض من ذلك، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة قد تم تفسيرها بشكل عام كفاعلين عقلانيين وذرائعيين، والذي يأتي استخدامها للوسائل غير الرسمية وغير التقليدية مجرداً ليعكس الموارد المتاحة لهم. إن ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة تتم رؤيتها، وبشكل متسع، كدليل لحقيقة أن القوة في المجتمعات ما بعد الصناعية منتشرة ومجزأة بشكل متزايد. وهكذا، فإن السياسة القديمة للطبقة قد تم إحلالها أو استبدالها بسياسات جديدة، والتي تتحول بعيداً عن الأحزاب القائمة، وجماعات الضغط، وعمليات التمثيل باتجاه صيغة أكثر ابتكاراً ومسرحية للسياسات الاجتماعية. إن الحركات الجديدة لا تقوم وفقط بعرض مراكز منافسة جديدة للقوة، لكنها أيضاً تشر القوة بشكل أكثر فعالية بمقاومة عملية البيروقراطية، وتطوير أشكال أكثر تلقائية، وفعالية، ولا مركزية للتنظيم. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن تأثير حركات مثل حركة المرأة، وحركة الشواذ، لا يمكن أن يكون موضع شك، فإنه من الصعب أن يتم التقييم ذلك التأثير، وبشكل

عملي؛ بسبب الطبيعة المتسعة لأهدافها، وكذلك طبيعة الإستراتيجيات الثقافية التي يميلون إلى تبنيها، والتي تتميز بأنها غير ملموسة.

قراءات إضافية Further Readings

- Baggott, R., Pressure Groups Today (Manchester and New York: Manchester University Press, 1995).
- Ball, A. and Millward, F., Pressure Politics in Industrial Societies (London: Macmillan, 1986).
- Blau, P. and Meyer, M. (eds), Bureaucracy in Modern Society (New York: Random House, 1987).
- Bogdanor, V. (ed.), Constitutions in Democratic Politics (Aldershot: Gower, 1988).
- Elgie, R., Political Leadership in Liberal Democracies (London: Macmillan, 1995).
- Gibbins, J. (ed.), Contemporary Political Culture: Politics in a Post-Modern Age (London: Sage, 1989).
- Graham, B. D., Representation and Party Politics: A Comparative Perspective (Oxford: Blackwell, 1993).
- Hague, R., Harrop, M. and Breslin, S., Comparative Government and Politics: An Introduction (London: Macmillan, 1992).
- Hennessy, P., Cabinet (Oxford: Blackwell, 1986).
- Laclau, E. and Mouffe, C., Hegemony and Socialist Strategy (London: Verso, 1985).
- LeDuc, L., Niemi, R. and Norris, P. (eds), Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective (London: Sage, 1996).
-Lijphart, A. (ed.), Parliamentary versus Presidential Government (Oxford: Oxford University Press, 1992).
-McDowell, L. and Pringle, R. (eds), Defining Women: Social Institutions and Gender Divisions (Cambridge: Polity Press, 1992).
-Nairn, T., The Enchanted Glass: Britain and its Monarchy (London: Picador, 1988).
- Negrine, R., The Communication of Politics (London: Sage, 1996).
- Norton, P. (ed.), Legislatures (Oxford: Oxford University Press, 1990).
- Norton, P. (ed.), Parliaments in Western Europe (London: Frank Cass, 1990).
-Pakulski, J., Social Movements: The Politics of Protest (Melbourne: Longman, 1990).
-Rex, J. and Mason, D. (eds), Theories of Race and Ethnic Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).
-Rose, R., The Postmodern Presidency: The White House Meets the World (New York: Chartham House, 1991).
-Rose, R. and Suleiman, E. N. (eds), Presidents and Prime Ministers (Washington, DC: American Enterprise Institute, 1980).
- Sartori, G., Parties and Party Sytems: A Framework for Analysis (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).
- Saunders, P., Social Class Stratification (London: Routledge, 1990).

- Thompson, G., Frances, J., Levacic, R. and Mitchell, J., Markets, Hierarchies and Networks: The Coordination of Social Life (London: Sage, 1991).
- Waltman, J. and Holland, K. (eds), The Political Role of Law Courts in Modern Democracies (New York: St Martin's Press, 1988).
- Weller, P., First Among Equals: Prime Ministers in Westminster Systems (Sydney: Allen & Unwin, 1985).

الفصل الثامن

المستويات
LEVELS

هذا القسم يفحص مفاهيم تنتمي إلى التنظيم الإقليمي للقوة السياسية، ومستويات التحليل التي تمارس عندها سلطة الحكومة، أو التي يجب أن تتم ممارستها.

المركزية واللامركزية
CENTRALIZATION AND DECENTRALIZATION

المركزية هي تركيز القوة السياسية، أو سلطة الحكومة داخل مؤسسات مركزية. ومن المعتاد أن يتم اعتبار هذه المؤسسات مؤسسات مركزية؛ لأنها تعمل على المستوى القومي. على أية حال، فأحيانا ما يستخدم مصطلح المركزية ليصف تركيز القوة أو السلطة داخل المستوى القومي للحكومة، كما يحدث، وعلى سبيل المثال، عندما تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، أو على البرلمانات، أو عندما تكون مجالس الوزراء تابعة لرؤساء السلطة التنفيذية. أما اللامركزية فهي عادة ما يتم فهمها بالإشارة إلى توسع السلطات المحلية من خلال تحويل السلطات والمسئوليات بعيداً عن الهيئات القومية، وبذلك فإن المركزية واللامركزية تلقيان الضوء على التقسيمات الإقليمية المختلفة للقوة داخل الدولة* بين المؤسسات المركزية (القومية) والأطراف (الإقليمية أو المحلية).

الأهمية Significance

تحتوي كل الدول الحديثة أقساماً إقليمية. ومع ذلك، تتنوع طبيعة هذه الأقسام بشكل خطير. فيتم تشكيل الأقسام من قبل إطار دستوري تتم داخله إدارة العلاقات بين المركز والأطراف؛ وكذلك توزيع الوظائف والمسئوليات بين مستويات الحكومة؛ والوسائل التي يتم من خلالها تعيين أفرادها واختيارهم، وكذلك القوى السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها من القوى التي يستطيع المركز استخدامها للسيطرة على الأطراف، وعلى الاستقلال الذي تتمتع به هيئات الأطراف أو المحيط. على أية حال، فإن الأمر الواضح يتمثل في أنه لا الهيئات المركزية أو هيئات الأطراف يمكن الاستغناء عنها جميعاً. ففي غياب حكومة مركزية، فإن الدولة لن تكون قادرة على العمل كفاعل على المستوى الوطني أو على المسرح العالمي.

وبالنسبة للمركزية، فإن الحالة أو الوضع العام يتمثل فيما يلي:

• تقوم الحكومة المركزية وحدها بصياغة مصالح الكل بدلاً من مصالح أجزائه المتعددة، والتي تتمثل في مصالح الأمة بدلاً من مصالح الجماعات القطاعية، أو العرقية، أو الإقليمية.

• أن الحكومة المركزية هي، وفقط، التي تستطيع أن تؤسس قوانين موحدة، وخدمات عامة تستطيع أن تساعد الناس على التحرك بسهولة من جزء إلى آخر من الدولة.

• تكون الحكومة المركزية قادرة على تصحيح عدم المساواة التي تثور من حقيقة أن "المناطق" ذات الحاجات الاجتماعية الأعظم هي وبدون اختلاف تلك المناطق ذات الفرصة الأقل لتدبير إيرادات لمواجهة تلك الحاجات.

• تسير التنمية الاقتصادية والمركزية وبلا اختلاف يداً بيد، وفقط فإن الحكومات المركزية تعدُّ، وعلى سبيل المثال، هي التي تستطيع أن تصدر عملة واحدة، وأن تسيطر على السياسات الضريبية والإنفاق انطلاقاً من رؤية تؤكد النمو المستدام، وتوفر بنية اقتصادية تحتية.

أما الحالة بالنسبة للامركزية، فهي تتضمن ما يلي:

- تعدُّ الحكومة المحلية أو الإقليمية أكثر فعالية عن الحكومة المركزية في توفير الفرص للمواطنين ليشاركوا في الحياة السياسية لمجتمعهم، وبذلك تخلق مواطنين أفضل تعليماً، وأكثر إحاطة بالأمور.
- عادة ما تكون مؤسسات الأطراف "أقرب" إلى الناس، وأكثر حساسيةً لاحتياجاتهم.
- من المحتمل أن تتم رؤية القرارات التي يتم اتخاذها على المستوى المحلي باعتبارها قرارات أكثر فهماً، ولذلك أكثر شرعية، بينما قد تبدو قرارات الحكومة المركزية أكثر بعداً، جغرافياً وسياسياً.
- تحمي اللامركزية الحرية من خلال نشر القوة الحكومية وتوزيعها، وخلق أطر للرقابة والتوازن، حيث تراقب أجهزة المحيط الحكومة المركزية، وكذلك كل جهاز آخر.

تفويض السلطة (أو التنازل عنها)
DEVOLUTION

تفويض السلطة هو تحويل أو نقل القوة من الحكومة المركزية إلى مؤسسات إقليمية تابعة. (أن تفوض يعني أن تمرر القوى أو الواجبات من سلطة أو سلطات عليا، إلى أخرى أدنى). وهكذا، تشكل الهيئات المُفوضة (التي يتم تفويضها) مستوى وسيطاً للحكومة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية. يختلف التفويض عن الفيدرالية أو الاتحادية. فعلى الرغم من أن نطاقهما الإقليمي قد يكون متشابها، فإن الهيئات المُفَوضة (التي يتم تفويضها) لا يكون لها نصيب في السيادة، وأن مسئولياتها وقواها إنما يتم تفويضها أو منحها من قبل المركز. ففي أضعف أشكاله. وهو شكل التفويض الإداري، يتضمن التفويض، وفقط، أن المؤسسات الإقليمية تطبق سياسات تقررت في مكان آخر. وفي صورة التفويض التشريعي (الذي يسمى أحياناً "حكم البيت")، فإن التفويض يتضمن تأسيس جمعيات إقليمية منتخبة تكلف بمسئوليات صنع السياسة، وعادة، كإجراء للاستقلال المالي.

الأهمية Significance

يؤسس التفويض، وعلى الأقل في صورته التشريعية، أكبر إجراء ممكن للامركزية داخل نظام موحد للحكومة. ويتمثل في أنه إجراء تكون فيه قوة ذات سيادة مستثمرة في مؤسسة وطنية واحدة، وعادة ما تكون الجمعيات المُفوَّضة قد تم إيجادها – تشكيلها – كاستجابة لزيادة التوجهات الطاردة داخل الدولة، وكمحاولة، بصفة خاصة، للتوفيق أو لتسوية الضغوط الإقليمية والقومية المتزايدة أحياناً. وقد تبنت أسبانيا وفرنسا أشكالاً من الحكومة المفوضَة خلال السبعينيات والثمانينيات، وفي المملكة المتحدة كان كل من البرلمان الاسكتلندي، وبرلمانات ويلز وشمال أيرلندا قد أخذت سلطاتها في عام ١٩٩٩م. وعلى الرغم من افتقادها لسلطات راسخة، فإنها وبمجرد أن تحصلت المؤسسات التي تم تفويضها على هوية سياسية ذاتية، وامتلكت إجراءً أو وسيلة لشرعية ديموقراطية، فقد أصبح من الصعب جداً إضعافها، بل إنه، وفي الظروف العادية، يستحيل إلغاؤها. إن برلمان أيرلندا الشمالية، وإن كان قد تم تعليقه في ١٩٧٢م، إلا أن ذلك لم يتم وفقط إلا عندما أصبح واضحاً أن السيطرة عليه، والتي تمت من قبل الأحزاب الاتحادية البروتستانتية المسيطرة، قد منعت المد والجزر المتزايد للعنف المجتمعي في الإقليم. إن الجمعية الوطنية المشكلة حديثاً لأيرلندا الشمالية قد تم وبشكل مؤقت تعليقها في أوائل ٢٠٠٠م.

يتمثل الأمر المركزي في تقييم التفويض في تأثيره على تكامل الدولة وقوة الضغوط الطاردة. يقول مؤيدو التفويض أن التفويض يرضي أو يستجيب إلى رغبة جماعات إقليمية أو عرقية، أو إلى أمم ناخبة من أجل هوية سياسية متميزة، بينما هو في الوقت ذاته، وعلى العكس من الفيدرالية، يحقق التمسك بالوحدة الأكبر للدولة من خلال الاحتفاظ بمصدر وحيد للسيادة. على أية حال، فإن النقاد يحذرون من أن التفويض ربما يغذي الضغوط الطاردة المركزية من خلال تقوية الهويات الإقليمية، والعرقية، والهويات القومية، والتي تؤدي إلى الفيدرالية، أو حتى إلى انهيار الدولة. إن الأمر الواضح هو أن التفويض هو

عملية مستمرة، وليس حدثا، بمعنى أنه يضع في المسار، وعلى المحك، إعادة تشغيل أو تفعيل الهويات السياسية والعلاقات التي قد لا يظهر شكلها النهائي لعدة سنوات أو ربما أجيال. عامل آخر يتمثل في إمكانية حدوث الصراعات المؤسسية بين الحكومة الوطنية، والهيئات المفُوضة. فعلى الرغم من أن السمو الدستوري للمركز يمكنه وبالتحديد من حل المنازعات لصالحه، فإن الحقيقة أن الهيئات المفوضة قد تمارس سلطات تشريعية ومالية هامة، وتتمتع بالتمترس السياسي من خلال وسائلها الشرعية الديموقراطية التي قد يقوم النظام ككل ومن خلالها بالاستحواذ على طبيعة شبه فيدرالية، مما يتطلب تطوير مؤسسات للربط لتدعم التعاون بين المستويين.

الفيدرالية
FEDERALISM

عادة ما تشير الفيدرالية (وهي من أصل لاتيني، تعني العهد أو الميثاق) إلى البنى القانونية والسياسية التي توزع القوى الإقليمية داخل الدولة. ومع ذلك، فهي تؤخذ، وبالاتفاق مع معناها الأصلي، على أنها تتضمن تبادلية أو مشاركة (كما في الأفكار الفوضوية لـ بيير جوزيف برودون ١٨٠٩-١٩٦٥م، أو في كتابات الكسندر هاميلتون ١٧٥٥-١٨٠٥،م وجيمس ماديسون ١٧٥١-١٨٦٣م) لتكون جزءً من أيديولوجية أوسع للتعددية. وعلى أية حال، تتطلب الفيدرالية، وكصيغة سياسية، وجود مستويين متميزين من الحكومة، لا يكون أي منهما قانونياً أو سياسياً تابعا للآخر. ولذلك، تتمثل سمته أو خاصيته المركزية في الإشارة إلى السيادة المشتركة. على أساس من هذا التعريف، تعدُ الاتحادات الفيدرالية قليلة العدد: الولايات المتحدة، وسويسرا، وبلجيكا، وكندا، واستراليا. على أية حال، فإن هناك دولاً كثيرة أخرى لها خصائص الفيدرالية. تختلف الفيدرالية عن التفويض في أن الهيئات المفوضة لا يكون لها نصيب

في السيادة، كما أنها، أي الفيدرالية، تختلف عن الاتحادات التعاهدية في أن الأخيرة هي اتحادات مؤهلة من الدول تكون كل دولة فيها محتفظة باستقلالها، والذي يتم ضمانه تقليدياً بإجماع صناع القرار.

هناك اختلافات داخل الفيدرالية بين الدول الفيدرالية التي تعمل طبقاً لنظام الفصل بين السلطات، بين الفروع التنفيذية والتشريعية للحكومة (يمثلها النظام الرئاسي للولايات المتحدة)، والنظم البرلمانية التي تكون السلطتان التنفيذية والتشريعية فيها منصهرة؛ فبينما تميل الحكومة الأسبق (الرئاسية) إلى تأكيد أن سلطة الحكومة موزعة إقليميا ووظيفياً، بمعنى أن هناك نقاطاً متعددة للاتصال بين مستويي الحكومة. وعلى أية حال، فإن النظم البرلمانية غالباً ما تنتج، ما يسمى الفيدرالية التنفيذية (وكما هو الحال وبشكل ملحوظ في كل من كندا واستراليا)، والتي يكون التوازن الفيدرالي فيها، وإلى حد كبير، محدداً من خلال العلاقة بين التنفيذيين لكل مستوى من الحكومة. أما في دول مثل ألمانيا واستراليا، فإن ما يسمى بالفيدرالية الإدارية يعمل حيث الحكومة المركزية هي الصانع الأساسي للسياسة، بينما تتولى حكومة المقاطعة مسئولية تفاصيل تطبيق السياسة.

ومع ذلك، فإن هناك ملامح معينة مشتركة بين معظم، إن لم يكن كل، النظم الفيدرالية. تتضمن هذه الملامح كلا مما يلي:

• تمتلك كل من الحكومة المركزية (على المستوى الفيدرالي)، والحكومة الإقليمية (على مستوى الدولة) عدداً من القوى، والتي لا يستطيع الآخر أن يتعدى عليها. تتضمن هذه القوى، وعلى الأقل، مقياساً للسلطة التنفيذية والتشريعية، والقدرة على زيادة العوائد، وبذلك تتمتع بدرجة من الاستقلال المالي.

• أن يتم تحديد مسئوليات وسلطات كل مستوى للحكومة في دستور مكتوب بمعنى أن العلاقة بين المركز والأطراف تتم إدارتها داخل إطار عمل رسمي، وقانوني لا يستطيع أي مستوى أن يتخلى عنه بشكل منفرد.

• يتم تفسير المواد الرسمية للدستور بواسطة محكمة عليا، كما أنها تقوم بالتحكيم في حالة المنازعات بين المستويين الفيدرالي والولايات للحكومة.

• تدعم مؤسسات الربط التعاون والتفاهم بين المستوى الفيدرالي، ومستوى الدولة للحكومة، وتقوم بإعطاء الأقاليم والمقاطعات صوتاً في العمليات الخاصة بالعملية المركزية لصنع السياسة (وهذا غالباً ما يتحقق من خلال المجلس الثاني للهيئة التشريعية الوطنية ذات المجلسين).

الأهمية Significance

من الأمور التي تثار وعلى نطاق واسع أن المبدأ الفيدرالي يعدُّ أكثر قابلية للتطبيق على بعض الدول أكثر منه بالنسبة لغيرها. ففي المقام الأول، فإن الاتحادات عادة ما تتشكل من خلال الالتقاء معاً من قبل عدد من المجتمعات السياسية القائمة، والتي ترغب، ومع ذلك في الاحتفاظ بهوياتها المستقلة، وإلى حد ما، بسلطتها. ينطبق هذا، وبوضوح، في حالة الدولة الفيدرالية الأولى في العالم، الولايات المتحدة، والتي تشكلت بواسطة المستعمرات السابقة التي امتلكت كل منها هوية سياسية متميزة، لكنها، وبشكل مشترك، قد اعترفت بحاجتها إلى إطار دستوري جديد أكثر مركزية. والعامل الثاني المؤثر على تشكيل الاتحادات هو وجود تهديد خارجي أو رغبة في لعب دور أكثر فعالية في الشؤون الدولية. فالدول الصغيرة، والأكثر عرضة للتأثر، وعلى سبيل المثال، تمتلك حافزاً قوياً للدخول في تحالفات سياسية أوسع. وهكذا، كان التحول تجاه تشييد "أوروبا الموحدة" وجزئياً، قد تحقق بواسطة الخوف من العدوان السوفيتي، ومن خلال خسارة مدركة للتأثير والنفوذ الأوروبي في العالم ثنائي القطبية الصاعد. ويتمثل عامل ثالث في الحجم الجغرافي. فليس من قبيل المصادفة أن عددا من الدول الإقليمية الأكبر في العالم – الولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، واستراليا، والمكسيك، والهند – قد اختارت أن تقدم نظماً اتحادية فيدرالية. يتمثل العامل الأخير الذي يشجع على الفيدرالية في التنوع وعدم التجانس

الثقافي والعرقي. باختصار، يمكن القول بأن الفيدرالية قد تمت رؤيتها باعتبارها استجابة مؤسسية للانقسامات المجتمعية والتنوع.

يتمثل أحد جوانب القوة الرئيسية للنظم الفيدرالية في أنها، وعلى العكس من النظم الموحدة التي تتركز فيها السيادة في هيئة مركزية واحدة، تعطى للمصالح الإقليمية والمحلية صوتاً سياسياً مضموناً دستورياً. ذلك أن الدول والمقاطعات تمارس عدداً من القوى المستقلة، كما أنها عادة ما تتمتع ببعض صور التمثيل في الحكومة المركزية، وعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه أعلاه، من خلال المجلس الثاني للسلطة التشريعية الفيدرالية. تتمثل الميزة الثانية للفيدرالية في أنها، ومن خلال نشر وتوزيع قوة الحكومة، تخلق إطاراً للرقابة والتوازن يساعد على حماية الحرية الفردية. أما الميزة الثالثة للفيدرالية فتنصرف إلى أن الفيدرالية قد أتاحت آلية مؤسسية تستطيع من خلالها المجتمعات المنقسمة أو المجزأة أن تحافظ على الوحدة والتماسك. في هذا الخصوص، فإن الحل الفيدرالي يمكن أن يكون ملائماً، وفقط، لعدد محدود من المجتمعات المنقسمة إقليمياً، والمتنوعة عرقياً، لكنها في هذه الحالات قد تكون، وبشكل مطلق، حيوية.

وعلى الجانب الآخر، فإن الفيدرالية لم تكن قادرة على الحد من الاتجاه العام للقرن العشرين نحو المركزية. فعلى سبيل المثال، فإن نظام الولايات المتحدة، ومنذ منتصف الستينيات، قد تم وصفه باعتباره "نظاماً "للفيدرالية القهرية"، بمعنى أن الحكومة الفيدرالية قد قامت، وبشكل متزايد، بالإذعان للولايات من خلال تمرير قوانين تقوم بإجهاض قوتها، وبفرض قيود على الولايات والمحليات في شكل قرارات تفويضية. وأكثر من ذلك، فإن البنى قد استهدفت أن تخلق توتراً صحياً داخل نظام الحكومة، والذي ربما قد يولد أيضاً إحباطاً وشللاً. يتمثل أحد مظاهر الضعف للنظم الفيدرالية في أنها وبتقييد السلطة المركزية، فإنها، وبشكل سافر، تصنع الفرصة لبرامج اقتصادية واجتماعية أكثر صعوبة. أخيراً، فقد تنتج الفيدرالية انقساماً حكومياً،

وتقوي من الضغوط المركزية داخل الدولة. وكنتيجة لذلك، فقد أثار البعض أن النظم الفيدرالية هي وبشكل موروث غير مستقرة، كما أنها تميل إما نحو الوحدة المضمونة، والتي يستطيع أن يقدمها، وفقط، نظام موحد، أو نحو اللامركزية، والانهيار المحتوم.

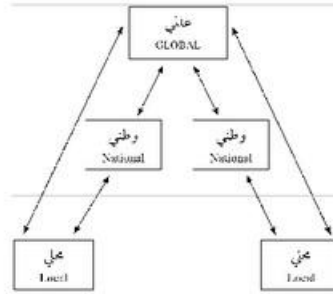
العولمة
GLOBALIZATION

العولمة هي ظهور شبكة معقدة من الارتباطية التي تعني أن حياتنا تتشكل، وبشكل متزايد، بأحداث تقع، وقرارات تتخذ، على مسافة شديدة البعد عنا. وتتمثل الخاصية الأساسية للعولمة في أن البعد الجغرافي قد أصبح ذا أهمية متناقصة، وأن الحدود الإقليمية، مثل الحدود بين الدول القومية، قد أصبحت أقل أهمية. على أية حال، وبدون أي وسيلة، فإن العولمة تتضمن، وبالفعل أن "المحلي"، وأن "الوطني" قد أصبحا خاضعين "للعالمي". أكثر من ذلك، فإنها، أي العولمة، تلقي الضوء على تعميق وتوسيع العملية السياسية، بمعنى أن الأحداث المحلية، والوطنية، والعالمية (أو ربما الأحداث المحلية، والوطنية، والدولية، والعالمية) تتفاعل وبشكل دائم، وعلى نحو ما يشير إليه الشكل (٨.١). وتشير العولمة الاقتصادية إلى التكامل بين الاقتصاديات الوطنية / القومية في اقتصاد عالمي أكبر، وتنعكس في الشركات المتنامية، وأحياناً ما يتم تصويرها كعملية تحويل العالم إلى ماكدونالدز كبير.

الأهمية Significance

يستخدم مصطلح العولمة لتوجيه الاهتمام إلى مجموعة من التغيرات المعقدة، ومتعددة الوجوه/الجوانب، والتي بدأت في الحدوث في النصف الثاني من القرن العشرين. ففي المقام الأول، فإن الاعتماد الكوني المتبادل كان واحداً من نتائج تنافس القوى العظمى الذي ميز العالم خلال فترة الحرب الباردة. إن قدرات وموارد القوى العظمى في فترة ما بعد ١٩٤٥م (الولايات والاتحاد السوفيتي) كانت غامرة بمعنى أنها قادرة وعملياً على أن تمد

تأثيرها إلى كل إقليم في العالم ثانياً: أن انتشار التجارة الدولية، والطابع عبر القومي لمنظمات الأعمال الحديثة، قد أخرجا إلى الوجود اقتصاداً كونياً. وبصفة خاصة، فإن انهيار الشيوعية قد أعطى قوة دافعة لظهور نظام رأسمالي عالمي. ثالثاً، إن قوة الابتكارات التكنولوجية قد غزت العولمة. وفي الغالب، فقد أثر هذا، وتقريباً، على كل مجال للوجود متراوحاً من تطور الأسلحة النووية،وظهور مشكلات التلوث العالمي مثل الأمطار الحمضية، والأوزون، وصولاً إلى تقدم الروابط التليفونية الدولية، والفضائيات التلفزيونية والانترنت. رابعاً: فإن للعولمة بعداً سياسياً أيديولوجياً هاماً. وقد تمثل أحد جوانب هذا في انتشار القيم السياسية الليبرالية الغربية، والتي يتم أحياناً تقديمها باعتبارها الانتصار العالمي النطاق للديموقراطية الليبرالية، وإن كانت أيضاً مرتبطة بنمو الإسلام كعقيدة عبر قومية، وكذلك بانتشار الاهتمام بالأفكار الخضراء وفلسفاتها.



الشكل (٨,١). الاعتمادات الكونية المتبادلة.

يركز معظم الجدل حول العولمة على تأثيرها على الدولة وتداعياتها بالنسبة للسياسة الوطنية. وقد أثار البعض أن العولمة تتضمن "وفاة السياسة"، وعدم أهمية

الدولة. فإذا كانت الاقتصاديات الوطنية قد تم استيعابها في اقتصاد كوني أكبر، وإذا كانت المعلومات والمبادلات الثقافية قد أصبحت الآن، وبشكل روتيني، عبر قومية، فإن الحكومة الوطنية ربما تكون الآن شيئاً خارج السياق، حتى وعلى الرغم من أن الهيئات فوق القومية الفعالة مازالت تأخذ في الظهور. لا يتمثل التفسير البديل في أن الدولة قد أصبحت غير هامة، ولكنه يتمثل في أن وظائفها قد تغيرت. في هذه الرؤية، فإن العولمة الاقتصادية قد دعمت ظهور "الدول المتنافسة"، الدول التي يعد دورها أساسياً لتطوير استراتيجيات الرخاء الوطني في سياق تكثيف المنافسة عبر القومية. أيضاً، تعدُ العولمة هامة لأنها أطلقت قوى مضادة ظاهرة في شكل سياسات عرقية وقومية خاصة. في عالم متزايد العولمة، فإن العرقية قد تحل محل القومية باعتبارها المصدر الرئيسي للتكامل الاجتماعي. وقد تمثلت فضيلتها في أنه حينما ترتبط الأمم ببعضها البعض بولاءات مدنية، فإن الجماعات العرقية والإقليمية تصبح قادرة على توليد إحساس أعمق بالوحدة العضوية.

وأخيراً، فإن هناك جدالاً حول ما إذا كانت العولمة يجب تبنيها، أو تجب مقاومتها. فبينما يلقى مؤيدوها الضوء على جانب الرخاء الصاعد، والتقدم التكنولوجي، فإن معارضيها يحذرون ضد انتشار القيم الرأسمالية، وتعميق عدم المساواة، وخسارة الهوية. وفي الحقيقة، فإن البعض يقترح أن العولمة هي، وإلى حد كبير، وهم يبالغ السياسيون بشأنه ليصوروا التحولات في السياسة الاقتصادية، والتي تدفعها السوق، باعتبارها تحولات ضرورية أو محتمة.

الإمبريالية
IMPERIALISM

تتمثل الامبريالية في سياسة مد نطاق قوة أو حكم دولة، أو توسيعه، إلى ما وراء حدودها. وقد كانت الامبريالية، وفي البدايات الأولى لاستخدامها، أيديولوجية

أيدت التوسع العسكري والاستحواذ الإمبريالي، والذي كان يتم عادة من خلال الاستناد على النظريات القومية أو العنصرية. وقد أصبح من المعتاد أن يتم استخدام المصطلح لوصف نظام السيطرة السياسية أو الاستغلال الاقتصادي الذي يساعد على تحقيقهما إتباع مثل هذه الأهداف. لذلك، تتمثل السمة الأساسية للامبريالية في العلاقات غير المتماثلة بين القوة الإمبريالية وإقليمها العميل أو شعوبها. وغالباً ما يتم التمييز بين الامبريالية والاستعمار. فبينما اتجه البعض إلى التعامل مع الاستعمار على أنه شكل مميز للامبريالية استناداً إلى أن المستعمرات ما هي إلا مناطق إقليمية يتم حكمها مباشرة من قبل الامبريالية، فإن الامبراطوريات الامبريالية تسمح، وفي إطار من الحذر والسرية، لعملائها من الحكام بالاستمرار في السلطة والتمسك بها. ومن جانب آخر، يشير البعض إلى أن الأقاليم الامبريالية عادة ما تكون مأهولة بسكان ينتمون إلى نفس الجماعة العرقية، بينما سكان المستعمرات، وبطبيعتهم، مختلفون عرقياً عن حكامهم الاستعماريين. ويرى فريق ثالث أن المستعمرات، وقد تم استيطانها واستعمارها، لم تعد مجرد مستعمرات خاضعة للغزو الامبريالي، بل أنها قد خضعت، وفي إطار ما يسمى بالامبريالية الجديدة، إلى عمليات تقوم من خلالها القوى الصناعية المتطورة بالسيطرة على إقليم أجنبي من خلال السيطرة الاقتصادية والثقافية، بينما هي، أي القوى الصناعية المستعمرة، تُظهرُ أو تدعي، وفي الوقت ذاته، احترامها للاستقلال السياسي الرسمي للإقليم.

الأهمية Significance

كانت ظاهرة الإمبريالية موجودة دائماً في السياسة. وفي الحقيقة، فقد كانت الامبراطوريات هي الكيانات الفوق قومية الأكثر شهرة، والتي تراوحت من الامبراطوريات القديمة في كل من مصر، والصين، وفارس، وروما، وصولاً إلى الامبراطوريات الأوربية الحديثة لكل من بريطانيا، وفرنسا، والبرتغال، وهولاندا.

وعلى الرغم من أن المستعمرات قد استمرت في التواجد، وعلى سبيل المثال، خضوع التبت إلى الصين، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م قد أدى إلى انتهاء آخر الامبراطوريات الرئيسية ممثلة في الامبراطورية الروسية. لذلك، فإن الامبريالية الحديثة عادة ما تتخذ شكل الاستعمار الجديد، وتعمل من خلال بُنى وهياكل الهيمنة الاقتصادية والثقافية أكثر من عملها بالشكل المكشوف والعلني للسيطرة السياسية. ومن ثم، فقد تم، وإلى حد كبير، التخلي عن المجادلات بشأن مزايا الامبريالية. إن مبررات الامبريالية التي سادت خلال القرن التاسع عشر، و بصفة خاصة فيما يتعلق بقدرة المستعمرين الأوربيين على إدخال التنمية الأخلاقية والاجتماعية في إفريقيا وآسيا، إنما يتم عرضها اليوم كنوع شديد أو تام من التبرير الذاتي. كذلك، فإن قبول الأفكار الحديثة مثل الديموقراطية*، والسيادة الوطنية*، إنما يعني، وبشكل مبسط تماماً، أن الامبريالية قد تم إدانتها عالمياً باعتبارها شكلاً أو صورة للقهر والاستغلال.

تتركز المساجلات الرئيسية عن الامبريالية حول أسبابها، والأشكال التي تتخذها. ففي التقاليد الماركسية يتم النظر إلى الإمبريالية أو رؤيتها باعتبارها ظاهرة اقتصادية تَنتجُ أو تظهر تقليدياً نتيجة للضغط إلى تصدير رأس المال. وقد كان لينين (١٨٧٠-١٩٢٤م) بمثابة المؤيد الرئيسي لهذه الرؤية، وكانت مقولته الشهيرة بأن "الامبريالية هي "أعلى" مراحل الرأسمالية"، مشيراً بذلك إلى أنها "المرحلة الأخيرة". أما الرؤى المنافسة، فإنها وعلى أية حال، تقترح أن "الامبريالية غالباً ما تغذيها العوامل السياسية أكثر منها بالعوامل الاقتصادية"، كما أنه من المعتاد أكثر أن تكون "مرتبطة بالقومية الشعبية عنها بالرغبة في الربح". تفسير ذلك يتمثل في أن الامبريالية ليست قاصرة على الدول الرأسمالية، فقد مارستها الدول ما قبل الرأسمالية، وكذلك الدول الاشتراكية . كما أنها، أي الامبريالية، تثبت أنها بمثابة عبء اقتصادي للقوى الامبريالية، وأنها ليست عطية أو منحة، وعلى نحو ما هو أكثر شهرة وذيوعاً، تتخذ

شكل التوسع الامبريالي، (فالاتجاه نحو التوسع فرض زيادة في الإنفاق العسكري، مما يعوق بدوره نمو الاقتصاد الداخلي للدولة).

وعلى أية حال، فإن المناقشات حول الامبريالية الحديثة إنما يسيطر عليها تأكيد الماركسية الجديدة على بنية الرأسمالية العالمية، والقوة المتزايدة للشركات عابرة القومية. وطبقاً لهذه الرؤية، فإن البنية العالمية للإنتاج والتبادل قد قسمت العالم إلى مناطق "للمركز"، وأخرى "للأطراف". وبينما تتميز مناطق المركز بوقوعها في الشمال الصناعي المتميز بالتقدم التكنولوجي، والتكامل الجيد في الاقتصاد العالمي، فإن مناطق الأطراف، تقع في الجنوب، وهي أقل تقدماً، وتقوم بتوفير مصدر للعمل الرخيص، وتتميز بالتخلف، وبخليط من المنتجات البسيطة.

التفاعلية فيما بين الدول (الدولية)
INTERGOVERNMENTALISM

تتمثل التفاعلية فيما بين الدول* في أي صيغة للتفاعل بينها تحدث على أساس من السيادة والاستقلال. ولذلك، فإن هذه التفاعلية عادة ما يتم التمييز بينها وبين صيغة "ما فوق القومية"، والتي توجد فيها سلطة أعلى من سلطة الدولة القومية*. تتمثل أكثر صور التفاعلية بين الدول في المعاهدات أو الأحلاف، والتي تأتي أبسط صورها متضمنة اتفاقيات ثنائية بين الدول. وهنا تبرز أهمية جانب التفاعلية فيما بين الدول في المعاهدات وقد تم إرساؤه في حقيقة أن تلك المعاهدات إنما تمثل ترتيبات تطوعية تقوم أو تتم بناءً على رضاء كل الأطراف الهامة المعنية. الصيغة الأخرى التي تتخذها التفاعلية فيما بين الدول هي صيغة العُصب (جمع عصبة)، أو الاتحادات الكونفيدرالية، مثل عصبة الأمم، ومنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الأوسيد)، ودول الكومنولث. فهي جميعها تمثل

منظمات عابرة للقومية أو دولية، تتكون من الدول، ويتم فيها الاحتفاظ بالسيادة من خلال عملية سرية لاتخاذ القرار تعطي لكل دولة حق النقض، وعلى الأقل، بشأن الموضوعات أو الأمور ذات الأهمية الوطنية الحيوية.

الأهمية Significance

كانت التفاعلية بين الدول الصورة الأكثر شهرة للتعاون الدولي بين الدول. كما أن تنامي أهميتها في القرن العشرين يعكس حقيقتين. تتمثل أولهما في الاعتراف بدرجة أكبر من الاعتماد المتبادل بين الدول، والذي انتشر متخطياً نطاق الأمور الاستراتيجية والاقتصادية، ليضيف إليها مجالات الأمور السياسية والاجتماعية والثقافية للحياة. وتتعلق الحقيقة الثانية بأن هيئات ومنظمات التفاعلية فيما بين الدول هي هيئات ومنظمات تتميز بسهولة تكوينها. فالمعاهدات، والأحلاف، والعُصب، والاتحادات تتمتع بميزة أنها جميعاً تسمح للدول بأن تعمل معاً، وربما بأن تبادر بالتنسيق في أعمالها وتصرفاتها، ولكن دون التضحية باستقلالها الوطني. ففي حالات مثل قدرة الأوبك على تنظيم أسعار البترول، وبصفة خاصة خلال السبعينيات والثمانينيات، فإن تنسيق العمل من خلال التعاون فيما بين الدول كان فعالاً للغاية.

على أية حال، فإن الاحتفاظ بسيادة الدولة يعدُ أيضاً نقطة الضعف المركزية للتفاعلية فيما بين الدول. باختصار، فهو يقيد مجال التعاون الدولي بتلك المجالات التي توجد بشأنها ثقة متبادلة، والتي تتلاقى فيها، وبشكل واضح، مصالحها الوطنية. وعلى سبيل المثال، فإن المعاهدات الدولية يمكن أن تتعرض للانهيار أو للخروج عليها كعقاب من الدولة، كما أن بعض تلك المعاهدات، وكما في حالة معاهدات ضبط التسلح، يكون من الصعب التفاوض بشأنها. وبالمثل، فإنه نظراً لتمسك الدول باحتفاظها باستقلالها، فإنها تكون مترددة للغاية للارتباط بقرارات الأغلبية، وبالتالي، فإن الاتحادات التعاهدية نادراً ما تكون قادرة على القيام بعمل موحد وفعال، بل وأحياناً ما

ينخفض مستواه إلى مجرد ما يشبه المنابر الخطابية. إلى هذا السبب تعود تفسيرات أن بعض الاتحادات الكونفيدرالية، مثل اتحاد الدول المستقلة (CIS)، والذي تشكل في عام ١٩٩١م من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، قد أصبحت اتحادات عديمة الأهمية تماماً، بينما اتحادات أخرى، مثل الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC)، قد استطاعت، وتدريجيا، أن تتطور وتخلق تعاوناً دولياً يقوم على مبدأ الفيدرالية* الاتحادية.

الأممية/الدولية
INTERNATIONALISM

الدولية (تشير عامة إلى سياسة التعاون فيما بين الدول، وبصفة خاصة في المجالين السياسي والاقتصادي) هي نظرية لممارسة السياسة على أساس من مبدأ التعاون عبر القومي، أو الكوني. كنوع من المثالية السياسية، فإن الدولية تقوم على الاعتقاد بأن القومية* السياسية يجب أن يتم تجاوزها لأن الروابط التي تربط بين شعوب العالم تعدُ أقوى من تلك الروابط التي تفرق بينهم. ومن ثم، يتمثل هدف الدولية في تشييد بُنى أو هياكل سياسية تستطيع أن تقود ولاء كل شعوب العالم، بصرف النظر عن الاختلافات الدينية، والعرقية، والاجتماعية، والقومية. تستمد الدولية تقاليدها الرئيسية (وعلى التوالي) من الليبرالية* والاشتراكية*. وعلى ذلك، تقوم الدولية الليبرالية على الفردية، وهو ما ينعكس، وعلى سبيل المثال، في الاعتقاد بأن حقوق الإنسان العالمية لها وبالتحديد مكانة "أعلى" عن السلطة السيادية للأمة. أما الدولية الاشتراكية فقد أرسيت على أساس من الاعتقاد في التضامن الطبقي الدولي (البروليتاريا الدولية)، وقد قامت دعاماتها على أساس من الافتراضات عن الإنسانية المشتركة. كذلك، يمكن أن يتم النظر إلى كل من النسوية أو "الحركة النسائية"، والعرقية، والأصولية الدينية، باعتبارها دعماً لصيغات ضعيفة من الدولية، ذلك أنها

تلقي الضوء على النوع الاجتماعي، والانقسامات العنصرية والدينية، والتي تتقاطع عبر الحدود الوطنية.

الأهمية Significance

ترتبط الطبيعة الثورية للدولية بإدانتها للقومية باعتبارها غير ضرورية وخطأ. وينكر أنصار الدولية التأكيدات القومية الأساسية بأن "الأمة هي الوحدة الشرعية الوحيدة للحكم السياسي"، وغالباً ما يثيرون أن الأمم هي "بنى سياسية صنعها الحكام، وجماعات النخب السياسية" للحفاظ على التماسك الاجتماعي والسلبية السياسية. وتبدو القوة المعنوية للدولية واضحة في اتحادها مع أفكار السلام والتعاون العالميين. فقد استطاعت أفكار مثل "عالمية واحدة"، أن توفر، وعلى سبيل المثال، أساساً للتقاليد المثالية في العلاقات الدولية، والتي تتميز بالاعتقاد في الأخلاقيات العالمية. وغالباً ما يتم النظر إلى إيمانويل كانط (١٧٢٤-١٨٠٤م) باعتباره أباً لهذا التقليد، خاصة وأنه قد تصور نوعاً من "عصبة الأمم" يقوم على التأكيد بأن العقل والأخلاق يشتركان في إملاء أو فرض "أنه لا يجب أن تكون هناك حرب".

يتمثل ضعف الدولية في أنها عادة ما انتقصت أو قللت من قدرة القومية، وأنها قد فشلت في تأسيس بُنى أو هياكل دولية تستطيع منافسة قدرة الأمة على تحفيز الولاء السياسي. وعلى ذلك، فقد أصبح التقليد السائد في العلاقات الدولية ليس متمثلا في المثالية*، ولكن في الواقعية* التي تلقي الضوء على دور سياسات القوة، والدولة القومية*. وقد اجتذبت الدولية الليبرالية نقداً خاصاً من المحافظين، وأنصار القومية في العالم الثالث. المحافظون يدعون أن فكرة حقوق الإنسان العالمية تفشل، وببساطة، في أن تضع في اعتبارها التقاليد الوطنية المتميزة، بينما أنصار القومية في العالم الثالث فيذهبون إلى أبعد من ذلك عندما يثيرون أن حقوق الإنسان وإن كانت تعد وبالضرورة مظهراً لليبرالية الغربية، إلا أن انتشارها ينتج صيغة سرية أو خفية من الإمبريالية. أما

الدولية أو الأممية الاشتراكية، فقد تعرضت بدورها للانتقاد على أساس من موضوعين. يتمثل موضوع الانتقاد الأول في أن الدولية المتعددة التي أقامها الاشتراكيون قد أدت إلى إحدى نتيجتين: فإما أن تكون تلك الكيانات مجرد كيانات للخطابة "منصات للحديث فقط"، أو أن تكون، وكما في حالة الشيوعية الدولية أو "الكومنتيرن"، مجرد أدوات للامبريالية السوفيتية. ويتعلق الموضوع الثاني للانتقاد بأن الاشتراكيين غالباً ما كانوا يبالغون في دعوات الدوليين المثاليين، ومن ثم، فقد فقدوا الفرصة لربط هذه الأهداف والمبادئ الاشتراكية بالرموز والثقافة الوطنيين.

الحكومة المحلية
LOCAL GOVERNMENT

في أبسط معانيها، فإن الحكومة المحلية هي حكومة محددة لوحدة محلية بذاتها، كأن تكون، وعلى سبيل المثال، قرية، أو مقاطعة، أو مدينة، أو مركز. وبشكل أكثر خصوصية، فهي شكل للحكومة ليس له نصيب من السيادة، ولذلك، فهي تعد تابعة تماماً لسلطة مركزية، أو إلى ولاية أو سلطة إقليمية في النظام الفيدرالي. على الرغم من أن الوظائف والخدمات التي تقدمها السلطات أو المجالس المحلية تتنوع من ولاية إلى أخرى، وكذلك من وقت لآخر، إلا أن تلك الوظائف عادة ما تتضمن بعض المسئولية عن التعليم، والتخطيط، وجمع القمامة، والتجارة المحلية، وربما المواصلات، وأماكن الترفيه وعمليات التشجير، والخدمات الاجتماعية الشخصية.

وفي بعض الأحيان، فإن مصطلح الحكومة المحلية يستخدم للإشارة إلى كل المؤسسات السياسية التي تتحدد سلطاتها، ونطاق اختصاصها بجزء إقليمي من الدولة. وفي هذه الحالة، تكون هناك ثلاثة مستويات للحكومة المحلية يمكن تحديدها على نحو ما يلي:

- المستوى الأساسي: ويتضمن مجالس المقاطعة في انجلترا وويلز، والمحليات أو المدن في الولايات المتحدة، والتجمعات في فرنسا.

• المستوى الوسيط: ويتضمن المدن على نحو ما هو قائم في انجلترا وويلز وفي الولايات المتحدة، والأقسام في فرنسا.

• مستوى الولاية، أو المستوى الإقليمي: كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والمقاطعة في ألمانيا، والأقاليم في فرنسا.

الأهمية Significance

قد يكون من الخطأ أن نفترض أن التبعية الدستورية من قبل حكومة محلية تعني أنها تعدُ حكومة غير مهمة سياسياً. ففي المقام الأول، فإن كل النظم السياسية تتخذ بعض ملامح أو أشكال الحكومة المحلية. وهذا يعكس حقيقة مزدوجة؛ فهي من الناحية الإدارية ضرورية. حيث تتضمن عملية المركزية وبالتحديد مساوئ اقتصادية غير مرغوبة تتعلق بالمستوى أو النطاق. كذلك، فإن الحكومة المحلية وإن كانت تتميز بالقرب من الناس، ومن ثم فهي، وبسهولة، واضحة ومفهومة، إلا أن العلاقات المركزية/المحلية عادة ما تتم إدارتها من خلال بعض أشكال المساومة والمفاوضة أكثر منها من خلال الإملاء أو الفرض من أعلى. وعلى ذلك، فإن التوازن بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية يتحدد بالعديد من العوامل. تتضمن هذه العوامل ما يلي:

• كيفية تعيين السياسيين المحليين، أي ما إذا كانوا معينين أو منتخبين: فالانتخابات تضفي قوة شعبية مستقلة، حيث تتم مارستها، أي الانتخابات، وفقاً لإجراءات الشرعية والديموقراطية.

• نوعية وأهمية الخدمات المقدمة محلياً، ومدى السرية المتاحة للسلطات المحلية.

• عدد وحجم السلطات المحلية، وبنية السلطة داخلها.

• قدرة سلطات الحكومة المحلية في زيادة الضرائب، ودرجة استقلاليتها المالية.

• المدى الممكن عنده "تسييس" السياسة، بمعنى المدى الذي تعمل فيه الأحزاب القومية، ومن خلال السياسات المحلية.

يذهب الدفاع عن الحكومة المحلية تماماً وراء قدرتها على توفير وسيلة ملائمة، وربما لا يمكن الاستغناء عنها، لتقديم الخدمات العامة. إتباعاً لجون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣م)، فإن الحكومة المحلية قد أصبحت موضع ثناء باعتبارها وسيلة لضمان الحرية بضبط ممارسة القوة المركزية، وكوسيلة أو آلية تتم من خلالها المشاركة الشعبية، وبذلك التعليم السياسي، كما يمكن توسيعهما. وعلى ذلك، يمثل دفاعاً عن الحكومة المحلية فيما يتعلق بقدرتها على تحقيق الديموقراطية المحلية، وهو مبدأ يربط فكرة الاستقلالية المحلية بهدف الاستجابية الشعبية.

أما من وجهة نظر أكثر ثورية، فإن الفوضويين ومجلس الشيوعيين قد فضلوا نظام الكومنتيرن كنموذج للحكم الذاتي، على أساس من أنها "تؤسس مجتمعات ذات مستوى إنساني" تسمح للناس/ الشعب بأن يديروا شؤونهم الذاتية على أساس من التفاعل وجهاً لوجه، أكثر منه من خلال عمليات بيروقراطية غير مشخصنة. على الجانب الآخر، فإن الحكومة المحلية قد تعرضت للنقد بسبب ترسيخ الاهتمام بموضوعات هامشية / حدية، ومصالح محلية أكثر من اهتمامها بأمور ذات أهمية شعبية أوسع؛ وكذلك بسبب تشجيعها وتحفيزها للتفكك والانقسام داخل الدول، وأيضاً لتحديها الشرعية الديموقراطية للسياسيين القوميين.

الأمة
NATION

الأمم (من الأصل اللاتيني *nasci* بمعنى "أن يولد") هي ظواهر معقدة تتشكل بواسطة مجموعة من العوامل الثقافية والسياسية والنفسية. ثقافياً، الأمة هي مجموعة من الناس يرتبطون معاً بلغة مشتركة، ودين وتاريخ وتقاليد مشتركة. وعلى أية حال، لا توجد هناك صيغة موضوعية واحدة للأمة، ذلك أن كل الأمم تظهر درجة عالية من عدم التجانس الثقافي. أما سياسياً، فالأمة هي مجموعة من الناس يعتبرون أنفسهم

كجماعة سياسية طبيعية (كمجتمع سياسي طبيعي). على الرغم من أن هذا المعنى قد تم التعبير عنه تقليدياً في شكل رغبة في تأسيس أو الاحتفاظ بدولة، فإنه يأخذ أيضاً شكل الوعي المدني. أما على المستوى النفسي، فإن الأمة هي مجموعة من الناس تتميز بالولاء المشترك أو العاطفة المشتركة التي تبدو أو تظهر في شكل العاطفة الوطنية*. ومع ذلك، فإن مثل هذا الارتباط ليس بالضرورة شرطاً لعضوية أمة، فحتى هؤلاء الذين يفتقرون إلى الزهو أو الفخر القومي، قد يستطيعون الاعتراف بأنهم "ينتمون إلى أمة".

على أية حال، فإن مثل هذا التعقيد قد سمح بتطور نماذج مختلفة تماماً للأمة. فقد قام المؤرخون، وفي بعض الأحيان، بالتمييز بين أمم ثقافية، وأخرى سياسية. الأمة الثقافية هي أمة ذات هوية قومية (مثل اليونان، والألمان، والروس، والإنجليز، والأيرلنديين). وتجد هذه الهوية جذورها في موروث ثقافي مشترك، ولغة يمكن أن تعود إلى ما قبل تحقيق أو إنجاز الدولة، أو حتى المطالبة باستقلال قومي. أما الأمة السياسية (مثل البريطانيين، والأمريكيين، وأفارقة جنوب إفريقيا) فهي أمة ترتبط معاً، وبشكل أساسي، بالمواطنة المشتركة، كما أنها قد تتضمن أقساماً ثقافية وعرقية هامة. وبالمثل، فإن المفكرين السياسيين قد يطوروا، أو يقدموا، رؤية مدنية وعضوية منافسة عن الأمة. فالمفهوم "المدني" للأمة، وقد دعمه، وعلى سبيل المثال، الليبراليون والاشتراكيون هو مفهوم شامل بمعنى أن يضع تأكيداً أثقل على الولاء السياسي عنه على الوحدة الثقافية، كما أنه يؤكد على أن الأمة تدعم بواسطة القيم والتوقعات المشتركة. أما المفهوم العضوي للأمة، (والذي طوره المحافظون، وبشكل أكثر راديكالية، الفاشيون) فإنه مفهوم إقصائي بمعنى أنه يعطي الأولوية للهوية العرقية المشتركة، وفوق كل شيء، للتاريخ المشترك. وبينما تميل المفاهيم الشاملة للأمة إلى تمييع التمييز بين الأمة والدولة*، وبين الجنسية والمواطنة** فإن المفاهيم الحصرية أو الإقصائية للأمة تميع التمييز بين الأمة والسلالة، وبين الجنسية والعرقية.

الأهمية Significance

تم اعتبار الأمة، ولأكثر من مائتي عام، الوحدة الأكثر ملائمة (وربما الوحدة الأصح الوحيدة) للحكم السياسي. وفي الحقيقة، فإن القانون الدولي يقوم، وإلى درجة كبيرة، على افتراض أن الأمم، مثل الأفراد، لها حقوق لا يمكن خرقها، وبصفة خاصة الحق في الاستقلال السياسي، وحق تقرير المصير. بالنسبة للسياسة، فإن أهمية الأمة ظاهرة وتبدو، وبأكثر صورها إثارة، في قدرة التحمل والبقاء الكامنة للقومية، وبحقيقة أن العالم مقسم، وإلى درجة كبيرة، إلى دول قومية. على أية حال، فإن هناك اختلافاً هاماً حول ما إذا كانت الأمة تلعب دوراً ضرورياً، أو مرغوباً فيه، في الحياة السياسية. من جانبهم، يصور مؤيدو المبدأ القومي الأمم باعتبارها مجتمعات عضوية. وعلى ضوء هذا، فإن الجنس البشري مقسم إلى مجموعة من الأمم، تمتلك كل منها طبيعة متميزة، وهوية منفصلة. وعلى نحو ما يرى القوميون، يعد هذا هو السبب المفسر للسؤال لماذا يرتبط الولاء الأعلى، والأهمية والسياسية الأعمق بالأمة أكثر من ارتباطهما بأي وحدة اجتماعية أخرى، أو أي كيان اجتماعي آخر. لذلك، فإن الروابط والولاءات القومية توجد في كل المجتمعات، وأنها تبقى وتستمر على مر الزمن، كما أنها تعمل على مستوى غريزي، بل وحتى على مستوى بدائي. ومن ناحية أخرى، فإن منتقدي المبدأ القومي يثيرون أن الأمم هي بُنى سياسية، متصورة أو مخترعة، يتمثل هدفها الوحيد في تسيير النظام القائم في مصلحة الحكام، وجماعات الصفوة. طبقاً لهذه الرؤية، فإن القومية تخلق الأمم، وليس العكس. تقليدياً، فقد نظر أولئك الذين يتبنون هذه الرؤية إلى ما وراء الأمة، وأيدوا أشكالاً للدولية أو الأممية.

الدولة القومية
NATION STATE

الدولة القومية هي صورة أو صيغة للتنظيم السياسي، ومثل سياسي أعلى. ففي الحالة الأولى، هي مجتمع سياسي مستقل يرتبط معاً بروابط متداخلة من المواطنة

والجنسية. وهكذا، فإنها تعدُ بديلاً للامبراطوريات متعددة الجنسيات، ولدول المدينة كذلك. أما في الحالة الأخيرة، أي الدولة القومية كمثل سياسي أعلى، فإن الدولة القومية هي مبدأ، وقد انعكس أو تجسد في هدف مازيني (١٨٠٥-١٨٧٢م): "كل أمة دولة، ودولة واحدة فقط لكل أمة". ومن ثم، ففي الممارسة، فإن الدولة القومية، وعلى أية حال، هي نموذج مثالي، ذلك أنها ربما لم توجد في شكل تام أو كامل في أي مكان من العالم. فلا توجد دولة* متجانسة ثقافياً؛ فكل الدول تحتوي على نوع من الخليط الثقافي أو العرقي. وعلى ذلك، هناك رؤيتان متناقضتان للدولة القومية؛ رؤية الليبراليين والاشتراكيين، ورؤية المحافظين. بالنسبة إلى الليبراليين ومعظم الاشتراكيين، تتشكل الدولة القومية، وإلى حد كبير، من ولاءات ومشاعر إخلاص مدنية، بينما هي بالنسبة للمحافظين، تقوم على الوحدة العرقية أو العضوية.

الأهمية Significance

تعدُ الدولة القومية، وإلى حد كبير، الوحدة الوحيدة القابلة للحياة والنمو للحكم السياسي. كما أنها مقبولة بوجه عام باعتبارها العنصر الأساسي في السياسة الدولية. تعدُ الغالبية العظمى من الدول الحديثة، أو تدعي أنها، دولاً قومية. تتمثل القوة العظيمة للدولة القومية في أنها تعرض إمكانية لكل من التماسك الثقافي، والوحدة السياسية. عندما يكسب شعب يشترك في هوية ثقافية أو عرقية مشتركة حق الحكم الذاتي، فإن المجتمع والمواطنة يلتقيان. وهذا ما يفسر اعتقاد القوميين بأن القوى التي خلقت عالماً من الدول القومية المستقلة هي قوى طبيعية لا يمكن مقاومتها، وأن أي جماعة اجتماعية أخرى لا تستطيع أن تؤسس مجتمعاً سياسياً ذا معنى. كما تتضمن هذه الرؤية أيضاً أن الكيانات فوق القومية مثل الاتحاد الأوروبي لن تكون أبداً قادرة على منافسة قدرة الحكومات الوطنية على تأسيس الشرعية، وطلب الولاء الشعبي. لذلك، يجب أن يتم وضع الحدود الواضحة على، وفي هذه الحالة، عملية الاندماج

الأوروبي لأن شعوباً بلغات وثقافات وتواريخ مختلفة لن تستطيع التفكير في أنفسها كأعضاء في جماعة سياسية موحدة.

ومع ذلك، فقد بزغت قوى قوية تهدد بأن تجعل الدولة القومية شيئاً زائداً عن الحاجة، كما أن هناك أولئك الذين يرون أن الدولة القومية كمثل سياسي كانت مثلا تراجعياً. فقد أدى مزيج من الضغوط الداخلية، والتهديدات الخارجية إلى إنتاج ما يتم الإشارة إليه، وبشكل معتاد، بأنه "أزمة الدولة القومية". فهي، وداخلياً، قد أصبحت عرضة لضغوط قوى الضغط المركزية التي ولدتها موجات متزايدة من السياسات العرقية والإقليمية. وقد كان معنى هذا أن العرقية أو الدين قد أديا أحياناً إلى إساءة وضع القومية باعتبارها المبدأ التنظيمي المركزي للحياة السياسية. أما خارجيا، فإن الدول القومية، وبشكل قابل للجدل، قد تم إعطاؤها، وبقدوم العولمة، وضعاً باعتبارها زائدة عن الحاجة. وقد كان معنى هذا أن القرارات الرئيسية في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والدبلوماسية يتم، وبشكل متزايد، اتخاذها من قبل كيانات فوق قومية، وشركات عابرة للقوميات، والتي لا تمتلك الدول القومية إزائها سوى قدرة محدودة للتأثير عليها. وقد أشار أولئك الذين انتقدوا نموذج الدولة القومية إلى أن الدولة القومية "الحقيقية" يمكن أن تتحقق، وفقط، من خلال عملية "التطهير العرقي"، وعلى نحو ما تبرزه خبرة هتلر والنازيين. أو أن الدول القومية تعدُ ودائماً مهتمة، وبشكل أساسي، بمصالحها الذاتية الاستراتيجية والاقتصادية، ولذلك فإنها تمثل مصدراً محتماً للصراع أو التوتر في الشؤون الدولية.

القومية
NATIONALISM

يمكن، وبشكل موسع، تعريف القومية بأنها الاعتقاد بأن الأمة هي المبدأ المركزي للتنظيم السياسي. وبذلك، فإنها تقوم على افتراضين جوهريين اثنين. يتمثل الافتراض

الأول في أن العنصر البشري مقسم طبيعياً إلى أمم متمايزة، بينما ينصرف الافتراض الثاني إلى أن الأمة هي مجتمع سياسي، بمعنى أنها الوحدة الأكثر ملائمة، وربما الوحدة الشرعية الوحيدة للحكم السياسي. ومع ذلك، فإن هناك اختلافاً حول ما إذا كانت القومية مذهباً أو أيديولوجية. إن مذهب القومية، أو ما ينظر إليه باعتباره "قومية سياسية تقليدية" يتمثل في الاعتقاد بأن كل الأمم مؤهلة لدولة مستقلة، مقترحاً أن العالم يجب أن يتكون من مجموعة من الدول القومية. وفي المقابل، فإن هذه النظرية قد يُعادُ تشغيلها أو يُعادُ تفسيرها إذا تم استيعابها في واحدة من الأيديولوجيات السياسية المتعددة. على أية حال، إذا تم اعتبار القومية كأيديولوجية بذاتها، فإنها ينظر إليها على أنها تتضمن طيفاً متنوعاً من الأشكال، سياسياً، وثقافياً، وعرقياً. تتضمن القومية السياسية أي محاولة لاستخدام النموذج المثالي للأمة من أجل أغراض سياسية بذاتها، والتي قد تكون شديدة الاختلاف على نحو ما هو مشروح فيما بعد. أما القومية الثقافية، فهي تؤكد على إعادة توليد الأمة كحضارة متميزة، وبذلك تؤكد على الحاجة إلى الدفاع عن، أو تقوي لغة قومية، أو دين، أو طريقة للحياة أكثر من استهدافها تحقيق أهداف سياسية واضحة. أما القومية العرقية فهي تتداخل مع القومية الثقافية، غير أنه نظراً لأن الجماعات العرقية ينظر إليها، صواباً أم خطأً، على أنها قد انحدرت من أسلاف أعلى، أو جدود مشتركين، فإنها، أي القومية العرقية، تتضمن إحساساً أقوى، أو ربما أكثر حدة، بكونها مختلفة أو متميزة، ومقتصرة على جماعة بذاتها.

تعدُ القومية السياسية ظاهرة معقدة ومتنوعة. تتمثل أشكالها الرئيسية في أربعة أنواع: قومية ليبرالية، وقومية محافظة، وقومية توسعية، وقومية معادية للاستعمار. تخصص القومية الليبرالية للأمة وضعاً معنوياً أخلاقياً مشابه إلى وضع الفرد، بمعنى أن الأمم لها حقوق، وبصفة خاصة الحق في تقرير المصير. ونظراً لأن القومية الليبرالية تتمسك بأن كل الأمم متساوية، فإنها تدعي بأن النموذج المثالي للدولة القومية هو

نموذج قابل للتطبيق عالمياً. أما القومية المحافظة فإنها مهتمة بدرجة أقل "بالقومية ذات المبدأ الخاص بحق تقرير المصير"، بينما تهتم أكثر بوعد تحقيق التماسك القومي، والنظام العام اللذين تجسدهما عاطفة الوطنية القومية. من هذا المنظور، فإن الولاء الوطني، والوعي بالأمة يُعدُّ، وإلى حد كبير، مغروساً في فكرة الماضي المشترك، ويحولان القومية إلى دفاع عن قيم ومؤسسات تقليدية كانت موضع اهتمام وتبني من قبل التاريخ. وبدورها، فإن القومية التوسعية تمثل صيغة عدوانية وعسكرية للقومية التي ترتبط وبثبات مع المعتقدات والمذاهب الشوفينية، والتي تتوجه، أو تميل، إلى تمييع التمييز بين القومية والعنصرية*. وفي صيغتها المتطرفة، والتي أحياناً ما يُشارُ إليها "بالقومية الاندماجية"، فإنها تنبع من مشاعر حادة، إن لم تكن هيستيرية، بالحماس القومي. وأخيراً، فإن القومية المعادية أو المضادة للاستعمار قد ربطت النضال من أجل التحرر الوطني في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية بالرغبة في التنمية الاجتماعية، وقد تم التعبير عنها بشكل أكثر تقليدية من خلال المذاهب الاشتراكية، وعادة من خلال آلية الماركسية الثورية. على أية حال، فإن قومية العالم النامي قد تبوأت، ومنذ السبعينيات، طبيعة ما بعد الاستعمارية، والتي جاءت أكثر صور التعبير عنها من خلال الأصولية الدينية.

الأهمية Significance

قد يكون من الصعب المبالغة في تقدير قيمة الأهمية القومية للسياسات المعاصرة على مدى أكثر من مائتي عام، استطاعت القومية خلالها أن تساعد على تشكيل وإعادة تشكيل التاريخ في كل أجزاء العالم، جاعلة إياها، وربما أكثر القوانين السياسية نجاحاً. فقد أعاد التيار المتصاعد للقومية رسم خريطة أوروبا في القرن التاسع عشر عندما تهاوت الامبراطوريات الأوتوقراطية والمتعددة القوميات في وجه الضغوط الليبرالية والقومية. وقد استمرت تلك العملية في القرن العشرين من خلال معاهدة فرساي ١٩١٩م، ووصلت ذروتها في العام ١٩٩١م بانهيار الخليفة السياسي للامبراطورية

الروسية، الاتحاد السوفيتي. لقد كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية، وبدرجة يمكن النقاش حولها، نتيجة للزيادة السريعة، والارتفاع المفاجئ في القومية العدوانية، كما أن معظم الصراعات الإقليمية والدولية تستمد، وإلى حد ما، وقودها من القومية. وقد تحول الوجه السياسي للعالم النامي منذ ١٩٤٥م بصعود معاداة الاستعمار، والعملية التالية لما بعد الاستعمار "لبناء الأمة"، واللتان تعدان مظاهر للقومية. على الجانب الآخر، فقد كانت هناك، ودائماً، إدعاءات ومنذ أواخر القرن التاسع عشر بأن القومية قد أصبحت نوعاً أو مزيجا من الفوضوية القومية. تقوم هذه الإدعاءات ، وبشكل متنوع على حقيقة أن القومية قد حققت هدفها بمعنى أن العالم الآن يعدُ، وبدرجة أساسية، مكوناً من دول قومية، وأن الدول القومية نفسها تفقد سلطتها نتيجة للعولمة، ونمو ما فوق القومية، وأن الهويات السياسية العرقية والإقليمية قد بدأت تحل محل الهويات القومية.

إن الطبيعة المعيارية يصعب، وبشكل سيء السمعة، الحكم عليها. يعود السبب وراء ذلك إلى أن القومية ذات طبيعة تعاني من الانفصام السياسي. ففي أوقات مختلفة، كانت القومية تقدمية ورجعية، ديموقراطية وسلطوية، عقلانية وغير عقلانية، ذات جناح يساري وآخر يميني. يجادل القوميون، أنصار الفكرة القومية، بأن الولاء الأعلى والأهمية السياسية الأعمق ترتبط بالأمة عنها بأي جماعة اجتماعية أخرى، أو بأي كيان جماعي آخر لأن الأمم هي مجتمعات سياسية طبيعية. القومية هي مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة، وقد أُعطيت شكلاً ديموقراطياً. أكثر من ذلك، فإن مؤيدي القومية يرون القومية كوسيلة لتوسيع الحرية والدفاع عن الديموقراطية، نظراً لأنها قد تأسست في فكرة الحكومة الذاتية، إن مثل هذا الدفاع عن القومية يمكن تطويره، وبسهولة، بالعلاقة بين القومية الليبرالية، والقومية المضادة للاستعمار. على أية حال، فإن معارضي القومية يرون أنها ضمنياً، وفي بعض الأحيان صراحة، ذات طبيعة قهرية،

وأنها وبطرق متعددة ترتبط بعدم التسامح، وبالشك، وبالصراع. القومية ذات طبيعة قهرية بمعنى أنها تدمج الهوية والضمير الفرديين داخل ضمير الأمة ككل، وكذلك بسبب القوة الكامنة التي تمنحها للقادة السياسيين والنخب للتحكم في، والسيطرة على الجماهير. إن مقولة أن القومية، وبشكل موروث، ذات طبيعة خلافية، أو تسبب الخلاف والشقاق إنما تنبع من أنها تلقي الضوء على الاختلاف بين الجنس البشري، وتضفي الشرعية على هوية معينة، أو بتفضيل بذاته، لشعب الفرد أو أمته. باختصار، فإن القومية تفرخ القبلية. وقد يكون هذا ضمنياً في القومية المحافظة، وظاهراً واضحاً في القومية التوسعية، إلا أن كل أشكال القومية قد تحوي وجهاً أكثر سواداً، وهو بالطبيعة وجه شوفيني، وبشكل كامن عدواني.

الوطنية

PATRIOTISM

الوطنية (من اللاتينية باتريا "*Patria*"، بمعنى "الأرض المؤسسة، أو الوطن الأب) هي شعور وارتباط نفسي لأمة الفرد، وتحديداً "حب المرء لبلده". مصطلحاً الوطنية والقومية غالباً ما يكونا متداخلين. فالقومية لها طبيعة مذهبية، وتتضمن الاعتقاد بأن الأمة هي وبطريقة ما المبدأ المركزي للتنظيم السياسي. وبدورها، فإن الوطنية تتيح الأساس العاطفي لهذا الاعتقاد، وبذلك تؤسس لكل أشكال القومية. إنه من الصعب إدراك، أو فهم، جماعة قومية تطالب، وعلى سبيل المثال، بالاستقلال السياسي بدون امتلاك، ولو على الأقل، شكلاً من الولاء الوطني والوعي القومي. بهذا المعنى، فأحياناً ما يتم اعتبار الوطنية صيغة أو شكلاً ضعيفاً للقومية. على أية حال، فليس كل الوطنيين قوميين، وليس كل من هؤلاء الذين يتماهون مع، أو حتى يحبون أمتهم، يرونها كوسيلة من خلالها يمكن صياغة المطالب السياسية. على سبيل

المثال، لا يعني أن يؤيد المرء فريقه القومي في مناسبة رياضية، أن ذلك وبالضرورة يتضمن التأييد لحق تقرير المصير الوطني.

الأهمية Significance

تعدُ الوطنية، وعلى نطاق واسع، ظاهرة طبيعية وصحية. فمن الطبيعي، وعلى نحو ما أثار علماء الأحياء الاجتماعيين، أن يسعى الناس إلى الأمن من خلال عضوية الجماعة، وعبر التماهي مع الآخرين الذين يشتركون معهم في صفات تتشابه مع صفاتهم. يعدُ هذا أمراً مرغوباً لسببين: أولهما أن هذا يعدُ وسيلةً لتوليد الوحدة الوطنية والتضامن، وكذلك لأنه أمر يبني في الأفراد إحساساً بالتجذر، أي بجذورهم وإنتمائهم. وقد رأى المحافظون، وبمعنى أكثر تطرفاً الفاشيون، أن الولاء الوطني يعدُ قاعدة وأساساً للهوية الوطنية، كما أنهم قد ربطوا الوطنية بالمواطنة*. على أية حال، فإن الوطنية، قد أصبحت، وبلا منافس، ظاهرة مقبولة عالمياً. ويميل معارضو الوطنية إلى أن يقرنوا أو أن يمزجوا بين أشكال الحرية والاشتراكية، يميلون إلى أن يرون في الوطنية غريزة غير عقلانية تتضمن وتشجع الشوفينية، وتولد التعصب. وعلى ضوء هذا يجب أن يكون هناك آخرون يشكلون مصدراً للخوف أو للكراهية، ليعطونا إحساساً أقوى بالولاء والهوية.

الإقليمية
REGIONALISM

الإقليمية هي تحويل سلطة صنع القرار من حكومة مركزية إلى أجهزة أو مؤسسات وسيطة تقف بين المركز والحكومة المحلية، وأن يكون لها صلاحيات إقليمية على إقليم، أو جزء من الدولة. بذلك، فإن الإقليمية تتضمن "اللامركزية"، لكن دون أن تضع تكامل أو وحدة الدولة، أو السلطة النهائية للحكومة الوطنية موضع تساؤل. على أية حال، تعدُ الإقليمية مصطلحاً غامضاً، ومثار خلاف.

وقد تتخذ الإقليمية، وعلى سبيل المثال، صورة التفويض أو الأيلولة سواءً في شكلها الإداري أو التشريعي، كما قد تتضمن الفيدرالية، والتي تكون فيها الأجهزة أو المؤسسات الإقليمية أو أجهزة ومؤسسات المقاطعات متحصنة دستورياً، وتمارس نصيباً من السيادة. وأحياناً ما يطبق المصطلح أيضاً على التعاون بين الولايات في أقاليم بذاتها من العالم، وذلك من خلال فكرة التكامل الإقليمي. وعلى المستوى الدولي، قد تتخذ الإقليمية صيغة دولية بين الحكومات، أو أن تكون صيغة عبر أو فوق قومية.

الأهمية Significance

أصبحت الإقليمية، وبشكل عام، موضع احترام أكثر، كما أنها ومنذ الستينيات، قد أصبحت حركة سياسية أكثر قوة في دول تتراوح من المملكة المتحدة، وفرنسا، وأسبانيا إلى كندا والهند. تتضمن القوى التي تدعم الإقليمية كلاً من نمو القوميات العرقية والثقافية*، والتراجع في قدرة الدولة القومية على الاحتفاظ بمستويات أعلى من الولاء السياسي في عالم متزايد العولمة. بهذا المعنى، فإن الإقليمية قد تعدُ مضادة للعولمة*. على أية حال، فأحياناً ما تتم إثارة أن الإقليمية تعدُ ملائمة، وفقط، لدول معينة بذاتها، وتحديداً للدول الكبيرة نسبياً، وذات التنوع الثقافي، والتي تكون فيها تقاليد قوية، وذات معنى، للولاء السياسي الإقليمي.

تقع انتقادات الإقليمية في واحدة من مجموعتين. تحذر المجموعة الأولى من أن الإقليمية تهدد التكامل الإقليمي للدولة من خلال تقوية الهويات والولاءات القومية على حساب نظيراتها القومية. بينما تربط المجموعة الثانية للانتقادات الإقليمية بالمنظور الانفصالي. فهي ترى أن الإقّليمية هي بمثابة أداة يتم توظيفها من قبل حكومة مركزية لتحتوي، وتسيطر على، الضغوط المركزية الطاردة أو الداعية للانفصال داخل الدولة. وهكذا، فإن هذه الرؤية تتضمن أن الإقّليمية قد تتخذ شكل "الأقلمة" "*Regionalization*"،

وهي العملية التي تستجيب من خلالها السلطات المركزية للمطلب الإقليمي بدون إعادة توزيع قوة صنع السياسة.

التدعيم (الإمداد)
SUBSIDIARITY

يأتي اشتقاق مفهوم التدعيم أو الإمداد بمساعدة إضافية من الكلمة اللاتينية "*Subidiarii*" (بمعنى التزويد بقوات إضافية لاستخدام الطوارئ). وبشكل واسع، فإن المصطلح يعرف على أنه تفويض صنع القرار من المركز إلى المستويات الأدنى. وعلى أية حال، فإنه يمكن فهم المفهوم بطريقتين مختلفتين بشكل أساسي. ففي الدول الفيدرالية مثل ألمانيا تُفهمُ عملية التدعم باعتبارها مبدأ سياسياً يتضمن اللامركزية*، والمشاركة الشعبية، والتي تتم لصالح المؤسسات الإقليمية والمحلية، وهي عملية غالباً ما تتم على حساب المؤسسات القومية (أي خصماً من سلطتها في اتخاذ القرار). ويتم التعبير عن هذا من خلال فكرة أن القرارات يجب أن يتم اتخاذها بشكل "أقرب ما يكون إلى المواطن". وعلى أية حال، فإن عملية التدعيم يتم تفسيرها أيضاً باعتبارها مبدأ دستورياً يدافع عن السيادة الوطنية في مواجهة تعديات الكيانات فوق القومية. ويتم التعبير عن هذا من خلال الالتزام بأن كفاءة الكيانات فوق القومية يجب أن يتم تقييدها أو قصرها على تلك الأفعال أو التصرفات التي لا يمكن تحقيقها بشكل كاف من خلال الدول القومية.

الأهمية Significance

يكتسب مبدأ التدعيم أهمية من كونه يتعامل مع مشكلة المستوى الأكثر ملائمة داخل النظام السياسي الذي يجب أن يتم فيه اتخاذ القرارات. طبقاً لهذا المبدأ، فإن القرارات يجب ودائما أن تتم صناعتها على أدنى مستوى ممكن من مستويات الحكومة. ومن ثم، فإن هذا المبدأ، وبوضوح، يؤيد اللامركزية. على أية حال، فإنه من الأفضل

التفكير فيه باعتباره يوفر اختباراً للملائمة: فإذا كانت هناك وظيفة حكومية ما يمكن أن يتم تنفيذها بكفاءة وبشكل فعال من قبل أجهزة أصغر، أو في مستوى أدنى من مستويات الحكومة، فيجب حينئذ التفويض فيها، وإلا فإنه يصبح على الأجهزة الأكبر أو الأعلى مستوى أن تتحمل المسئولية.

وهكذا، فإن الإشارة إلى التدعيم قد تأسست بأكثر أشكالها ثباتاً في النظم الفيدرالية مثل ألمانيا وسويسرا، حيث خضعت فكرة التدعيم للاستخدام في معناها السياسي في تخصيص السلطات بشكل ملائم بين الحكومة الفيدرالية والأجهزة الإقليمية، وفي بعض الأحيان، بين الأجهزة الإقليمية، والحكومة المحلية. وعلى أية حال، فقد اكتسب المصطلح تواتراً أوسع من جراء استخدامه في معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) في عام ١٩٩٣م. ومن جانبهم، فقد استخدم معارضوا الفيدرالية الأوربية مفهوم التدعيم في معنى دستوري ضيق باعتباره إرساءً لحقوق الدول الأعضاء، وكدفاع عنه ضد نمو دولة أوربية سوبر، أي دولة أوربية فوق الدول القومية.

ما فوق القومية (الفوق قومية)
SUPERANATIONALISM

يشير مفهوم "الفوق قومية" إلى وجود سلطة تكون أعلى من سلطة الدولة القومية، يكون لها القدرة على فرض إرادتها عليها، أي على الدولة القومية. وبذلك، تختلف ما فوق القومية عن العالمية أو مابين الحكومات في أن الأخيرة تسمح بالتعاون الدولي، وعلى أساس وحيد، أنه يتم بين الدول المستقلة ذات السيادة. وعلى الرغم من أن الامبراطوريات تعدُ، وبشكل دقيق وصارم، كيانات فوق قومية، باعتبارها بُنى أو هياكل للهيمنة السياسية تتضمن مجموعة متنوعة من الثقافات، والجماعات العرقية، والقوميات، فإن ما فوق القومية عادة ما تشير إلى كيانات دولية تم تأسيسها

باتفاقات تطوعية فيما بين الدول، والتي تقوم بالعمل خدمة لوظائف محددة، ومحدودة. وعلى ذلك، تتمثل أفضل أمثلة للكيانات ما فوق القومية في الاتحادات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي (*EU*)، والذي تتم فيه مشاركة السيادة بين الأجهزة المركزية وأجهزة الأطراف. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي كيان يصعب، على أية حال، توصيفه نظراً لأنه يتضمن مزيجاً من العناصر مابين الحكومية، والعناصر فوق القومية، ومن ثم، فهو يوصف، وبدقة أكثر، باعتباره عملية "فدرلة – *Federalizing*" أكثر منه كياناً فيدرالياً.

الأهمية Significance

مثلَ تقدم ما فوق القومية واحدةً من أكثر الخصائص السائدة للسياسات العالمية في الفترة التالية على عام ١٩٤٥م. يعكس هذا التقدم الاعتماد المتبادل المتنامي فيما بين الدول، وبصفة خاصة فيما يتعلق بصنع القرارات الاقتصادية والأمنية، وكذلك في شؤون مثل حماية البيئة، والاعتراف بأن العولمة ربما قد جعلت الإشارة إلى سيادة الدولة أمراً أقل أهمية إن لم يكن غير هام. انطلاقا من وجهة النظر هذه، فإن التحول من صيغة العالمية أو مابين الحكومات إلى صيغة ما فوق القومية من المحتمل أن يمثل اتجاهاً مستمراً، نظراً لأن العمل ما فوق القومي يتطلب إجماعاً في الاتفاق، كما أنه لا يسمح بالقيام بتصرف يتم اتخاذه ضد الدولة المتمردة. فعلى سبيل المثال، فإن الأمم المتحدة، والتي تعتبر، وبشكل دقيق وصارم، منظمة مابين حكومية قد قامت بالتصرف خلال حرب الخليج عام ١٩٩١م باعتبار قدرتها فوق القومية، عندما فرضت عقوبات عسكرية ضد دولة من أعضائها، وهي العراق. إن هذا الانحراف نحو ما فوق القومية قد حظي بتأييد أولئك الذين حذروا من أن احترام سيادة الدولة هو، وببساطة، أمر قد تم إساءة توجيهه، أو أنه أمر خطير بمعنى أنه يسمح للدول بأن تعامل مواطنيها كيفما يحبون، وينتجون بذلك نظاماً دولياً فوضوياً يكون أقرب إلى الصراع

والحرب. لذلك، فإن ما فوق القومية تُعدُّ أحد وجوه العالمية أو الدولية. وعلى الجانب الآخر، يستمر معارضو ما فوق القومية في الوقوف مع مبدأ الدولة القومية، حيث يرون أن الأجهزة ما فوق القومية لم، ولن، تستطع، أن تنافس أجهزة الدولة القومية، وقدرتها على توليد الولاء السياسي، وتأكيد مبدأ المساءلة الديموقراطية.

قراءات إضافية Further Readings

- Anderson, B., Imagine the Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism (London: Verso, 1991).
-Axford, B., The Global System: Economics, Politics and Culture (Cambridge: Polity Press, 1995).
-Batley, R. and Stoker, G. (eds), Local Government in Europe: Trends and Developments (London: Macmillan, 1991).
-Bogdanor, V., Devolution (Oxford: Oxford University Press, 1979).
-Camilleri, J. and Falk, P., The End of Sovereignty? The Politics of a Shrinking and Fragmented World (Aldershot: Edward Elgar, 1992).
- Gellner, E., Nations and Nationalism (Oxford: Basil Blackwell, 1983).
- Hindley, F.H., Sovereignty (New York: Basic Books, 1986).
- Hirst, P. and Thompson, G., Globalisation in Question (Cambridge: Polity Press, 1995).
- Kegley, C. and Wittkopf, E., World Politics: Trend and Transformation (New York: St Martin's Press, 1995).
- King, P., Federalism and Federation (London: Croom Helm, 1982).
-Meny, Y. and Wright, V. (eds), Centre–Periphery Relations in Western Europe (London: Croom Helm, 1995).
- Reynolds, C., Modes of Imperialism (Oxford: Martin Robertson, 1981).
- Smith, A.D., Theories of Nationalism (London: Duckworth, 1991).
- Taylor, P. and Groom, A. J. R. (eds), International Organisations: A Conceptual Approach (London: Pinter, 1978).
- Tivey, L. (ed.), The Nation-State (Oxford: Martin Robertson, 1980).
- Wilson, D. and Game, C., Local Government in the United Kingdom (London: Macmillan, 1994).

ثبت بالمفكرين السياسيين

GLOSSARY OF KEY POLITICAL THINKERS

أولاً: عربي

تيودور أدورنو (١٩٠٣-١٩٦٩م)

هو فيلسوف ألماني، وعالم اجتماع، ومؤلف موسيقي. وقد كان أدورنو عضواً قيادياً بمدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية. تتضمن أكثر أعماله شهرة كتابي "الشخصية السلطوية (١٩٥٠م)، وكتاب "مينيما موراليا (١٩٥١م) *The Authoritarian Personality (1950), and Minima Moralia (1951).*

توماس الأكويني (١٢٢٤-١٢٧٤م)

هو راهب إيطالي دومينيكاني، عالم لاهوت وفيلسوف. وقد قال الأكويني بأن العقل والإيمان متوافقان، كما اكتشف العلاقة بين القانون الإنساني وقانون الله الطبيعي. من أشهر أعماله "بحث في اللاهوت" "*Summa Theologiae*" *والذي* ابتدأه عام ١٢٦٥م.

حنا أريندت (١٩٠٦-١٩٧٥م)

هي منظرة سياسية وفيلسوفة. وقد كتبت أريندت بشكل مستفيض حول موضوعات مثل طبيعة المجتمع الجماهيري الحديث، وأهمية العمل السياسي في الحياة الإنسانية.

تتضمن أكثر أعمالها شهرة كتابي "أصول الشمولية (١٩٥١م)، والحالة الإنسانية (١٩٥٨م).

أرسطو (٣٨٤-٢٢ ق.م)

هو فيلسوف يوناني. وقد تنوعت أعمال أرسطو لتتضمن كتابات في علوم الطبيعة وما وراء الطبيعة، والفلك، وعلم الأرصاد الجوية، والأحياء، والأخلاق، والسياسة. وقد أصبحت أعمال أرسطو أساساً للفلسفة الإسلامية، كما قد تم إدماجها في اللاهوت المسيحي. ويعدُ كتاب "السياسة" أكثر أعمال أرسطو شهرة.

القديس أوجستين (٣٥٤-٤٣٠م)

هو عالم لاهوت وفيلسوف سياسي. وقد طور أوجستين دفاعاً عن المسيحية استند على كل من الفلسفة الأفلاطونية الجديدة، والعقيدة المسيحسة، وتاريخ الإنجيل. ويتمثل إسهامه الرئيسي في كتابه "مدينة الله" (٤١٣-٤٢٥م) .

مايكل باكونين (١٨١٤-١٨٧٦م)

هو روسي ثوري تخصص في الدعاية. وقد أيد بوكانين صيغة جماعية للفوضوية قامت على الاعتقاد في القابلية الاجتماعية للإنسان، والتي تعبر عنها رغبته في الحرية داخل مجتمع من المتساوين.

جيرمى بنتام (١٧٤٨-١٨٣٢م)

هو فيلسوف بريطاني، ومصلح قانوني. وقد كان بنتام مؤسس النفعية، كما كان ذا تأثير جوهري على عملية إصلاح الإدارة الاجتماعية، والحكومة والاقتصاد في

بريطانيا خلال القرن التاسع عشر. تتضمن أعماله الرئيسية "انقسامات حول الحكومة (١٧٧٦م)، ومبادئ الأخلاق والتشريع (١٧٩٨م).

جون بودان (١٥٣٠-١٥٩٦م)

هو فيلسوف سياسي فرنسي كان أول المنظرين المهمين عن "السيادة". وقد عرف بودان السيادة بأنها "السلطة المطلقة والدائمة للدولة". تتضمن أهم أعماله كتبه الستة عن الدولة.

إدموند بيرك (١٧٢٩-١٧٩٧م)

هو رجل دولة بريطاني ومنظر سياسي ولد في دبلن. ويعدُ بيرك أباً للتقاليد المحافظة الإنجليزية الأمريكية، والتي تقوم على قبول مبدأ " تغيير النظام لصيانته والإبقاء عليه". أكثر أعماله شهرة هو "خواطر عن الثورة في فرنسا" (١٧٩٠م).

فريدريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥م)

هو مُنظرٌ اشتراكي ألماني، وصديق عمر ومؤلف مشارك لماركس. وقد قام إنجلز بتنقيح أفكار ماركس ونظرياته لفائدة الحركة الاشتراكية المتنامية في أواخر القرن التاسع عشر. تتضمن أعماله الرئيسية "أصول العائلة" و"الملكية الخاصة والدولة" (١٨٨٤م)، "جدليات الطبيعة" (١٩٢٥م).

مايكل فوكو (١٩٢٦-١٩٨٤م)

فوكو هو فيلسوف فرنسي كان صاحب تأثير جوهري على مدرسة ما بعد البنيوية. وقد اهتم فوكو بأشكال المعرفة وبناء الموضوع الإنساني. تتضمن أهم أكثر

أعماله أهمية "الجنون والحضارة" (١٩٦١م)، و"الهندسة المعمارية للمعرفة" (١٩٦٩م)، و "تاريخ الجنس" (١٩٧٦-١٩٨٤م).

إريك فرووم (١٩٠٠-١٩٨٠م)

إريك فرووم ألماني المولد، وهو عالم في التحليل النفسي، وفيلسوف اجتماعي. وقد طور نقداً للمجتمع الحديث قام على مزج أفكار فرويد، وماركس، والبوذية في أواخر أيامها. تتضمن أكثر أعماله شهرة "الخوف من الحرية"(١٩٤١م)، و"المجتمع العاقل" (١٩٥٥م)، و "الامتلاك أو الوجود" *"To have or to be"* (١٩٧٦م).

فرانسيس فوكوياما (١٩٥٢م-)

هو محلل اجتماعي، ومُعلق سياسي أمريكي. وقد قدم فوكوياما دفاعاً قوياً عن نمط رأسمالية السوق الأمريكية، والبُنى السياسية الليبرالية الديموقراطية. وتتضمن أعمال له كتاب "نهاية التاريخ والرجل الأخير" (١٩٩٢م)، و "الثقة" (١٩٩٦م).

أنطونيو جرامشي (١٨٩١- ١٩٣٧م)

هو منظر ماركسي اشتراكي إيطالي. وقد عارض جرامشي الحتمية "العلمية"، ونظرية الهيمنة، من خلال التأكيد على أهمية النضال السياسي والفكري. يتمثل عمله الرئيسي في "مفكرات سجن" (١٩٢٩-٣٥).

جيرجين هابرماس (١٩٢٩م-)

هو فيلسوف ومنظر اشتراكي. ويعدُ هابرماس القيادي المعارض "للجيل الثاني" لمدرسة فرانكوفورت للنظرية النقدية. تتضمن أعماله كلا من: "نحو مجتمع عقلاني" (١٩٧٠م)، و "أزمة الشرعية" (١٩٧٣م)، و "نظرية الكفاءة الصريحة " (١٩٨٤م).

جورج ويلهيم فردريك هيجل (١٧٧٠–١٨٣١م)

هيجل فيلسوف ألماني، وقد كان مؤسساً للمثالية الحديثة، كما قدم نظرية عضوية للدولة صورتها كأعلى تعبير عن الحرية الفردية. تتضمن أعماله الأساسية "علم ظاهرة الروح" (١٨٠٧م)، و"فلسفة الحق" (١٨٢١م).

توماس هوبز (١٥٨٨–١٦٧٩م)

فيلسوف سياسي إنجليزي. وقد طور هوبز النظرية الشاملة الأولى للطبيعة والسلوك الإنساني منذ أرسطو، كما أنه قد قدم دفاعاً عقلانياً عن الحكم المطلق. يتمثل عمله الرئيسي في كتابه "التنين"(١٦٥١م).

إيمانويل كانط (١٧٢٤–١٨٠٤م)

فيلسوف ألماني قدم الفردية الأخلاقية التي أكدت على أهمية المعنويات في السياسة، كما كان له تاثير هام على الفكر الليبرالي. أكثر أهم أعماله تتضمن "نقد نظرية العقل المجرد" (١٧٨١م)، و "نقد العقل العملي" (١٧٨٨م)، و"نقد الحكم" (١٧٩٠م).

جون ماينارد كينز(١٨٣٣–١٩٤٦م)

كينزهو اقتصادي بريطاني طور نقداً للاقتصاد الكلاسيكي الجديد يؤكد على الحاجة إلى "إدارة الطلب". يتمثل العمل الرئيسي لكينز في "النظرية العامة للتوظف، والفائدة، والنقود" (١٩٣٦م).

بيتر كروبوتكين (١٨٤٢–١٨٤٢م)

كروبوتكين هو جغرافي روسي، ومنظر للفوضوية، وقد وجه الانتباه إلى النزعة الطبيعية الإنسانية للحرية والمساواة، والتي تقوم على فكرة المساعدة المتبادلة. تتضمن

الأعمال الرئيسية لكروبوتكين كلاً من: "المساعدة المتبادلة" (١٨٧٩م)، و "الحقول والمصانع والورش" (١٩٠١م)، و "انتزاع الخبز" (١٩٠٦م).

فلاديمير غيريك لينين (١٨٧٠-١٩٢٤م)

لينين هو منظر ماركسي وثوري روسي، بنى على نظريات ماركس وأضاف إليها بالتأكيد على موضوعات التنظيم والثورة. تتضمن أهم أعمال لينين كلا من "ما الذي يجب عمله؟" (١٩٠٢م)، و"الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (١٩١٦م)، و"الدولة والثورة" (١٩١٧م).

جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤م)

جون لوكو فيلسوف وسياسي إنجليزي. ويعدُ لوك مفكراً أساسياً لليبرالية المبكرة، وداعية قوي للرضا والدستورية. أهم أعماله السياسية تتضمن كلاً من "خطاب حول التسامح" (١٩٨٦م)، و "رسالتان في الحكومة" (١٦٩٠م).

نيقولا ميكيافيللي (١٤٦٩-١٥٢٧م)

ميكيافيللي هو سياسي ومفكر إيطالي، وقد صور السياسة بمصطلحات شديدة الواقعية، كما ألقي الضوء على استخدام القادة السياسيين للمكر، والوحشية، والخداع. يمثل كتابه "الأمير" (١٥١٣م) عمله الرئيسي.

جيمس ماديسون (١٧٥١-١٨٣٦م)

هو رجل دولة أمريكي، وعالم نظرية سياسية، كما كان مؤيداً قيادياً للتعددية والحكومة المجزأة، كما كان يحث على تبني الفيدرالية، وثنائية المجلس التشريعي،

والفصل بين السلطات باعتبارها أساساً لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. تتمثل أكثر كتاباته السياسية شهرة في مشاركاته في "الفيدرالي" (١٧٨٧-١٧٨٨م).

جوزيف دي ميستر (١٧٥٣-١٨٢١م)

دي ميستر هو ارستقراطي فرنسي، ومفكر سياسي، كان ناقداً شرساً للثورة الفرنسية، ومؤيداً عنيداً للملكية المطلقة. يمثل "*Du pape*" عمله السياسي الرئيسي.

هيربرت ماركيوز (١٨٩٨-١٩٧٩م)

هو فيلسوف سياسي ألماني، ومنظر سياسي، وقد قام بتطوير نقداً ثورياً للمجتمع الصناعي المتقدم، كما أكد على كل من الطبيعة القمعية لهذا المجتمع، وإمكانيته للتحرر. تتضمن أهم أعماله "العقل والثورة" (١٩٤١م)، و"إيروس* والحضارة" (١٩٥٨م)، و"الرجل أحادي البعد" (١٩٦٤م).

كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م)

ماركس فيلسوف ألماني، واقتصادي، ومفكر سياسي. وقد قدم نظرية غائية للتاريخ تقول بأن التطور الاجتماعي من المحتم أن يبلغ ذروته مع تأسيس الشيوعية. يمثل كتابه "رأس المال" (١٨٦٧، ١٨٨٥، ١٨٩٤م) عمل ماركس الكلاسيكي، بينما يأتي "البيان الشيوعي" (١٨٤٨م) كأشهر أعماله.

جيوسيبي مازيني (١٨٠٥-١٨٧٢م)

هو قومي إيطالي ورسول للجمهورية الليبرالية. وقد كان مازيني داعياً مبكراً للحق العالمي في تقرير المصير، وقد رآه أساساً للحرية والانسجام الدولي.

* إيروس: هو إله الحب عند الإغريق

روبرت ميشيلز (١٨٧٦-١٩٣٦م)

هو سياسي ألماني ومنظر اشتراكي. وقد وجه الاهتمام إلى اتجاهات النخبة داخل كل المنظمات، وقد لخصها في "القانون الحديدي للأوليجاركية". يمثل كتابه عن "الأحزاب السياسية" (١٩١١م) عمله الرئيسي.

جيمس ميل (١٧٧٣-١٨٣٦م)

هو فيلسوف اسكتلندي، ومؤرخ، واقتصادي. وقد ساعد ميل في تحويل النفعية إلى حركة إصلاح ثورية. يتمثل أفضل كتبه شهرة في "مقالة عن الحكومة" (١٨٢٠م).

جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣م)

هو فيلسوف، واقتصادي، وسياسي بريطاني. وقد كان ميل مفكراً ليبرالياً مهماً عارض الاتجاهات الجماعية والتقاليد، وتمسك بأهمية الحرية الفردية القائمة على التزام بالفردية. تتضمن أعماله الرئيسية كلاً من "عن الحرية" (١٨٩٥م)، و"ملاحظات حول الحكومة التمثيلية"(١٨٦١م)، و "إخضاع النساء" (١٨٦٩م).

كاتي ميلليت (١٩٣٤م-)

هي كاتبة ونحاتة أمريكية. وقد طورت ميلليت "النسوية الثورية" إلى نظرية نظامية وقفت بوضوح بعيداً عن التقاليد الليبرالية والاشتراكية القائمة. يتمثل عملها الرئيسي في "السياسة الجنسية" (١٩٧٠م).

شارلز لويس الثاني مونتيسكيو (١٦٨٩-١٧٧٥م)

مونتيسكيو هو فيلسوف سياسي فرنسي أكد على الحاجة إلى مقاومة الطغيان بتجزئة سلطة الحكومة، وبشكل عملي من خلال آلية للفصل بين السلطات. يعدُّ كتابه بعنوان "روح القوانين" (١٧٤٨م) كتابه الرئيسي.

جاتينو موسكا (١٨٤٧-١٩٤١م)

موسكا منظر إيطالي للنخبة. وقد رأى موسكا أن أقلية متماسكة سوف تكون دائماً قادرة على تطويع الجماهير والسيطرة عليها، حتى في الديموقراطيات البرلمانية. ويمثل كتابه "الطبقة الحاكمة" (١٨٩٦م) بمثابة العمل الرئيسي لموسكا.

فردريك نيتشة (١٨٤٤-١٩٠٠م)

نيتشة فيلسوف ألماني أكد في كتاباته المقعدة والطموحة على أهمية الإرادة، وبصفة خاصة، "الإرادة للسلطة". وقد توقع نيتشة شكلاً للوجودية الحديثة حين أكد على أن الشعب يخلق عالمه الخاص، ويصنع قيمه الذاتية. وتتضمن أكثر كتابات نيتشة شهرة كلاً من "هكذا تكلم زاراثوسترا""Zarathustra" (١٨٨٣-١٨٨٤م)، "و "فيما وراء الخير والشر" (١٨٨٦م)، و "حول أصل الأخلاق" (١٨٨٧م).

روبرت نوزيك (١٩٣٨م-)

روبرت نوزيك أكاديمي وفيلسوف سياسي أمريكي. وقد طور نوزيك صيغة من التحررية كانت قريبة إلى صيغة لوك، كما كان له تأثير مهم على اليمين الجديد. وتتضمن أعماله الرئيسية "الفوضوية، والدولة، واليوتوبيا" (١٩٧٤م)، و "تفسيرات فلسفية"(١٩٨١م).

ميكائيل أوك شوت (١٩٠١-١٩٩٠م)

هو فيلسوف سياسي بريطاني. وقد كان مؤيداً قيادياً للتقليدية المحافظة، ومدافعاً لنمط غير أيديولوجي للسياسة. تتضمن أفضل أشهر أعماله كلاً من "العقلانية في السياسة ومقالات أخرى" (١٩٦٢م)، و "عن السلوك الإنساني" (١٩٧٥م).

روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨م)

هو صناعي بريطاني ورائد في اتحادات التجارة، وقد طور صيغة طوباوية للاشتراكية أكدت على قدرة البيئة الاشتراكية على التاثير على الشخصية. يتمثل أفضل أعماله في كتابه "رؤية جديدة للمجتمع" (١٨١٢م).

فلفريدو باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣م)

هو اقتصادي إيطالي ومنظر اشتراكي، طور صيغة للنخبوية تقوم بشكل كبير على النزعات النفسية المختلفة للقادة والاتباع. يعدُ كتاب "العقل والمجتمع" (١٩١٧-١٩١٨م) كتابه الرئيسي.

أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م)

فيلسوف يوناني، وقد فكر في أن العالم المادي يتكون من نسخ غير تامة للأفكار المجردة والخالدة، كما وصف "الدولة المثالية" على ضوء نظرية للعدالة. تتضمن كتاباته الرئيسية "الجمهورية"، و "القوانين".

كارل بوبر (١٩٠٢-١٩٩٤م)

فيلسوف بريطاني مولود في النمسا. وقد تمسك في كتاباته السياسية بالتحررية والمجتمع الحر، كما أدانت الاتجاهات السلطوية والشمولية. يتمثل كتابه السياسي الرئيسي في "المجتمع المفتوح وأعدائه" (١٩٤٥م).

بيير جوزيف برودون (١٨٠٩-١٨٦٥م)

هو فرنسي من معتنقي الفوضوية. وقد هاجم برودون كلاً من حقوق الملكية التقليدية، والشيوعية، مثيراً أنه بدلاً من التبادلية، فإن نظاماً إنتاجياً تعاونياً يسرع نحو الحاجات أكثر من الفائدة. أفضل أعماله شهرة هو "ما هي الملكية؟" (١٨٤٠م).

جون راولز (١٩٢١م-)

هو أكاديمي وفيلسوف سياسي أمريكي، استخدم صيغة لنظرية العقد الاجتماعي لتوفيق الفردية الليبرالية مع مبادئ إعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية. تتضمن أعماله الرئيسية "نظرية للعدالة" (١٩٧١م)، و "الليبرالية السياسية" (١٩٩٣م).

جين جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨م)

فيلسوف سياسي وفي علم الأخلاق، فرنسي الجنسية، ومولود في جنيف. وقد طور روسو فلسفة تعكس اعتقاداً عميقاً في خيرية "الرجل الطبيعي"، وفي فساد "الرجل الاجتماعي". أكثر أعمال روسو السياسية شهرة هو " العقد الاجتماعي" (١٧٦٢م).

آدم سميث (١٧٣٢- ١٧٩٠م)

سميث هو اقتصادي وفيلسوف اسكتلندي، قام بتطوير أول تحليل نظامي لأعمال الاقتصاد على ضوء ظروف السوق التي تؤثر بشكل هام على صعود الليبرالية الكلاسيكية. أكثر أعماله شهرة هو "ثروة الأمم" (١٧٧٦م).

ريتشارد هنري توني (١٨٨٠- ١٩٦٢م)

توني هو فيلسوف ومؤرخ بريطاني تبنى صيغة من الاشتراكية، أرست جذورها وبثبات في الأخلاقيات الاجتماعية المسيحية غير المرتبطة بالتحليل الطبقي الماركسي. تتضمن أعمال توني الرئيسية كلا من: "المجتمع المولع بالاكتساب" "*Acquisitive Society*" (١٩٢١م)، و "المساواة" (١٩٣١م)، و "التقاليد الراديكالية" (١٩٦٤م).

ماكس فيبر (١٨٦٤- ١٩٢٠م)

ماكس فيبر هو عالم اقتصاد سياسي، وعالم اجتماع ألماني. وقد كان فيبر أحد المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث، كما كانت له الصدارة في إرساء منهج علمي غير

متحيز لقيم بذاتها في دراساته. تتضمن أكثر أعمال فيبر تأثيراً "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" (١٩٠٢م)، و"علم اجتماع الدين" (١٩٢٠م)، و"الاقتصاد والمجتمع" (١٩٢٢م).

ثانياً: إنجليزي

Theodor Adorno (1903–69)

A German philosopher, sociologist and musicologist, Adorno was a leading member of the Frankfurt School of critical theory. His best-known works include The Authoritarian Personality (1950), and Minima Moralia (1951).

Thomas Aquinas (1224–74)

An Italian Dominican monk, theologian and philosopher, Aquinas argued that reason and faith are compatible and explored the relationship between human law and God's natural law. His best-known work is Summa Theologiae, begun in 1265.

Hannah Arendt (1906–75)

A German political theorist and philosopher, Arendt wrote widely on issues such as the nature of modern mass society and the importance of political action in human life. Her best known works include The Origins of Totalitarianism (1951) and The Human Condition (1958).

Aristotle (384–22 BCE)

A Greek philosopher, Aristotle's work ranged over physics, metaphysics, astronomy, meteorology, biology, ethics and politics; it became the foundation of Islamic philosophy and was later incorporated into Christian theology. His best known political work is Politics.

Augustine of Hippo (354–430)

A theologian and political philosopher, Augustine developed a defence of Christianity that drew upon neo-Platonic philosophy, Christian doctrine and biblical history. His major work is City of God (413–25).

Michael Bakunin (1814 –76)

A Russian propagandist and revolutionary, Bakunin supported a collectivist form of anarchism that was based upon a belief in human sociability, expressed in the desire for freedom within a community of equals.

Jeremy Bentham (1748–1832)

A British philosopher and legal reformer, Bentham was the founder of utilitarianism and a major influence upon the reform of social administration, government and economics in nineteenth-century Britain. His major works include Fragments on Government (1776) and Principles of Morals and Legislation (1789).

Jean Bodin (1530–96)

A French political philosopher, Bodin was the first important theorist of sovereignty, which he defined as 'the absolute and perpetual power of a commonwealth'. His most important work is The Six Books of the Commonweal (1576).

Edmund Burke (1729–97)

A Dublin-born British statesman and political theorist, Burke was the father of the Anglo-American conservative tradition that accepts the principle of 'change in order to conserve'. His most important work is Reflections on the Revolution in France (1790).

Friedrich Engels (1820–95)

A German socialist theorist and life-long friend and collaborator of Marx, Engels elaborated Marx's ideas and theories for the benefit of the growing socialist movement in the late nineteenth century. His major works include The Origins of the Family, Private Property and the State (1884) and Dialectics of Nature (1925)

Michel Foucault (1926–84)

A French philosopher, Foucault was a major influence upon poststructuralism and was concerned with forms of knowledge and the construction of the human subject. His most important works include Madness and Civilisation (1961), The Archaeology of Knowledge (1969) and History of Sexuality (1976–84).

Erich Fromm (1900–80)

A German-born psychoanalyst and social philosopher, Fromm developed a critique of modern society that blended the ideas of Freud, Marx and, in later life, Buddhism. His best known works include Fear of Freedom (1941), The Sane Society (1955) and To Have or To Be? (1976).

Francis Fukuyama (1952–)

A US social analyst and political commentator, Fukuyama has advanced a strong defence of US-style market capitalism and liberal-democratic political structures. His works include The End of History and the Last Man (1992) and Trust (1996).

Antonio Gramsci (1891–1937)

An Italian Marxist and social theorist, Gramsci rejected 'scientific' determinism by stressing, through the theory of hegemony, the importance of the political and intellectual struggle. His major work is Prison Notebooks (1929–35).

Jürgen Habermas (1929–)

A German philosopher and social theorist, Habermas is the leading exponent of the 'second generation' of the Frankfurt School of critical theory. His main works include Towards a Rational Society (1970), Legitimation Crisis (1973) and The Theory of Communicative Competence (1984).

Georg Wilhem Friedrich Hegel (1770–1831)

A German philosopher, Hegel was the founder of modern idealism and advanced an organic theory of the state that portrayed it as the highest expression of human freedom. His main works include Phenomenology of Spirit (1807) and Philosophy of Right (1821).

Thomas Hobbes (1588–1679)

An English political philosopher, Hobbes developed the first comprehensive theory of nature and human behaviour since Aristotle and advanced a rationalist defence of absolutism. His major work is Leviathan (1651).

Immanuel Kant (1724–1804)

A German philosopher, Kant advanced an ethical individualism that stressed the importance of morality in politics and has had considerable impact upon liberal thought. His most important works include Critique of Pure Reason (1781), Critique of Practical Reason (1788) and Critique of Judgement (1790).

John Maynard Keynes (1883–1946)

A British economist, Keynes developed a critique of neoclassical economics that underlined the need for 'demand management' by government. His major work is The General Theory of Employment, Interest and Money (1936).

Peter Kropotkin (1842–1921)

A Russian geographer and anarchist theorist, Kropotkin drew attention to the human propensity for freedom and equality, based upon the idea of mutual aid. His major works include Mutual Aid (1897), Fields, Factories and Workshops (1901) and The Conquest of Bread (1906).

Vladimir Ilich Lenin (1870–1924)

A Russian Marxist theorist and revolutionary, Lenin built upon the theories of Marx by emphasising the issues of organisation and revolution. His most important works include What is to be Done? (1902), Imperialism, the Highest Stage of Capitalism (1916) and State and Revolution (1917).

John Locke (1632–1704)

An English philosopher and politician, Locke was a key thinker of early liberalism and a powerful advocate of consent and constitutionalism. His most important political works are A Letter Concerning Toleration (1689) and Two Treatises of Government (1690).

Niccolò Machiavelli (1469–1527)

An Italian politician and author, Machiavelli portrayed politics in strictly realistic terms and highlighted the use by political leaders of cunning, cruelty and manipulation. His major work is The Prince (1513).

James Madison (1751–1836)

A US statesman and political theorist, Madison was a leading proponent of pluralism and divided government, urging the adoption of federalism, bicameralism and the separation of powers as the basis of US government. His best-known political writings are his contributions to The Federalist (1787–8).

Joseph de Maistre (1753–1821)

A French aristocrat and political thinker, de Maistre was a fierce critic of the French Revolution and an implacable supporter of monarchical absolutism. His chief political work is Du pape (1817).

Herbert Marcuse (1898–1979)

A German political philosopher and social theorist, Marcuse developed a radical critique of advanced industrial society but emphasised both its repressive character and the potential for liberation. His most important works include Reason and Revolution (1941), Eros and Civilisation (1958) and One Dimensional Man (1964).

Karl Marx (1818–83)

A German philosopher, economist and political thinker, Marx advanced a teleological theory of history that held that social development would eventually culminate with the establishment of communism. His classic work is Capital (1867, 1885 and 1894); his bestknown work is Communist Manifesto (1848).

Giuseppe Mazzini (1805–72)

An Italian nationalist and apostle of liberal republicanism, Mazzini was an early advocate of the universal right to national self-determination, viewed as the key to freedom and international harmony.

Robert Michels (1876–1936)

A German politician and social theorist, Michels drew attention to elite tendencies within all organisations, summed up in the 'iron law of oligarchy'. His major work is Political Parties (1911).

James Mill (1773–1836)

A Scottish philosopher, historian and economist, Mill helped to turn utilitarianism into a radical reform movement. His best-known work is Essay on Government (1820).

John Stuart Mill (1806–73)

A British philosopher, economist and politician, Mill was an important liberal thinker who opposed collectivist tendencies and tradition and upheld the importance of individual freedom, based upon a commitment to individuality. His major writings include On Liberty (1859), Considerations on Representative Government (1861) and The Subjection of Women (1869).

Kate Millett (1934–)

A US writer and sculptor, Millett developed radical feminism into a systematic theory that clearly stood apart from established liberal and socialist traditions. Her major work is Sexual Politics (1970).

Charles-Louis de Secondat Montesquieu (1689–1775)

A French political philosopher, Montesquieu emphasised the need to resist tyranny by fragmenting government power, particularly through the device of the separation of powers. His major work is The Spirit of the Laws (1748).

Gaetano Mosca (1857–1941)

An Italian elite theorist, Mosca argued that a cohesive minority will always be able to manipulate and control the masses, even in a parliamentary democracy. His major work is The Ruling Class (1896).

Friedrich Nietzsche (1844–1900)

A German philosopher, Nietzsche's complex and ambitious work stressed the importance of will, especially the 'will to power', and anticipated modern existentialism in emphasising that people create their own world and make their own values. His best-known writings include Thus Spoke Zarathustra (1883–84), Beyond Good and Evil (1886) and On the Genealogy of Morals (1887).

Robert Nozick (1938–)

A US academic and political philosopher, Nozick developed a form of libertarianism that was close to Locke's and has had considerable impact upon the New Right. His major works include Anarchy, State and Utopia (1974) and Philosophical Explanations (1981).

Michael Oakeshott (1901–90)

A British political philosopher, Oakeshott was a leading proponent of conservative traditionalism and an advocate of a non-ideological style of politics.

His bestknown works include Rationalism in Politics and Other Essays (1962) and On Human Conduct (1975).

Robert Owen (1771–1858)

A British industrialist and pioneer trade unionist, Owen developed a utopian form of socialism that emphasised the capacity of the social environment to influence character. His best-known work is A New View of Society (1812).

Vilfredo Pareto (1848–1923)

An Italian economist and social theorist, Pareto developed a form of elitism that is based largely upon the different psychological propensities of leaders and followers. His major work is The Mind and Society (1917–18).

Plato (427–347 BCE)

A Greek philosopher, Plato taught that the material world consists of imperfect copies of abstract and eternal 'ideas', and described the 'ideal state' in terms of a theory of justice. His major writings include The Republic and The Laws.

Karl Popper (1902–94)

An Austrian-born British philosopher, Popper's political writings upheld liberalism and the free society and condemned authoritarian and totalitarian tendencies. His main political work is The Open Society and its Enemies (1945).

Pierre-Joseph Proudhon (1809–65)

A French anarchist, Proudhon attacked both traditional property rights and communism, arguing instead for mutualism, a cooperative productive system geared towards need rather than profit. His best-known work is What is Property? (1840).

John Rawls (1921–)

A US academic and political philosopher, Rawls used a form of social contract theory to reconcile liberal individualism with the principles of redistribution and social justice. His major works include A Theory of Justice (1971) and Political Liberalism (1993).

Jean-Jacques Rousseau (1712–78)

A Geneva-born French moral and political philosopher, Rousseau developed a philosophy that reflects a deep belief in the goodness of 'natural man' and the corruption of 'social man'. His best-known political work is The Social Contract (1762).

Adam Smith (1723–90)

A Scottish economist and philosopher, Smith developed the first systematic analysis of the workings of the economy in market terms, crucially influencing

emergent classical liberalism. His most famous work is The Wealth of Nations (1776).

Richard Henry Tawney (1880–1962)

A British social philosopher and historian, Tawney advocated a form of socialism that was firmly rooted in a Christian social moralism unconnected with Marxist class analysis. His major works include The Acquisitive Society (1921), Equality (1931) and The Radical Tradition (1964).

Max Weber (1864–1920)

A German political economist and sociologist, Weber was one of the founders of modern sociology and championed a scientific and value-free approach to scholarship. His most influential works include The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (1902), The Sociology of Religion (1920) and Economy and Society (1922).

المراجع

BIBLIOGRAPHY

Adorno, T. et al. (1950) The Authoritarian Personality (New York: Hooper).

Almond, G. A. and Verba, S. (1963) The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Almond, G. A. and Verba, S. (1980) The Civic Culture Revisited (Boston, MA: Little,Brown).

Anderson, B. (1991) Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism (London: Verso).

Arblaster, A. (1994) Democracy (Milton Keynes: Open University Press).

Axford, B. (1995) The Global System: Economics, Politics and Culture (Cambridge: Polity Press).

Baggott, R. (1995) Pressure Groups Today (Manchester and New York: Manchester University Press).

Ball, A. and Millward, F. (1986) Pressure Politics in Industrial Societies (London: Macmillan).

Ball, T. (1997) 'Political Theory and Conceptual Change', in A. Vincent (ed.), Political Theory: Tradition and Diversity (Cambridge: Cambridge University Press).

Ball, T. (1988) Transforming Political Discourse: Political Theory and Critical Conceptual History (Oxford: Blackwell).

Ball, T., Farr, J. and Hanson, R. L. (eds) (1989) Political Innovation and Conceptual Change (Cambridge: Cambridge University Press).

Barbalet, J. M. (1988) Citizenship (Milton Keynes: Open University Press).

Barker, J. (1987) Arguing for Equality (London and New York: Verso).

Barry, B. and Hardin, R. (eds) (1982) Rational Man and Irrational Society? (Beverly Hills, CA: Sage).

Barry, N. (1987) The New Right (London: Croom Helm).

Barry, N. (1990) Welfare (Milton Keynes: Open University Press).

Batley, R. and Stoker, G. (eds) (1991) Local Government in Europe: Trends and Developments (London: Macmillan).

Baxter, B. (2000) Ecologism: An Introduction (Edinburgh: Edinburgh University Press).
Beetham, D. (1991) The Legitimation of Power (London: Macmillan).
Beetham, D. (ed.) (1994) Defining and Measuring Democracy (London: Sage).
Bell, D. (1960) The End of Ideology (Glencoe, IL: Free Press).
Bellamy, R. (ed.) (1993) Theories and Concepts of Politics: An Introduction (Manchester and New York: Manchester University Press).
Berlin, I. (1958) Four Essays on Liberty (Oxford: Oxford University Press).
Berry, C. (1986) Human Nature (London: Macmillan).
Birch, A. H. (1964) Representative and Responsible Government: An Essay on the British Constitution (London: Allen and Unwin).
Birch, A. H. (1972) Representation (London: Macmillan).
Birch, A. H. (1993) The Concepts and Theories of Modern Democracy (London and New York: Routledge).
Blau, P. and Meyer, M. (eds) (1987) Bureaucracy in Modern Society (New York: Random House).
Bobbio, N. (1996) Left and Right (Cambridge: Polity Press).
Bogdanor, V. (1979) Devolution (Oxford: Oxford University Press).
Bogdanor, V. (ed.) (1988) Constitutions in Democratic Politics (Aldershot: Gower).
Bottomore, T. (1985) Theories of Modern Capitalism (London: Allen and Unwin).
Bottomore, T. (1993) Elites and Society (London: Routledge).
Boulding, K. (1989) Three Faces of Power (Newbury Park, CA: Sage).
Bryson, V. (1995) Feminist Political Theory: An Introduction (London: Macmillan).
Buchanan, J. and Tulloch, G. (1962) The Calculus of Consent (Ann Arbor, MI: Michigan University Press).
Bull, H. (1977) The Anarchical Society (London: Macmillan).
Burchill, S. and Linklater, A. (1996) Theories of International Relations (London: Macmillan).
Calvert, P. (1990) Revolution and Counter-Revolution (Buckingham: Open University Press).
Camilleri, J. and Falk, P. (1992) The End of Sovereignty? The Politics of a Shrinking and Fragmented World (Aldershot: Edward Elgar).
Chalmers, A. F. (1986) What Is This Thing Called Science? (Milton Keynes: Open University Press).
Clarke, P. (1979) Liberals and Social Democrats (Cambridge: Cambridge University Press).
Cohen, G. A. (1978) Karl Marx's Theory of History: A Defence (Oxford: Clarendon Press).
Dahl, R. (1956) A Preface to Democratic Theory (Chicago, IL: University of Chicago Press).
Dallmayr, F. and McCarthy, T. (eds) (1997) Understanding and Social Inquiry (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press).
Devlin, P. (1968) The Enforcement of Morals (Oxford: Oxford University Press).

Dunleavy, P. (1991) Democracy, Bureaucracy and Public Choice: Economic Explanations in Political Science (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
Dunleavy, P. and O'Leary, B. (1987) Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy (London: Macmillan).
Easton, D. (1979) A Framework for Political Analysis (Chicago, IL: University of Chicago Press).
Easton, D. (1981) The Political System (Chicago, IL: University of Chicago Press).
Eatwell, R. and O'Sullivan, N. (eds) (1989) The Nature of the Right: European and American Politics and Political Thought since 1789 (London: Pinter).
Elgie, R. (1995) Political Leadership in Liberal Democracies (London: Macmillan).
Esping-Andersen, G. (1990) The Three Worlds of Welfare Capitalism (Cambridge: Polity Press).
Etzioni, A. (1995) The Spirit of Community: Rights, Responsibilities and the Communitarian Agenda (London: Fontana).
Finifter, A. (ed.) (1993) Political Science: The State of the Discipline (Washington, DC: American Political Science Association).
Flatham, R. (1980) The Practice of Political Authority (Chicago, IL: Chicago University Press).
Freeden, M. (1991) Rights (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
Freeden, M. (1996) Ideologies and Political Theory: A Conceptual Approach (Oxford: Clarendon Press).
Friedrich, C. J. and Brzezinski, Z. (eds) (1966) Totalitarian Dictatorship and Autocracy (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Fromm, E. (1984) The Fear of Freedom (London: Ark).
Fukuyama, F. (1989) 'The End of History?', National Interest, Summer.
Fukuyama, F. (1992) The End of History and the Last Man Harmondsworth: Penguin).
Gallie, W. B. (1955–6) 'Essentially Contested Concepts', Proceedings of the Aristotelian Society, 56, pp. 157–97).
Gellner, E. (1983) Nations and Nationalism (Oxford: Basil Blackwell).
Gibbins, J. (ed.) (1989) Contemporary Political Culture: Politics in a Postmodern Age (London: Sage).
Giddens, A. (1998) The Third Way: The Renewal of Social Democracy (Cambridge: Polity Press).
Goodin, R. (1995) Utilitarianism as a Public Philosophy (Cambridge: Cambridge University Press).
Goodin, R. E. and Pettit, P. (1995) A Companion to Contemporary Political Philosophy (Oxford: Blackwell).
Graham, B. D. (1993) Representation and Party Politics: A Comparative Perspective (Oxford: Blackwell).
Gramsci, A. (1971) Selections from the Prison Notebooks (London: Lawrence and Wishart).
Gray, J. (1995) Liberalism (Milton Keynes: Open University Press).
Gray, T. (1990) Freedom (London: Macmillan).

Green, L. (1988) The Authority of the State (Oxford: Clarendon Press).
Griffin, R. (ed.) (1995) Fascism (Oxford and New York: Oxford University Press).
Habbermas, J. (1973) Legitimation Crisis (Boston, MA: Beacon).
Hague, R., Harrop, M. and Breslin, S. (1992) Comparative Government and Politics: An Introduction (London: Macmillan).
Hailsham, Lord (1976) Elected Dictatorship (London: BBC Publications).
Hall, S. and Jacques, M. (eds) (1983) The Politics of Thatcherism (London: Lawrence and Wishart).
Hart, H. L. A. (1961) The Concept of Law (Oxford: Oxford University Press).
Harvey, D. (1989) The Condition of Post Modernity (London: Basil Blackwell).
Held, D. (1990) Political Theory and the Modern State (Cambridge: Polity Press).
Held, D. (ed.) (1991) Political Theory Today (Cambridge: Polity Press).
Hennessy, P. (1986) Cabinet (Oxford: Blackwell).
Heywood, A. (1998) Political Ideologies: An Introduction (London: Macmillan).
Heywood, A. (1999) Political Theory: An Introduction (London: Macmillan).
Hindley, F. H. (1986) Sovereignty (New York: Basic Books).
Hirst, P. and Thompson, G. (1995) Globalisation in Question (Cambridge: Polity Press).
Hitler, A. (1969) Mein Kampf, trans. R. Mannheim (London: Hutchinson). Holden, B.(1993) Understanding Liberal Democracy (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
Horton, J. (1992) Political Obligation (London: Macmillan).
Hutcheon, L. (1989) The Politics of Post Modernism (New York: Routledge).
Johnson, N. (1989) The Limits of Political Science (Oxford: Clarendon).
Kegley, C. (ed.) (1995) Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge (New York: St Martin's Press).
Kegley, C. and Wittkopf, E. (1995) World Politics: Trend and Transformation (New York: St Martin's Press).
Kenny, M. (1995) The First New Left: British Intellectuals after Stalin (London: Lawrence and Wishart).
King, P. (1982) Federalism and Federation (London: Croom Helm).
Kingdom, J. (1992) No Such Thing as Society? Individualism and Community (Buckingham: Open University Press).
Kirchheimer, O. (1966) 'The Transformation of the Western European Party Systems', in J. la Palombara and M. Weiner (eds), Political Parties and Political Development (Princeton, NJ: Princeton University Press).
Kolakowski, L. (1979) Main Currents of Marxism, 3 vols (Oxford: Oxford University Press). Kuhn, T. (1962) The Structure of Scientific Revolutions (Chicago, IL: Chicago University Press).
Kumar, K. (1991) Utopianism (Milton Keynes: Open University Press).
Kymlika, W. (1990) Contemporary Political Philosophy: An Introduction (Oxford and New York: Oxford University Press).
Laclau, E. and Mouffe, C. (1985) Hegemony and Socialist Strategy (London: Verso).

LeDuc, L., Niemi, R. and Norris, P. (eds) (1996) Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective (London: Sage).
Leftwich, A. (ed.) (1984) What Is Politics? The Activity and Its Study (Oxford and New York: Blackwell).
Lenin, V. I. (1968) What is to be Done? (Harmondsworth and New York: Penguin).
Lijphart, A. (1977) Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration (New Haven, CT: Yale University Press).
Lijphart, A. (ed.) (1992) Parliamentary Versus Presidential Government (Oxford: Oxford University Press).
Lindblom, C. (1959) 'The Science of Muddling Through', Public Administration Review, 19, pp. 79–88.
Lukes, S. (1974) Power: A Radical View (London: Macmillan).
Lyotard, J.-F. (1984) The Postmodern Condition: The Power of Knowledge (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press).
MacCallum, G. (1991) 'Negative and Positive Freedom', in D. Miller (ed.), Liberty (Oxford: Oxford University Press).
MacIntyre, A. (1981) After Virtue (Notre Dame, IL: University of Notre Dame Press).
Marcuse, H. (1964) One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society (Boston, MA: Beacon).
Marsh, D. and Stoker, G. (eds) (1995) Theory and Methods in Political Science (London: Macmillan).
Marty, M. E. and Appleby, R. S. (eds) (1993) Fundamentalisms and the State: Remaking Polities, Economies, and Militance (Chicago, IL, and London: University of Chicago Press).
Marx, K. and Engels, F. (1967) The Communist Manifesto (Harmondsworth: Penguin).
Matchan, T. R. (ed.) (1982) The Libertarian Reader (Totowa, NJ: Rowan and Littlefield).
McDowell, L. and Pringle, R. (eds) (1992) Defining Women: Social Institutions and Gender Divisions (Cambridge: Polity Press).
McLellan, D. (1986) Ideology (Milton Keynes: Open University Press).
McLennan, G. (1995) Pluralism (Buckingham: Open University Press).
Mendus, S. (1989) Toleration and the Limits of Liberalism (London: Macmillan).
Meny, Y. and Wright, V. (eds) (1995) Centre–Periphery Relations in Western Europe (London: Croom Helm).
Merleau-Ponty, M. (1993) Adventures of the Dialectic (London: Heinemann).
Michels, R. (1962) Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchal Tendencies of Modern Democracy (New York: Collier).
Miller, D. (1984) Anarchism (London: Dent).
Millett, K. (1970) Sexual Politics (London: Virago).
Mills, C. W. (1956) The Power Elite (New York: Oxford University Press).
Move, T. (1965) Utopia, trans. P. Turner (Harmondworth: Penguin). Nairn, T. (1988) The Enchanted Glass: Britain and its Monarchy (London: Picador).

Negrine, R. (1996) The Communication of Politics (London: Sage).
Neumann, S. (1956) Modern Political Parties (Chicago, IL: University of Chicago Press).
Neustadt, R. (1980) Presidential Power: The Politics of Leadership from FDR to Carter (New York: John Wiley).
Norton, P. (ed.) (1990) Legislatures (Oxford: Oxford University Press).
Norton, P. (ed.) (1990) Parliaments in Western Europe (London: Frank Cass).
Nozick, R. (1974) Anarchy, State and Utopia (Oxford: Blackwell).
Ollman, B. (1993) Dialectical Investigations (London: Routledge).
O'Neill, J. (ed.) (1993) Modes of Individualism and Collectivism (London: Gregg Revivals).
Pakulski, J. (1990) Social Movements: The Politics of Protest (Melbourne: Longman).
Parsons, W. (1995) Public Policy: Introduction to the Theory and Practice of Policy Analysis (Aldershot: Edward Elgar).
Pettit, P. (1997) Republicanism: A Theory of Freedom and Government (Oxford: Oxford University Press).
Pinkney, R. (1990) Right-Wing Military Government (London: Pinter).
Rawls, J. (1971) A Theory of Justice (London: Oxford University Press).
Raz, J. (1986) The Authority of Law (Oxford: Clarendon Press).
Rex, J. and Mason, D. (eds) (1992) Theories of Race and Ethnic Relations (Cambridge: Cambridge University Press).
Reynolds, C. (1981) Modes of Imperialism (Oxford: Martin Robertson).
Rorty, R. (ed.) (1967) The Linguistic Turn (Chicago, IL: University of Chicago Press).
Rose, R. (1991) The Postmodern Presidency: The White House Meets the World (New York: Chartham House).
Rose, R. and Suleiman, E. N. (eds) (1980) Presidents and Prime Ministers (Washington, DC: American Enterprise Institute).
Ryan, A. (1987) Property (Milton Keynes: Open University Press).
Sandel, M. (1982) Liberalism and the Limits of Justice (Cambridge: Cambridge University Press).
Sartori, G. (1976) Parties and Party Sytems: A Framework for Analysis (Cambridge: Cambridge University Press).
Saunders, P. (1990) Social Class Stratification (London: Routledge).
Saunders, P. (1995) Capitalism: A Social Audit (Buckingham: Open University Press).
Schattschneider, E. E. (1960) The Semisovereign People (New York: Holt, Rinehart and Winston).
Schmitter, P. C. and Lehmbruch, G. (eds) (1979) Trends towards Corporatist Intermediation (London: Sage).
Scruton, R. (1984) The Meaning of Conservatism (London: Macmillan).
Simon, H. (1983) Models of Bounded Rationality (Cambridge, MA: MIT Press).
Smith, A. D. (1991) Theories of Nationalism (London: Duckworth).

Tam, H. (1998) Communitarianism: A New Agenda for Politics and Citizenship (London: Macmillan).
Taylor, P. and Groom, A. J. R. (eds) (1978) International Organisations: A Conceptual Approach (London: Pinter).
Thompson, G., Frances, J., Levacic, R. and Mitchell, J. (1991) Markets, Hierarchies and Networks: The Coordination of Social Life (London: Sage).
Tivey, L. (ed.) (1980) The Nation-State (Oxford: Martin Robertson).
Tormey, S. (1995) Making Sense of Tyranny: Interpretations of Totalitarianism (Manchester nd New York: Manchester University Press).
Verney, D. V. (1959) The Analysis of Political Systems (London: Routledge & Kegan Paul).
Vincent, A. (1995) Modern Political Ideologies (Oxford: Blackwell).
Vincent, A. (1997) Political Theory: Tradition and Diversity (Cambridge: Cambridge University Press).
Waltman, J. and Holland, K. (eds) (1988) The Political Role of Law Courts in Modern Democracies (New York: St Martin's Press).
Weaver, R. K. and Rockman, B. A. (eds) (1993) Do Institutions Matter? (Washington, DC: Brookings Institution).
Weller, P. (1985) First Among Equals: Prime Ministers in Westminster Systems (Sydney: Allen and Unwin).
White, J. B. (1984) When Words Lose Their Meaning (Chicago, IL: University of Chicago Press).
Williams, P. (1989) Mahayana Buddhism (London and New York: Routledge). Wilson, D. and Game, C. (1994) Local Government in the United Kingdom (London: Macmillan).
Wright, A. (1987) Socialisms: Theories and Practices (Oxford and New York: Oxford University Press).

ثبت المصطلحات

أولاً: عربي– إنجليزي



إتحادية – فيدرالية	Federalism
اتفاق – رضا	Agreement - Consent
إجماع	Consensus
إختيار عقلاني (رشيد)	Rational Choice
إرادة عامة	General Will
استبدادية، حكم المطلق	Absolutism
استقلال – حكم الذاتي	Autonomy
إسلام	Islam
الاشتراكية	Socialism
أصولية	Fundamentalism
أصولية دينية	Religious Fundamentalism
إعلام جماهيري	Mass Media

اغتراب	Alienation
إقليمية	Regionalism
اندماجية ، شراكة	Corporatism

ب

البيئية	Environmentalism

ت

تجريبية	Empricism
تحالف	Alliance
التحررية	Libertarianism
التحرريون الجدد	Neo-Liberalism
تخطيط	Planning
تدرجية (سياسة تدعو للإصلاح التدريجي)	Gradualism
تراتبية تصاعدية	Hierarchy
تنازل - تفويض	Devolution
تنفيذي	Executive
توازن القوى	Balance of Power
توافقية	consociationalism
تورية (حركة / تيار سياسي بريطاني)	Torism

ث

ثقافة سياسية	Political Culture
ثقافة مدنية	Civic Culture
ثورة	Revolution

ج

الجدارة	meritocracy
جدل	Dialectic
جدلية مادية	Material Dialectic
جماعة ضغط	Pressure Group
جماعية	Collectivism

ح

حركة اجتماعية	Social Movement
الحركة النسوية – النسائية	Feminism
حرية	Freedom-Liberty
حرية مدنية	Civil Liberty
حزب سياسي	Political party
حقوق	Rights
حقوق إنسان	Human Rights
حقوق طبيعية	Natural Rights

حكم - حوكمة	Governance
حكومة	Government
حكومة برلمانية	Parliamentary Government
حكومة رئاسية	Presidential Government
حكومة محلية	Local Government
حيادية	Neutrality

خ

خطاب	Discourse

د

دستور	Constitution
دستورية ، التمسك بالدستور	Constitutionalism
دولة قومية	Nation State
الدولية	Internationalism
ديكتاتورية	Dictatorship
ديموقراطية	Democracy
ديموقراطية ليبرالية	Liberal Democracy
ديموقراطية مسيحية	Christian Democracy
ديموقراطية اجتماعية	Social Democracy



رأسمالية	Capitalism
رأسمالية	Capitalism
الرضا	Consent
رفاهية	Prosperity
رفاهية	Prosperity
الرئاسية	Presidency
رئيس	President
رئيس وزراء	Prime Minister



سلطة	Authority
سلطة قضائية	Judiciary
سلطوية	Authoritarianism
السلوكية	Behavioralism
سوق اشتراكي	Social Market
سيادة	Sovereignty
سيادة برلمانية	Parliamentary Sovereignty
سياسة	Politics

ش

شيوعية	Communism

ط

طبقة اجتماعية	Social Class
طبيعة بشرية	Human Nature
طريق ثالث	Third Way
طوباوية، مثالية، مدينة فاضلة	Utopianism

ع

العالمية – ما بين الحكومية	Intergovernmentalism
عرقية	Ethnicity
العسكرية	Militarism
عقد اجتماعي	Social Contract
عقلانية – رشادة	Rationality
علم	Science
علمانية	Secularism
علوم سياسية	Political Science
عنصرية	Racialism- Racism
عولمة	Globalization

ف

فاشية	Fascism
فردية (المذهب الفردي)	Individualism
فصل بين السلطات	Separation of Power
فلسفة	Philosophy
الفلسفة السياسية	Political Philosophy
الفوضوية	Anarchism
فيبر، ماكس	Weber, Max

ق

قانون	Law
قوة	Power
قومية	Nationalism
قيادة	Leadership

م

مادية تاريخية	Historical Materialism
مادية فلسفية	Material Philosophy
محافظة (أيديولوجية)	Conservatism
منهج	Approach

ن

نازية	Nazism
نسوية (أيديولوجية/حركة نسائية)	Feminism
نظام سياسي	Political System
نظرية الاختيار العقلاني	Rational Choice Theory
نظرية الصفوة، نخبوية	Elitism
نظرية النظم	System Theory
نظرية سياسية	Political Theory
نظم حزبية	Party Systems
نفعية	Utalitarianism
نفوذ - تأثير	Influence
نوع (اجتماعي) - جندر	Gender

هـ

هيمنة	Hegemony

و

واقعية	Realism
وثيقة الحقوق	Bill of rights
وصفي	Descriptive

الوضعية	Positivism
وطنية	Patriotism
وظيفية - الاتجاه الوظيفي	Functionalism

ي

اليسار الجديد	New left
يفوض، يوفد	Delegate
اليمين الجديد	New Right

ثانيًا: إنجليزي – عربي

A

استبدادية، حكم المطلق	Absolutism
اتفاق – رضا	Agreement - Consent
اغتراب	Alienation
تحالف	Alliance
الفوضوية	Anarchism
منهج	Approach
سلطوية	Authoritarianism
سلطة	Authority
استقلال – حكم الذاتي	Autonomy

B

توازن القوى	Balance of Power
السلوكية	Behavioralism
وثيقة الحقوق	Bill of rights

C

رأسمالية	Capitalism
ديموقراطية مسيحية	Christian Democracy
ثقافة مدنية	Civic Culture

Civil Liberty	حرية مدنية
Collectivism	جماعية
Communism	شيوعية
Consensus	إجماع
Consent	الرضا
Conservatism	محافظة (أيديولوجية)
consociationalism	توافقية
Constitution	دستور
Constitutionalism	دستورية ، التمسك بالدستور
Corporatism	اندماجية ، شراكة

D

Delegate	يفوض ، يوفد
Democracy	ديموقراطية
Descriptive	وصفي
Devolution	تنازل - تفويض
Dialectic	جدل
Dictatorship	ديكتاتورية
Discourse	خطاب

E

نظرية الصفوة، نخبوية	Elitism
تجريبية	Empricism
البيئية	Environmentalism
عرقية	Ethnicity
تنفيذي	Executive

F

فاشية	Fascism
إتحادية - فيدرالية	Federalism
نسوية (أيديولوجية نسائية)	Feminism
حرية	Freedom-Liberty
وظيفية - الاتجاه الوظيفي	Functionalism
أصولية	Fundamentalism

G

نوع (اجتماعي) — جندر	Gender
إرادة عامة	General Will
عولمة	Globalization
حكم - حوكمة	Governance
حكومة	Government

Gradualism	تدرجية (سياسة تدعو للإصلاح التدريجي)

H

Hegemony	هيمنة
Hierarchy	تراتبية تصاعدية
Historical Materialism	مادية تاريخية
Human Nature	طبيعة بشرية
Human Rights	حقوق إنسان

I

Individualism	فردية (المذهب الفردي)
Influence	نفوذ - تأثير
Intergovernmentalism	العالمية — ما بين الحكومية
Internationalism	الدولية
Islam	إسلام

J

Judiciary	سلطة قضائية

L

Law	قانون
Leadership	قيادة
Liberal Democracy	الديموقراطية الليبرالية - التحررية

التحررية	Libertarianism
حكومة محلية	Local Government

M

إعلام جماهيري	Mass Media
جدلية مادية	Material Dialectic
مادية فلسفية	Material Philosophy
الجدارة	meritocracy
العسكرية	Militarism

N

دولة قومية	Nation State
قومية	Nationalism
حقوق طبيعية	Natural Rights
نازية	Nazism
التحرريون الجدد	Neo-Liberalism
حيادية	Neutrality
اليسار الجديد	New left
اليمين الجديد	New Right

P

حكومة برلمانية	Parliamentary Government

Parliamentary Sovereignty	سيادة برلمانية
Party Systems	نظم حزبية
Patriotism	وطنية
Philosophy	فلسفة
Planning	تخطيط
Political Culture	ثقافة سياسية
Political party	حزب سياسي
Political Philosophy	الفلسفة السياسية
Political Science	علوم سياسية
Political System	نظام سياسي
Political Theory	نظرية سياسية
Politics	سياسة
Positivism	الوضعية
Power	قوة
Presidency	الرئاسية
President	رئيس
Presidential Government	حكومة رئاسية
Pressure Group	جماعة ضغط
Prime Minister	رئيس وزراء
Prosperity	رفاهية
Prosperity	رفاهية

R

Racialism- Racism	عنصرية
Rational Choice	إختيار عقلاني (رشيد)
Rational Choice Theory	نظرية الاختيار العقلاني
Rationality	عقلانية – رشادة
Realism	واقعية
Regionalism	إقليمية
Religious Fundamentalism	أصولية دينية
Revolution	ثورة
Rights	حقوق

S

Science	علم
Secularism	علمانية
Separation of Power	فصل بن السلطات
Social Class	طبقة اجتماعية
Social Contract	عقد اجتماعي
Social Democracy	ديموقراطية اجتماعية
Social Market	سوق اشتراكي
Social Movement	حركة اجتماعية
Socialism	الاشتراكية

سيادة	Sovereignty
نظرية النظم	System Theory

T

طريق ثالث	Third Way
تورية (حركة / تيار سياسي بريطاني)	Torism

U

نفعية	Utalitarianism
طوباوية – مثالية – مدينة فاضلة	Utopianism

W

فيبر، ماكس	Weber, Max